

٥٥٨٥

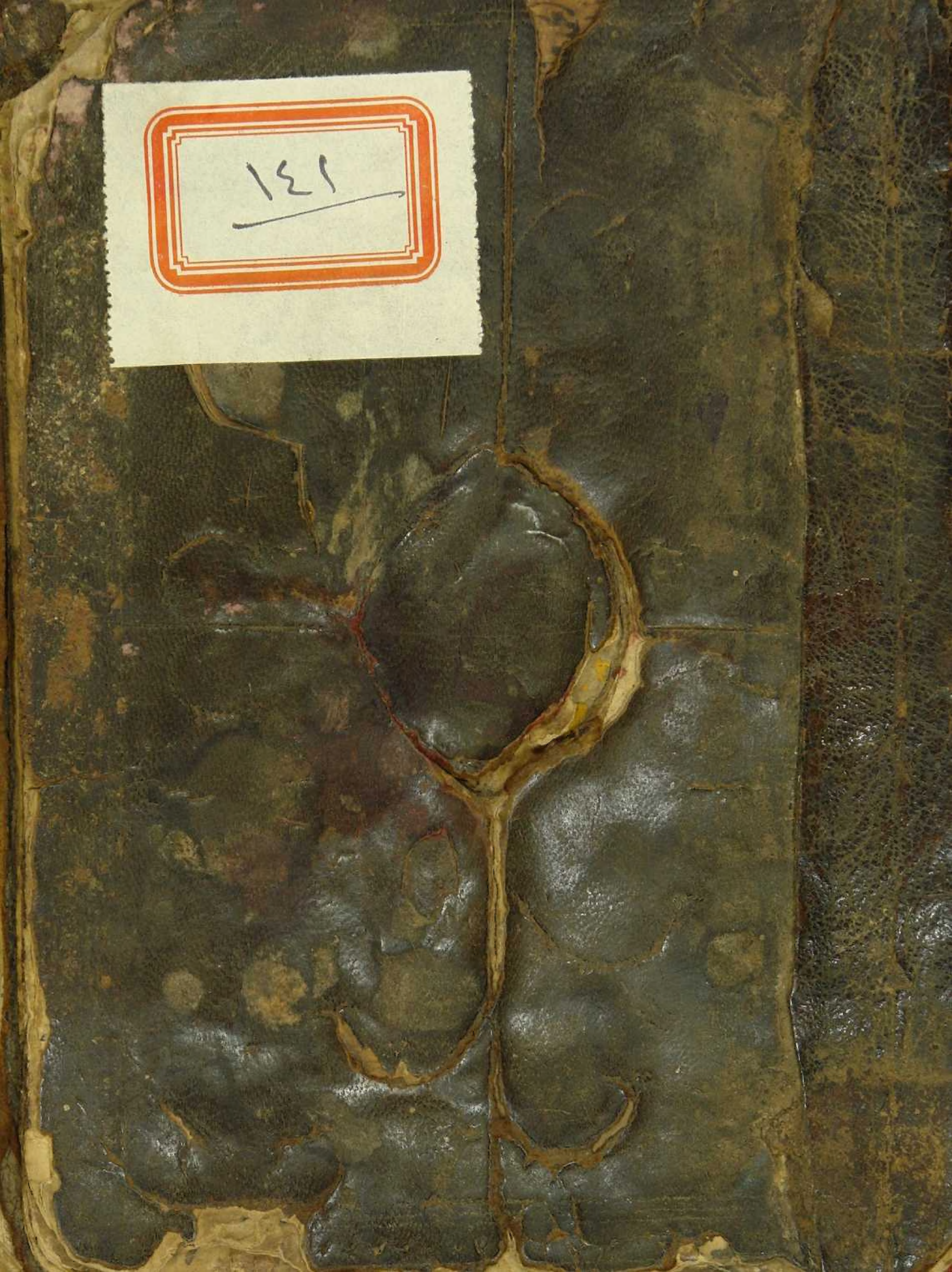
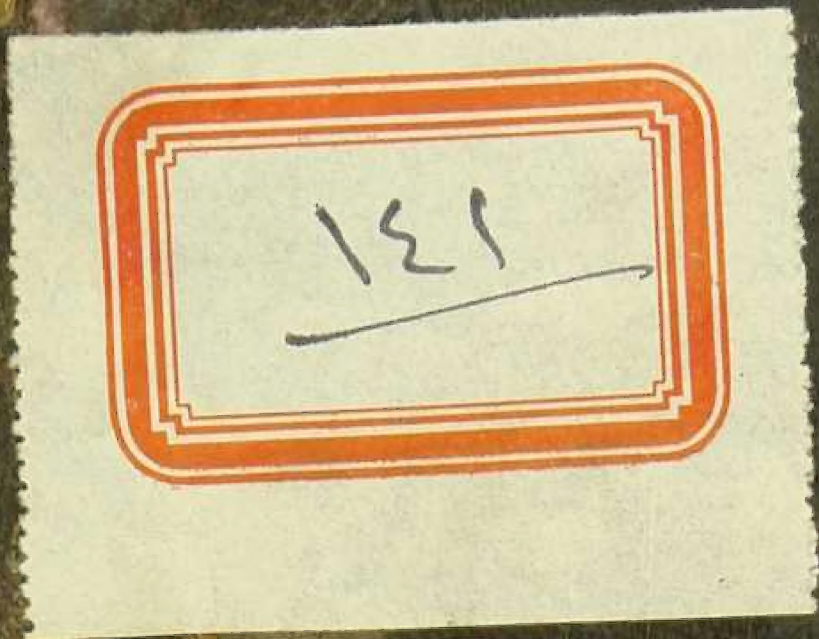
٢١٧ ر٤
ح٠م

ملتقى الأبحر، تأليف الحلبي، ابراهيم بن محمد
- ٩٥٦ هـ. كتبت سنة ١٠٨٥ هـ.

٢٢٠ ق
١٥ س
نسخة حسنة، خطها نسخ معتاد، بأولها فهرس للكتاب
في ثلاثة ورقات. طبع.

٦٠٣٧

الأعلام ٦٤: ١ بروكلمان ٤٣٢: ٢ الذيل ٦٤٢: ٢
١- المذهب الحنفي، فقه المذاهب الإسلامية
أ- المؤلف ب- تاريخ النسخ.



کیو مدد کیو
کیو مدد کیو

نیردی کیرر
ادم علیه السلام

بوعی ایست سید در وقت
الکلی هر دو را در این وقت

ادکی لری با و ادخ و ایچ و ایچ و ایچ

ایک یونلو اولہ ای شاعی کوہ ایک یونلو اولہ ای شاعی کوہ

اینکه یوزلوا ولد شیخون کاغز المهر و املا و دین قی و در قلم

مسلم

يكون الصلوة عند قراءة القرآن لأنه يخالف الكتاب كما قال الله تعالى
 في قراءة القرآن فاستمعوا له وانصتوا الآية لا يجوز قراءة القرآن
 في خمسة مواضع عند النائم وعند الجنون وعند الجرب وعند
 المشغول بالآخر وعند المصيبة نقل في فاصحة

[illegible]

وَجَدَ احْتِلَامَ فَيْصَلَةَ حُلَّةِ الْفَجْرِ عَلَى بَيْتِهِ قَبْلَهُ
اَمْ لَا الْجَوَابُ رَحِمَ اللهُ وَلَمْ يَزَالْ يُشِيرُ بِمَنْبَرِهِ وَجِبَتْ
طَائِفَةُ الْحُجَّاجِ الشُّرُوفُ فَلَمَّا اَصْبَحَتِ الشَّمْسُ تَوَلَّى الْمَنَى وَحَبَّتْ
عَلَيْهَا الْعُقُلُ لِيُعَيَّبَ عَادَةُ الصَّلَاةِ شَرِكُهُ

الْمَقَامُ الْاَوَّلُ

في وجبت
 جدا وعاد صلوة
 اللهم طاعتك
 الآات واعتقلى
 انك انت العفو
 وفي الآخرة
 انى اعوذ بك من عذاب
 مؤقته

This image shows a close-up of a page from an antique manuscript. The parchment is heavily aged, appearing yellowish-brown with various stains and foxing. The text is written in a cursive Arabic script, with some words appearing to be in a different dialect or language, possibly Persian or Ottoman Turkish, given the use of characters like 'شاه' (Shah) and 'سلطان' (Sultan). A small, dark, circular ink mark or hole is visible near the top center. The overall texture of the paper is rough and uneven.

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.

و در میان این کتب از معناه تاریخ
مباحثه او جمیع شده مباحثه کتب برآورد

المسمى او وصل في المسجد يوم الجمعة
 تحية المسجد اذ كانوا يرون والمفضل لان سماع
 القرن فرض وختمه المسجد واکشف بالدفن
 اول من الاكشاف لمسه جامع القمامة
 ويكره ان يدخل في المسجد
 وبه يقول اوقايد ووبر

دعوات المأثورة
 اللَّهُمَّ اغْفِرْ مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ وَمَا أَعْلَسْتُ وَمَا أَسْرَرْتُ
 وَمَا أَسْرَفْتُ وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي أَنْتَ الْمُقَدِّمُ وَأَنْتَ الْمُؤَخِّرُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ
 الْغَفُورُ الرَّحِيمُ
 اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ وَمَا أَعْلَسْتُ وَمَا أَسْرَرْتُ وَمَا أَسْرَفْتُ
 وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي أَنْتَ الْمُقَدِّمُ وَأَنْتَ الْمُؤَخِّرُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ
 الْغَفُورُ الرَّحِيمُ
 اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ وَمَا أَعْلَسْتُ وَمَا أَسْرَرْتُ وَمَا أَسْرَفْتُ
 وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي أَنْتَ الْمُقَدِّمُ وَأَنْتَ الْمُؤَخِّرُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ
 الْغَفُورُ الرَّحِيمُ

ازا ما المسلم يضع من يده
الى من جانب اليمين ويضع
من يده اليسرى من جانب اليسرى
والا يجوز وضع اليدين على صدر
الميت لان النبي عم اجعلوا المواتك
حلالا للكافرين لانه وضع يده على
صدر الميت

والاصطلاح في هذا المعنى
واللفظ في هذا المعنى
واللفظ في هذا المعنى
واللفظ في هذا المعنى

شبی

کتاب الشهادات
۱۳۴

باب في تعبد شهادته
١٢٥

الشهادة

باب الرجوع على الشهادة
١٢٧

كتاب الوكالة
١٣٨

بسم الله الرحمن الرحيم

باب عزرا الوكيل
١٣١

كتاب الدعوى
١٣١

چلیں

باب دعوى النسب
١٣٦

كتاب الاقرار
١٣٧

ب

كتاب الصلح
١٣٩

باب الصلوة والدين
١٤٠

۵۹

كتاب الوحيه
١٤٤

كتاب العارية
١٤٥

عنہا

كتاب الاجارة
١٤٠

باب ما يجوز من
الحجارة وما لا يجوز

لا خ

سائر منشور
۱۵۳

كتاب المكاتب

五

باب العجز والموت
١٥٤

كتاب الولاء
١٥٧

17

كتاب الماذون
١٥٩

كتاب الغضب

...

كتاب القيمة
١٩٧

كتاب المزارعة
١٤٩

كتاب الذبائح	كتاب الماضية	كتاب الكراهية	كتاب احياء الموات
١٧٢	١٧٣	١٧٣	١٧٨
كتاب الماشية	كتاب الصيد	كتاب الرهن	باب ما يجوز من ثمنها
١٨٠	١٨١	١٨٣	١٨٣
باب الرهن يوضع على يد عدل	باب التصرف في الرهن	كتاب الجنائيات	
١٨٥	١٨٦	١٨٧	
باب ما يراد بالقصاص وما لا يجب	باب فيما دون النفس	باب الشريعة في القتل	
١٨٨	١٨٩	١٩٠	
كتاب الديارات	باب ما يحد في الطريق	باب جنابة الرقيق	
١٩١	١٩٣	١٩٤	
باب غصب العبد والصبي والمذنب	باب القسامة	كتاب المعاقل	
	١٩٩	٢٠٠	
كتاب الوصايا	باب الوصية بثلاث ماله	باب الوصية بالاقارب وغيرهم	
٢٠١	٢٠٢	٢٠٤	
باب الوصية بالخدمة	باب وصية الذمي	باب الوصي	كتاب المختش
٢٠٥	٢٠٥	٢٠٥	٢٠٧
مأثرتي	كتاب الغرايض	حساب الغرايض	
٢٠٨	٢١٢	٢١٤	

باب ما لا يحصل	باب الحج في الغير	
٢٤	٤٥	
مسائل مشنونة	كتاب النكاح	باب المحرمات
٢٧	٤٧	٤٧
باب المهر	باب نكاح الرقيق	باب نكاح الكافر
٥٠	٥٣	٥٤
كتاب الرضاع	كتاب الطلاق	باب ايقاع الطلاق
٥٥	٥٥	٥٦
باب التعليق	باب طلاق المريض	باب الرجعة
٦٠	٦١	٦٢
باب الخلع	باب الظهار	باب اللعان
٦٤	٦٥	٦٦
باب العدة	باب ثبوت النسب	باب الحضانة
٦٨	٦٩	٧٠
كتاب الماعتاق	باب عتق البعض	باب عتق الميمم
٧٣	٧٤	٧٥
باب العتق على جمل	باب التدبير	باب الاستيلاء
٧١	٧٦	٧٧
باب اليمين في الدخول والمزوج	باب اليمين في الأكل والشرب	باب اليمين في الطلاق
٧٨	٨٠	٨٢

باب الأول
باب القسامة
باب تنويض
باب الأيلاء
باب العتق
باب النفقة
باب ما لا يثبت
كتاب الديارات
باب ما لا يثبت
باب ما لا يثبت
باب ما لا يثبت

للفقه جعل الاسباب متفقة
على الاسباب حاشا
لحصول القصد على الدين
التوفيق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي وفقنا للتفقه في الدين الذي هو جليل الدين
وفضله المبين وميراث الانبياء والمرسلين وحجة الله
على الخلق اجمعين ومحنة السالكين الى اعلا عليين والصلوة
والسلام على خير خلقه محمد المبعوث رحمة للعالمين

وعلى آله وصحبه والتابعين والعلما والعلماء **وبعد**
فيقول الفقير الى رحمة ربه الغني ابراهيم بن محمد بن ابراهيم
المطهر قدس الله تعالى بعض طالبى الاستفادة ان اجمع كتابا

يشتمل على مسائل القدرى والتخارى والكنز والوقاية

بعبارة سهلة غير مغلفة فاجبت الى ذلك واضفت
اليه بعض ما يحتاج اليه من مسائل الجمع ونبتة من الهدية

وضرحت بذكر الخلاف بين ائمتنا وقدمت من اقوالهم
ما هو الاربع مذهب ورو

واما الخلاف الواقع بين المتأخرين اوبين الكتب المذكورة
فكل اصدته بلفظ قيل او قال وان كان مقرونا بالاصح

وغيره اما الخلاف

ونحو

ونحو فانه مرجوح بالنسبة الى ما ليس كذلك ومتى ذكرت
لفظ تنبيه من غير قرينة تدل على مرجعها فهو لا يكون
ومحمد رحمه الله ولم آل محمد في التنبيه على الاصح والاقوى
وما هو المختار للفتوى وحديث اجتمع فيه الكتب المذكورة
سميته بملقى البحر ليوافق الاسم المسمى والله سبحانه
اسأله ان يجعله خالصا لوجهه الكريم وان ينفعني به

يوم لا ينفع مال ولا بنون الا من اتى الله بقل سليم
كتاب الطهارة فلا الله تعالى يا ايها الذين

امنوا اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم وايديكم
الى المرافق واسحوا برؤوسكم وارجلكم الى الكعبين

فيفرض الوضوء غسل الاعضاء الثلاثة ومسح
الرأس والوجه ما بين قصاص الشعر واسفل الذقن

وشمى الاذنين فيفرض غسل ما بين العذرا والاذن
خلاف لابي يوسف والمرقان والكعبا يدخلان

في الغسل والمفروض في مسح الرأس قدر الربع وقيل

في قوله تعالى يا ايها الذين امنوا
فان قلنا انما امرنا ان نعبد الله
ونسلم لوجهه الكريم وننبيه على
الاصح والاقوى وما هو المختار
للفتوى وحديث اجتمع فيه الكتب
المذكورة سميته بملقى البحر
ليوافق الاسم المسمى والله
سبحانه اسأله ان يجعله خالصا
لوجهه الكريم وان ينفعني به يوم
لا ينفع مال ولا بنون الا من اتى
الله بقل سليم

فالفصل في الطهارة اذا كانت المسائل
مختلفة بحسب الجنس كتب لها
كتاب واذا كانت مختلفة بحسب
النوع يكتب لها باب واذا كانت
مختلفة بحسب القصة يكتب لها
فصل

فالفصل في الطهارة اذا كانت المسائل
مختلفة بحسب الجنس كتب لها
كتاب واذا كانت مختلفة بحسب
النوع يكتب لها باب واذا كانت
مختلفة بحسب القصة يكتب لها
فصل

في قوله تعالى يا ايها الذين امنوا
فان قلنا انما امرنا ان نعبد الله
ونسلم لوجهه الكريم وننبيه على
الاصح والاقوى وما هو المختار
للفتوى وحديث اجتمع فيه الكتب
المذكورة سميته بملقى البحر
ليوافق الاسم المسمى والله
سبحانه اسأله ان يجعله خالصا
لوجهه الكريم وان ينفعني به يوم
لا ينفع مال ولا بنون الا من اتى
الله بقل سليم

الفرق بين الجنون وال...
الاغيار بين القلة وال...
العقل والجنون بين العقل...
ولا يزال العقل سرح

يجزى وضع ثلث اصابع ولو مداصبعاً واصبعين
لا يجوز ويغرض مسح رجب اللحية في رواية ولا يصح
ما يلاقي البشرة وسنته غسل اليدين الى الرسغين ابتداءً
والتسمية وقيل مستحبة والتواك وغسل الفم بمياه
والانف بمياه وتخليل اللحية والاصابع هو المختار
وقيل جوف اللحية فضيلة عند الامام ومحمد وثلاث
الغسل والنية والترتيب المنصوص واستحاب الرأس
بالمسح وقيل التيامن ومسح الرقبة وللمسح الناقصة له او الضو
خروج شيء من احد السبلين سوى رجب الفرج والذكر
والذكر وخروج نجس من البدن ان سال بنفسه
الى هذه الثلاثة مستحبة والاولاد ومسح الاذنين بماء
الرأس ومسحهما بالحق حكم التطهير والتقي ملاء الفم
ولو طعاماً او ماء او مرة او علقاً لا يبغي مطلقاً خلافاً
لان يوفى في الصاعدين من الجوف ويشترط في الدم
المائع والقيح مساواة البنزاق لا الملو خلافاً لجميد

ط
لانه لما سقط غسل ما تحته لعدم المواجهة
به او لغرض غسل وجب مسحها كالحفرة
والمسح لا يجب استيعابه فيقدر
بالدفع كسح الرأس معادل

هذا المتن مستحب والاولاد ومسح الاذنين

اي الى موضع غير الظاهر في الجملة
الما في الوضوء او في الغسل
صحة السجود

وهو يعتبر اتحاد السبب لجمع ما قاء قليلاً قليلاً وبابوي
اتحاد المجلس وما ليس خلتاً ليس نجساً والجنون والسكر
والانعاذ وقهرمة بالغ في صلوة ذات ركوع وسجود
ومباشرة فاحشة خلافاً لحد ونوم مضطجع او متك
او مستند الى مال او زيل سقط لانوم قائم او قاعد او راع
او ساجد ولا يخرج دودة من جرح او لم سقط منه ومن
ذكر وامرأة وفي الغسل غسل الفم والانف وسائر البدن فيتنقض الوضوء لانه خروج القليل منه
لادلكه قيل ولا ادخال الماء جلدة الاكف وسنته
غسل يديه وفرجه ونجاسة ان كانت والوضوء الا لجليه
وتثليث الغسل المستوعب ثم غسل الرجلين لا في مكانه
ان كان مستنقع الماء وليس على المرأة نقض صغيرتها
ولا بلبها ان بل اصلها وفرض لا نزل من ذي ذوق وشهوة
ولو نوم عند انفصاله لآخر وجه خلافاً لابي يوسف وفرقة
مستيقظ لم يتذكر الاحتلام بللاً ولو لم ياكل خلافاً له وبلاجم
حشفة في قبل او بر من آدمي حتى وان لم ينزل على الفاعل

الفرق بين الجنون وال...
الاغيار بين القلة وال...
العقل والجنون بين العقل...
ولا يزال العقل سرح

فالدعاء في التوسل عن راس الجرح هو ظاهر صحة السجود

وهي اذ كانت يده بذلك الموضع ونحوه وان شرب الله وشربته السجدة

او مستند الى مال او زيل سقط لانوم قائم او قاعد او راع

او ساجد ولا يخرج دودة من جرح او لم سقط منه ومن

ذكر وامرأة وفي الغسل غسل الفم والانف وسائر البدن فيتنقض الوضوء لانه خروج القليل منه

لادلكه قيل ولا ادخال الماء جلدة الاكف وسنته

غسل يديه وفرجه ونجاسة ان كانت والوضوء الا لجليه

وتثليث الغسل المستوعب ثم غسل الرجلين لا في مكانه

ان كان مستنقع الماء وليس على المرأة نقض صغيرتها

ولا بلبها ان بل اصلها وفرض لا نزل من ذي ذوق وشهوة

ولو نوم عند انفصاله لآخر وجه خلافاً لابي يوسف وفرقة

مستيقظ لم يتذكر الاحتلام بللاً ولو لم ياكل خلافاً له وبلاجم

حشفة في قبل او بر من آدمي حتى وان لم ينزل على الفاعل

وهو

وعظمها وعصها وقرنها وحافرها طاهر وكذا شعرها
 وعظمها وتجاوز القلوة معه وان جاوز قدر الدرهم
 وبولها يؤكل لحمه نجس خلا فالحمد ولا يشرب ولا يذوق
 خلا فالذي يوفى **فصل** تنوع البير بوقوع نجس لا يقوى
 بعز وروث وخنثي مالم يستكثر ولا ينجس حمام و
 وعصفور فانه طاهر واذا علم وقت الوقوع حكم بالنجس
 من وقتة والآخر يوم وليلة ان لم ينتفخ الواقع او لم يتغير
 ومن ثلثة ايام ولياليه ان انتفخ او تفسخ وقال من وقت
 الوجدان وعشرون ذلوا وسطا الى ثلثين بموت خنثي
 فارة او عصفورا وسام ابرص واربعون الى ستين بنحو
 حمام او وجاجة او سقم وكل بنحو كلب او شاة او اذق
 وانتفخ الحيوان او تفسخ وان لم يكن نزعها نزع قد
 ما كان فيها ويقتى بترح مائى ذلوا الى ثلثة مائة وما زاد على
 الوسط احتسب به وقيل يعتبر به كل من بيده ولو كان
 الادنى والفرس وما يؤكل لحمه طاهر وسود الكلب والخنزير

ان سمي هذه الاشياء
 في وقت الوقوع
 او في وقت الموت
 او في وقت النزع
 او في وقت الانتفخ
 او في وقت التفسخ

انما هو في وقت الوقوع

وبع

انما هو في وقت الوقوع

انما هو في وقت الوقوع

وباع البهايم نجس وسور الهرة والدجاجة الخلات
 وباع الطير وسواكن البيت كالحية والفارة مكروه
 وسور البغل والحمار مكروه بنوضا به ان لم يجد غيرها
 ويتم واذا قدم جاز وعرق كل شيء كسوره وان لم يوجد
 الا نبيذ التمر يقيم ولا يتوضا به عند يوسف وبني
 وعند الامام يتوضا به وعند تيمم جميع بينهما
باب التيمم يتيمم المافر ويخرج المصربعد عن
 الماد ميلا او لمض خاف زيادته او يطو برية او خوف
 عذوق او سجع او عطش او غقد الله بما كان من جنس
 الارض كالتراب والرمل والنورة والجص والكحل والورنج
 والحجر كوبلا يقع خلافا للمتمد وخصه ابو يوسف بالتراب
 والرمل ويجوز بالنقع حال الاختيار خلافا له بشرط
 البحر عن استعمال الماء حقيقة او حكا وطهارة الصعيد
 والاستعانة في الاصح والنية ولا بد من نية قربية
 مقصودة لا تنجح بدوة الطهارة فلو تيمم كافر للسلام

انما هو في وقت الوقوع
 او في وقت الموت
 او في وقت النزع
 او في وقت الانتفخ
 او في وقت التفسخ

انما هو في وقت الوقوع
 او في وقت الموت
 او في وقت النزع
 او في وقت الانتفخ
 او في وقت التفسخ

كله استحاضة والنفاس وان كانت مستديئة وزاد
 على العشرة والعشرة حيض فالزائد استحاضة و
 والنفاس دم يعقب الولد وحكمه حكم الحيض ولا جد لاقله
 والكثرة اربعون يوما وما تراه الحامل حال الحمل وعند الوضع
 قبل خروج الكثر الولد استحاضة وان زاد على الكثرة ولم يعاد
 فالزائد عليها استحاضة والآفة الزايد على الاكثر فقط
 استحاضة والعادة تثبت بمرة وتثقل في الحيض والنفاس
 عند ابي يوسف وبه يفتى وعندها لا بد من العادة و
 ونفاس التومين من الاقل خلافا لمحمد والسقط
 ان ظهر بعض خلقه فهو ولد نصيره اتم نفاد والامة
 ام ولد ويقع الطلاق المعلق بالولد وتنقض به العدة **فصل**
 المستحاضة ومن به سلس بول او سطلا في بطن
 او انفلات ریح او رعاف دائم او جرح لا يرقا ويوضون
 لوقت كل صلاة ويصلون به في الوقت ما شاؤا من فرض
 ونفل ويبطل بخر وجه فقط وقال زفر بن خويلد فقط وقال ابو يوسف
 في وقت الصلاة

وانقضت العدة
 من الاخير
 ودم الاستحاضة
 ریح دائم لا يمنع
 صلاة وصوما
 ولا طهارة

بأيتها كان فالموضي وقت الفجر لا يصلي به بعد الطلوع
 الا عند زفر والموضي بعد الطلوع يصلي به الظهر خلافا له
 ولانه يوسف والمعتذر من لا يمضي عليه وقت صلاة
 الا والعذر الذي ابتلى به يوجد فيه **باب الانحلال**
 يظهر بدن المصلي وثوبه من النجس الحقيقي بالادوبكل
 ما يبع ظاهره من يلبس كالحل وماء الورد لا الدهن وعند
 محمد لا يظهر الا بالماء والمخف ان تنجس بنجسه
 جرم بذلك المبالغ ان جف خلافا لمحمد وكذا ان لم يجف
 عند ابي يوسف وبه يفتى وان تنجس بما يبع فلا بد
 من الغسل والمشي نجس ويظهر ان يمس بالفرش
 والا يغسل والستيف وغوه بالمسح مطلقا والارض
 بالجفاف وذهاب الاثر للقلوة لا لليتم وكذا آخر المزور
 والمخفق المنسوب والشجر والكلاء غير المقطوع هو
 المختار والمنفصل والمقطوع لا بد من غسله وطهارة
 المرمي بزوال عينه ويعفى اثره يسق زواله وغير المرمي بالفصل
 كالزجاج والدم وغيره

باب النجس بغيره كبركة من ارضه
 في وقت الصلاة

ان اصاب حقه او غلبه نجس وجب غسله
 وقال محمد لا يجزى الا باليد
 او يظهر ذلك باليد لا بالقدم
 رطب الماء او باسنا كالبول والخر
 ان اصابه النجس او اصابه النجس او اصابه النجس
 كان باسنا

كالزجاج والدم وغيره
 باليد من القصب
 كالزجاج والدم وغيره

ثلاثة اوسبعاً والعصر كرامة ان امكن عصره والآن بالتعفيف
 كلمة حتى يقطع التقاطر وقال محمد بن جهم طهارة غير
 المنعصرا بدا ويظهر سيات نجس جري الماء عليه يوم اول ليلة فقط يظهر
 ونحو الروث والبذر بالخرق حتى يصير رمادا عليه عند
 محله المختار خلافا لانه يؤمن وكذا يظهر جاز وقوع في
 الجملة فصار ملحا ونقي قدر الدرهم مساحة كعرض الكف
 كالدم والبول وكون صغير لم يأكل وكلما يخرج من بدن
 الادنى موجب للتطهير والخرق والخرق الدجاج ونحوه
 وبول الحمار والهره والفارة وكذا الخنثى والروث خلافا
 لهما وما دون ربع الثوب من مخفف كبول الفرس
 وما يؤكل وخرق طيور لا يؤكل وبول النخع كروث الابل
 عفودم السمك وخرق طيور مأكولة طاهرة لا الدجاجة
 والبط ونحوهما ولعاب البغل والحمار طاهر وعند ابو يوسف
 مخفف وماء ورده على نجس نجس كعكس ولو لم يثوبا

ثلاثة اوسبعاً والعصر كرامة ان امكن عصره والآن بالتعفيف

قوله مقدار الدرهم وما دونه من حارز الصلوة
 بعد ان زاد لم يجز وقدر الدرهم مقدار وسط
 الكف فلو ان كانا كانت الصلوة تسقط بالثوب في
 والنجس وان كانا كانت الصلوة تسقط بالثوب في
 الدرهم فان كانت الاقل من درهم غسل سنة
 وان كانت مثله غسل واجب فاذا زاد غسل
 فربطه فان ثلثه السنة ولو لم يجز
 صلوة ينقصان ويكون سبعا وانه
 ترك الصلوة وجب في وقتها ان الصلوة
 لا يجوز منه ولا كونه يصلح بالقصد بغير
 كانت سواء كالصلوة بغير وضوء الفارس
 على ثوبه او ثوبا او صدره وان صلى
 واداه بعد ما قضى صلاته وكذلك
 ان لم يعلم انه يخلط الصلوة بقضي
 اذا علم سرج وقدر

قوله مقدار الدرهم وما دونه من حارز الصلوة

طاهرة رطبة نجس فظهرت فيه رطوبة ان كان بحيث لو غص
 قطر نجس والا فلا كما لو وضع رطبا على ما طين بطين نجس
 جاف ولو نجس طرفه فغسل طرفه آخره لا يخرج حكمه بطركه
 كحظرة بالت عليه حمر يدوسها فغسل بعضها او ذهب
 طهر كلها وانفع الميتة ولينها طاهر خلافا لهما والاستبراء
 سنة مما يخرج من احد السبلين غير الرجوع وما سبق
 فيه عدد بل يمسحه بنحو حجر حتى ينقيه يدبر بالاول
 ويقبل بالثاني ويدبر بالثالث في الصيف ويقبل الرجل بالاول
 ويدبر بالثاني ويقبل بالثالث في الشتاء والغسل بالاء
 بعد الحج افضل يغسل يديه او لا ثم يخرج بيضا اصبح
 او اصبغين او ثلث لابرؤسها ويرحمي مبالغة ان لم يكن
 صائما ويجب ان جاوزه النجس المخرج اكثر من درهم و
 ويعتبر بذلك وراو موضع الاستنجاء ولا يستنجي بعظم
 وروث وطعام ويمينه وكس استقبال القبلة واستنابها
 لبول ونحوه ولو في الغلابة كتاب الصلوة

قوله مقدار الدرهم وما دونه من حارز الصلوة

قوله مقدار الدرهم وما دونه من حارز الصلوة

قوله مقدار الدرهم وما دونه من حارز الصلوة

قوله مقدار الدرهم وما دونه من حارز الصلوة

وقت الفجر من طلوع الفجر الثاني وهو البياض المعترض
 في الافق الى طلوع الشمس ووقت الظهر من زوالها
 الى ان يصير ظل كل شيء مثليه سوى في الزوال وقال
 الى ان يصير ظل كل شيء مثله سوى في الزوال ووقت
 العصر من انتهاء وقت الظهر الى غروب الشمس
 ووقت المغرب من غروبها الى مغيب الشفق وهو
 البياض الكاين في الافق بعد الحمرة وقال اهول مرة قيل
 وبديفتي ووقت العشاء والعصر من انتهاء وقت
 المغرب الى الفجر الثاني ولا يقدم الوتر عليه ومن لم يجد
 وقتي ما الا يجبان عليه ويتعجل الاسفار بالفجر بحيث
 يمكن اذاؤه بترتيل اربعين آية او اكثر ثم ان ظهر فساد
 الطهارة يمكن الوضوء واعادته على الوجه المذكور والا براد
 بظهر الصيف وتأخير العصر ما لم تتغير الشمس والعشاء
 الى ثلث الليل والوتر الى آخره لمن يثق بالانتباه والاقبال
 النوم وتعجيل الظهر الشتاء والمغرب وتعجيل العصر

والعشاء

في آخر الليل فليوتر في أوله

في وقت المغرب من غروبها الى مغيب الشفق وهو البياض الكاين في الافق بعد الحمرة وقال اهول مرة قيل وبديفتي ووقت العشاء والعصر من انتهاء وقت المغرب الى الفجر الثاني ولا يقدم الوتر عليه ومن لم يجد وقتي ما الا يجبان عليه ويتعجل الاسفار بالفجر بحيث يمكن اذاؤه بترتيل اربعين آية او اكثر ثم ان ظهر فساد الطهارة يمكن الوضوء واعادته على الوجه المذكور والا براد بظهر الصيف وتأخير العصر ما لم تتغير الشمس والعشاء الى ثلث الليل والوتر الى آخره لمن يثق بالانتباه والاقبال النوم وتعجيل الظهر الشتاء والمغرب وتعجيل العصر

لقولهم من ادرك ركعة من العصر قبل الغروب فقد ادرك كلها

والعشاء

والعشاء يوم الغيم وتأخير غيرها ومنع من الصلوة وضاحت اولها
 وسجود التلاوة وصلوة الجنائز عند الطلوع والاستواء او وقت الزوال
 والغروب الا عصر يومه وعين النفل وركعتي الطواف
 بعد صلوة الفجر والعصر لا عن قضاء فائقة وسجدة
 تلاوة وصلوة جنائز وعين النفل بعد طلوع الفجر بالتر
 من ستة وقبل المغرب ووقت الخطبة ايا كانت وقبل صلوة
 العيد وعن الجمع بين صلاتين في وقت الا بعرفة ومزدلفة
 ومن طهرت في وقت عصر وعشاء صليها فقط ومن هو
 اهل فرضه آخر وقت يقضيه لا من حاضرت فيه **باب الاذان**
 من للفرايض دون غيرها ولا يؤذن لصلوة قبل وقتها
 ويعاد فيه لو فعل خلافا لانه يوسف في الفجر يؤذن للغاية
 ويقوم وكذا لاولى الغوليت وخير فيه للواقى تركها المساء
 لا المصلية بيته في المص وتذبا لها لا النساء وصفة الاذان
 معروفة ويزاد بعد فلاح اذان الفجر الصلوة خير من النوم
 مرتين والاقامة مثله ويزاد بعد فلاحها قد قامت

في وقت العصر من ادرك ركعة من العصر قبل الغروب فقد ادرك كلها

في وقت المغرب من غروبها الى مغيب الشفق وهو البياض الكاين في الافق بعد الحمرة وقال اهول مرة قيل وبديفتي ووقت العشاء والعصر من انتهاء وقت المغرب الى الفجر الثاني ولا يقدم الوتر عليه ومن لم يجد وقتي ما الا يجبان عليه ويتعجل الاسفار بالفجر بحيث يمكن اذاؤه بترتيل اربعين آية او اكثر ثم ان ظهر فساد الطهارة يمكن الوضوء واعادته على الوجه المذكور والا براد بظهر الصيف وتأخير العصر ما لم تتغير الشمس والعشاء الى ثلث الليل والوتر الى آخره لمن يثق بالانتباه والاقبال النوم وتعجيل الظهر الشتاء والمغرب وتعجيل العصر

في وقت المغرب من غروبها الى مغيب الشفق وهو البياض الكاين في الافق بعد الحمرة وقال اهول مرة قيل وبديفتي ووقت العشاء والعصر من انتهاء وقت المغرب الى الفجر الثاني ولا يقدم الوتر عليه ومن لم يجد وقتي ما الا يجبان عليه ويتعجل الاسفار بالفجر بحيث يمكن اذاؤه بترتيل اربعين آية او اكثر ثم ان ظهر فساد الطهارة يمكن الوضوء واعادته على الوجه المذكور والا براد بظهر الصيف وتأخير العصر ما لم تتغير الشمس والعشاء الى ثلث الليل والوتر الى آخره لمن يثق بالانتباه والاقبال النوم وتعجيل الظهر الشتاء والمغرب وتعجيل العصر

في وقت المغرب من غروبها الى مغيب الشفق وهو البياض الكاين في الافق بعد الحمرة وقال اهول مرة قيل وبديفتي ووقت العشاء والعصر من انتهاء وقت المغرب الى الفجر الثاني ولا يقدم الوتر عليه ومن لم يجد وقتي ما الا يجبان عليه ويتعجل الاسفار بالفجر بحيث يمكن اذاؤه بترتيل اربعين آية او اكثر ثم ان ظهر فساد الطهارة يمكن الوضوء واعادته على الوجه المذكور والا براد بظهر الصيف وتأخير العصر ما لم تتغير الشمس والعشاء الى ثلث الليل والوتر الى آخره لمن يثق بالانتباه والاقبال النوم وتعجيل الظهر الشتاء والمغرب وتعجيل العصر

في وقت المغرب من غروبها الى مغيب الشفق وهو البياض الكاين في الافق بعد الحمرة وقال اهول مرة قيل وبديفتي ووقت العشاء والعصر من انتهاء وقت المغرب الى الفجر الثاني ولا يقدم الوتر عليه ومن لم يجد وقتي ما الا يجبان عليه ويتعجل الاسفار بالفجر بحيث يمكن اذاؤه بترتيل اربعين آية او اكثر ثم ان ظهر فساد الطهارة يمكن الوضوء واعادته على الوجه المذكور والا براد بظهر الصيف وتأخير العصر ما لم تتغير الشمس والعشاء الى ثلث الليل والوتر الى آخره لمن يثق بالانتباه والاقبال النوم وتعجيل الظهر الشتاء والمغرب وتعجيل العصر

هذا هو الوجه الثاني في بيان ما يجب في الصلاة
من حيث المبدأ وهو ان يكون المصلي في وضوء
والوجه الثالث في بيان ما يجب في الصلاة
من حيث المبدأ وهو ان يكون المصلي في وضوء

الصلوة مرتين ويصل فيه ويحذف فيها ويكره الترجيع والتلين
ويستقبل بها القبلة ويجوز وجهه بينة وبسرة عند حتى
على الصلوة وهي على الفلاح ويستدبر في صومعته ان لم
يقدر التحويل واقفا ويجعل اصبعيه في اذنيه ولا يتكلم
في أثناءها ويجلس بينهما الا في المغرب فيفصل بسكته
ولا يجلس خفيفة واستحسن للتأخير من التثويب في كل
الصلوة ويؤذن ويقيم على ظهره وجاز ان للمحدث وكبره اقامته
واذان الحنبلي ويعاد كاذان للمرأة والمجنون والسكران ولا
تعاد الاقامة ويستحب كون المؤذن عالما بالسنة والاقا
وكوه اذان الفاسق والصبي والقاعد لا اذان العبد والاعمى
والاعرج وولد الزنا واذ اقال حتى على الصلوة قام الامام
والجماعة واذ اقال قد قامت الصلوة شرعوا وان كان
الامام غائبا او هو المؤذن لا يقومون حتى يحضر
باب شروط الصلوة هي طهارة بدن المصلي من حدث وجب
وقبه ومكانه وسرعه وستره واستقبال القبلة والنية وسورة الرجل
والوقت

هذا هو الوجه الثاني في بيان ما يجب في الصلاة
من حيث المبدأ وهو ان يكون المصلي في وضوء

ولا يكبر للمؤذن في موضع الذي يكبر
تلك الامام وان فعل ذلك فسد
صلوته لانه يحل صوابا الى الجماعة
كذلك في الخط

رجل شرب الخمر وصلى
ولم يكبر لم يكبر
صلوته لانه اصابه
النجاسة الكبر من قدر
الدوام

هذا هو الوجه الثاني في بيان ما يجب في الصلاة
من حيث المبدأ وهو ان يكون المصلي في وضوء

هذا هو الوجه الثاني في بيان ما يجب في الصلاة
من حيث المبدأ وهو ان يكون المصلي في وضوء

من تحت سترته الى تحت ركبته والامة مثله مع زيادة
بطنها وظهرها وجميع بدن الحرة عورة الا وجهها وكفيها
وقد قيل في رواية وكشف رجب عفي هو عورة يمنع
كالبطن والفخذ والفاق وشعرها النازل وفكره بمنزلة
والانثيين وحدها وحلقه الذبيرة مجفدها وعند المني
انما يمنع انكشاف الاكثر والنصف عنه روايتان وعادى اي لا يجد الماء
ما ينزل به النجاسة يصلي معها ولا يعيد ولو وجد ثوبا
ربعه طاهر وصلى عاريا لا يجزيه وفي اقل من ربعة
خير والافضل الصلوة به وعند محمد تلزم وان لم يجد
ما يستر عورته فصل في اشارة ركوع وسجود جاز والافضل
ان يصلي قاعدا باي ماء وقبله من بركة عين الكعبة ومن
بعد جهرتها فان جهرها ولم يجد من يسأله عنها اخرى
وصلي فان علم بخطائه بعدها لا يعيد وان علم به فيها
استدار وبني وكذا ان تحول رايه وان شرع بلا تحل لا يجوز
وان اصاب وعند المني يوجب ان اصاب جازت وان تحرق قوم جاز

هذا هو الوجه الثاني في بيان ما يجب في الصلاة
من حيث المبدأ وهو ان يكون المصلي في وضوء

هذا هو الوجه الثاني في بيان ما يجب في الصلاة
من حيث المبدأ وهو ان يكون المصلي في وضوء

هذا هو الوجه الثاني في بيان ما يجب في الصلاة
من حيث المبدأ وهو ان يكون المصلي في وضوء

وجہ

افغانستان

اودج ويسمى بها والفارسية وغير الفارسية من الآسن
 مثلها هو الصحيح ولو شرع بالآسن اعترض لا يجوز وقال
 ابو يوسف ان كان يحسن التكبير لا يجوز الابد ثم يعتمد بيده
 على سبع يسار تحت روته في كل قيام من فيه ذكر وعند محمد
 في قيام شرع فيه قراءة فيضع في القنوت وصلوة الجازة خلافا
 ويرسل في قومة الركوع وبين تكبيرات العيدين اتفاقا ثم يقرأ
 سبحانك اللهم لا ولا يضم وجهه ^{وجهه} مع المخلوقات لا يكون
 ثم يتعوض سر القراءة فيأية به المسبوق عند قضاء ما سبق
 لا المقتدى ويؤخر عن تكبيرات العيد وعشراته يوسف هو
 تبع للشاذ فيأية به المقتدى ويقدم على تكبيرات العيد
 ويسمى سزا وكل ركعة لا بين الفاتحة والسورة خلافا
 لمحمد صلوة الخافعة وهي آية من القرآن انزلت للفصل
 بين السور ليست من الفاتحة ولا من كل سورة ثم يقرأ
 الفاتحة وسورة او ثلث آيات واذا قال الامام ولا الفالين
 قال آمين هو المأمون ثم يكبر ركعا ويعتمد بيده على ركبته

في قوله لا يجمع بين
 التكبير والركعة

شاذون مرو
 سبحانك

بعد الشاذين

ويغير

ويفترج اصابعه باسقاطهم غير رافع رؤسهم ولا منكبين
 ويقول ثلثا سبحان في العظم وهو ادناه وتحت
 الزيادة مع ايتار المفرد ثم يرفع الامام راسه قائلا
 سمع الله لمن حمده ويكفي به وقال لا يضم اليه ربا للحد
 ويكفي المقتدى بالتمديد اتفاقا والمفرد يجمع بين ما في الا
 وقيل كالمقتدى ثم يكبر ويبعد فيضع ركبته ثم يديه
 ثم وجهه بين كفيه ضامًا اصابع يديه محاذية اذنيه
 ويدير ضبعيه ويحاذي بطنه عن خذيه ويوجه اصابع
 رجليه نحو القبلة والمرة تخفض وتلويح بطنه بالقبض
 ويقول سبحان ذي الاعلى ثلثا وهو ادناه ويبعد يديه
 وجهه فان اقتصر على احدها او على كونه عامته جاز
 مع الكراهية وقال لا يجوز الاقتصار على الانف
 من غير عذر ويجوز على فاضل ثوبه وعلى ثي يجرد
 حجه وتستقر جبهته عليه لا على ما لا تستقر وان سجد
 للرحمة على ظهر من هو معه في الصلوة جاز وهي ثم بالرفع

لا يجمع بين
 التكبير والركعة

فانه لا

في الجرد

والطريق

اي بالقاهرة والورقة

الزكيات

او من قرأ في المشافى الامم
 السورة ولم يلق فاتحة لم يبد
 في الاخرين وان قرأ الفاتحة
 ولم يزد عليها قرأ في الاسرى
 الهاجرة والحمرة وحده وحده
 الواحد وحده وقرأ ابو نعيم في الاثني
 واحد منها وحده

الحق والصدق
حق القول والصدق
الاستقامة والصدق
الصدق والصدق
الصدق والصدق

ولو ترك فاتحتهما لا يقضيهما وفرض القراءة آية وقال لا ترفع
 ثلاث آيات قصارا وآية طويلة وسنتها في السفر ما مضى
 بحلة الفاتحة وأي سورة شاء وأمنة نحو البروج
 وانشقت في الفجر والحضر ليعون آية أو خمسون
 واستحسنوا طول المفصل في ياء وفي الظهر وأساطير
 في العصر والعشاء وقصا في المغرب ومن الحجرات
 إلى البروج طول ومنها إلى البريك أو ساطع ومنها إلى آخر
 قصار وفي الضرورة بقدر الحال وتقال الأولى على
 الثانية في الجرف فقط وعند محمد في الكل ولا يتعين شيء
 من القرآن لصلوة بحيث لا يجوز غيره ولكن التعيين
 ولا يقرأ المزمع بل يمع وينصت وأن قراء امام آية
 أو الترغيب أو الترهيب أو خطب أو صلى على النبي صلى الله

عليه وسلم والتأي والذاني سواء **فصل في الجماعة سنة**
 مؤكدة وأولى الناس بالامامة اعلمهم بالسنة ثم اقراءهم
 وعند يوسف بالعكس ثم اوعدهم ثم احسنهم ثم اعلوهم
 بالصلوة صحتها ونقصها
 بعد ما جعلن من
 القراءة قدر ما يجوز
 به الصلوة لأن
 العلم أكثر بالنظر إلى
 حقا

في كل صلاة
 في كل صلاة
 في كل صلاة
 في كل صلاة

في كل صلاة
 في كل صلاة
 في كل صلاة
 في كل صلاة

خلقوا من امة العبد والاعراب والافاسق
 والمتدين وولد الزنا فان تقدموا جاز ويكن تطويل
 الامام الصلوة وكذا جماعة النساء وحدهن فاه فعلن
 تقف الامام وسطى كالعرا ولا يحضرن الجماعة
 الا العجوز في الجوز والمغرب والعشاء وجوز احضورها
 في الكل ومن صلى مع واحد قامة عن يمينه ويتقدم على
 الاثنين فصاعدا ويصف الرجال ثم الصبيان ثم النساء
 ثم النساء فان حازته مشتهات في صلوة مطلقة

مشتركة تحريمه واذا في مكان متحد بلا حائل فبدت
 صلوة ان نوي امامتها ولا تدخل في صلوة بلانية التخل
 ايها وفدا اقتداء رجل بامرأة او صبي وطاهر
 بعد ذور وقاري بامى وملبس بعار وغير مومهم
 ومفترض بتفلا ومفترض فرضا آخر ويحوى اقتداء
 غاسل بلح ومستقل بمفترض وموم بمثل وقائم بحد
 وكذا اقتداء الموضي بالميتيم والقائم بالقاعد خلافا لحد فيهما

في الغيرة والعش لا يرفعون
 فيها بالنوم
 مساواة فان وقع الامام
 الامام لا يصح ولو قام
 عن يساره كروى لا يصح
 يعني شول براد وكن
 في كل صلاة
 في كل صلاة

في كل صلاة
 في كل صلاة
 في كل صلاة
 في كل صلاة

في كل صلاة
 في كل صلاة
 في كل صلاة
 في كل صلاة

في كل صلاة
 في كل صلاة
 في كل صلاة
 في كل صلاة

الشيخ محمد بن عبد الله

اعاد

وان علم ان امامه كان محدثا يقضي وان اقتدي امي
 هو وقاري باي فدت صلاة الكل وقالا صلاة
 القاري فقط ولو استخلف الامام القاري امي في الاخير
 فسدت **باب الحديث** في الصلاة من سبقه للحديث في الصلاة انصرف من غير ركعت
 تضاء وبني والاستيفاء افضل وان كان اما ما جاز آخر
 الى مكانه فان تضاء عاد وان لم يكن في مكانه حتما ان كان
 امامه لم يفرغ والآخر هو مخير بين العود والاقام حيث
 تضاء كما المنفرد ولو احدث عذرا استأنف وكذا الوجع
 او غي عليه او احتلم او قهر به او اصابه بجملة مانعة
 او شئ او فطن انه احدث فخرج من المسجد وجاوز
 الصفوف خارجة ثم ظهرت انه لم يحدث ولو لم يخرج من المسجد
 او لم يجاوز بني ولو سبقه للحديث بعد التشهد تضاء
 وسلم وان تعذر في هذه الحالة او عمل عملا ما ينافيها
 ثبت وتطول عند الامام ان رآى في هذه الحالة وهو
 متيمم ماؤ او قمت مدة الماسح او نزع خفيه بعزل

قليل

هذا الحديث يدل على ان من سبقه للحديث في الصلاة
 فسدت الصلاة من غير ركعت وان كان اما ما جاز آخر
 الى مكانه فان تضاء عاد وان لم يكن في مكانه حتما ان كان
 امامه لم يفرغ والآخر هو مخير بين العود والاقام حيث
 تضاء كما المنفرد ولو احدث عذرا استأنف وكذا الوجع
 او غي عليه او احتلم او قهر به او اصابه بجملة مانعة
 او شئ او فطن انه احدث فخرج من المسجد وجاوز
 الصفوف خارجة ثم ظهرت انه لم يحدث ولو لم يخرج من المسجد
 او لم يجاوز بني ولو سبقه للحديث بعد التشهد تضاء
 وسلم وان تعذر في هذه الحالة او عمل عملا ما ينافيها
 ثبت وتطول عند الامام ان رآى في هذه الحالة وهو
 متيمم ماؤ او قمت مدة الماسح او نزع خفيه بعزل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

قليل

الصلوة وما يكن فيها أي فيها الكلام وكوسهوا أو من نوم
 وكذا الدعا بما يشبه كلام الشر وهو ما يمكن طلبه منهم والآن يفدوا
 والتأوه والتأفف وكوكايت بحر في خلاف لأن يوسف
 والبكاء بصوت لوجع أو مصيبة لا الذكر حنة أو نار
 والتخنج بلا عنذر وشعبت العاطس وقصد جواب
 بلحمة أو الهيلة أو النحلة أو الاسترجاع أو الحولة
 خلاف لأن يوسف ولو أراد بذلك إعلانه أنه في الصلوة

لا يتعد اتفاقا ولو فتح على غير امامه فسدت لان
فتح على امامه مطلقا في الاصح والسلام عند اوردته
وقرأته من مصحف خلافا لها واكله وشربه وسحقه
على نحو خلاف لانه يوسف في اذا اعاده على طاهر والعمل
الكثير وشرعه في غيرها لا شرع فيها ثانيا ولا ان نظر
الى مكتوب وفيها اكل ما بين اسنانه دون الحقيقة وتقد
في قدرها وان تمزق في موضع سجوده اذا كان على الارض
او حاوى الاعضاء الاعضاء اذا كان على الدكان اثم المان

صاحبه المصلح نور المكارم
اهداه وضع منه

ولا تفد وينبغي ان يغزى امامه في الصحراء ستة طولها
ذراع وغلط اصبع ^{للخط} ويربض بها ويحعلها على احد جانبيه
ولكن في الوضع ولا الخط ويدور ^{الادوية الخط} المار بالاشارة والتسبيح ^{الادوية}
ان عدت الستة اوقصد المروءة بين يديه ^{الادوية} او جاز تركها
عند من المروءة ^{الادوية} ستر الامام مخزوك عن القوم ولو صلى على ركب

بطانة نجمة صبح ان لم يكن مضرباً وكذا الوصل على الطرف
 قيد بالمضرب لان جوانبه
 الطاهر من بساط طرف منه نجس سواء تحرك اخذ فجا بترك
 الاخر والا فصله وكه عبثه بتوبه وبذنه وقلب الحصى
 لانه مضاف للخشوع
 الامم لا يمكنه الجود وفرقة الاصابع والتخصر
 او لا فائدة لا يكون لان فيه اصلاح صلوة
 ان كان غليظ الخشب بحيث يقبل القطع ينجس والا فلا
 او وضع اليد على الحاسة لان فيه ترك
 الوضوء المستنوت
 ان ملك

والقوم على الذكاة لم يبق غدا ما لو كان مع
الامام بعض القوم فلا يكره على الصحيح
لقول المعصوم الموجب الكراهة

اي التفراد الامام في موضع البيع
بمقتضى قياسه في البيع والشراء

تغفرلک
بجو کرمی و درود
خدا ص
الکافرون
ایم و عبد الله
و عبد الله
و عبد الله

[illegible]

والله اعلم

[illegible]

وَأَنْ يَتَّبِعَ إِذَا سَجَدَ قَبْلَ السَّلَامِ
وَقِيلَ اسْتَشْفَاءُ بِلَا تَأْخِيرٍ فِي
الْمَسْأَلَةِ أَوِ الْمَسْلُومِ عَلَى الرَّعِي
لِيَنْتَهِي صَلَاتُهُ
كَمَا فِي الْقِسْمَةِ

فأعلم ان الأصل عند أبي حنيفة رحمه الله ان ترك المرأة
في ركعتي الشفع المأقول يدل التحريم حتى لا يصح بنا والشفع
البناء على الشفع المأقول وفي ركعة واحدة لا يلزم
فيصحت بناء الشفع البناء وعند محمد ترك في ركعة واحدة
يدل التحريم أيضا حتى لا يصح بنا والبناء وعند أبي
يصل التحريم لا أصلا بل هو في بناء المأقول فقط فيصح
بناء الشفع البناء سواء ترك المرأة في ركعة من الشفع
الأول أو في ركعتي صدره

وهذه السلسلة على غانية اربعا

لا لا لا لا يقضه كرمين عندها وعندها الى بعض اربعا
لا لا لا لا قرا قرا يقضه الاوليين بالانفاق
لا لا لا لا قرا قرا يقضه الاضربي بالانفاق
قرا قرا لا لا لا يقضه الاضربي بالانفاق
قرا قرا قرا لا لا يقضه الاضربي بالانفاق
لا لا لا لا قرا قرا يقضه الاوليين بالانفاق
قرا لا لا قرا لا يقضه اربعا عندها وعندها ركعاً
لا لا لا لا قرا قرا يقضه كرمين عندها وعندها اربعا
قرا لا لا لا لا يقضه اربعا عندها

والجمعة وبعدها اربع وعشرون يوسف بعد الجمعة
عند الامام ومحمد

ونذب الاربع مع قبل العصار وكعتان والست بعد المغرب

والاربع قبل العشاء وبعدها وكرو الزيادة على اربع بتسليمة

في نقل النهار لا في نقل الليل الى عثمان خلافا لما هو لا يراد

على الثمان والافضل فيه مارباع وقال في الليل المشي افضل

طوال القيام افضل من كثرة الركعات والقراءة فرض في ركعتين

فرض وكل النفل والوتر ويلزمه نفل شرع فيه قصداً ولو عند

والموع والغروب لا أن شرع ظان انه عليه السلام

فسد بعد القعود الاول او قبا وقضه ركوتين: قال

يوسف يقضي اربعه اياما في السجن

القيادة اذ لا يجرى الا في

اولين والآخرين فقط او تكافؤا

دری الاخری فقط او بر له ای احدی الاولین

عمرى الاخرى فقط قضى ركعتين اتفاقا ولو قرأوا واحدا

سین الاغیرا و احدی الاولیین و احدی الاخریین قضی

او قال محمد يقضى ركعتين ولو ترك القعدة الاولى فيه

لا يبطل خلاف المحذور ولو نذر صلاوة في مكان فإذا هان في شرف
 منه جاز ولو نذرت صلاوة أو صوماً في غير محاضرت في موضعها
 القضاء ولا يصلي بعد صلاوة مثلها وصح النفل قاعداً مع القدرة
 على القيام ولو قد بعد ما افتتحه قائماً ولو لم يبلأه عدو قال
 لا يجوز الأبعد ويتنفل ركبا خارج المصروميا إلى أي جهة

يوم السبت دابة وبني بنو له خلافاً لأنه يكون وبركوبه لا ينبغي
فصل في التراخي سنة مؤكدة في كل ليلة من رمضان عشر
 ركعة بعشر تسليماً وجالسة بعد كل أربع بقدرها والسنة
 فيها الحتم مرة فلا يترك لكسب القوم وتارك قاعداً مع القدرة
 على القيام ولو تفرج جماعة في رمضان فقط والأفضل في الستة

المتزل إلا التراخي **فصل في تراخي** يصلي امام الجماعة بالتسليم الكسوف
 الشمس ركعتين في كل ركعة ركوع واحد ويطول القراءة و
 ويخفيها أو لا يجهر ثم يدعو بعد دعاء حتى تغلبي الشمس
 ولا يخطب فإن لم يحضر صلو فردي ركعتين أو أربعاً
 كالخوف والظلمة والريح والفرح **فصل في الاستعداد**

لا يصليها عند باب المسجد ويقتدى ولا تقضي إلا تبعاً
 في الصلاة في الجماعة

بل عاد واستغفار فإن صلو فردي جاز ولا يصلي الامام
 بالنكس ركعتين يجهر فيها بالقراءة ويخطب بعد خطبتين
 كالعيد عند محمد وعند أبي يوسف خطبة واحدة ولا يقبّل القوم
 أردية ثم ويقبّل الامام عند محمد ويخرجون ثلثة ايام فقط
 ولا يحصره اهل الذمة **باب في تراخي** من شرع في فرض

فاقم ان لم يجد للاولى يقطع ويقتدى وان وجد وهو
 في الرابع يتم شفعا ولو سجد لثلاثة يتم ويقتدى متطوعاً
 الا في العصور وفي المغرب يقطع ويقتدى ما لم يقتد
 الثانية بسجدة فان قيديتم ولا يقتدى ولو كان في ستة
 الظهر والجمعة فاقم او خطب يقطع على شفع وقيل يتمها وكوفي

خروجهم من مسجد اذن فيه قبل ان يصلي ما اذن لها الا من
 تقام به جماعة اخرى وان صلى لا يكون الا في الظهر والعشاء
 ان شرع في الإقامة ومن خاف فوت الفجر جماعة ان اذنت
 سته يتركها ويقتدى وان رجا اذراك ركعة لا يترك
 بل يصليها عند باب المسجد ويقتدى ولا تقضي إلا تبعاً

في الصلاة في الجماعة

وان سها ما اذا تكفيه سجدة واحدة في كل ركعة
 ان سجد لا يسجد والمسوق بجمع امامه ثم يقضي
 وان سها من السجود الاول في كل ركعة
 وان سها من السجود الثاني في كل ركعة
 وان سها من السجود الثالث في كل ركعة
 وان سها من السجود الرابع في كل ركعة
 وان سها من السجود الخامس في كل ركعة
 وان سها من السجود السادس في كل ركعة
 وان سها من السجود السابع في كل ركعة
 وان سها من السجود الثامن في كل ركعة
 وان سها من السجود التاسع في كل ركعة
 وان سها من السجود العاشر في كل ركعة
 وان سها من السجود الحادي عشر في كل ركعة
 وان سها من السجود الثاني عشر في كل ركعة
 وان سها من السجود الثالث عشر في كل ركعة
 وان سها من السجود الرابع عشر في كل ركعة
 وان سها من السجود الخامس عشر في كل ركعة
 وان سها من السجود السادس عشر في كل ركعة
 وان سها من السجود السابع عشر في كل ركعة
 وان سها من السجود الثامن عشر في كل ركعة
 وان سها من السجود التاسع عشر في كل ركعة
 وان سها من السجود العشرون في كل ركعة

وان سها من السجود الحادي عشر في كل ركعة
 وان سها من السجود الثاني عشر في كل ركعة
 وان سها من السجود الثالث عشر في كل ركعة
 وان سها من السجود الرابع عشر في كل ركعة
 وان سها من السجود الخامس عشر في كل ركعة
 وان سها من السجود السادس عشر في كل ركعة
 وان سها من السجود السابع عشر في كل ركعة
 وان سها من السجود الثامن عشر في كل ركعة
 وان سها من السجود التاسع عشر في كل ركعة
 وان سها من السجود العشرون في كل ركعة
 وان سها من السجود الحادي عشر في كل ركعة
 وان سها من السجود الثاني عشر في كل ركعة
 وان سها من السجود الثالث عشر في كل ركعة
 وان سها من السجود الرابع عشر في كل ركعة
 وان سها من السجود الخامس عشر في كل ركعة
 وان سها من السجود السادس عشر في كل ركعة
 وان سها من السجود السابع عشر في كل ركعة
 وان سها من السجود الثامن عشر في كل ركعة
 وان سها من السجود التاسع عشر في كل ركعة
 وان سها من السجود العشرون في كل ركعة

وان سها من السجود الحادي عشر في كل ركعة
 وان سها من السجود الثاني عشر في كل ركعة
 وان سها من السجود الثالث عشر في كل ركعة
 وان سها من السجود الرابع عشر في كل ركعة
 وان سها من السجود الخامس عشر في كل ركعة
 وان سها من السجود السادس عشر في كل ركعة
 وان سها من السجود السابع عشر في كل ركعة
 وان سها من السجود الثامن عشر في كل ركعة
 وان سها من السجود التاسع عشر في كل ركعة
 وان سها من السجود العشرون في كل ركعة
 وان سها من السجود الحادي عشر في كل ركعة
 وان سها من السجود الثاني عشر في كل ركعة
 وان سها من السجود الثالث عشر في كل ركعة
 وان سها من السجود الرابع عشر في كل ركعة
 وان سها من السجود الخامس عشر في كل ركعة
 وان سها من السجود السادس عشر في كل ركعة
 وان سها من السجود السابع عشر في كل ركعة
 وان سها من السجود الثامن عشر في كل ركعة
 وان سها من السجود التاسع عشر في كل ركعة
 وان سها من السجود العشرون في كل ركعة

وان سها من السجود الحادي عشر في كل ركعة
 وان سها من السجود الثاني عشر في كل ركعة
 وان سها من السجود الثالث عشر في كل ركعة
 وان سها من السجود الرابع عشر في كل ركعة
 وان سها من السجود الخامس عشر في كل ركعة
 وان سها من السجود السادس عشر في كل ركعة
 وان سها من السجود السابع عشر في كل ركعة
 وان سها من السجود الثامن عشر في كل ركعة
 وان سها من السجود التاسع عشر في كل ركعة
 وان سها من السجود العشرون في كل ركعة
 وان سها من السجود الحادي عشر في كل ركعة
 وان سها من السجود الثاني عشر في كل ركعة
 وان سها من السجود الثالث عشر في كل ركعة
 وان سها من السجود الرابع عشر في كل ركعة
 وان سها من السجود الخامس عشر في كل ركعة
 وان سها من السجود السادس عشر في كل ركعة
 وان سها من السجود السابع عشر في كل ركعة
 وان سها من السجود الثامن عشر في كل ركعة
 وان سها من السجود التاسع عشر في كل ركعة
 وان سها من السجود العشرون في كل ركعة

ولو سلم من عليه السهو بنية ان لا يسجد بطلت نيته
 وله ان يسجد وان شك في صلوة كم صلى ان كان اول
 ما عرض له استقبال والاخرى وعمل بغلبة ظنه فان لم يكن له ظن
 بني على الاقل وقعد في كل موضع احتمال انه موضع القعود ثم
 صلى الظهر انه اتمها فلم ثم علم انه صلى ركعتين اتمها وسجد
 للسهو باب **صلوة المريض** يخرج عن القيام او خاف زيادة
 المرض بسببه صلى قاعدا يركع ويسجد وان تعذر الركوع
 والسجود او مبرأه قاعدا على سجوده اخفض ولا يرفع
 الى وجهه شيئا للسجود فان فعل وهو خفيض راسه
 صح ايماءه والا فلا يصح وان تعذر القعود او مستلقا
 ويرجله الى القبلة او مضطجعا ووجهه اليها وان تعذر
 الايماء برأسه اخرت ولا يؤم بعينه ولا بحاجبيه ولا بقلبه
 وان قدر على القيام وعجز عن الركوع والسجود يؤم قاعدا
 وهو افضل من الايماء قائما ولو مرض في أثناء الصلوة بني
 بما قدره ولو افتتحها قاعدا يركع ويسجد فقد روي القيام

بان لا يقدر اصل لا بقوة نفسه
 فلا الاعتماد على شئ والاملا
 بحجته الا ذلك وما

وجعل
 في شئ من الركوع وسجد

من روعه لا نفس السجود
 اخفض من ركوع ثم ركع الايماء

لكونه أشبه فيه اقرب الارض
 قال شيخ الاسلام يؤم بوجهه
 للركوع قائما وسجد قاعدا
 وقادروا وشافوا رجل
 قائما الايماء

فانما الايماء

فان سجد بطل فرضه برفع راسه عند سجده عند الوقوف

عدا ان السهو عامه يضاهي غيره على وسادة فاخذها فزم بها واحدا
 والآخر فقاموا فاحذروا به وقال صل على الارض ان استطعت
 والآخر فقاموا فاحذروا به وقال صل على الارض ان استطعت

لقاء الحجة ولعب
 تسجد وتسجد
 في المختار وفي شئ
 ان لا يصح البناء
 الا اول سجدة
 سهو لقاء الحجة
 عند ههنا

في يوم الجمعة

واساد والا فلا تصح ولا يزال على حكم السفر حتى يدخل وطنه او ينوي
مدة الاقامة ببلد آخر او قرية وهي خمسة عشر يوما او اكثر
ولو نواها موضعين مكة ومني لا يصير مقيما الا ان يبيت
بأحدهما وقصر ان نوى اقل منها او لم ينوي وبقيتين وكذا
عكسها ما مضى للحرب او حاصروا مدينتها او حاصروا
اهل البغية دارنا في غيرهم ويتم اهل الاخبية لو نواها في الاصح
ولو اقتدي المسافر بالمقيم في الوقت مئة ويتم وبعد الاصح
واقتراد المقيم به صحيح فيهما ويقتصر هو ويتم المقيم بلا قرادة
في الاصح ويحب له ان يقول لهم اتوا صلواتكم فانه مسافر
ويصل الوطن الاصل بمثل الا بالسفر ووطن الاقامة بمثل السفر
والاصلي في ائمة السفر تقضي الحصر ركعتين وفي ائمة الحضر بنية الاقامة
تقضي السفر اربعاً المعتمدة ذلك آخر الوقت والعاصي
كغيره ونية الاقامة والسفر تعتبر من الاصل دون التبع
كالعبد والمرأة والجند في باب الجمعة لا تصح الا بنية
شروط المصروف فنافه والتسليط اوانايه وقت الظهر في
فلا تصح الجمعة

في يوم الجمعة

في يوم الجمعة

في يوم الجمعة

في يوم الجمعة

في يوم الجمعة

والخطبة قبلها في وقتها والجماعة والاذن العام والمصر
كل موضع له امير وقاض ينفذ الاحكام ويقيم الحدود
وقيل ما لو اجتمع اهلها في كبر ما جدد لا يسلمهم فنوا
ما اتصل به معد المصلح ونصحه في مصر في مواضع
هو الصحيح وعن الامام في موضع فقط وعندنا في
في موضعين ان حال بينهما ما نهر ومني مصر في الموضع تصح
الجمعة فيها الخفة او امير الحجاز لا امير الموضع ولا يعرفات الجماعة
وفرض الخطبة نسيحة او نحوها وعندنا لا بد من ذكر
طويل يسي خطبة وسننها ان يخطب قائما على طرارة خطبتين
يفصل بينهما بجملة مستحلتين على تلاوة آية والا يصاد
بالتقوى والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم فيكون ترك
ذلك واقل الجماعة ثلاثة سوى الامام وعندنا يكون اثنان
وقيل محذوفا فلونفرا قبل سجود استئناف الظاهر وعندها
لا يستأنفها الا ان نفر او قبل شروع وتبطل خروج وقت
الظهر وشروط وجوبها ستة الاقامة بمصر والذكورة والحرية

في يوم الجمعة

في يوم الجمعة

في يوم الجمعة

في يوم الجمعة

اون ايکيد رحمتك شرط تمام
صحت عيني صحت رجلي و جسم
هم جماعت هم اقامت جلدی
مصر و خطبه وقت و سلطان اذن عام
هم زکورت هم حريت ای غلام
بونلر ايله ختم اولور لر و السلام

وصلى بالغداة ولا بأس بأسف يومها الخروج من حرم البلد قبل
خروج وقت الظهر لان الجمعة انما تجب في اخر الوقت وهو مسافر
فيه ويخطب بيسف في بلدة فتحت بيسف والا لا في شرب ماء

والصحة وسلامة العينين والرجلين فلا يجب على الاعمى
وان وجد قايدها خلافا لهما وكذا الخلاف في الحج ومن هو خارج
المصر ان كان يسمع النداء تجب عليه عند محدوده يفتي ومن

لا جعة عليه ان اذاعها اجزائه عن فرض الوقت والى من العبد
والمرضى ان يؤتم فيها او تعقد بهم ومن لا اعتد له لوصلى الظهر
قبلها اجاز مع الكراهية ثم اذا سعى اليها والامام فيها يبطل ظهرا
وقال لا تبطل ما لم يدرك الجمعة ويشترع فيها او كس المعذور
والسجود اداء الظهر جماعة في المصرب يومها ومن ادرك ركعة في

الشهر او سجود التوبة يوم الجمعة وقال محمد بن ظهرا ان لم يدرك
اكثر الثانية واذا خرج الامام فلا صلاة ولا كلام حتى يفرغ من
خطبة ويجب السعي وترك البيع بالاذان الاول فاذا اجلس
على المنبر اذن بين يديه ثانيا واستقبلوا مستمعين فاذا اتم

الخطبة اقيمت **بالسعيدين** تجب صلاة العيد وشرائطها
كشرائط الجمعة وجوبها واذا سوى الخطبة ونذبت في الفطر

قوله بغير اذان ولا اقامة ان ياكل شيئا قبل صلاته ويتاك ويغتسل ويتطيب
يحق لا يؤذن لها ولا يقام بل
ينادي بالصلاة جماعة ليحضر التاك
بهذا الصوت مغاير شجر

وقال لا بأس بالخروج من حرم البلد قبل
خروج وقت الظهر لان الجمعة انما تجب في اخر الوقت وهو مسافر
فيه ويخطب بيسف في بلدة فتحت بيسف والا لا في شرب ماء
والصحة وسلامة العينين والرجلين فلا يجب على الاعمى
وان وجد قايدها خلافا لهما وكذا الخلاف في الحج ومن هو خارج
المصر ان كان يسمع النداء تجب عليه عند محدوده يفتي ومن
لا جعة عليه ان اذاعها اجزائه عن فرض الوقت والى من العبد
والمرضى ان يؤتم فيها او تعقد بهم ومن لا اعتد له لوصلى الظهر
قبلها اجاز مع الكراهية ثم اذا سعى اليها والامام فيها يبطل ظهرا
وقال لا تبطل ما لم يدرك الجمعة ويشترع فيها او كس المعذور
والسجود اداء الظهر جماعة في المصرب يومها ومن ادرك ركعة في
الشهر او سجود التوبة يوم الجمعة وقال محمد بن ظهرا ان لم يدرك
اكثر الثانية واذا خرج الامام فلا صلاة ولا كلام حتى يفرغ من
خطبة ويجب السعي وترك البيع بالاذان الاول فاذا اجلس
على المنبر اذن بين يديه ثانيا واستقبلوا مستمعين فاذا اتم
الخطبة اقيمت بالسعيدين تجب صلاة العيد وشرائطها
كشرائط الجمعة وجوبها واذا سوى الخطبة ونذبت في الفطر

ويكسر ثيابه ويؤدى فطرته ويتوجه الى المصلى
ولا يجهر بالتكبير في طريقه خلافا لهما ولا يتنفل قبلها وقتها

من ارتفاع الشمس قدر رمح او رمحين الى الزوالها و
وصفتها ان يصلى ركعتين يكبر تكبيرة الاحرام ثم يثنى
ثم يكبر ثلاثا ثم يقرأ الفاتحة وسورة ثم يركع ويسجد
ويبدأ في الثانية بالقراءة ثم يكبر ثلاثا ثم اخرى للركوع ويرفع

يديه في الروايد ويخطب بعدها خطبتين يعلم الناس
احكام الفطرة ولا يقضى ان فانت مع الامام وان منع عذر
عنها في اليوم الاول صلوها في التا ولا يصلى بعد والامام
كالفطر لكن يستحب تاخير الاكل فيها الى ان يصلى ولا يكون
قبلها في المختار ويجهر بالتكبير في طريق المصلى ويعلم
في الخطبة تكبير التشريق والاضحية ويجوز تاخيرها

الى الثاني والثالث بعذر وبغير عذر والاجتماع يوم عرفه في غير الموضع
تشهرا بالواقفين ليس بشئ ويجب تكبير التشريق
من غير عرفه الى عصر يوم العيد على المقيم بالمصر عقيب فرضي

ولو ادرك الامام في ركوع في الصلاة
العبد فانه ياتي بتكبيرات العبد في ركوع
لان التكبير الذي ياتي به العبد واجب والتسبيح
سنة والاستقبال السنة اولى قاصدا
في ادراكه في حال القراءة
وانما خصها بالذكر مع انه
انه لا يجوزها لان مراد عامة الفقهاء
التكبير في الركعة واجب حتى لو
قال اجل او فطر ساهيا وحده
عليه تسبيح وسبحوا كلها في جوهري
يحق ان يصلها الامام مع الجماعة ولم يصلها
واحد لا يقضيها في الوقت ولا بعده لانها شرعية
بشرائط لا تتم بالفرد معاد

ان يصلى صلاة الفجر
انما يشرع في اجزا
اي صلاة تكبير
اي صلاة تكبير

او تاخير صلاة الاضحية

ان ياكل شيئا قبل صلاته ويتاك ويغتسل ويتطيب
يحق لا يؤذن لها ولا يقام بل
ينادي بالصلاة جماعة ليحضر التاك
بهذا الصوت مغاير شجر

اذني جماعة متعبة وبالاقتداء يجب على المرأة والمسافر
 وعندى الى عصر ايام التبريق على من يصلى الفرض
 وعليه العمل وصفت ان يقول مرة الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد ولا يتركه المؤمن ان تركه
 امامه **بار صلوة الخوف** اذا اشتد الخوف من عدو
 اوسع جعل الامام طائفة بازا والعدو وصل بطائفة اخرى نازلين
 ركعة ان كان مسافرا او في الخوف ركعتين ان كان مقبلا فان حكمها
 او في المغرب مضت هذه الى العدو وجاءت تلك الطائفة التي قامت بازا
 وصلى بهم ما بقى وسلم وحده وصل الى العدو وجاءت
 الطائفة الاوطى واتوا بلا قراءة ثم الطائفة الاخرى وانما
 بقراءة ويطلبها المشى والركوب والمقابلة واذا اشتد الخوف
 وعجزوا عن الصلوة بهذه الصفة صلاوا وحدها يومون
 الى اى جهة قدروا ان عجزوا عن التوجه ولا يجوز ذلك
 عدو ولا خوف لا يجيزهما بعد النبي صلى الله عليه وسلم
باب الجنائز يوجه المحتضر الى القبلة على شقه الايمن
 واذا كان على شقه الايسر

واختيار

واختير الا ستقاء ويلقن الشهادة فاذا مات شقوا
 الحية وغضوا عينيه ويحب تعجيل دفنه واذا ارادوا
 غسله وضع على سرير مجرتا وستروا عورة ويجتره او يخرج ثيابه
 ويوضا بلام مضمضة واستنشاق ويغسل بماء مغلي يسد
 او حرم ان وجدوا لا فالقراخ وغسل راسه وحية بالخطي
 واصبح على ايساره فيغسل حتى يصل الماء الى مايل التخت منه
 ثم على يمينه كذلك ثم يجلس مستندا ويمسح بطنه برفق
 فان خرج منه شئ غسله ولا يعيد غسله ولا وضوءه و
 وينشفه بتوبيد ويجعل الخنوط على راسه وحية والكافور
 على مساجده ولا يترج شعره وحية ولا يققظف شعره
 ولا يحسن ثم يكفنه ستة كفن الرجل قيص وهو من
 المنكب الى القدم واذا رولفافة وهما من القرن الى القدم
 واستحسن بعض للتأخيرين العمامة وكفايته ازار ولفافة
 وستة كفن المرأة درع وخمار واذا رولفافة وخرقة تربط
 على ثدييها وكفايته ازار وخمار ولفافة وعند الضرورة

اذا كان في وقت الصلاة

يكنى الواحد ولا يقتصر عليه بالضرورة ويستحب الأبيض ^{لاختياره عدم الكفن}
 ولا يلقن الا فيما يجوز له لبسه حال حيوته وتحتمل الكفان ^{حياته}
 وترك قبل ان يدبر فيها وتبسط اللقافة ثم الاذار عليها
 ثم يتوضو ويوضع على الاذار ثم تليف الاذار من قبل يار
 ثم من عينيه ثم اللقافة كذلك والمرأة تلبس اللدع ويجعل
 شعرها ظفيري على صدرها فوقه ثم الخمار فوق ذلك
 تحت اللقافة ويعقد الكفن ان خيف ان ينتشر **فصل** ^{في بيان صلوة على الميت}
 الصلوة عليه فرض كفاية وشروطها اسلام الميت وطهراته ^{لان له حكم الامم واليهما يشترط وضعه امام غيره}
 واولى الناس بالتقدم فيها السلطان ثم القاضي ثم امام
 ثم الولي الاقرب فالاقرب الاب فانه يقدم على الابن والولي
 ان يأذن لغيره فان صلى غير من ذكر بلا اذن لعاد الولي
 ان شاء ولا يصلي غير الولي بعد صلوته وان دفن بلا صلوة
 صلى على قبره ما لم يظن تفسخه ويقوم هذا صدده الرجل
 والمرأة ويكبر تكبيرة يثنى عقيبها ثم ثانية يصلي على النبي
 صلى الله عليه وسلم بعدها ثم تالته يدعو لنفسه والميت

والمسلمين

والمسلمين بعدها ثم رابعة يسلم عقيبها فان كبرها
 لا يتابع ولا قراءة فيها ولا تشهد ولا رفع يديه الا في الاولى
 ولا يستغفر لصبي ويقول اللهم اجعله لنا فرطاً اللهم اجعله
 لنا اجرًا وذخراً واجعله لنا شافعاً مشقوعاً ومن اتى بعد
 تكبير الامام لا يكبر حتى يكبر اخري فيكبر معه وقال ابو يوسف
 يكبر ولا ينتظر من كان حاضراً حال التحريم ولا يجوز ركبا
 استحساناً وتكره في مسجد جماعة ان كان الميت فيه
 وان كان خارجه اختلف في شايح ولا يصلي على عفو ولا على
 غائب ومن استعمل بعد الولادة غسل وسمى وصلى عليه
 والا غسل في المختار وادبرج في خرقه ولا يصلي عليه وكوي
 صبي مع احد ابويه لا يصلي عليه الا ان اسلم احدهما واسلم
 هو عاقلاً او لم يسلم احدهما معه ولومات مسلم قريب كافراً ^{ليس له ولي من الكفار}
 غسله غسل الجنائز ولقنه في خرقه والقاه في حفرة او دفعه
 الى اهل دينه وسن في عمل الجنان اربعة وان يبدأ فيضغ
 مقدمها على يمينه ثم مؤخرها ثم مقدمها على يمينه ثم مؤخرها

اي مقدم الجنائز
 اي مقدم الجنائز
 اي مقدم الجنائز

الكفن انما يقبل
 الكفن انما يقبل
 الكفن انما يقبل

الكفن انما يقبل
 الكفن انما يقبل
 الكفن انما يقبل

الكفن انما يقبل
 الكفن انما يقبل
 الكفن انما يقبل

منه من غير ان يكون له مال
 من غير ان يكون له مال
 من غير ان يكون له مال

فارغ عن الدين وحاجته الاصلية تام ولو تقدير ملكا تاما
 فلا تجب على مجنون ولا صبي ولا مكاتب ولا مدينون مطالب
 من العبد قد زيد ولا مال ضار وهو المفقود والساقط

في البحر والمغصوب لا تبينة عليه والمدفون في بركة شئ مكانه
 وما اخذ مصادرة ودين كان قد جرد ولا تبينة عليه بخلاف
 دين على مقرر في او معسر او مفلس او جاحد عليه بنية او علم

قاضي خلاف المجرم في المفكر وبخلاف ما دفن في البيت شئ
 مكانه وفي المدفون في الارض والكرم اختلاف ونبي كالدن
 عند قبضه في نحو بدل مال التجارة عند ربعين درهما وبدل مال

ليس كذلك عند قبض نصاب وبدل مال ليس بمال عند قبض نصاب
 وحولان حول وقال لا يترك ما قبض منه مطلقا الا الدية والارث
 وبدل الكتابة فعند قبض نصاب وحولان حول وشرط ادائها الزكوة

نية مقارنة للاداء والعزل مقدار الواجب ولو تصدق بالكل
 ولم ينو حاسقت ولو بالبعض لا تقط حصته عند القبض
 خلافا للمحدثين الحيلة لا سقاطها عند مجرد خلاف الاند يوسف

ولو كان من الدين الوطع فعند قبض مائتين درهما يجب غنمة درهم بلا اشتراط حول فيه ولو كان
 من الدين الضعيف فعند قبض مائتين درهما مع مضي الحول عليه بعد القبض يجب غنمة درهم كسرة يجب

منه من غير ان يكون له مال
 من غير ان يكون له مال
 من غير ان يكون له مال

عند قبض الزكوة درهم
 عند قبض الزكوة درهم
 عند قبض الزكوة درهم

والا لما يكون للتجارة اذا عمل فيه التجارة مع النية الا اذا اشترى بعرض التجارة عرضا آخر
 فيكون النية للتجارة بلامية وكذا اذا قبل عبد التجارة خطأ فذفع به يكون العرف
 للتجارة بلامية لان حكم البدل حكم الاصل وكذا الاسامة لا يرضى من العمل والنية انما تقيد به بالعمل
 لانه لو لم يكن ربحا لا يكون للتجارة وان فو لها اتفاقا ولو ملك بهيمة او كراع او نحوها يكون
 للتجارة اذا اقرها عند قبضه كونه لا قترانه بالخروج وعند ذلك لا يكون لان هذه الاشياء ليس لها العمل
 اذا التجارة جارية اطار بالمال وانما قبضنا العمل بالنية لان من اشترى ثوبا عند ثمنه ثم فواه للتجارة
 لا يكون للتجارة حتى يبيع به عرض وفيها للتجارة ولو يوفى في مال التجارة ان لا يكون للتجارة
 فجرد النية كافي فيه كسرة في العمل

فالحاصل ان ما عند الحربي والسوي انما يجب فيه الزكوة بنية التجارة ثم هذه النية انما يعتد بها اذا وجدت
 زمان حدثت كسرة الملك حتى لو نوى التجارة بعد صدق كسب الملك لا يجب فيه الزكوة بالنية وهذا معنى
 قوله ثم لا يصح للتجارة وان فواه لها ثم لا بد ان يكون كسب الملك سببا احتيايا حتى لو نوى التجارة
 زمانه تملك بالارث لا يجب فيه الزكوة ثم ذلك السبب الاضطراري هو ان لا يكون شرعا ام لا فعند
 الجحيف لا وعند محمد يجب وقبل الخلاف على العكس فعند ابي يوسف لا بد ان يكون شرعا وعند

محمد لا ضرر كسرة

ولو اشترى عبداً للتجارة فنوى استخراجه بطل كونه
للتجارة وما نوى الخدمة لا يصير للتجارة بالنية ما لم
يبعه وكذا ما ورث وان نوى التجارة فيما ملكه بهبة او وصية
او زكاح او صلح عن قود كان لها عندك نوى خلاف المحرم
وقيل الخلاف بالعكس ولغا تعيين الناذر للصديق
اليوم والدرهم والفقير **باب زكاة السوايم** السائمة التي
تكتن بالرمي في الكثر الحول وليس في اقل من خمس من الابل
ذكاة فان كانت خمساً سائمة ففيها شاة وفي العشرين شاتان
وفي خمس مائة عشرة ثلث شياه وفي عشرين اربع شياه
وفي مئة وعشرين الى مئتين ثلثين بنت مخاض وهي التي
طعت في الثانية وفي ست وثلثين الى خمس واربعين بنت
لبون وهي التي طعت في الثالثة وفي ست واربعين الى تسعين
حقه وهي التي طعت في الرابعة وفي احدى وستين الى
سبعين جازعة وهي التي طعت في الخامسة وفي ست
وسبعين الى تسعين بنت لبون وفي احدى وتسعين حقها

الى مائة وعشرين ثم في كل خمسة اشاة الى مائة وخمسة واربعين
 ففيها حقان وبنيت مخاض الى مائة وخمسين ففيها ثلث
 حقاو ثم في كل خمسة اشاة الى مائة وخمسة وسبعين ففيها
 ثلث حقاو وبنيت مخاض الى مائة وستين ففيها ثلث
 حقاو وبنيت لبون الى مائة وستين وبعين ففيها اربع حقاو
 الى مائتين ثم يفعل في كل خمسين كما فعل في الخمسين التي بعد المائة
 والخمسين والبنيت والعرب سواد **فصل** وليس في اقل
 من ثلثين من البقر ذكوة فان كانت ثلثين سائمة ففيها
 تبيع وهو ما طعن في الثانية او تبعة الى اربعين ففيها مائة
 وهو ما طعن في الثالثة او مسنة ولا شيء فيما زاد الى ان يبلغ
 ستين وعند الامام فيد بحسابه وفي ستين تبعا وفي سبعين
 تبيع ومسنة وهكذا يجب كلما زاد عشر ففي كل ثلثين
 تبيع وفي كل اربعين مسنة والجواميس والبقر **فصل**
 وليس في اقل من اربعين من الغنم ذكوة فاذا كانت اربعين
 سائمة ففيها اشاة الى مائة واخدي وعشرين ففيها ثلث اشاة

في كل خمسة اشاة الى مائة وخمسة وسبعين ففيها
 ثلث حقاو وبنيت لبون الى مائة وستين وبعين ففيها اربع حقاو
 الى مائتين ثم يفعل في كل خمسين كما فعل في الخمسين التي بعد المائة
 والخمسين والبنيت والعرب سواد

وانما اذا كانت تسعة اشاة
 في كل اربعين من الغنم
 فكل اربعين من الغنم
 فكل اربعين من الغنم
 فكل اربعين من الغنم

الى

الى مائتين وواحدة ففيها ثلث اشاة الى اربع مائة ففيها اربع
 اشاة ثم في كل مائة اشاة والضان والمعرسوا وادنى ما يتعلق
 به الزكوة ويؤخذ في الصدقة الثني وهو ما تمسكه سنت
فصل اذا كانت الخيل سائمة ذكورا واناثا ففيها
 الزكوة خلافا لما افان شاء اعطى عن كل فرس دينار و
 وان شاء وقومها واعطى من قيمته اربع العشران بلغت
 نصبا وليس في الذكور الخالص شيء اتفاقا وفي اناث الخيل
 عن الامام روايتان ولا شيء في البغال والحمير ما لم تكن
 للتجارة وكذا الفضلان والجلالان والجماجيل الا ان يكون
 معها كبير وعنده يبيع فيها واحدة منها ولا في الجواميل
 والعوامل والعلوقة وكذا السائمة المستركة الا ان يبلغ
 نصيب كل منها نصبا ومن وجب له يسن فلم يوجد عنده
 دفع اذ في منه مع الفضل او اعلى منه واخذ الفضل وقيل
 الخيار للشيخ ويجوز دفع القيم في الزكوة والعشر والخراج
 والكفارات والنذور وصدقة الفطر وتسقط الزكوة
 غير الاتفاق

من الفصان والجلالان والجلالان
 العاجيل صدقة المسئلة رجل له
 نصيب من السائمة مضمي
 عليها نصف سنة فولدت
 ثم ماتت الاسرات حال الحمل
 على الاو لا دفن عندها فيقطع
 حكم الحمل والزكاة وحسن
 اربف وزر لا يقطع
 انفسا في كدور
 انفسا في كدور
 انفسا في كدور
 انفسا في كدور

في كل اربعين من الغنم
 فكل اربعين من الغنم
 فكل اربعين من الغنم
 فكل اربعين من الغنم

هذه ما احدث

زكاة ودرست

وإذا كان في الدراهم وزن سبعة وهو أن تكون العشرة
 منها وزن سبعة مثاقيل وما غلب فيه ذهبه وفضه فحكم
 الذهب والفضة كالصين وما غلب فيه ذهبه فحكمه كحكم
 وتساوية التجارة فيه كالعروض وتحت في ترها وجعلها
 وأنتهم ما وفي عروض تجارة بلغت قيمته بنصا با من أحدها
 يقوم بما هو يقع للفقراء وتضم قيمة باليهما ليتم النصف
 ويضم أحدهما إلى الآخر بالقيمة وعندهما بالاجراء ويضم
 مستفاد من جنس نصاب اليه في حوله وحكمه ونقصا النصاب
 في أشا والحول لا يضربان كل في طرفيه ولو عجل ذو نصاب
 أول نصيب صح ولا شيء في مال الصبي التغلبي وعلى المرأة
 منهم ما على الرجل **باب العاشر** هو من نصيب على الطريق
 لياخذ صدقات التجار ياخذ من الم لم ربع العشر من
 الذي نصفه ومن الخرج تمامه ان بلغ ماله نصبا ولم يعلم
 قدرها ياخذون مثا وان علم اخذ مثله لكن ان اخذوا الكل
 لا ياخذ بل يترك له قدر ما يبلغه ما منه وان كانوا لا ياخذون شيئا

بذلك المال بعد الحول وان هلك بعضه سقطت حصته
 ويصرف الهلاك إلى العنوا ولا ثم إلى نصاب يليه ثم وثم عند
 الامام وعند أبي يوسف يضر بعد العفو الا قبل إلى النصب
 شايعا والزكاة تتعلق بالنصاب دون العفو وعند محمد كما
 فلو هلك بعد الحول اربعون من ثمانين شاة تجب شاة كاملة
 وعند محمد نصف شاة ولو هلكت خمسة عشر من اربعين
 بعير تجب بنت مخاض وعند ابن يونس خمسة وعشرون
 جزء من ست وثلاثين من بنت لبون وعند محمد نصف بنت
 لبون وغنمها يأخذ الساعي الوسط لا الاعلى ولا الادنى
 ولو اخذ البغاة زكاة السوايم والعشرا والخراج يفتى
 اربابها ان يعيدوا خفية ان لم يصرفوها في حقها الا للخراج
باب زكاة الذهب والفضة والعروض نصاب الذهب
 عشرون مثقالا ونصاب الفضة مائتا درهم وفيهما
 ربع العشر ثم في كل اربعة مثاقيل اربعين درهما
 وقال اما زاد بحسابه وان قل للمعتبر فيهما الوزن وجوبا
 في أقل من مائتي درهم ولا شيء

وإذا كان في الدراهم وزن سبعة وهو أن تكون العشرة
 منها وزن سبعة مثاقيل وما غلب فيه ذهبه وفضه فحكم
 الذهب والفضة كالصين وما غلب فيه ذهبه فحكمه كحكم
 وتساوية التجارة فيه كالعروض وتحت في ترها وجعلها
 وأنتهم ما وفي عروض تجارة بلغت قيمته بنصا با من أحدها
 يقوم بما هو يقع للفقراء وتضم قيمة باليهما ليتم النصف
 ويضم أحدهما إلى الآخر بالقيمة وعندهما بالاجراء ويضم
 مستفاد من جنس نصاب اليه في حوله وحكمه ونقصا النصاب
 في أشا والحول لا يضربان كل في طرفيه ولو عجل ذو نصاب
 أول نصيب صح ولا شيء في مال الصبي التغلبي وعلى المرأة
 منهم ما على الرجل **باب العاشر** هو من نصيب على الطريق
 لياخذ صدقات التجار ياخذ من الم لم ربع العشر من
 الذي نصفه ومن الخرج تمامه ان بلغ ماله نصبا ولم يعلم
 قدرها ياخذون مثا وان علم اخذ مثله لكن ان اخذوا الكل
 لا ياخذ بل يترك له قدر ما يبلغه ما منه وان كانوا لا ياخذون شيئا

وإذا كان في الدراهم وزن سبعة وهو أن تكون العشرة
 منها وزن سبعة مثاقيل وما غلب فيه ذهبه وفضه فحكم
 الذهب والفضة كالصين وما غلب فيه ذهبه فحكمه كحكم
 وتساوية التجارة فيه كالعروض وتحت في ترها وجعلها
 وأنتهم ما وفي عروض تجارة بلغت قيمته بنصا با من أحدها
 يقوم بما هو يقع للفقراء وتضم قيمة باليهما ليتم النصف
 ويضم أحدهما إلى الآخر بالقيمة وعندهما بالاجراء ويضم
 مستفاد من جنس نصاب اليه في حوله وحكمه ونقصا النصاب
 في أشا والحول لا يضربان كل في طرفيه ولو عجل ذو نصاب
 أول نصيب صح ولا شيء في مال الصبي التغلبي وعلى المرأة
 منهم ما على الرجل **باب العاشر** هو من نصيب على الطريق
 لياخذ صدقات التجار ياخذ من الم لم ربع العشر من
 الذي نصفه ومن الخرج تمامه ان بلغ ماله نصبا ولم يعلم
 قدرها ياخذون مثا وان علم اخذ مثله لكن ان اخذوا الكل
 لا ياخذ بل يترك له قدر ما يبلغه ما منه وان كانوا لا ياخذون شيئا

وإذا كان في الدراهم وزن سبعة وهو أن تكون العشرة
 منها وزن سبعة مثاقيل وما غلب فيه ذهبه وفضه فحكم
 الذهب والفضة كالصين وما غلب فيه ذهبه فحكمه كحكم
 وتساوية التجارة فيه كالعروض وتحت في ترها وجعلها
 وأنتهم ما وفي عروض تجارة بلغت قيمته بنصا با من أحدها
 يقوم بما هو يقع للفقراء وتضم قيمة باليهما ليتم النصف
 ويضم أحدهما إلى الآخر بالقيمة وعندهما بالاجراء ويضم
 مستفاد من جنس نصاب اليه في حوله وحكمه ونقصا النصاب
 في أشا والحول لا يضربان كل في طرفيه ولو عجل ذو نصاب
 أول نصيب صح ولا شيء في مال الصبي التغلبي وعلى المرأة
 منهم ما على الرجل **باب العاشر** هو من نصيب على الطريق
 لياخذ صدقات التجار ياخذ من الم لم ربع العشر من
 الذي نصفه ومن الخرج تمامه ان بلغ ماله نصبا ولم يعلم
 قدرها ياخذون مثا وان علم اخذ مثله لكن ان اخذوا الكل
 لا ياخذ بل يترك له قدر ما يبلغه ما منه وان كانوا لا ياخذون شيئا

وإذا كان في الدراهم وزن سبعة وهو أن تكون العشرة
 منها وزن سبعة مثاقيل وما غلب فيه ذهبه وفضه فحكم
 الذهب والفضة كالصين وما غلب فيه ذهبه فحكمه كحكم
 وتساوية التجارة فيه كالعروض وتحت في ترها وجعلها
 وأنتهم ما وفي عروض تجارة بلغت قيمته بنصا با من أحدها
 يقوم بما هو يقع للفقراء وتضم قيمة باليهما ليتم النصف
 ويضم أحدهما إلى الآخر بالقيمة وعندهما بالاجراء ويضم
 مستفاد من جنس نصاب اليه في حوله وحكمه ونقصا النصاب
 في أشا والحول لا يضربان كل في طرفيه ولو عجل ذو نصاب
 أول نصيب صح ولا شيء في مال الصبي التغلبي وعلى المرأة
 منهم ما على الرجل **باب العاشر** هو من نصيب على الطريق
 لياخذ صدقات التجار ياخذ من الم لم ربع العشر من
 الذي نصفه ومن الخرج تمامه ان بلغ ماله نصبا ولم يعلم
 قدرها ياخذون مثا وان علم اخذ مثله لكن ان اخذوا الكل
 لا ياخذ بل يترك له قدر ما يبلغه ما منه وان كانوا لا ياخذون شيئا

وإذا كان في الدراهم وزن سبعة وهو أن تكون العشرة
 منها وزن سبعة مثاقيل وما غلب فيه ذهبه وفضه فحكم
 الذهب والفضة كالصين وما غلب فيه ذهبه فحكمه كحكم
 وتساوية التجارة فيه كالعروض وتحت في ترها وجعلها
 وأنتهم ما وفي عروض تجارة بلغت قيمته بنصا با من أحدها
 يقوم بما هو يقع للفقراء وتضم قيمة باليهما ليتم النصف
 ويضم أحدهما إلى الآخر بالقيمة وعندهما بالاجراء ويضم
 مستفاد من جنس نصاب اليه في حوله وحكمه ونقصا النصاب
 في أشا والحول لا يضربان كل في طرفيه ولو عجل ذو نصاب
 أول نصيب صح ولا شيء في مال الصبي التغلبي وعلى المرأة
 منهم ما على الرجل **باب العاشر** هو من نصيب على الطريق
 لياخذ صدقات التجار ياخذ من الم لم ربع العشر من
 الذي نصفه ومن الخرج تمامه ان بلغ ماله نصبا ولم يعلم
 قدرها ياخذون مثا وان علم اخذ مثله لكن ان اخذوا الكل
 لا ياخذ بل يترك له قدر ما يبلغه ما منه وان كانوا لا ياخذون شيئا

لا يؤخذ منهم شيئا ولا من القليل وان اقرت بان في بيته ما يملك
 النصاب ويقبل قوله من انكر تمام الحول والفرار من الدين بان قال علي دين
 او ادعى الاداء الى الفقراء بنصف في المصروف غير التوايم
 او الاداء الى عاشر اخر ان وجد عاشر اخر مع عيینه ولا يشترط
 اخراج البراة ولا يقبل ادائه بنصف خارج المصروف في التوايم
 وتوبة المصروف ما قبل من المسلم قبل من الذي لا من الحرنة
 الا في قوله لامة هي ام ولدي وان مرتلحة ثانيا قبل مضي الحول
 فان مرتب بعد عوده الى بلده عترة ثانيا ولا فلا ويعتبر قيمة
 الحول لا قيمة الخنزير وعندك يوف ان مرتبها معا عترة
 ولا يعتبر مال ترك في المصروف لبيضاة ولا مضاربة
 ولا كسب ما ذوقه الا ان كان لادين عليه ومعه مولاة وموت
 بالخروج فعترة عترة ثانيا **باب الركا** مسلم او ذممي
 وجد معدن ذهب او فضة او حديد او صاوي او نحاس
 في ارضه عترة او غراج اخذ منه خمسة والبقية ان لم تكن الارض
 مملوكة والا فلما اكتملها وما وجدته الحرنة فكله في وان وجد في دار

لا يؤخذ
 لا يؤخذ

لا يؤخذ خلافا لما رواه ارضه روليتان وان وجد كترافيه
 علامة الاسلام فهو كاللقطة وما فيه علامة الكفر خمس وبقية له الواجد
 ان كانت ارضه غير مملوكة وان كانت مملوكة فكله عندك يوف
 وعندك باقية لمن ملكها اول الفتح ان علم والا فلا قصي
 مالك علم لها في الاسلام وما اشتبه ضربه جعل كافر با في ظاهر
 المذهب وقيل اسلاميا في زماننا ومن دخل دار الحرب باثما
 فوجد في صحرائها ركازا فكله وان وجد في دار منها غير مملوكة
 ختم وبقية له ولا خمس في غوري ورج وزبرجد وجد في جبل
 وخمس زريق لا للولود وغيره وعندك يوف بالعكس **باب**
الركاز فيما سقته السماد او سقي سيجا او احد
 من غر جبل العشر قل او كثر بلا شرط نصاب وعندك انما
 فيما يبي سنة اذ بلغ خمسة اوسق والوسق ستون صاعا
 وما لا يوسق اذ بلغت خمسة اوسق من ارضه ما يوق
 عندك يوف وعند محمد اذ بلغ خمسة امثال من ارضه ما يوق
 نوعه فاعتبر في القطن خمسة احوال وفي الزعفران خمسة احوال
 من اللبن والوفى والليل

لا يؤخذ
 لا يؤخذ

لا يؤخذ
 لا يؤخذ

ولا شيء في حطب وقصب فارسي وحشيش وتين وسعيف

وفيما سقى بغير اودية او سانية نصف العشر قبل رفع مؤن

الذرع وفي العسل العشر قبل ان يذوق اذا اخذ من جبل او ارض

عشرية وعند محمد اذا بلغ خمسة افرق والفرق ستة وثلاثون

من ارض عشرية لغالبى وعند محمد عشر واحد ان كان

اشترها من مسلم ولو اشترها منه ذمي اخذ منه العشر

وكذا لو اشترها منه مسلم او اسلم هو خلافا لابي يوسف

وفي كل واحد من هذه العشرة والعتبة منهم ما على الرجل ولو اشترى

ذمي عشرية مسلم فعليه الخراج وعند محمد بقي على حالها وانه

اخذها منه مسلم بشفعة او ردت على البايغ لفساد البيع

عاد العشرة في دار جعلت بستانا خراج ان كانت لذمي

او اسلم سقاها جائدة وان سقاها باماء العشر فغيره

ولا شيء في الدار ولو لذمي وماء التما وماء البئر والعين

عشرية وماء انهار حفرها العجم خراجي وكذا سجون وحيث

في حطب وقصب فارسي وحشيش وتين وسعيف
وفيما سقى بغير اودية او سانية نصف العشر قبل رفع مؤن
الذرع وفي العسل العشر قبل ان يذوق اذا اخذ من جبل او ارض
عشرية وعند محمد اذا بلغ خمسة افرق والفرق ستة وثلاثون
من ارض عشرية لغالبى وعند محمد عشر واحد ان كان
اشترها من مسلم ولو اشترها منه ذمي اخذ منه العشر
وكذا لو اشترها منه مسلم او اسلم هو خلافا لابي يوسف
وفي كل واحد من هذه العشرة والعتبة منهم ما على الرجل ولو اشترى
ذمي عشرية مسلم فعليه الخراج وعند محمد بقي على حالها وانه
اخذها منه مسلم بشفعة او ردت على البايغ لفساد البيع
عاد العشرة في دار جعلت بستانا خراج ان كانت لذمي
او اسلم سقاها جائدة وان سقاها باماء العشر فغيره
ولا شيء في الدار ولو لذمي وماء التما وماء البئر والعين
عشرية وماء انهار حفرها العجم خراجي وكذا سجون وحيث

فانه اذا اشترى من المسلم العشرة او العتبة منهم ما على الرجل ولو اشترى
ذمي عشرية مسلم فعليه الخراج وعند محمد بقي على حالها وانه
اخذها منه مسلم بشفعة او ردت على البايغ لفساد البيع
عاد العشرة في دار جعلت بستانا خراج ان كانت لذمي
او اسلم سقاها جائدة وان سقاها باماء العشر فغيره
ولا شيء في الدار ولو لذمي وماء التما وماء البئر والعين
عشرية وماء انهار حفرها العجم خراجي وكذا سجون وحيث

وجله

وجله والفرات عندك يوسف خلافا لمحمد وليس في عين

قير ونفط في ارض عشرية وان كان في ارض خراج

في حرمها الصالح للزراعة الخراج لا فيها ولا يجتمع عشر

وخراج في ارض واحدة **باب المصرف** هو الفقير وهو من له

ادنى شيء دون النصاب والمساكين من الاشياء له وقيل

بالعسر والعامل يعطى بقدر عمله ولو غنيا والمكاتب

يعان في فك رقبة ومديون لا يملك نصابا فاضلا عن

ومنقطع القراة عندك يوسف وفي الخراج عند محمد ان كان

فقيرا وابن السبيل وهو من له مال في وطنه لا مع وجوب

دفعها اليهم والى بعضهم ولا تدفع لبناء مسجد

او تكفين ميت او قضاء دينه او شراء قن يعق ولا الذي

وضع غيرها ولا الذي يملك نصابا من اي مال كان

وعبد وطفله بخلاف ولده الكبير وامرأته اذا كانا فقيرين

ولا الى هاشمي من آل علي او عكر او جعفر او عقيل

او الحارث بن عبد المطلب ولو كان عاملا عليها

وجله والفرات عندك يوسف خلافا لمحمد وليس في عين
قير ونفط في ارض عشرية وان كان في ارض خراج
في حرمها الصالح للزراعة الخراج لا فيها ولا يجتمع عشر
وخراج في ارض واحدة باب المصرف هو الفقير وهو من له
ادنى شيء دون النصاب والمساكين من الاشياء له وقيل
بالعسر والعامل يعطى بقدر عمله ولو غنيا والمكاتب
يعان في فك رقبة ومديون لا يملك نصابا فاضلا عن
ومنقطع القراة عندك يوسف وفي الخراج عند محمد ان كان
فقيرا وابن السبيل وهو من له مال في وطنه لا مع وجوب
دفعها اليهم والى بعضهم ولا تدفع لبناء مسجد
او تكفين ميت او قضاء دينه او شراء قن يعق ولا الذي
وضع غيرها ولا الذي يملك نصابا من اي مال كان
وعبد وطفله بخلاف ولده الكبير وامرأته اذا كانا فقيرين
ولا الى هاشمي من آل علي او عكر او جعفر او عقيل
او الحارث بن عبد المطلب ولو كان عاملا عليها

وجله والفرات عندك يوسف خلافا لمحمد وليس في عين
قير ونفط في ارض عشرية وان كان في ارض خراج
في حرمها الصالح للزراعة الخراج لا فيها ولا يجتمع عشر
وخراج في ارض واحدة باب المصرف هو الفقير وهو من له
ادنى شيء دون النصاب والمساكين من الاشياء له وقيل
بالعسر والعامل يعطى بقدر عمله ولو غنيا والمكاتب
يعان في فك رقبة ومديون لا يملك نصابا فاضلا عن
ومنقطع القراة عندك يوسف وفي الخراج عند محمد ان كان
فقيرا وابن السبيل وهو من له مال في وطنه لا مع وجوب
دفعها اليهم والى بعضهم ولا تدفع لبناء مسجد
او تكفين ميت او قضاء دينه او شراء قن يعق ولا الذي
وضع غيرها ولا الذي يملك نصابا من اي مال كان
وعبد وطفله بخلاف ولده الكبير وامرأته اذا كانا فقيرين
ولا الى هاشمي من آل علي او عكر او جعفر او عقيل
او الحارث بن عبد المطلب ولو كان عاملا عليها

وجله والفرات عندك يوسف خلافا لمحمد وليس في عين
قير ونفط في ارض عشرية وان كان في ارض خراج
في حرمها الصالح للزراعة الخراج لا فيها ولا يجتمع عشر
وخراج في ارض واحدة باب المصرف هو الفقير وهو من له
ادنى شيء دون النصاب والمساكين من الاشياء له وقيل
بالعسر والعامل يعطى بقدر عمله ولو غنيا والمكاتب
يعان في فك رقبة ومديون لا يملك نصابا فاضلا عن
ومنقطع القراة عندك يوسف وفي الخراج عند محمد ان كان
فقيرا وابن السبيل وهو من له مال في وطنه لا مع وجوب
دفعها اليهم والى بعضهم ولا تدفع لبناء مسجد
او تكفين ميت او قضاء دينه او شراء قن يعق ولا الذي
وضع غيرها ولا الذي يملك نصابا من اي مال كان
وعبد وطفله بخلاف ولده الكبير وامرأته اذا كانا فقيرين
ولا الى هاشمي من آل علي او عكر او جعفر او عقيل
او الحارث بن عبد المطلب ولو كان عاملا عليها

وجله

هذا هو الكتاب الذي فيه
الاحكام والفتاوى
التي هي في حق العبد
والعبد المملوك

بمعاونه معقني بها
قبل بخلاف التطوع ومواليهم مثلهم ولا يدفع المزيك
زكوة الى الصلة وان علا وفرعه وان سفل وزوجته
وكذا لا تدفع الى زوجها خلافا لهما ولا الى عبده او
مكاتبه او مدبره او اولاده وكذا العبد المعق بعضه
خلافا لهما ولودفع الى من فله مضر فافيان انه غني
او هاشمي او كافرا وابوه وابنه اجرة خلافا لابي
ولو بان انه عبده او مكاتبه لا يجزيه ونذب دفع
ما يغني عن السؤال يومه وكره دفع نصاب او اكثر
الى فقير غير مديون وينقلها الى بلدة الا الى قرية او
احوج من اهل البلد ولا يسأل من له قوة يومه **باب**
صدقة الفطر هي واجبة على الحر المالك
لنصاب فاضل عن حوائجه الاصلية وان لم يكن ناميا
وبه تحرم الصدقة وتجب عن نفسه وولده الصغير
الفقير وعبده الخادمة ولو كافرا وكذا مدبره وام ولده
لا عن زوجته وولده الكبير وطفله الغني بل من مال

هذا هو الكتاب الذي فيه
الاحكام والفتاوى
التي هي في حق العبد
والعبد المملوك

هذا هو الكتاب الذي فيه
الاحكام والفتاوى
التي هي في حق العبد
والعبد المملوك

هذا هو الكتاب الذي فيه
الاحكام والفتاوى
التي هي في حق العبد
والعبد المملوك

الطفل

بمعاونه

الطفل والمجنون كالطفل ولا عن مكاتبه ولا عن عبده
للتجارة ولا عن عبد اتق الا بعد عوده ولا عن عبد
او عبيدين الاثنين وعندهما تجب على كل فطرة ما يخصه
من الرؤس دون الاشخاص ولو بيع بخيار فعلى من اشترى ولو كان ثلثة يجيب عن
يتقرر للملكه وتجب بطولع فجر يوم الفطر من مات قبله
او اسلم او ولد بعد له لا تجب فطرة وصح تقديمها
بلا فرق بين مدة ونذب اخراجها قبل صلوة العيد
ولا تسقط بالتأخير وهي نصف صاع من بر او دقيق
او سويق او صاع من تمر او شعير والزبيب كالبر وعند
كالتعير وهو رواية الحسن عن الامام والصاع
ما يصع ثمانية ارطال بالعراق من نحو عشرين مثقالا
وعندك يوسف خمسة ارطال وثلث رطل ولودفع من
بر صاع خلافا للمحدود في مكان تشتريه الاشياء
افضل وعندك يوسف الدراهم افضل **كتاب الصوم**
هو ترك الاكل والشرب والوطئ من فجر الى الغروب

هذا هو الكتاب الذي فيه
الاحكام والفتاوى
التي هي في حق العبد
والعبد المملوك

هذا هو الكتاب الذي فيه
الاحكام والفتاوى
التي هي في حق العبد
والعبد المملوك

هذا هو الكتاب الذي فيه
الاحكام والفتاوى
التي هي في حق العبد
والعبد المملوك

مع نية من اهله وهو مسلم عاقل طاهر من حيض ونفاس
 وصوم رمضان فريضة على كل مسلم مكلف ادا او قضاء
 وصوم المندور والكفارة واجب وغير ذلك نفل وصوم
 العيدين وايام التشريق حرام ويجوز ادا رمضان
 والنذر المعين بنية من الليل الى ما قبل نصف النهار
 لا عند في الاصح وعطلق النية ونسبة النفل وصوم رمضان
 واجب اخر للصحيح المقيم لا النذر المعين بل عناه
 ولو نوى المريض والمسافر فيه واجبا اخر وقع عي نوى وعند
 عن رمضان والنفل كله يجوز بنية قبل نصف النهار
 والقضاء والنذر المطلق والكفارات لا تصح الا بنية معينة
 من الليل وتثبت رمضان بروية هلاله او بعد شعبان
 ثلثين ولا يصام يوم الشك الا تطوعا وهو احب
 ان وافق صوما يعتاده والا فيصوم الخواص ويؤطر
 غيرهم بعد نصف النهار وكن صومته عن رمضان او عن
 واجب اخر وكذا ان نوى ان كان رمضان فعنه والا فعن نفل

فريضة على كل مسلم مكلف ادا او قضاء
 وصوم المندور والكفارة واجب وغير ذلك نفل وصوم
 العيدين وايام التشريق حرام ويجوز ادا رمضان
 والنذر المعين بنية من الليل الى ما قبل نصف النهار
 لا عند في الاصح وعطلق النية ونسبة النفل وصوم رمضان
 واجب اخر للصحيح المقيم لا النذر المعين بل عناه
 ولو نوى المريض والمسافر فيه واجبا اخر وقع عي نوى وعند
 عن رمضان والنفل كله يجوز بنية قبل نصف النهار
 والقضاء والنذر المطلق والكفارات لا تصح الا بنية معينة
 من الليل وتثبت رمضان بروية هلاله او بعد شعبان
 ثلثين ولا يصام يوم الشك الا تطوعا وهو احب
 ان وافق صوما يعتاده والا فيصوم الخواص ويؤطر
 غيرهم بعد نصف النهار وكن صومته عن رمضان او عن
 واجب اخر وكذا ان نوى ان كان رمضان فعنه والا فعن نفل

او عن

او عن واجب اخر وصح في الكل عن رمضان ان ثبت
 والا فأنوى ان جفر ونفل ان رد وان قال ان كاه
 رمضان فانا صائم عنه والا فلا لا يصح ولو ثبت
 رمضان لا يصير صائما واذا كان بالسماء علة
 قبل في هلال رمضان خبر عدل ولو عبدا او انى او محرد
 في قذف تاب ولا يشترط لفظ الشهادة وفي هلال النفل
 وفي الحج شهادة حرين او حرو حرتين بشرط العدالة
 ولفظ الشهادة لا الدعوى وان لم يكن بالسماء علة
 فلا بد من الكل من جمع عظيم يقع العلم بخبرهم وفي
 رواية يكتفى باثنين وقال الطحاوى يكتفى بواحدة جاد
 من خارج البلاد او كان على مكان مرتفع ولو صاموا ثلثين
 ولم يروه حل الفطران صاموا بشهادة اثنين وان كان
 بشهادة واحد لا يحل ومن رأى هلال رمضان والفطر
 مرة قوله صام وان افطر قضى فقط ويجب
 على الناس الخامس الهلال في التاسع والعشرين

وهو صوم رمضان
 وهو صوم رمضان
 وهو صوم رمضان

بمقتضى

بمقتضى

من شعبان ومن رمضان اذا ثبت في موضع لزوم جميع
النسب وقيل مختلف باختلاف المطالع **باب موجب الفساد**
يجب القضاء والكفارة لكفارة الظهار على من جامع
او جموع في رمضان عدا في احد السبلين او اكل او شرب
عدا عدا او دواء وكذا لو احتجم او اغتاب فظن
انه فطر فاكل عدا ولا كفارة بافساد صوم غير رمضان
ويجب القضاء فقط لو افطر خطأ او مكرها
واحتقن او استعط او قطر في اذنه او دوى جافية
او امة فوصل الدواء الى جوفه او دماغه او ابتلع
افاق حصة او حديد او استقاء ملاه في او تحريظنه
ليلا والجفطالع او افطر يظن المغرب ولم تغرب او اكل
ناسيا فظن انه افطر فاكل عدا او صبت في حلقه نايما
او جموعت نايمة او مجنونة او لم ينو في رمضان
صوما ولا فطر وكذا لو اصبغ غير ناي للصوم فاكل
وعندهما تجب الكفارة ايضا ولو اكل او شرب او جامع

نكاح

ناسيا لا يفطر وكذا لو نام فاحتلم او انزل بنظر او ادهن
او التحل او قبل او اغتاب او احتجم او غلبه القي
او تقياء قليلا او اصبغ جنباً او صبت في اذنه ماء
وكذا لو صبت في احليله دهن او غيره خلافا لابي يوسف
وان دخل حلقه غبار او دخان او ذباب لا يفطر ولو مل
او تلج افطر في الاصح ولو وطئ ميتة او بهيمة او في غير
السبلين او قبل او لمس راذ النزل افطر في الاذلاوة
ابتلع ما تشانه فان كان قدر المحضة قضى وان كان
دونها لا يقضى الا اذا خرج ثم اكله ولو اكل سمسمية من
الخارج ان ابتلعها افطر وان مضغها فلا والقي ملاه في
ان عاد او اعيد يفد عندك يوسف وان كان قليلا
لا يفسد وعند محمد يفسد باعادة القليل لا بعود الكثير
وكي ذوق شئ ومضغه بلا عذر ومضغ العلكة والقبلة
ان لم يأمن على نفسه لا ان امن ولا الكحل ودهن الشارب
والستوك ولو عشيا ومضغ طعام لا بد منه لطفل

او يروي بوزن طار
او يروي بوزن طار
او يروي بوزن طار
او يروي بوزن طار

معتاقا

جنبه

او يروي بوزن طار
او يروي بوزن طار
او يروي بوزن طار

او يروي بوزن طار
او يروي بوزن طار
او يروي بوزن طار

او يروي بوزن طار
او يروي بوزن طار
او يروي بوزن طار

والجامة ويكره عند الامام الاستنشق للتبرد
وكذا الاغتسال والتلف بثوب ولا يكره ذلك عند الجاهل
وقيل تكرر المضغ لغير وضوء والمباثرة والمعانقة
والمصافحة في رواية ويستحب السجود وتأخير
وتججيل الفطر **فصل** يباح الفطر لمريض خاف زيادة ضرره
بالصوم وللسافر وصومه احب ان لم يضره ولا قضاء
ان ماتا على حالهما **ويحب** بقدر ما فاتهما ان صح او اقام
بقدمه والا فبقدر الصحة والاقامة فيطعم عنه ووليته
كل يوم كالفطر ويلزم من الثلث ان اوصى بالافلا الزوم
باغتنام وان تبرع به صح والصلاة كالصوم وفدية كل صلاة
كصوم يوم وهو الصحيح ولا يصوم عنه ووليته ولا يصلي
وقضاء رمضا ان شاء فرقة وان شاء تابعه فانه
اخره حتى جاء آخر قدم الاداء ثم قضى ولا فدية عليه
والشيخ الفلاني اذا عجز عن الصوم يفطر ويطعم كل
يوم كالفطرة وان قدر بعد ذلك لزومه القضاء وحامل

او مريض خافت على نفسها او ولدها تفطر وتقضي
بلا فدية ويلزم صوم نفل شرع فيه الا في الايام المنهية
ولا يباح له الفطر بلا عذر في رواية ويباح بعد
الضيافة ويلزم القضاء اذا افطر ولو نوى المسافر
الفطر ثم اقام ونوى الصوم في وقتها صح ويلزم ذلك
ان كان في رمضان كما يلزم مقيما سافرا في يوم منه لكن
لو افطر فلا كفارة فيهما ومن اغشى عليه اياما قضاها
الا يوما حدث فيه او في ليلة ولو جن كل رمضان
لا يقضى وان افاق ساعة منه قضى ما مضى سواء بلغ
مجنونا او عرجى له بعد في ظاهر الرواية ولو بلغ صبي
او اسلم كافرا واقام مسافرا وطهرت حائض في يوم
من رمضان لم يمسك بقية يومه ولا يلزم الاولين
قضاؤه بخلاف الآخرين **فصل** نذر صوم يوم العيد
وايام التشريق صح وافطر وقضى وكذلك نذر صوم
السنة يفطر هذه الايام ويقضيها ولا عمد له لو صام بالانذار
بصبح نذر

في يوم من ايام
الانذار

ثلاث نوى النذر فقط او نواه ونوى ان لا يكون يمينا
اولم يوثق كان نذرا فقط وان نوى اليمين وان لا يكون
نذرا كان يمينا فحب فيجب كفارة اليمين لا القضاء و
وان نواه او اليمين فقط كان نذرا ويمينا فيجب القضاء لنذر
والكفارة ان افطر وعنده ان يوذرك في الاول وعين في الثاني
ولا يكون اتباع الفطر بصوم ستة من شوال فتفرقها بعد عن
الكرامة والتشبه بالنصارى **باب الاعتكاف** هو ستة مؤكدة
ويجب بالنذر وهو البيت في مسجد جماعة مع النية
واقلة يوم عند الامام والتمتع عند نية وساعة عند محمد
والصوم شرط في الاعتكاف الواجب وكذا الفل في رواية
والمرأة تعتكف في مسجد بيتها ولا يخرج المعتكف الا
لحاجة الانسان او للجمعة في وقت يدركها مع سنتها او
ولا يلبث في المسجد اكثر من ذلك فان لبث فلا فساد
فان خرج ساعة بلا عذر فسد وعندها لا يفد ما لم يكن
اكثر اليوم واكله وشربه ونومه فيه ويجوز ان يبيع ويتاع فيه



بلا احضار

بلا احضار السلعة ولا يجوز لغير وجه يحرم عليه
الوطئ وذوا حبه ونفسه وبوطيه وكونا سوا او في
الليل وبالسر والقبلة والوطئ في غير فرج ايضا
ان انزل والافلا ويكره له الصمت والكلام الا بخير لقوله تعالى قل العباد يقول الحق احسن بآية
ومن نذر اعتكاف ايام لزمه بليا ليلها وان نذر من
لزمه بليته ما خلا فلا لانه يوسف في الليلة الاولى
وان نوى النذر خاصة صحت ويلزم التابع وان
لم يلتزمه ويلزم بالشروع الا عند محمد **كتاب الحج**
هو زيارة مكان مخصوص في زمن مخصوص بفعل
مخصوص فرض في العمرة على الفور خلافا لمحمد بشرط
اسلام وحرية وعقل وبلوغ وصحة وقدره راد الى حجة اخرى في الصور
وراحلة ونفقة ذهابه وايابه فضلة عن حوائج
الاصلية ونفقة عياله الى حين عود مع امن الطريق
ودرج او محرم للمرأة ان كان بينها وبين مكة مسافة
سفر ولا تجب بلا احدهما وشرط كون المحرم عاقل بالغاً

لان الصبي والمجنون عاجزان عن الصائبة

نصفه ان لا يكون الا بالسر والقبلة
والوطئ في غير فرج ايضا

ان انزل والافلا ويكره له الصمت والكلام الا بخير

ومن نذر اعتكاف ايام لزمه بليا ليلها وان نذر من
لزمه بليته ما خلا فلا لانه يوسف في الليلة الاولى

وان نوى النذر خاصة صحت ويلزم التابع وان
لم يلتزمه ويلزم بالشروع الا عند محمد كتاب الحج

هو زيارة مكان مخصوص في زمن مخصوص بفعل
مخصوص فرض في العمرة على الفور خلافا لمحمد بشرط

اسلام وحرية وعقل وبلوغ وصحة وقدره راد الى حجة اخرى في الصور
وراحلة ونفقة ذهابه وايابه فضلة عن حوائج

او ورس او عصفرا لا يغسل حتى لا ينفض ويجوز له
 الاغتسال ودخول الحمام والاستظلال بالبيت
 والحل وشدة الهيان وسطه ومقابلة عرقه ويكثر
 التلبية رافعا بصوته عقب الصلاة وكلما علا

شرفا او هبط واديا او لقي ركبا **وبالاستحجار** **فصل**
 فاذا دخل مكة ابتداء بالمسجد فاذا عاين البيت
 كبر وهلل وابتداء بالحجر الاسود واستقبله وكبر وهلل
 رافعا يديه كالصلاة ويقبله ان استطاع من غير
 ايذاء او يستلمه او يمسه شيئا في يده ويقبله او يشير اليه
 مستقبلا مكبرا ومهلا حامدا لله مصليا على النبي
 صلى الله عليه وسلم **ويطوف** اخذ اعن يمينه مما
 يلي الباب وقد اضطلع رداءه بان جعله تحت ابطة
 الايمن والى طرفه على كتفه الايسر ويجعل طوافه وراء
 الحيط سبعة اشواط يرمل في الثلاثة الاولى ويمشي
 في الباقى على هيئته ويستلم الحجر كلما مر ويختم طوافه

بالا

بالاستلام واستلام الركن اليماني كلما مر به حتى تتم
 يصلي ركعتين عند المقام او حيث تيسر من المسجد
 وهما واجبتان بعد كل اسبوع وهذا طواف القدوم
 وهو سنة لغير المقيم بمكة ثم يعود ويستلم الحجر ويخرج
 الى الصفا فيصعد عليه ويستقبل البيت ويكبر ويهلل
 ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم رافعا يديه للدعاء
 ويدعو بما شاء ثم ينحط نحو المروة ويمشي على راسها فاذا

بلغ بطن الوادي بين الميادين الاخضرين يسعى سعيًا حتى
 تجاوزهما ويفعل على المروة كفعله على الصفا وهذا شوط
 فيسعى بينهما سبعة اشواط يبداء بالصفا ويختم بالمروة
 ثم يقيم بمكة تحرمًا ويطوف بالبيت نفلا ما اراد فاذا كاه
 اليوم السابع من ذي الحجة يخطب الامام خطبة يعلم الناس
 فيها المناسك وكذا يخطب في التاسع بعرفات وفي الحادي
 عشر بمنى فاذا صلى فجر يوم التروية خرج الى منى فيقيم بها
 الى صلاة فجر يوم عرفة ثم توجه الى عرفات فاذا زالت الشمس من يوم عرفة قبل الصلاة الظهر

رملت الى طلوع الشمس وهدفتة

يصلي شفعاء في مقام ابراهيم وهو ما ظهر فيه اثر
 قديم وهو حجرة مؤتم عليها حين نزوله وركوبه
 وقت استناده حين رولته هذاه

يقول لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك
 له الحمد يحيى ويميت وهو على كل شئ قدير لا
 اله الا الله ولا نعبد الاياه تخلصين له
 الذين ولو كره الكافرون

الحلقة ونامية

بلاجلسة بعد الصلاة الظهر

في كل يوم
 في كل يوم
 في كل يوم

من بطن الوادي ببيع حصيات كحصى الخذف يكبر
 مع كل حصيات ويقطع التلبية باقلها ولا يقف عندها
 ثم يذبح ان احب ثم يحلق وهو افضل او يقص وقد
 حل له غير النساء ثم يذهب من يومه او الغدا وبعد
 الحامكة فيطوف للزيارة بلا رمل ولا رمل كان قد قدمها
 والارملة وسعى بعد ذلك له النساء ووقته بعد
 طلوع فجر يوم النحر وهو فيه افضل وكبره تاخير عن ايام الفريضة
 ثم يعود الى منى فيرى الحجار الثلاثة في اليوم الثالث بعد الزوال
 يبرأ الى منى فيرى الحجار الثلاثة في اليوم الثالث بعد الزوال
 كل حصيات وعندها ويدعو ثم ياتي تلكمها كذلك ثم حجرة
 العقبة كذلك الا انه لا يقف عندها ثم يفعل في اليوم الثالث
 كذلك ثم ان شاء نزل الى مكة وله ذلك قبل طلوع فجر اليوم
 الرابع لا بعد حتى يرى وان شاء اقام فريضة كما تقدم وهو
 اجبت وان رى فيه قبل الزوال جاز خلافا لها وجاز للر
 ركبها وغير ذلك افضل في غير حجرة العقبة ويبيت الليالي
 للحصول
 فعل رمي

من بطن الوادي ببيع حصيات كحصى الخذف يكبر
 مع كل حصيات ويقطع التلبية باقلها ولا يقف عندها
 ثم يذبح ان احب ثم يحلق وهو افضل او يقص وقد
 حل له غير النساء ثم يذهب من يومه او الغدا وبعد
 الحامكة فيطوف للزيارة بلا رمل ولا رمل كان قد قدمها
 والارملة وسعى بعد ذلك له النساء ووقته بعد
 طلوع فجر يوم النحر وهو فيه افضل وكبره تاخير عن ايام الفريضة
 ثم يعود الى منى فيرى الحجار الثلاثة في اليوم الثالث بعد الزوال
 يبرأ الى منى فيرى الحجار الثلاثة في اليوم الثالث بعد الزوال
 كل حصيات وعندها ويدعو ثم ياتي تلكمها كذلك ثم حجرة
 العقبة كذلك الا انه لا يقف عندها ثم يفعل في اليوم الثالث
 كذلك ثم ان شاء نزل الى مكة وله ذلك قبل طلوع فجر اليوم
 الرابع لا بعد حتى يرى وان شاء اقام فريضة كما تقدم وهو
 اجبت وان رى فيه قبل الزوال جاز خلافا لها وجاز للر
 ركبها وغير ذلك افضل في غير حجرة العقبة ويبيت الليالي
 للحصول
 فعل رمي

من بطن الوادي ببيع حصيات كحصى الخذف يكبر
 مع كل حصيات ويقطع التلبية باقلها ولا يقف عندها
 ثم يذبح ان احب ثم يحلق وهو افضل او يقص وقد
 حل له غير النساء ثم يذهب من يومه او الغدا وبعد
 الحامكة فيطوف للزيارة بلا رمل ولا رمل كان قد قدمها
 والارملة وسعى بعد ذلك له النساء ووقته بعد
 طلوع فجر يوم النحر وهو فيه افضل وكبره تاخير عن ايام الفريضة
 ثم يعود الى منى فيرى الحجار الثلاثة في اليوم الثالث بعد الزوال
 يبرأ الى منى فيرى الحجار الثلاثة في اليوم الثالث بعد الزوال
 كل حصيات وعندها ويدعو ثم ياتي تلكمها كذلك ثم حجرة
 العقبة كذلك الا انه لا يقف عندها ثم يفعل في اليوم الثالث
 كذلك ثم ان شاء نزل الى مكة وله ذلك قبل طلوع فجر اليوم
 الرابع لا بعد حتى يرى وان شاء اقام فريضة كما تقدم وهو
 اجبت وان رى فيه قبل الزوال جاز خلافا لها وجاز للر
 ركبها وغير ذلك افضل في غير حجرة العقبة ويبيت الليالي
 للحصول
 فعل رمي

من بطن الوادي ببيع حصيات كحصى الخذف يكبر
 مع كل حصيات ويقطع التلبية باقلها ولا يقف عندها
 ثم يذبح ان احب ثم يحلق وهو افضل او يقص وقد
 حل له غير النساء ثم يذهب من يومه او الغدا وبعد
 الحامكة فيطوف للزيارة بلا رمل ولا رمل كان قد قدمها
 والارملة وسعى بعد ذلك له النساء ووقته بعد
 طلوع فجر يوم النحر وهو فيه افضل وكبره تاخير عن ايام الفريضة
 ثم يعود الى منى فيرى الحجار الثلاثة في اليوم الثالث بعد الزوال
 يبرأ الى منى فيرى الحجار الثلاثة في اليوم الثالث بعد الزوال
 كل حصيات وعندها ويدعو ثم ياتي تلكمها كذلك ثم حجرة
 العقبة كذلك الا انه لا يقف عندها ثم يفعل في اليوم الثالث
 كذلك ثم ان شاء نزل الى مكة وله ذلك قبل طلوع فجر اليوم
 الرابع لا بعد حتى يرى وان شاء اقام فريضة كما تقدم وهو
 اجبت وان رى فيه قبل الزوال جاز خلافا لها وجاز للر
 ركبها وغير ذلك افضل في غير حجرة العقبة ويبيت الليالي
 للحصول
 فعل رمي

الرمي
بني
وكن
تقديم
ثقله
الى
مكة
قبل
نفره
فاذا
انفر
الى
مكة

الرمي بني وكن تقديم ثقله الى مكة قبل نفره فاذا انفر الى مكة
نزل بالمحصب وكوساعة فاذا اراد الطعن عنها
طاف للصدر سبعة اشواط بلا رمل ولا يسبي وهو لا يجزى دعاء
واجب الاعلى القيم بمكة ثم يستقي من زمزم ويشرب
ثم ياتي الباب ويقبل العتبة ويضع صدره وبطنه وخده
على المذبح بين الباب والاسود وينتشر يديه
بالاستار ساعة ويدعو بمحتمل راويكي ويرجع القمري
حتى يخرج من المسجد **فصل** ان لم يدخل الحرم
مكة وتوجه الى عرفة ووقف بها ليلقظ عنه طواف القدوم
ولا شيء عليه لتركه ومن وقف او اجتاز بعرفة ساعة
ما بين زوال الشمس من يوم عرفة وطلوع الفجر من يوم
فقد ادرك الحج ولو نايما او مغنى عليه او لم يعلم انها عرفة
ومن فات ذلك فقد فات الحج فيطوف ويسعى ويتحلل
ويقضى من قابل ولا دم عليه ولو امر رفيقه ان يحرم
عنه عند اعنانه ففعل حج وكذا ان فعل بلا امر خلا فلها

انما استار
بني
وكن
تقديم
ثقله
الى
مكة
قبل
نفره
فاذا
انفر
الى
مكة

ثم صلى ركعتين فان تشغل
بملكه بعد طواف الصدر فليس
عليه طواف الاخر

والمرأة

والمرأة في جميع ذلك كالرجل الا انها تكشف وجهها
لاراسها ولو سديت على وجهها شيئا وجافة جازولا تجهر
بالتلبية ولا ترمي ولا تسبي بين الميدين ولا تحلق
بل تقصر وتلبس الخيط ولا تقرب الحج اذا كان عند حال
ولو حاضت عند الاحرام اغتسلت واغتسلت جميع
للمناسك الا الطواف وان حاضت بعد طواف
الزيارة سقط عنها طواف الصدر ولا شيء عليها
لتركها كما يسقط عن اقام بمكة ولو بعد النفر عند
لنفسه وعند محمدا لا يسقط بالاقامة ومن قلد بدنة
تطوع او نذر او جزاء صيدا ونحوه وتوجه معها
يريد الحج فقد احرم وان لم يلب فان بعث بها
ثم توجه فلا حتى يلحقها الا بدنة المتعة فان حلها
او اشعرها او قلد شاة لا يكون محرما والمذبح من الابل
والبقرة **باب القران والتمتع** القران افضل مطلقا
وهو ان يهل بالعمرة والحج معا من الميقات ويقول
الله اكبر

والمرأة في جميع ذلك كالرجل الا انها تكشف وجهها
لاراسها ولو سديت على وجهها شيئا وجافة جازولا تجهر
بالتلبية ولا ترمي ولا تسبي بين الميدين ولا تحلق
بل تقصر وتلبس الخيط ولا تقرب الحج اذا كان عند حال
ولو حاضت عند الاحرام اغتسلت واغتسلت جميع
للمناسك الا الطواف وان حاضت بعد طواف
الزيارة سقط عنها طواف الصدر ولا شيء عليها
لتركها كما يسقط عن اقام بمكة ولو بعد النفر عند
لنفسه وعند محمدا لا يسقط بالاقامة ومن قلد بدنة
تطوع او نذر او جزاء صيدا ونحوه وتوجه معها
يريد الحج فقد احرم وان لم يلب فان بعث بها
ثم توجه فلا حتى يلحقها الا بدنة المتعة فان حلها
او اشعرها او قلد شاة لا يكون محرما والمذبح من الابل
والبقرة **باب القران والتمتع** القران افضل مطلقا
وهو ان يهل بالعمرة والحج معا من الميقات ويقول
الله اكبر

انما استار
بني
وكن
تقديم
ثقله
الى
مكة
قبل
نفره
فاذا
انفر
الى
مكة

ثم صلى ركعتين فان تشغل
بملكه بعد طواف الصدر فليس
عليه طواف الاخر

انما استار
بني
وكن
تقديم
ثقله
الى
مكة
قبل
نفره
فاذا
انفر
الى
مكة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

بعد الصلوة اللهم اني اريد الحج والعمرة فيسره عليّ وتقبلها
متى فاذا دخل مكة ابتداء فطاف للعمرة وسعى ثم طاف
للحج طواف القدوم وسعى فلو طاف لهما طوافين وسعى
سعين جازوا سادسهم حج كما مر فاذا رمى جمرة العقبة
يوم النحر ذبح دم القران شاة او بدنة او سبع بدنة فان
حج عنه صام ثلاثة ايام قبل يوم النحر والافضل كون اخرها
يوم عرفة وسبعة اذ فرغ وكومكة فان لم يصم الثلاثة
قبل يوم النحر تعين الدم وان وقف القارن بعرفة قبل
طواف بالعمرة فقد رخصها فعليه دم لم رخصها ويقضيها
ويقطع عنه دم القران والتمتع افضل من الافراد وهو
ان ياتي بالعمرة في اشهر الحج ثم يحج من عامه فيحرم بها
من الميقات ويطوف لهما ويسعى ويتحلل منها ان لم يسق
الهدى ويقطع التلبية باول الطواف ثم يحرم بالحج من عامه
يوم التروية وقبله افضل ويحج ويذبح كالقارن فان عجز
فلكم وجاز صوم الثلاثة قبل طوافها ولو في شوال
او صام كالقارن

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

بعد

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

بعد الاحرام بها لا قبله فان شاد ساق الهدى وهو وهو
افضل احرام وساقه وان كان بدنة قد عا مرادة ان
او نعل وهو اولى من التحليل والاشجار جاز عند
وهو شوق سنامها من الايسر وهو الاشبه بفعله
عليه السلام او من اليمين ويكره عند الامام
ثم يعتمر كما تقدم ولا يتحلل ويحرم بالحج كما مر فاذا
حلق يوم النحر حل من احراميه ولا تمتع ولا قران
لا اهل مكة ومن هو داخل المواقيت فان عاد
التمتع الى اهله بعد العمرة ولم يكن ساق الهدى بطل
تمتع وان كان قد ساقه لا من طاف بالعمرة قبل اشهر
الحج اقل من اربعة واتم بعد دخولها وحج كان متمتعاً
وان كان طاف اربعة فلا ولو اعتمر كوفي في اشهر الحج
وتحلل واقام بمكة وحج مع تمتع وكذا اقام بالبصرة
وقيل لا يصح حج عندها ولو اقام عتمة واقام
ببصرة وقضاها وحج لا يصح تمتع الا ان يعود الى اهله

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

يقين الكون اذا امر برمي شئ من عامه ذلك
قائى الشكلىن افسده معنى فيه لانه لا يمكن
المخرج عنه علة الا حرام الافعال الجاهل

هو شئ من

ان الله لم ينفق بالاداء الشكلى
الصالحى من في سفر واحد
ولو تحلل نجس عليه دمان
دم المقتنى ودمه تحلل قبل
الذبح وما

ثم يأتى بهما وعندهما يصح وان لم يعدوان بقي
بعد الافاد بكمه وقضاها وج من غير عود
لا يصح تمتعه اتفاقا وما افده المتع من عمره
او حرم مضي فيه وسقط عنه دم المتع ومن تمع فضح
لا يجزى عن دم المتعة **باب الجنائيات** ان تطيب المحرم ولو احياها او املا
عضو الزمدم وكذا لو ادهن بزيت وعندهما صدقة
ولو خضب برأسه بخنثاء او ترويه يوما كاملا فعليه دم
وكذا لو لبس مخيطا يوما كاملا او حلق ربع الرأس
او حنثه او حلق رقبته او ابطيه او احدى او عانة
وكذا لو حلقها جاحه وعندهما صدقة وان قص ظافر
يديه ورجليه في مجلس واحد فعليه دم وكذا لو قص
ظافريه واحد او رجل وان قص ظافريه ورجليه
في اربعة تجالس فعليه اربعة دماء وعند محمد
دم واحد وان طيب اقل من عضو او ستر رأسه
او لبس المخيط اقل من يوم فعليه صدقة وكذا لو حلق

الحائض جلى الحيض مع دم
موضع الحائض والكسر
قارورة الحائض ما

اقل

اقل من ربع رأسه او حنثه او حلق بعض رقبته او حنثه
او احدى ابطيه او راس غيره او قصى اقل من خمسة اظفار
او خمسة متفرقة وعند محمد في الحنث المتفرقة دم
وان طيب اولى او حلق لعذر خيران شاء وج
شاء وان شاء تصدق بثلاثة اصوغ على ستة مساكين

وان شاء صام ثلاثة ايام ولو ارتدى او تشب بالقيص
او اترز بالستر او يل فلا يل به وكذا لو ادخل منكبيه في القباء
ولم يدخل يديه في كفيه **فصل** وان طاف للقدوم والصدقة
جنباً فعليه دم وكذا لو طاف للركن محدثا او ترك طواف
الصدر او اربعة منه او دون اربعة من الركن او افاض
من عرفة قبل الامام او ترك السعي او الوقوف بعرفة
او رمى الجمار كلها او رمى يوم او رمى حجرة العقبة يوم
الفرا او اكثر ولو طاف للقدوم والصدرة محدثا فعليه
صدقة وكذا لو ترك دون اربعة من الصدر او رمى
احدى الجمار الثلاث ولو ترك طواف الركن او اربعة منه او اكثر

ان الله لم ينفق بالاداء الشكلى
الصالحى من في سفر واحد
ولو تحلل نجس عليه دمان
دم المقتنى ودمه تحلل قبل
الذبح وما

ان الله لم ينفق بالاداء الشكلى
الصالحى من في سفر واحد
ولو تحلل نجس عليه دمان
دم المقتنى ودمه تحلل قبل
الذبح وما

ان الله لم ينفق بالاداء الشكلى
الصالحى من في سفر واحد
ولو تحلل نجس عليه دمان
دم المقتنى ودمه تحلل قبل
الذبح وما

ان الله لم ينفق بالاداء الشكلى
الصالحى من في سفر واحد
ولو تحلل نجس عليه دمان
دم المقتنى ودمه تحلل قبل
الذبح وما

ان الله لم ينفق بالاداء الشكلى
الصالحى من في سفر واحد
ولو تحلل نجس عليه دمان
دم المقتنى ودمه تحلل قبل
الذبح وما

ان الله لم ينفق بالاداء الشكلى
الصالحى من في سفر واحد
ولو تحلل نجس عليه دمان
دم المقتنى ودمه تحلل قبل
الذبح وما

ان الله لم ينفق بالاداء الشكلى
الصالحى من في سفر واحد
ولو تحلل نجس عليه دمان
دم المقتنى ودمه تحلل قبل
الذبح وما

ان الله لم ينفق بالاداء الشكلى
الصالحى من في سفر واحد
ولو تحلل نجس عليه دمان
دم المقتنى ودمه تحلل قبل
الذبح وما

ان الله لم ينفق بالاداء الشكلى
الصالحى من في سفر واحد
ولو تحلل نجس عليه دمان
دم المقتنى ودمه تحلل قبل
الذبح وما

ان الله لم ينفق بالاداء الشكلى
الصالحى من في سفر واحد
ولو تحلل نجس عليه دمان
دم المقتنى ودمه تحلل قبل
الذبح وما

ان الله لم ينفق بالاداء الشكلى
الصالحى من في سفر واحد
ولو تحلل نجس عليه دمان
دم المقتنى ودمه تحلل قبل
الذبح وما

بقي محرماً ابداً حتى يطوفها وان طاف جنباً فعليه بدنة
والا فضل ان يعيد مادام بمكة ويسقط الدم ولو كان
للصدر طاهر في آخر ايام التشريق بعد ما طاف للركن
محدثاً فعليه دم فلو كان بعد ما طاف له جنباً فزمان
وعندها دم فقط وان طاف لعمرته وسعي محرراً يعيدها
فان رجع الى اهله ولم يعدها فعليه دم ولا شيء قبل
الوقوف بعرفة وتكون اسيا فريجة ويعضي فيه ويقضيه
وعليه دم ولا يسلي ان يفتقر زوجته في القضاء وان
جامع بعد الوقوف قبل الحلق لا يفرد عليه بدنة
ولو بعد الحلق قبل طواف الزيارة فعليه دم وكذا لو قبل
اول من شهوة وان لم ينزل وكذا لو جامع في عمرته قبل
طواف الاكثرو فدرت وقضاها وان كان بعد طواف
الاكثر لزوم الدم ولا تفرد ولا شيء ان انزل بنظر
ولو طاف فرج وان اهر الحلق او طواف الزيارة عن ايام النحر
فعليه دم خلافا لهما وكذا الخلاف لو اخر الى او قدم

لوجوب اعادة طواف الركن
هنا فيمنقل طواف الواجب
اليه فيكون تاركاً لطواف
الصدر وهو جزاء بطواف
الركن عن ايام النحر فيجب
دم للركن ودم للتأخير
هذه عند الامام معادلة

وان جامع الحرم في احد السبلين ٢٢
وان عاد الطواف فقط دون السعي

نسكا

وإذا ورد الدم عند طوافه فله

نسكا على نسك هو قبله وان حلق في غير الحرم الحج او حرة
فعليه دم خلافاً لانه يوسف فلو عاد المعتمر بعد
خروجه فقصر فلا دم اجماعاً ولو حلق القارن قبل
الذبح لزومه دمان وعندهما دم والدم حيث ذكر
شاة تجزئ في الاضحية والصدقة ما تجزئ في الفطر
فصل ان قتل محرم صيداً او ذل عليه من قتله
فعليه الجزاء وهو قيمة الصيد بتقويم عدلين في موضع
قتله او في اقرب موضع منه ان لم يكن له فيه قيمة ثم
ان شاء اشترى بها هدياً ان بلغت فذبحه بالحرم
وان شاء اشترى طعاماً فتصدق به على كل فقير نصف
صاع من بر او صاع من تمر او شعير لا اقل منه وان شاء
صام عن طعام كل فقير يوماً فان فضل اقل من طعام
فقير تصدق به او صام عنه يوماً كاملاً وعند محمد الجزاء
نظير الصيد في الحجته فيما له نظير ففي الفبي شاة وفي الضع
شاة وفي الارنب عناق وفي اليربوع جفرة وفي النعامة بدنة

انما يخرج المعتمر من الحرم ثم عاد اليه
وقصر لا شيء عليه وانما قص بالاعتقار
لان الحاج ان يخرج من الحرم قبل التحلل ثم عاد
الى الحرم يجب عليه الدم صدقاً لبره

يعني ويلزمه بدنة
او حرة او ذل عليه من قتله

بما يشاء من ثمنه او قيمته

وهو الذي استلكت السنة من ولا المعتمر

وفي الحمار الوحشي بقرة وما لا نظيره فلكونهما والعامل ^{عن قهره}
 والناسي والعالي والبدي في ذلك سواء وان جرح الصيد
 او قطع عضو او نتف شعره ضمن ما نقص من قيمته
 وان نتف ريشه او قطع قوائمه فخرج عن حيز الامتناع ^{بغير القيمة}
 فعليه قيمة كاملة وان جليه فقيمة لبنة وان كسر بيضه ^{بغير القيمة}
 فقيمة البيض وان جرح من البيض فرغ ميت فقيمة
 الفرغ ولا شيء بقتل غراب وجذاة وذبيب وحيتة وقور
 وفارة وكل غيور وبعوض ونمل وبرغوث وقراد
 وسحفات وان قتل قلة او جرادة تصد بماشاء
 وتمره خير من جرادة ولا يتجاوز شاة في قتل السبع
 وان صال فلا شيء بقتله وان اضطر المحرم الى قتل الصيد
 فقتله فعليه الجزاء ^{اي لاجل الاكل} والحرم ذبح شاة وبقرة وبعير ودجاج
 وبط اهلي وصيد سمك وعليه الجزاء بذبح حمام مسرول
 او طي مستأنس ولو ذبح صيداً فهو ميتة ولو اكل منه فعليه
 قيمة ما اكل من الجزاء بخلاف محرم آخر اكل منه ويجعل للمحرم

لحم

اصطلاح

لحم صيد صاده حلال وذبحه ان لم يذله ولا امره بصيد
 ولا اعانه ومن دخل الحرم وفيه صيد فعليه ارسالة
 فان باعه مرة البيع ان كان باقياً وان فات لومه الجزاء
 ومن احرمه وفي بيته او قفصه صيد لا يلزم ارساله
 وان اخذ حلال صيداً فارسله احد ضمن المرسل
 بخلاف ما اخذ محرم فان قتل ما اخذ المحرم
 محرم آخر ضمنا ورجع اخذ على قتله وان قتل الحلال
 صيد الحرم فعليه قيمة وخلفه فقيمة لبنة ومن قطع
 حشيش الحرم او شجره غير مملوك ولا ما ينسبه الناس
 ضمن قيمته الا ما جف والتصدق متعين في هذه
 الاربعة ولا يجزئ الصوم وحرمة رمي حشيشه وقطعه
 الا الاذخر وكلما على المفرد به دم على القادر به دمه
 الا ان يجاوز الميقات غير محرم وان قتل محرمه
 صيداً فعلى كل واحد منهما جزاء كامل وان قتل حلالاً
 صيد الحرم فعليه ما جزاء واحد ويطلب بيع المحرم الصيد

فان كان
 المالك يملك
 المالك يملك
 المالك يملك

فان كان
 المالك يملك
 المالك يملك
 المالك يملك

خلافا لانه يوسف وان كان قارنا بيعت دمين ويجوز
 ذبحها قبل يوم النحر لانه محل وعندها لا يجوز
 قبل يوم النحر ان كان محصرا بالبحر على المحصر
 بالبحر اذا تحلل قضاء حج وعمرة وعلى المعتمر عمرة
 وعلى القارن حجة وعمرة فان زال الاصل
 بعد بيعت الدم وامكنه ادراك مكة قبل ذبحه وادراك
 الحج لا يجوز له التحلل وتزم المضى وان امكن ادراكه
 فقط تحلل وان امكن ادراكه الحج فقط جاز
 التحلل استحسانا ومن منع بركة عن الركبتين في محصر
 وان قدر على احدها فليس بمحصر ومن فاته
 الحج بفوات الوقوف بعرفة فليتحلل بافعال العمرة
 وعليه الحج من قابل ولا دم عليه ولا فوات للعمرة وهي
 احرام وطواف وسعي ويجوز في كل السنة وتكر يوم
 عرفة والنحر ايام التشريق ويقطع التلبية فيها
 في اول النحر

لا بد من ان يكون
 في كل يوم من هذه
 الايام من هذه
 الايام من هذه

لا بد من ان يكون
 في كل يوم من هذه
 الايام من هذه

باب الحج عن الغير تجوز النيابة

ان سواه كان قادرا او عاجزا للصلاة
 المقصود بفعل التائب

في العبادات

اعلم ان يجوز للابن ان
 يحل في حج لغيره
 صلوة او صوم او صدقة
 او غيره عن الغير
 خلافا للفقهاء والعبادة
 لا بد من ان يكون
 وهو ما لا بد من ان يكون
 وصية او فدية او غيره
 كاصلة او فدية او غيره
 كاصلة او فدية او غيره
 كاصلة او فدية او غيره

في العبادات المالية مطلقا ولا يجوز في البدنية بحال
 وفي المركبة منها كالبحر يجوز عند العجز لا عند القدرة
 ويشترط الموت او العجز الدائم الى الموت وانما شرط
 العجز للحج الفرض لا للنفل في بحر فاج صح ويقع عنه
 وينوي التائب عنه فيقول ليبيك بحجة عن فلان ويرة
 ما فضل من النفقة الى الوصي او الوثة او الامر
 ويجوز ايجاج الصيرورة والمرادة والعبد وغيرهم
 اول ومن امره رجلان فاحرم حجة عنهما ضمن
 نفقتهما والحجة له وان ابيهم الاحرام ثم عتي احدهما
 قبل المضى حجة خلافا لانه يوسف وبعده لا ودم النفقة
 والقران على المأمور وكذا دم الجناية ودم الاصل
 على الامر خلافا لانه يوسف وان كان ميتا ففي ماله وان
 جامع قبل الوقوف ضمن النفقة واذا مات المأمور
 في الطريق حج من منزله لغيره من ثلث ما بقى من ماله
 وعندها من حيث مات المأمور لكن عند يوسف

لا بد من ان يكون
 في كل يوم من هذه
 الايام من هذه

كالزفانة وقطع الرجلين قيد به لانه ان كان العجز
 بعرض يومه زواله بان كان مريضا او مجونا
 كان اداء الثابت مرغيا فان استمر به العجز
 الى الموت تحقق الناس عن الاداء بالبدن فوقع
 الموت جازيا وان زال العجز فعليه حجة الاسلام
 والمؤدى تطوع مسكبه

لا يقع عنهما ولا عن احدهما

بان اقر احداهما غير معين

اي قبل الطواف والوقوف

بعد التلطف

صورة رجل اوصى
 الاقارب ورجل اوصى
 الفاقدين الى الذي
 منه فله قول الحج
 بعد التلطف وعند
 اليه لغير الحج ان
 الى يوسف حج عنه
 وثلاثة وثلاثون
 المنقول ان حجوا

بما بقي من الثالث وعند تجد باقي من المال المدفوع
ومن أهل حجة عن ابويه ثم عين احدهما جازو
والان شاء ان يجعل ثواب عمله لغيره في جميع
العبادات **باب الهدي** هو من ابل او بقرا وغنم
واقل شاة ولا يجب تعريفة ويجزى فيه ما يجزى في الاضحية
ويجزى الشاة في كل موضع الا اذا طاف للزيارة
جنباً او جامع بعد وقوف عرفة قبل الحلق فلا
يجزى فيها الا البدنة ويأكل من هدي الطلوع والتمتع
والقران لا من غيرها وخص جدي هدي المتعة والقران
بايام النحر دون غيرها والكل بالحرم ويجوز ان يتصدق
به على فقير الحرم وغيره ويتصدق بجلاله وخطامه
ولا يعطى اجر الحج اذ منه ولا يركبه الا عند الضرورة
فان نقص بركوبه ضمنه ولا يجلسه فان حليه تصدق به
ويضغضه بالماء البارد لينقطع لبنه فان عطس
الهدي الواجب لتعيب فاحشاً اقام غيره مقامه

يعني بركوبه بركوبه
بذلك
ولا يجزى ما دون الشاة وهو
من الابل وحش سنين ومن
البقر ذوسنين ومن الغنم
ذوسنة وقرش

وضع

وضع بالمعيب ما شاء وان عطس الطلوع غنم وصنع
فعله يدمه وضربه صحت شامه ولا يأكل منه حوز ولا شيء
وليس عليه غنم وتقدر بدنة الطلوع والمتعة والقران
لا غير **حاشا** **المنتور** شهدي ان هذا اليوم الذي
وقف فيه يوم النحر بطأت ولو شهدوا ان يوم التروية
صحت ومن ترك الحجرة الاولى في اليوم الثاني ان شاء
رملها فقط والاولى ان يرى الكل ومن دنا ان يحج
ما شأ يمشي حتى يطوف وقيل من حيث يحرم فان
ركب لزمه دم حلال اشترى امة محرمة بالاذن له
ان يحلها والاولى ان يحلها بقص شعره وقلم خلفه قبل
الحج **كتاب النكاح** هو عقد يرد على ملك المتعة قصد
يجب عند التوقان ويكون عند خوف الجور وسبق موكل
حالة اعتدال ويتعدى بايجاب وقبول كلاهما باللفظ
الماضي او احدهما كزوجتي فقال زوجت وان لم يعلم
معناها ولو قال دادي او يدي فمضى فقال دادي او يدي
ثم قيل لا يملك المرأة خويشتن بركب فله دادي فقال له اد

الاولى ان يحلها بقص شعره وقلم خلفه قبل
الحج
كتاب النكاح
هو عقد يرد على ملك المتعة قصد
يجب عند التوقان ويكون عند خوف الجور وسبق موكل
حالة اعتدال ويتعدى بايجاب وقبول كلاهما باللفظ
الماضي او احدهما كزوجتي فقال زوجت وان لم يعلم
معناها ولو قال دادي او يدي فمضى فقال دادي او يدي
ثم قيل لا يملك المرأة خويشتن بركب فله دادي فقال له اد

ثم قيل لا يملك المرأة خويشتن بركب فله دادي فقال له اد
ثم قيل لا يملك المرأة خويشتن بركب فله دادي فقال له اد

[illegible]

واقعة

وَأَنْ سَفَلْنَا وَعَمِيَّةً وَخَالِيَةً وَأَمَّا امْرَأَةٌ مُطْلَقًا وَبُنْتُ
 امْرَأَةً دَخَلَ بِهَا وَامْرَأَةٌ أَبِيدَ وَأَنْ عَلَا وَابْنَهُ وَاهِ سَفَلُ
 وَالْكَارِضَاعُ وَالْجَمْعُ بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ نِكَاحًا وَكَوْنُهُ عِدَّةً
 مِنْ بَابَيْنِ أَوْ رَجْعِي أَوْ طَيًّا بَلَكَ يَمِينِي فَلَوْ تَزَوَّجَ اخْتِ
 امَّةً الَّتِي وَطَّئَهَا لَا يَطْئِي وَاحِدَةً مِنْهُمَا حَتَّى يَحْرِمَ الْأُخْرَى
 وَلَوْ تَزَوَّجَ اخْتَيْنِ فِي عَقْدَيْنِ وَلَمْ تَعْلَمْ الْأُولَى فَرَقَ بَيْنَهُ
 وَبَيْنَهُمَا وَلَمْ يَهْمَا نَصْفَ الْمَرْءِ وَالْجَمْعُ بَيْنَ امْرَأَتَيْنِ لَوْ فُرِضَتْ
 أَحَدُهُمَا ذَكَرًا يَحْرِمُ عَلَيْهِ الْأُخْرَى بِخِلَافِ الْجَمْعِ بَيْنَ امْرَأَةٍ
 وَبُنْتِ زَوْجِهَا لَا امْتِلَاءَ وَالتَّوْبَةُ يُوجِبُ جَهَنَّمَ الْمُضَاهَرَةَ وَكَذَا
 الْمُسْتَبْشَرَةُ مِنْ أَحَدِي الْجَانِبَيْنِ وَنَظَرُهُ إِلَى فَرْجِهَا إِلَّا خَلَّ
 وَنَظَرُهَا إِلَى ذِكْرِهِ بِشَيْءٍ وَمَا دُونَ تَعْنِيْنِ غَيْرُ مَشَاهِدَةٍ
 وَبِهِ يَفْقَى وَلَوْ أَنْزَلَ مَعَ الْمُسْرِ لَا تَبَنَّى الْحُرْمَةُ هُوَ الصَّحِيحُ
 وَصَحَّ نِكَاحُ الْكِتَابِيَّةِ وَالصَّابِيَةِ الْيُؤْمِنَةُ بِنْتِي الْمَقْرَةُ
 بِلِقَابِ لَا عَابِدَةَ كُوكِبٌ وَصَحَّ نِكَاحُ الْمُحْرَمِ وَالْمُحْرَمَةِ
 وَالْإِمَامَةِ الْمُسْلِمَةِ وَالْكِتَابِيَّةِ وَلَوْ مَوْلَى الْحُرَّةِ وَالْحُرَّةِ

يعني يجوز تزوج المرأة مع القعدة على ما هو
في الأصول الخ القعدة على ما هو

[illegible]

أصولها وأصولها وأصولها
أصولها وأصولها وأصولها
أصولها وأصولها وأصولها

على الامة واربع فقط للحر اير او اماء وللجدة ثلثة
 وحمل من زنا خلافا لانه يوسف ولا توطئ حتى تضع حملها
 وموطوءة سيدتها اوزان ولو تزوج امرأتين بعقد واحد
 واحد بها محرمة صح نكاح الاخرى والمستحلي كل لها
 وعندها يقصر على مهر مثلها ولا يصح تزويج امته او ثنية
 او مجوسية او وثنية ولا خامسة في عدة رابعة ابانها
 ولا امه على حرة او في عدتها خلافا لهما فيما اذا كانت
 عدة البائين ولا حامل من بئرا وحامل ثبت نسب
 حملها ولو من سيدتها ولا نكاح المتعة والموقت **باب**
الاولياء والاكفاء يغز نكاح حرة مكفئة بلا ولي ولا
 الاعتراض في غير الكفى وروى الحسن عن الامام
 الاعظم عدم جواز وعليه فتوى من قاضي خان
 وعند محمد بن يعقود موقوفا ولو من كفول لا يجبر ولي
 بالغة ولو بكر فان استأذن الولي البكر فسكت
 او ضحك او بكت بلا صوت فهو اذن ومع الصورة

وكذا

هذا هو الصحيح في نكاح البكر
 ان يزوجها من غير وليها
 او من غير كفولها
 او من غير ائمة
 او من غير اهل البيت
 او من غير اهل البيت
 او من غير اهل البيت

هذا هو الصحيح في نكاح البكر
 ان يزوجها من غير وليها
 او من غير كفولها
 او من غير ائمة
 او من غير اهل البيت
 او من غير اهل البيت
 او من غير اهل البيت

هذا هو الصحيح في نكاح البكر
 ان يزوجها من غير وليها
 او من غير كفولها
 او من غير ائمة
 او من غير اهل البيت
 او من غير اهل البيت
 او من غير اهل البيت

هذا هو الصحيح في نكاح البكر
 ان يزوجها من غير وليها
 او من غير كفولها
 او من غير ائمة
 او من غير اهل البيت
 او من غير اهل البيت
 او من غير اهل البيت

وكذا وزجها فيلغها الحبر وشرط فيهما تسمية الزوج
 لا المهر هو الصحيح ولو استأذنها غير الولي فلا بد
 من القول وكذا لو استأذن الثيب ومن زالت بكارتها
 بوثبة او حيضة او جرحه او تعديت في بكر وكذا
 لو زالت بزنا خفي خلافا لهما ولو قال لها الزوج سكت
 ولو قالت ردوت ولا بينة له فالقول لها وتختلف
 عندها لا عند الامام والولي انكاح المجنونة
 والصغيرة والصغيرة ولو ثيبا فان كان ابيا او جدا
 لزوم وان كان غيرهما فلم يالخيار اذا بلغا او علما
 بالنكاح بعد البلوغ خلافا لانه يوسف وسكوت الذكر
 رضا ولا يمتد خيارها الى آخر المجلس وان جهلت
 ان لها الخيار بخلاف المعتقة وخيار الغلام واليب
 لا يبطل ولو قاما عن المجلس لم يرضيا صريحا او دلا
 وشرط القضاء للفسخ في خيار البلوغ لا في خيار
 العتق فان مات احد هما قبل التفريق ورثه الآخر

اي الصغير والصغيرة

هذا هو الصحيح في نكاح البكر
 ان يزوجها من غير وليها
 او من غير كفولها
 او من غير ائمة
 او من غير اهل البيت
 او من غير اهل البيت
 او من غير اهل البيت

هذا هو الصحيح في نكاح البكر
 ان يزوجها من غير وليها
 او من غير كفولها
 او من غير ائمة
 او من غير اهل البيت
 او من غير اهل البيت
 او من غير اهل البيت

حين بلغت وعلمت بالنكاح

او خيار ايضا لها عند في غير ذلك

او خيار ايضا لها عند في غير ذلك

هذا هو الصحيح في نكاح البكر
 ان يزوجها من غير وليها
 او من غير كفولها
 او من غير ائمة
 او من غير اهل البيت
 او من غير اهل البيت
 او من غير اهل البيت

الاقام

والدالة في غيرهما
والعرف خلاف القدر في الكون

المثل

او موزون بيتي جنه لاصفة وان بيتي صفة ايضاً وجب
 هو لا قيمة وقيل الشوب مثله ان يولغ في وصفه وان شرط البكارة
او من المثل والموزون اللذين بين وصفها
 فوجد ما ثبأ الزم كل المهر وان اتفقا على قدر السر واعلنا
الزوجان في المهر
 غير عند العقد فالمعتبر ما اعلناه وعندنا في ما استراه
اد غير قدر السر
 ولا يجب شي بلا وطئ في عقد فلكر وان خلا فان وطئ وجب
بانه يكون بغير شروطها وان عدا غير المتماثل

لا يزال على المستحق وعليها العدة وابتدأ فيها من حين التزويج
لامن آخر الوطنيات هو الصحيح وليثبت فيه النيب ومذمة

من حين الدخول عند محمد وبه يفنى وهو متلى ما يعتبر بقوم ايمان
 ان تساوت ايمانها ولا يعقد ^{والا} ودينها وبلدا وعصرها وبكارة وثباتها

فان لم توجد مني في الاجانب ^{الاشد حالها} فلا يعتبر بها ^{ان قلت} وخالقتها
ان لم تكونا من قواي ^{ان قلت} بها وصح ضمان ولها ما يجرها وتطالب

من شادت ميرو من الزوج ويرجع الوصل على الزوج اذا ادي
 من الوصل بحكم القضاة بقتل
 ان ضربه بالمرء والافلا ولا اذنة منع نف باهر الوطء والسفر

حتى يوفى ما قدر ما بين تعجيله من مهر عاكلاً أو بعضاً وكما
 الشف والواجب من المنة ارضوا له البقرة لم يمت لذل الاول

وهذا قبل الدخول وكذا بعد خلافهما لو كان الدخول
لأن كل واحدة تفقد عليها قبل العض لا يجب تسليط
بضاعتها صفة والمحنة في ذلك

ما يغفل من مثلها عرفاً غير مقدس، برجع او يجزى وليس كما ذكركم
او نحوه صحابى او غيره

شاه مادون السفر وقيل له السفر في ظاهر الرواية والفتوى

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

[illegible]

تخالفوا ولم يهر المثل وفي الطلاق قبل الدخول القول لهما
 ان كانت متعة المثل كنصف ما قالت او اكثر وله ان كانت

كأنف ما قال أو قل وإن كانت بينهما مخالفا ولزم للتعق
وعند انكشاف القول له قبل الدخول وبعد ذلك إن ذكره مالا

يتعارف منهم لها وإيها ما برهن قبل وإن برهنها في سنة أولى
حدث يكون القول لها وسنة أو ما حدث يكون القول

وان اختلفا في اصله وجب سبب القتل وموت احدهما كحيا
وفي بعد الدخول ان اختلفا في المدة فموت من قبل المدة

وَبَعْدُ مِمَّا بَيَّنَّا فِيهِ أَنَّ الْمَرْءَ لَا يَتَّخِذُ زَوْجًا إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ
وَالزَّوْجُ عِنْدَ الْأَهْلِ وَالْيَتَمُّ الْقَلِيلُ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ الْحَيَّةُ
وَأَنَّ اخْتِلَافَ الْأَصْنَافِ مِنْهَا لَا يَنْفَعُ إِلَّا فِي بَعْضِ الْأَشْيَاءِ

ورشد الزعم والرجوع
الامام القول لمنكر التسمية ولا يجب شيء وان بعث اليها من

ما هيئي للاكل وان نلج ذمي ذمية او حنة حربية ثم على ميتة

ای
مردار العرب
الشر

على الاول وان اختلفا في قدر المهر فالقول للمهر ان كان مهر مطلقا
كما قالت او اكثر وله ان كان كما قال او اقل وان كان بينهما
تخالفا ولزم مهر المثل وفي الطلاق قبل الدخول القول للمهر
ان كانت متعة المثل كنصف ما قالت او اكثر وله ان كانت
كنصف ما قال او اقل وان كانت بينهما ما تخالفا ولزم للمتع
وعند ان يوفى القول له قبل الدخول وبعد الا ان يذكر مالا
يتعارف في مهرها وايما برهن قبل وان برهن فبينة او لا
حيث يكون القول للمهر وبينة او لا حيث يكون القول له
وان اختلفا في اصله وجب مهر المثل وموت احدهما كحيا
وفي بعد الدخول ان اختلف الورثة في قدره فالقول لورثة
وبعد موتهما بينة او لا يستثنى القليل وعند محمد كالحق
وان اختلفوا في اصله يجب مهر المثل عندهما وبينيته عند
الامام القول لمنكر التسمية ولا يجب شيء وان بعث اليها من
شيء فقالت هو هدية وقال هو مهر فالقول له في غير
ما هيته للاكل وان نكح ذمية او حرنة هربية ثم على ميتة
الامام في الدخول

وإذا تزوجت المرأة بالرجل الذي لا يملك المال فمهرها ما يملكه الرجل

أو بلامهر وذلك جائز في دينهم فلا شيء لها خلافا للمالك لو طلقت
أو طلقت قبل أو مات أحدهما وان كان بينهما مهر أو خنزير معين ثم
أسلم أو أسلم أحدهما قبل القبض فلم يملك ذلك وإن كان غير
معين فقيمة الخنزير أو المثل في الخنزير وعندك يوسف مهر المثل
في الوجهين وعندك محمد القيمة قيمتها أو في الطلاق قبل الدخول يجب
المتعة عند من أوجب مهر المثل ونصف القيمة عند من أوجبها

باب نكاح الرقيق نكاح العبد والامة والمذنب والمكاتب
وام الولد بلا اذن السيد موقوف فان أجاز نفذ وان رد

بطل وقوله طلقها رجعية أجازة لا طلقها أو فارقها فافان نكح
بأذنه فالمهر عليه مبيع العبد فيه ويبع المذنب والمكاتب ولا يملكها

وأذنه لعبد بالنكاح يشتمل جائز وفاسد في مبيع في المهر
لونه فليد فوطي ويتم الاذن به حتى لو نكح بعد جائز
توقف على الاجازة وان زوج العبد الماذون المديون صح

وهي أسوة للفرع في مهر مثلهما ومن زوج امته لا يلزم
توحيتهما ويطارد الزوج متى طفر ولا نفقة عليه إلا بالتبعية
وإذا تزوجت المرأة بالرجل الذي لا يملك المال فمهرها ما يملكه الرجل

وإذا تزوجت المرأة بالرجل الذي لا يملك المال فمهرها ما يملكه الرجل

والتقوله انما عذر الزوج بغير
اذن مولاه فلو عاها من ان
وكذا المكاتب والمذنب والمكاتب
لقيام الملك في جميعهم
من المكاتب انما زال
في حق كسبها في رقة
والنكاح ليس بكسب ولهذا
لا يملك المكاتب تزوج
عبد أو ماله

وإذا تزوجت المرأة بالرجل الذي لا يملك المال فمهرها ما يملكه الرجل

وهي ان يخلى بينها وبين الزوج في منزله ولا يتقدمها فافان
توأها ثم رجع صح وسقطت النفقة وان خدمته بلا عقد
لا تسقط وان زوج امته ثم قتلها قبل الدخول سقط المهر خلاف
ما لو قتلت الحرة نفسها قبله والاذن في العزل عن الامه للسيد

وعندها لها وان تزوجت امه أو مكاتبه بالاذن صح
فلم بالخيار في الفسخ حر كان زوجها أو عبدا أو أمة تزوجت

بلا اذن فعقدت نفذ وكذا العبد والامه والمكاتب
للسيد ان وطئت قبل العتق ولها ان وطئت بعد ومن

وطئ امه ابنه فولدت فلها ثبوت نسبه منه ولزمه قيمتها
لامهرها ولا قيمة ولدها وتصير ام ولد ولجدا كالأب

بعد موته لا قبله وان زوج امته اياه جاز وعليه مهرها
لا قيمتها فان اتت بولد لا تصير ام ولد وهو حر بقرابته
حره قالت سيد زوجها اعتقه عني بالف ففعل فسد النكاح

ولزمها الالف والولاء لهما ويصح عن كفارتها لو نوت به
وان لم تقرب بالف لا يفرد والولاء له خلافا لانه يوسف وللمولى

وإذا تزوجت المرأة بالرجل الذي لا يملك المال فمهرها ما يملكه الرجل

الفصل اخراج النكاح
عن العقد وقت نزول
منه صلا

وإذا تزوجت المرأة بالرجل الذي لا يملك المال فمهرها ما يملكه الرجل

وإذا تزوجت المرأة بالرجل الذي لا يملك المال فمهرها ما يملكه الرجل

باب نكاح الكافر وإذا تزوج كافر بلا شيء أو فعدة

كافرو ذلك جازي في ديني ثم اسلم اقر عليه خلافا لما في العدة

ولو تزوج المجوسى محمد بن اسماء واحد هـ فرق بينهما

وكذا الارتفاع اليساومرافعة احداهما لايفرق خلافا لما هو

والطفل مسلم ان كان احدا بويه مسلما واسلم احدهما وكنتاني

ن ۶۰ بی بی کتابی و مجوسی و واسلیت زوجة الکافر و زوج
سولکان مجوس و کتابیات

عنوان: معرض الاسلام على الاخر فان اسلم والافرق بينهما

باب الخروج فافترقه طلاقا وحللا فانما يوسف لان ابنتي

كان ذلك في دارهم التي بنوها في مكة

فروان اسلام زوج الکتابه بة نکاح ما و کتابه الله اعلم بذلك

بِالْفَرَاقِ لَا الْبَيْتِ فَلَوْ فُجِرَ أَحَدُهُمَا النَّسَبُ ۖ ۝ ۱۰ ۖ

میتا بانت وان سیمامعلا ومن هاجرت السیما بانت

اعدت عليهم اخلاقهم وارتداد احد الزمخشر في حاله

والله اعلم
بالحق

عدد الطلاق 8

والمطوعة المهر وغيره نصفه ان ارادوا شيئا من ان ارادوا

لا تبين وان اسلم متعاقبا بآنت ولا يصح توفج المرتد ولا

المرتدة احدى باب القسم يجال عدل فيه بيتوته لاوطاء و

والبر والتب والمجربة والقديمة والمسلمة والكتابية

فقيه حاد ولائمة والمكاتب والمدرسة وام الولد الصفحة

قوله الضميمة في البيت كعاد السنين

فوق الرضعة من ثدي الادمية فوقت فوض

يثبت حكمه بقليل وكثير في مدة لا بعد ما وهي جواراة ونصف

عندها حوالة فيحرم به ما يحرم من النسب الآية ولد

خند ولد وعمه ولد وام اخیه و اخیه وام عمه او عمه

وخاله او خالته و اخا بن المراهقه لها و قس عليه و تحا اخته بنته
صورته امرأة رطقت صبيحة ولها هذه الصفة

١٨ رضاء ونبأ كرخ من الاب واني اخلف امي انما لهذا

ابن ربيع وولد فرصته وان سئل في وجوب البيعة ما فيه من فوائد

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسى عليه السلام

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

بصورتی اول زوج اولی
بنیت من زوج آخر و زوج این
را این می آید این می آید
الان این می آید
سنت

ان ارضعت صبيا وكان له الصبي
يجوز له ان يزوج
ان استكملت

من النسب
يتزوج لهذه المرأة
محلل
من امه تخل
بابه ولا حق

مجله علمی ۱۱

والله اعلم
لا اله الا الله
الموضع

والله اعلم بالصواب

॥ श्रीगणेशाय नमः ॥

وان ائلم المرأة وزوجها كما عرفت في حقها عليه السلام
ان ائلم في امراته وان الى فرق بينهما وكان ذلك
الاف عند الحاح وعند ان ائلم الزوج وعنده بحسب
في حقها عليه السلام فان كملت في امراته وان ائلم
في حقها في نفسها ولم يكن الفرق تلاق وقال ابو
بكر لا يكون تلاق في الزوجين هذه

وان اسلم الزوج فانت هي كتابته فانكاح
عالمه وان كانت مجبونة او وثنية عرض
عالمه عليها الاسلام فان اسلمت ففي
مراة وان امت قوما بينهما ولا يكون
التمريق طلاقا صحيحا

و

والم
وه
وه
ال
لوح
مكة
ص
لا
في
من
الزا
بالو
الم
الم
ش
ال

المرأة الصغيرة والبالغة
المرأة الصغيرة والبالغة

للرضيع وابنه اخ وبنته اخت واخوته واخواته ولا حمة
لورضعها من شاة او من رجل ولا في الاحتقان بلبن المرأة
ولبن البكر والميتة محرمة وكذا الاستعاظ واللبن المخلوط
بالطعام لا يحرم خلافهما عند غلبة اللبن ويعتبر الغالب
لو خلط بما دود واد اولبن شاة وكذا لو خلط بلبن امرأة

اخرى وعند حجر يتعلق بالحمة هما وان ارضعت ضرتهما معا فان دخل بها حرمتا
ولا يمسر للكبيرة ان لم توطأ وللصغيرة نصف ويرجع به على حرمت الكبيرة حرمة مؤنة
وحرمت الصغيرة في الحال
الكبيرة ان علت بالنكاح وقصدت الفساد لان لم تعلم به ولد ان يزوجها
او قصدت دفع اللجوع والهلاك او لم تعلم انه مفرد والقول

قوليها فيه وانما يثبت الرضاع بما يثبت به المال ولو قال
هذا اختي من الرضاع ثم ادعى الخطأ صدق **كتاب الطلاق**
هو رفع القيد الثابت شرعا بالنكاح احسنه تطبيقها واحدة
في طهر لا جماع فيه وتبركها حتى تمضي عدتها وحسنه وهو

سنة تطبيقها ثلثا في ثلثة اطهار لا جماع فيها ان كانت
مدغولا بها وغير مطلقه وكوفي الحيض والاياسة

والصغيرة

والصغيرة والحامل يطلقن للسنة عند كل شهر واحدة و

وعند محمد لا تطلق الحامل للسنة الا واحدة وجاز طلاقها

عقيب الجماع وبدعة تطبيقها ثلثا او شتين بكلمة واحدة

او في طهر واحد لا رجعة فيه ان كان مدغولا بها او واحدة

في طهر جامعها فيه وكذا تطبيقها في الحيض وتجب مراجعتها الا في

وقيل تستحب فذا طهرت ثم حاضت ثم طهرت طلقها ان شاء

وعندها يجوز ان تطلقها في الطهر الذي يلي تلك الحيضة ولو قال

للموطوعة انت طالق ثلثا للسنة وقع عند كل طهر واحدة وان

نوى الوقوع جملة صحته نيته ويقع طلاق كل زوج عاقل بالغ

وكومكها او سكون واخرس باشارته المعهودة لا طلاق

صبي ومجنون ونائم وتيدخل زوجة عبده واعتباره بالنساء

فطلاق الحرة ثلث وتوخت عبدا وطلاق الامه ثنتان

وتوخت حر **باب ايقاع الطلاق** صريحه ما استعمل فيه

خاصة ولا يحتاج الحائشة وهو انت طالق ومطلقة و

وطلقك ويقع بكل منهما واحدة رجعية وان نوى اكثر

ولان الطلاق الرعي لا يقطع

الطلاق ولا يبرأ بالمرء ولا يحتاج

فيما لا يبرأ من الرعي ولا يبرأ من الرعي

والمرء لا يبرأ من الرعي ولا يبرأ من الرعي

لان اثر الطلاق قد انعدم بالمراجعته فصار كأنه لم يطلقها

ولو قال للموطوعة وهي من زوات الاقارب انت طالق ثلثا للسنة ولم ينوشثا وقع عند كل طهر

طالقة وان نوى ان يقع الثلث الساعة او في الحال او عند كل شهر واحدة صحته بشيئة وقال زفر

لا يصح ان يقول الثلث في الحال ولو كانت آيسة مدغولا بها او صغيرة مدغولا بها فقال انت طالق ثلثا للسنة وقعت الساعة واحدة

وقيل لا يصح ان يقول طالق ثلثا للسنة او طالق ثلثا للسنة او طالق ثلثا للسنة

او طالق ثلثا للسنة او طالق ثلثا للسنة او طالق ثلثا للسنة

او طالق ثلثا للسنة او طالق ثلثا للسنة او طالق ثلثا للسنة

او طالق ثلثا للسنة او طالق ثلثا للسنة او طالق ثلثا للسنة

او باينة وقوله انت الطلاق وانت طالق الطلاق وانت
 طالق طلاقا يقع بكل منهما واحدة رجعية وان نوى شتين
 او باينة وان نوى الثلث وقعد ويبيع باضافة الى جملتها
 كما تراها وما يعتبر به من الجملة كالرقبة والعنق والركب
 والوجه والروح والبدن والجسد والفرج او الى جزء شائع
 منها كنصفها او ثلثها لا باضافة الى يدها او رجلها
 او ظهرها او بطنها ولو طلقها نصف تطلقه او ثلثها
 او ربعها يقع طلاقه ويقع في انت طالق ثلثة انصاف
 تطليقتين ثلث وفي ثلثة انصاف تطليقة شتان وقيل

ثلث وفي من واحدة الى شتين او ما بين واحدة الى شتين
 واحدة وعندها شتان وفي الى ثلث شتان وعندها
 ثلث وفي واحدة في شتين واحدة ان لم ينو شيئا او نوى
 الضرب والحساب وان نوى مع شتين فثلث وله نوى
 وشتين فثلث فيها ايضا وفي غير الموطوءة واحدة مثل
 واحدة وشتين وفي شتين في شتين شتان وان نوى

وفي انت

وفي انت طالق من هذا الى الشام فواحدة رجعية وفي
 انت طالق بمكة او في مكة تطلق في الحال حيث كانت
 ولو قال اذا دخلت مكة او في دخولك لا يقع ما لم
 تدخلها وكذا الدار **فصل** قال انت طالق غدا او في
 غدا يقع عند الصبح وان نوى الوقوع وقت العصر
 صححت ديانة وفي الثاني قضاء ايضا خلافا لهما ما
 ولو قال انت طالق اليوم غدا او غدا اليوم يعتبر الاول
 ذكر او لو قال انت طالق قبل ان اترجك فهو لغو وكذا
 انت طالق امس وقع الآن ولو قال انت طالق ما لم
 اطلقك او متى لم اطلقك او متى ما لم اطلقك وسكت طلقت
 للحال حتى لو غلق الثلاث وقعد بسكوت وان وصل
 انت طالق وقع واحدة ولو قال ان لم اطلقك فانت
 طالق لا يقع ما لم يمت احدهما واذا اواه اما بلائية مثل
 ان وعندها مثل متى ومع نية الشرط او الوقت فانوى
 واليوم للثمة مع فعل يتروى لطلاق الوقت مع فعل

في قوله طالق من هذا الى الشام فواحدة رجعية وفي
 انت طالق بمكة او في مكة تطلق في الحال حيث كانت
 ولو قال اذا دخلت مكة او في دخولك لا يقع ما لم
 تدخلها وكذا الدار فصل قال انت طالق غدا او في
 غدا يقع عند الصبح وان نوى الوقوع وقت العصر
 صححت ديانة وفي الثاني قضاء ايضا خلافا لهما ما
 ولو قال انت طالق اليوم غدا او غدا اليوم يعتبر الاول
 ذكر او لو قال انت طالق قبل ان اترجك فهو لغو وكذا
 انت طالق امس وقع الآن ولو قال انت طالق ما لم
 اطلقك او متى لم اطلقك او متى ما لم اطلقك وسكت طلقت
 للحال حتى لو غلق الثلاث وقعد بسكوت وان وصل
 انت طالق وقع واحدة ولو قال ان لم اطلقك فانت
 طالق لا يقع ما لم يمت احدهما واذا اواه اما بلائية مثل
 ان وعندها مثل متى ومع نية الشرط او الوقت فانوى
 واليوم للثمة مع فعل يتروى لطلاق الوقت مع فعل

في قوله طالق من هذا الى الشام فواحدة رجعية وفي
 انت طالق بمكة او في مكة تطلق في الحال حيث كانت
 ولو قال اذا دخلت مكة او في دخولك لا يقع ما لم
 تدخلها وكذا الدار فصل قال انت طالق غدا او في
 غدا يقع عند الصبح وان نوى الوقوع وقت العصر
 صححت ديانة وفي الثاني قضاء ايضا خلافا لهما ما
 ولو قال انت طالق اليوم غدا او غدا اليوم يعتبر الاول
 ذكر او لو قال انت طالق قبل ان اترجك فهو لغو وكذا
 انت طالق امس وقع الآن ولو قال انت طالق ما لم
 اطلقك او متى لم اطلقك او متى ما لم اطلقك وسكت طلقت
 للحال حتى لو غلق الثلاث وقعد بسكوت وان وصل
 انت طالق وقع واحدة ولو قال ان لم اطلقك فانت
 طالق لا يقع ما لم يمت احدهما واذا اواه اما بلائية مثل
 ان وعندها مثل متى ومع نية الشرط او الوقت فانوى
 واليوم للثمة مع فعل يتروى لطلاق الوقت مع فعل

في قوله طالق من هذا الى الشام فواحدة رجعية وفي
 انت طالق بمكة او في مكة تطلق في الحال حيث كانت
 ولو قال اذا دخلت مكة او في دخولك لا يقع ما لم
 تدخلها وكذا الدار فصل قال انت طالق غدا او في
 غدا يقع عند الصبح وان نوى الوقوع وقت العصر
 صححت ديانة وفي الثاني قضاء ايضا خلافا لهما ما
 ولو قال انت طالق اليوم غدا او غدا اليوم يعتبر الاول
 ذكر او لو قال انت طالق قبل ان اترجك فهو لغو وكذا
 انت طالق امس وقع الآن ولو قال انت طالق ما لم
 اطلقك او متى لم اطلقك او متى ما لم اطلقك وسكت طلقت
 للحال حتى لو غلق الثلاث وقعد بسكوت وان وصل
 انت طالق وقع واحدة ولو قال ان لم اطلقك فانت
 طالق لا يقع ما لم يمت احدهما واذا اواه اما بلائية مثل
 ان وعندها مثل متى ومع نية الشرط او الوقت فانوى
 واليوم للثمة مع فعل يتروى لطلاق الوقت مع فعل

[illegible]

المشقة قالوا عادة ان يكون بطون
فيها ب

فلان السعيد صفة للامير فاقصص الحق والوحدة في الواثق الذي بقي في بيتك فليست سرا

[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a fragment of a manuscript, showing several lines of text in a cursive style.

لان وقوع الحق بمقتضى وقوع الطلاق
ففي حق الطلاق وهيئة بخلاف المسئلة الاولى
لان وقوع الطلاق متوقف على وقوع الحق
في حق العقد والخاص بالبرية وعند
رجوع الى الحالة لان الحق اوسع وقوله
خلاف الطلاق فانها الاصلية وهو امر
حق فيكون متوقفا على بعض البيانات
ولا في حله

الذي يطلع
لا يطلع
فقال انتم
في الاله

۱۹۱

فان قال ان دخلت الدار فالت دابة فقال انت يا ابن
فلحلت الدار في بلادها فوقع عليها ملاك اخر
وعند ذلك لا يقع بيني وبين اسمعيل

فان قال ان دخلت الدار
فالت دابة فقال انت يا ابن
فلحلت الدار في بلادها فوقع
عليها ملاك اخر وعندها لا يقع

Digitized by Google

[illegible]

1870

فوقفت او دعت اباها المشورة او شهودا للاشهاد لا
 يبطل خيارها وان سادت دابتهما بطل لا يسير فلك في فيه
 ولو قال لهما طلق نفك ولم ينوي او نوى واحدة فطلقت
 وقعت رجعية وكذا لو قالت ابنت نفسي وان طلقت
 ثلاثا ونواه وقعن ولغت نية الشتين ولو قالت اخترت
 نفسي لا تطلق ولا يملك الرجوع بعد قوله طلق نفك
 ويتقيد بالمجلس الا اذا قال متى شئت ولو قال لهما طلق
 ضربتك او لاخر طلق امرأتى يملك الرجوع ولا يتقيد بالمجلس
 الا اذا زاد ان شئت ولو قال لهما طلق نفك ثلاثا فطلقت
 واحدة وقع واحدة وفي عك لا يقع شيء وعندها
 يقع واحدة وفي طلق نفك ثلاثا ان شئت فطلقت
 واحدة لا يقع شيء وكذا في عك وعندها يقع واحدة لا يقع شيء عند
 ولو امرها بالباين او الرجعي فعكست وقع ما امر ولو قال ففوض اليها ايضاع
 انت طالق ان شئت فقالت شئت ان شئت فقال لا في ضمن الثلاث
 شئت ينوي الطلاق لا يقع وكذا لو عقلت المشية بعد

فوقفت او دعت اباها المشورة او شهودا للاشهاد لا
 يبطل خيارها وان سادت دابتهما بطل لا يسير فلك في فيه
 ولو قال لهما طلق نفك ولم ينوي او نوى واحدة فطلقت
 وقعت رجعية وكذا لو قالت ابنت نفسي وان طلقت
 ثلاثا ونواه وقعن ولغت نية الشتين ولو قالت اخترت
 نفسي لا تطلق ولا يملك الرجوع بعد قوله طلق نفك
 ويتقيد بالمجلس الا اذا قال متى شئت ولو قال لهما طلق
 ضربتك او لاخر طلق امرأتى يملك الرجوع ولا يتقيد بالمجلس
 الا اذا زاد ان شئت ولو قال لهما طلق نفك ثلاثا فطلقت
 واحدة وقع واحدة وفي عك لا يقع شيء وعندها
 يقع واحدة وفي طلق نفك ثلاثا ان شئت فطلقت
 واحدة لا يقع شيء وكذا في عك وعندها يقع واحدة لا يقع شيء عند
 ولو امرها بالباين او الرجعي فعكست وقع ما امر ولو قال ففوض اليها ايضاع
 انت طالق ان شئت فقالت شئت ان شئت فقال لا في ضمن الثلاث
 شئت ينوي الطلاق لا يقع وكذا لو عقلت المشية بعد

وان عقلت بوجود وقع ولو قال انت طالق متى شئت
 او متى ما شئت او اذا شئت او اذا ما شئت فردت الامر لا يرتد
 ولها ان تطلق واحدة متى شاءت ولا يزيد ولو قال لهما انت
 طالق كلما شئت فلها ان تطلق ثلاثا متفرقا لا مجموعا ولا بعد
 زوج آخر ولو قال انت طالق حيث شئت او اين شئت لا تطلق
 ما لم تشاء في مجلسها ولو قال انت طالق كيف شئت فان
 شادت موافقة لنية رجعية او باينة وقع كذلك وان تخالفا
 يقع رجعية وكذا ان لم تشاء وعندها لا يقع شيء وان لم يكن
 لنية يقع ما شادت في المجلس لا بعد وان قال طلق نفك
 من ثلاث ما شئت فلها ان تطلق ما دون الثالث لا الثالث
 خلافا للمما **باب التعليق** انما يقع في الملك قوله لنكحته
 ان رزيت طالق او مضافا الى الملك كقوله لاجنبية ان نكحتك
 فانت طالق فيقع ان نكحها ولو قال لاجنبية ان نكحتك فانت
 طالق فنكحها فرزت لا تطلق والفاظ الشرط ان واذا و
 واذا ما وكل وكلما ومتى ومتى ما في جميعها اذا وجد الشرط

فان قال ان دخلت الدار فانت طالق
 ثلاثا فارد ان يدخل الدار من غير ان يقع
 الثلاث فخلته ان يخلقه او واحدة وتصح
 العدد فيدخل الدار حتى تبطل اليقين ولا
 يقع الثالث ثم تزوجها فان دخلت الدار
 لا يقع شيء لان اليقين صدر مرة

فان قال ان دخلت الدار فانت طالق
 ثلاثا فارد ان يدخل الدار من غير ان يقع
 الثلاث فخلته ان يخلقه او واحدة وتصح
 العدد فيدخل الدار حتى تبطل اليقين ولا
 يقع الثالث ثم تزوجها فان دخلت الدار
 لا يقع شيء لان اليقين صدر مرة

الطلاق لا يقع بغير نية
ولا يقع بغير طلاق
ولا يقع بغير طلاق

انتهت اليمين الا في كل ما غلبت فيه بعد الثالث ما لم يخل
على التزوج فلو قال كما تزوجت امرأة في طالق تطاق بك
تزوج ولو بعد زوج آخر وان قال كلما دخلت فانت طالق
لا تطلق بعد الثالث وزوج آخر وزوال الملك لا يبطل اليمين
والملك شرط لوقوع الطلاق لا انحلال اليمين فان وجد

الشرط فيه اخلت اليمين ووقع الطلاق والا اخلت
ولا يقع وان اختلف في وجود الشرط فالقول له الا اذا
برهنت وفيه لا يعلم الا منها فالقول لهما في حق نفسها الا في

حقوقها فلو قال ان حضت فانت طالق وفلانته فقالت
حضت طلقته في لفلانته وكذا لو قال ان كنت تحبين
عذاب الله فانت طالق وعبدى حر فقالت احب طلق

ولا يعتق ولا يقع في ان حضت ما لم يسم الدم ثلثا
فاذا استمر وقع من ابتداءه ولو قال ان حضت حيضة
يقع اذا طهرت ولو قال ان ولدت ذكر فانت طالق واحدة

وان ولدت انثى فانت طالق اثنتين فولدت ما ولم يدر
لو قال نصف حيضة
لانها لا ينصف
الاول

اليمين لا يقع بغير نية
ولا يقع بغير طلاق
ولا يقع بغير طلاق

اعلم ان هذه المسئلة على اربعة اوجه اولها
ان قال الزوج لامرأته ان تحضت فانت طالق ثلاثا
ثم طلقت باربعة فدخلت الدار في عدتها اخلت
اليمين ووقع ثلاثا ولاشائبة ان دخلت الدار
بعد العدة اخلت اليمين ولم يقع شي وانما
ان لم يدخل الدار في العدة وتزوجها ثم دخلت
الدار اخلت اليمين ووقع ثلاثا والرابعة ان
لم يدخل الدار مطلقا عدتها ثم تزوج بعد
الزوج اخر ثم تزوج بعد زوج اخر ثم دخلت
الدار لم يقع شي واخلت اليمين كافي

الطلاق لا يقع بغير نية
ولا يقع بغير طلاق
ولا يقع بغير طلاق

الاول تطلق واحدة قضاء وثنتين تزوجا وتنقض العدة
ولو علق بشرطين شرط للوقوع وجود الملك عند آخرها فان وجد
او آخرها فيه وقع وان وجد او آخرها لا يقع ويبطل
تجزير الثالث تعليقه فلو علقها بشرط ثم تجزها قبل وجوده
ثم تزوجها بعد التحليل فوجد لا يقع ولو علق الثالث

او العتق بالوطى لا يجب العتق بالثبث بعد الايلاج ولا
يصير بغير رجوع في الرجعي ما لم ينزع ثم يزوج خلافا لا يجوز
ولو قال ان نكحتما عليك فمضى طالق فنكحها عليها عدة
الباين لا تطلق وان وصل بقوله انت طالق قوله ان شاء الله او تزوجت عليا عدة

تعاوان لم يشاء الله او ما شاء الله او ما لم يشاء الله او
الا ان يشاء الله لا تطلق وكذا لو ماتت قبل قوله ان شاء الله
وان مات هو يقع وفيه انت طالق ثلثا الا واحدة يقع ثلثا

وفي الاثنتن واحدة وفي الاثنتن ثلث **باب طلاق المريض**
الحالة التي يصير بها الرجل فارا بالطلاق ولا ينفذ تبرعه بشية من الايمان مشية من الخلق كالاثنتن
فيما لا امن الثلث ما يغلب فيها الهلاك كمرض عنقه على اقامة

المريض اذا كان
مريض لا يقع له طلاق
ولا يقع له طلاق
ولا يقع له طلاق

الطلاق لا يقع بغير نية
ولا يقع بغير طلاق
ولا يقع بغير طلاق

وإن حلف على أن لا يزوجها أو يزوجها من غيره
أو أن لا يزوجها من غير من يزوجها
أو أن لا يزوجها من غير من يزوجها
أو أن لا يزوجها من غير من يزوجها
أو أن لا يزوجها من غير من يزوجها
أو أن لا يزوجها من غير من يزوجها
أو أن لا يزوجها من غير من يزوجها
أو أن لا يزوجها من غير من يزوجها

وشهران للامة فلا ايلاء لو حلف على اقل منهما وحكمه وقوع طلقة
بأينة ان تزوج من الكفارة او الجزاء ان حنت فلو قال لزوجته
والله لا اقربك او والله لا اقربك اربعة اشهر كان موليا وكذا لو قال
ان اقربك فعلى حج او صوم او صدقة او فانت طالق او عبده
حر فان قربها في المدة حنت وسقط الايلاء والا بانته بعضها
وسقط اليمين ان حلف على اربعة اشهر وبقيت ان اطلق فلو
نكحها ثانيا عاد الايلاء فان مضت مدة أخرى بلا وطئ
بانت باخرى فان نكح ثالثا فكذلك فان تزوجها بعد زوج آخر
فلا ايلاء واليمين باقية فان وطئ لزوم الكفارة او الجزاء ولا
تبيى بمضى المدة وان لم يطأ وكذا لو كان من اجنبية او من مائة
اما الرجعية فكالزوجه ولا ايلاء وفيما دون اربعة اشهر
فلو قال والله لا اقربك شهرين وشهرين بعد ما كان ايلاء
ولو ملكت يوما ثم قال والله لا اقربك شهرين بعد الشهرين
الاولين فليس بايلاء وكذا لو قال لا اقربك سنة الا يوما
فان قربها وقدمت من السنة اربعة اشهر صا ايلاء ولو قال

وإن حلف على أن لا يزوجها أو يزوجها من غيره
أو أن لا يزوجها من غير من يزوجها
أو أن لا يزوجها من غير من يزوجها
أو أن لا يزوجها من غير من يزوجها
أو أن لا يزوجها من غير من يزوجها
أو أن لا يزوجها من غير من يزوجها
أو أن لا يزوجها من غير من يزوجها
أو أن لا يزوجها من غير من يزوجها

لا ادخل بصره وامراة فيم لا يكون موليا وان عجز للوطئ
وطئها بمرضه او مرضها او رتقها او صغرها او جبنه اولات
بينهما وبينه مائة اربعة اشهر ففقيه ان يقول فبنت اليها
ان اشترى العذر من وقت الحلف الى آخر المدة فلنزال في المدة
تعين التي بالوطئ وان قال لها انت على حرام كان موليا ان
نوى التحريم او لم ينو شيئا وان نوى ظمرا فقط لم يروى نوى الكذب
فكذب وان نوى الطلاق فباين وان نوى الثلث فثلث
والفتوى على وقوع الطلاق به وان لم ينو وكذا بقوله كل حل
على حرام او هرجه بدست راست كبره بوي حرام للعرف
باب الخلع هو الفصل عن النكاح وقيل ان تغتري المرأة
نفسها بما يخلعها به ولا بأس به عند الحاجة وكبره لا خذشي
ان نشترى واخذ اكثر مما اعطاها ان نشترى والواقع به وبالطلاق
على مال باين ويلزم المال المستحق وما صلح به من صلح بدلا
للخلع وان بطل العوض فيه يقع باينا وفي الطلاق يقع
رجعيا بلا شئ كما اذا خالعهما او طلقها وهو لم يخلع

وإن حلف على أن لا يزوجها أو يزوجها من غيره
أو أن لا يزوجها من غير من يزوجها
أو أن لا يزوجها من غير من يزوجها
أو أن لا يزوجها من غير من يزوجها
أو أن لا يزوجها من غير من يزوجها
أو أن لا يزوجها من غير من يزوجها
أو أن لا يزوجها من غير من يزوجها
أو أن لا يزوجها من غير من يزوجها

وإن حلف على أن لا يزوجها أو يزوجها من غيره
أو أن لا يزوجها من غير من يزوجها
أو أن لا يزوجها من غير من يزوجها
أو أن لا يزوجها من غير من يزوجها
أو أن لا يزوجها من غير من يزوجها
أو أن لا يزوجها من غير من يزوجها
أو أن لا يزوجها من غير من يزوجها
أو أن لا يزوجها من غير من يزوجها

لا يشترط بلفظ البيع والثلاث
أقله فيجب للتيقن

او ختير او ميتة او قالت خالعي على ما في يدي ولا شيء في يديها
فيها يغني وان قالت على ما في يدي من دراهم ولا شيء في يديها ثلثة
دراهم وان قالت من مال لزمها رد مهرها وان خالعيها
على عبدها الا بقولها انها برية من ضمانه لا تبرأ ولزمها
تسليمه ان امكن والا قيمته ولو قالت طلقني ثلثا بالف فطلق
واحدة فله ثلث الالف وبانت وفيه على بيع رجعي بلا شيء
وعندها كالباء ولو قال لها طلق نفسك ثلثا بالف فلعلى الف
فطلقت واحدة لا يقع شيء ولو قال انت طالق بالف فلعلى
الف فقبلت بانت ولزمها المال وان قال انت طالق وعليك
الف او قال لعبدك انت حر وعليك الف فطلقت وعقوبها ان لا شيء
وان لم يقبلوا وعندها لا مال يقبلوا واذا قبل لزم المال والخلع
معاوضة في حقها فيصح رجوعها قبل قبوله بعد ما وجبت
وشرط الخيار لها ويبطل بالقيام عن المجلس قبل قبوله
وعين في حقه فلا يرجع بعد ما اوجب ولا يصح شرط الخيار
ولا يبطل بالقيام عن المجلس قبل قبولها واجانب العبد

اي اذا كان الاجاب من قبلها
لأنه من قبول الزوج في المجلس

في العتق على مال بجانبها ولو قال لها طلقك امس بالف فلم
تقبل فقالت قبلت فالقول له ولو قال البايع كذلك فالقول
للمشترى والباراة بالخلع ويسقط كل منهما كل حق لكل
واحد من الزوجين على الآخر ما يتعلق بالنكاح فلا تطالب
بمهر ولا نفقة ماضية ما مفروضة ولا هو بنفقة تجلها
ولم يرخص مدتها ولا بغيره وخلع قبل الدخول وعند محمد
لا يسقط الاما ستميا فيهما وابو يوسف مع الامام في المباراة
ومع محمد في الخلع ولو خلع صغيرته من زوجها باعها الا يلزم
عليها عتقها المال ولا يسقط مهرها وطلقت في الصحيح وفي الكبيرة
يتوقف على قبولها ولو على انه ضامن لزمه المال وطلقت
ولو شرط المال عليها طلقت بلا شيء ان قبلت والا فلا تطلق
وخلع المريضة مرض الموت معتبر من الثلث **باب الظهار**
وهو تشبيه زوجها او عضو منها بغيره عن جملة ما
اوجز شايع منها بغيره عليه النظر اليه من محاربه
ولو رضيا فلو قال لها انت على كذا رمتي او راسك ونحوه

بعد الفرقان قول البايع بعث اقراره بقوله
الشرط لان البايع لا يصح ان يبالا الاجاب والقبول
فانه يبين في حقه فيكون انكاحه عن الدليل فلا يكون
اقراره بقبول المرأة فيكون القول لانه من الخلع
والمرأة تدعى صداس

بأنه لا يشترط بلفظ البيع والثلاث
أقله فيجب للتيقن

فانها جعل الواف في قوله وعليك الف لئلا
والحال بمنزلة الشرط وعند
ايح جعل الواف للعطف
وتناسب الجملتين فلا على
عليها الالف فيقع بلا شيء

في كفارة الكفار
في كفارة الكفار
في كفارة الكفار

او نصفك وشبهه او بطنها او فخذه او كظهر اختي او عمتي و
 ونحوها حرم عليه وطئها وواحدة حتى يكفر فلو وطئ قبل التكفير
 فليس عليه غير الاستغفار والكفارة الاولى ولا يعود حتى
 يكفر والعوالموجب للكفارة غزير على وطئها وينبغي لها ان تمنع
 لان كفارة الظهار لا يجب الا بعد الاستغفار والكفارة
 نفسا منه وتطالبه بالكفارة ويجوز القاضى عليها واللفظ المذكور
 لا يحتمل غير الظهار ولو قال انت على مثل امي او كاتي فاه على طئها وكا
 نوى الكرامة صدق والظهار فظهار او الطلاق فباين فاه
 لم ينوى شيئا فليس بشئ ولو قال انت على حرام كاتي ونوى
 ظهارا او طلاقا فكما نوى ولو قال حرام كظهر ابي ونوى طلاقا
 او ايلاء فموظف له وعندهما ما نوى ولا ظهارا الا من الزوجة
 فلا ظهار من امته ولا من نكحها بلا امرها فظهار منهن باجازه
 النكاح ولو قال للنساء انتن على كظهر امي كان مظاهرا
 منهن وعليه لكل واحدة كفارة وان ظاهر من واحدة مرارا
 في مجلس او مجالس فعليه لكل ظهار كفارة وهي عتق رقبة يجوز في الظهار لانها الحرمه
 فيما المسلم والكافر والذكر والانثى والصغير والكبير والاولاد
 وقال مالك في كفارة واحدة لانه ظاهر منهن بكلمة واحدة كما قال والله
 لا افرق بين ولست ان الكفارة
 وهو تثبت في كل واحدة
 الكفارة بتعدد
 خلاف الاولاد فان الكفارة
 فيها التمسك بحرمه الممنوع
 وهو كمن موطئ امرأته
 والاصم

والاصم الذي اذا صبح يسمع ومقطوع احدى اليدين و
 واحد للرجلين من خلاف ومكا تبلم يؤد شيئا ولا يجوز الا على
 والاصم الذي لا يسمع اصلا والاخرى ومقطوع اليدين
 او ايمامهما او الرجلين او يد رجل من جانب واحد ويجوز
 مطبق ومدبر وام ولد ومكا تبلى بعضها ومعتق بعضه
 ولو اشتري قريبا بنيتها صح وكذا لو حررت نصف عبده عنها
 ثم باقية قبل وطئ من ظاهرها ولو حررت نصف عبده مشتركة
 وضمن باقية لا يجوز خلافا لما وكذا لو حررت نصف عبده
 ثم جامع المظاهر منها ثم حرر باقية فان لم يجد ما يعتق
 صام شهرين متتابعين ليس فيهما رمضان ولا شئ
 من الايام المنهية فان وطئ فيهما ليلا عامدا او نهارا
 ناسيا استأنف خلافا لابي يوسف وان افطر بعذر او
 بغير عذر استأنف اجماعا فان لم يستطع الصوم اطعم
 هو او نيايين مكيئا كل مكيين كالفطرة او قيمه ذلك
 ويصح اعطاء من بر مع منوى شعير او تمر وتصح الاباحة

لانه اعتقه بكلامين والتقصا على ماله ليس
 الاعتاق بحقه الكفارة ومثل غير مانع كمن اشترى
 شاة للاخصية فاصاب السكين عينها بخلافها
 تقدم لان التقصا على ملك الشريك هذه

اي لا يلزم التحليل

اي لا يلزم التحليل

وطالبته

فاذا كذب نفسه بعد ذلك حدث له ان يتروجا باخلاقه لا بالدين
 او قال ابو يوفى حرام عليه ان يترجى
 المتلاعنان لا يجتمعان ابدا ولهما ان يترجى
 الكلام انما يشتم المتلاعنان وبعد الكذب
 نفسه لم يبق متلاعنا حقيقة لان الحد يلزم
 عليه بالرجوع ومن ضرورة اقامة الحد بطلان
 اللعان لان الاصل والخالف لا يجتمعان
 الحق مالك

واه وطها من الحيض فعملها ثلث حيض في الزوجين وقد اخذت المنة
 الثلثة واه وطها من الحيض في الزوجين فعملها ثلث حيض في الزوجين
 ان تصعد ثلث حيض طهنة لتنام عدة الزوج الاول وحيضه في الزوج
 الثاني واه وطها بعد الحيضين معهما

الاعتداد باب ثبوت النسب أقل مدة للحمل ستة أشهر وأكثر

ومن قال ان نكحت فلانة فهي طالق فحكمها فولدت
لستة اشهر من ذلك الحين ونسبه ومهرها واذا اقربت المطلقة
بانقضاء العدة ثم ولدت لاقل من ستة اشهر من وقت الاقرار فقد جازت به لاقل
ثبت نسبه وان كان لستة لاوان لم تقر ثبت ان ولدت
لاقل من سنتين وان كان سنتين او اكثر لا الا في الرجعي فوافق الا نزال النكاح
ويكون رجعة بخلاف البايين الا ان يدعيه فيثبت فيه وامر المهر فلانه لما ثبت
ايضا ويجعل على الوطئ بشبهة في العدة وان كانت المبانة
مراهقة فان اتت به لاقل من تسعة اشهر يثبت والا فلا
وعند ذلك يؤخر يثبت فيعادون السنتين ومن مات عنها
ان اتت به لاقل من سنتين ثبت نسبه وان كانت مراهقة
فلاقل من عشرة اشهر وعشرة ايام والا فلا ولا يثبت
ولادة المعتدة الا بشهادة رجلين او رجل وامرأتين
وعندها يكفي شهادة امرأة واحدة وان كان جبرل ظاهرا
او اعترف الزوج به يثبت بجرده قولها وعندها لا بد

من

من شهادة امرأة وان ادعتا بعد مائة لاقل من سنتين

فصدقها الورثة صح في حق الارث والنسب هو المختار

ومن نكح فأتت بولد لستة اشهر فصاعدا ثبت منه اقرار

بالولادة او سكنت وان جحد في شهادة امرأة فان نفاها لان

وان كان لاقل من ستة اشهر لا يثبت فان ادعت كلهما

منذ ستة اشهر وادعي الاقرار القول لهما مع اليمين وعند

الامام بلا يعين وان علق طلاقها بالولادة فشهرت بها

امراة لا تطلق خلافا لهما وان اعترف بالحبل تطلق بجرده

قولها وعندها لا بد من شهادت امرأة ومن نكح امته

فطلقها فاشتراها فولدت لاقل من ستة اشهر من ذلك

لرفه والا فلا ومن قال لامته ان كان في بطنك ولد فميتي

فشهدت امرأة بالولادة فهي ام ولده ومن قال لغلام هو

ابني ومات فقالت امه انا امرأته وهو ابن ميراثه فاه حمله

حريتها وقالت الورثة انت ام ولد فلاميراث لها

باب الحضانة الا حقا حضانة ولدها قبل

وعلى التربيته لولد

يعني لو كانت معتدة بمن وفات فصدقها الورثة في الولادة ولم يشهد على الولادة احد فهو ابنه وقوله
جميعا وهذا في حق الارث ظاهر لانه خالص
حقهم فيقبل تصديقهم هناك

يعني تزوج الرجل امرأته في ستة اشهر فاعلا يشبهه نسبه منه سواء اقرار الزوج او سكنت لان الفرائض
قام والمدة تامة وان انكر الزوج ولادتها
يثبت بشهادة امرأة واحد

يعني لو كان الزوج اقر بالحبل ثم علق طلاقها
بالولادة فقالت وولدت وكذبها الزوج
طلقت بلا شهادة قابلة عندنا حنفية و
عندها يشترط شهادة القابلة وكذلك
على هذا الخلاف وكان الحبل ظاهرا ثم علق
الطلاق هناك

او يرث الطفل وامه ان قال ان كانت مروفة بالحرية

رد في حق النسب
بما لا يثبت له النسب الا باليمين

بما لا يثبت له النسب الا باليمين

الفرقة وبعدها ثم أمها وإن علت ثم أم الأب ثم أخت الولد
 لأبوين ثم لأم ثم لأب ثم خالته كذلك ثم عمته كذلك وبنات الأخت
 أو من العجات ومن نكحت غير محرم سقط حقها لمن نكحت
 محرم كأم نكحت عمه و جدة نكحت جده ويعود الحق بزوال
 نكاح سقط به والقول قولهما في نفى الزوج ويكون الغلام عند
 حق يستغنى بأن ياكل ويشرب ويلبس ويستنجي وحده وقلة
 تبعه أو سبع وعليه الفتوى ثم يجبر الأب على اخذ ولجارية
 عند الام والجدرة حتى تحيض وعند محله حتى تستهي كما عند غيرها
 وبديق نفاد الوفاة ومن لها الحضانة لا تجبر عليها فان لم تكن
 امرأة فالحق للعصبات على ترتيبهم لكن لا تدفع صبية الى عصبة
 غير محرم كإبن العم وموطى العتاقة ولا الى فاسق مجرم وإن
 اجتمعوا في درجة فاودعهم أو طم ثم استهم ولا حق لأمه وأم ولد
 في الحضانة قبل العتق والذمية احق بولدها المسلم ما لم يخف
 عليه ألف الكفر وليس للأب ان يسافر بولده حتى يبلغ حد
 الاستغناء ولا للام الا الى وطنها وقد تزوجها فيه ان لم يكن

بمنزلة الأب وهن أو لا

لما فيه من بطلان الحق الدم في الحضانة

والجواب

د الجواب وليس ذلك لغير الام وان كان بين المصري
 أو القريتين ما يمكن للأب ان يطلع عليه ويبيت في منزله
 فلا بأس به وكذا النقل من القرية الى المصر بخلاف العكس
 ولا خيار للولد **باب النفقة** تجب النفقة والكسوة
 والسكنى للزوجة على زوجها ولو صغير أمه كانت
 او كافرة كبيرة او صغيرة نكحاً اذا سلمت اليه نفسه في منزله
 او لم تلم تحق لها او لعدم طلبه وتفضل النفقة كل شهر وقسم
 اليها والكسوة كل ستة اشهر وتقدر بكفايتها بلا اسراف ولا
 تقير ويعتبر في ذلك حالهما في الموسر حال اليسار وفي
 المعسر حال الاعار وفي المختلفين بين ذلك وقيل يعبر
 حاله فقط والقول له في اعاراه في حق النفقة والبيتة لها
 ونفرض عليه نفقة خادم واحد لها والموكر او عند يوسف
 نفقة خادمين ولو مكرراً لا تلزمه نفقة الخادم في الأصح
 ولو فرضت لعاره ثم ايسر في خاصته ثم لها نفقة اليسر
 وبالعكس تلزم نفقة الاعار ولا نفقة لناشرة تام شه

وهذا كما اذا كان بين المصريين
 اما اذا لم يتقاربا بحيث يمكن للوالدين يطلع
 ولا ويسيت في بيته فلا بأس به ولا الجواب
 في القريتين ولو انتقلت من قرية الى المصر
 لان فيه نظر للصغار حيث يتخلق باخلاق
 اهل المصر وليس فيه ضرر بالأب وفي عكس
 اهل المصر وليس فيه ضرر بالأب وفي عكس

لأنها مدعية

شاهيد

في النفقة...
في النفقة...
في النفقة...

خرجت من بيتها بغير حق ومحبوبة بدين ومريضة لم ترق
ومعصوبة وصغيرة لا توطأ وحاجة لا معه ولو حجت
معه فلها نفقة الحضر لا السفر ولا الكراء ولو مرضت في منزل
فلها النفقة لا لو مرضت في بيتها وزفت مريضة ولا يفرق
لجوع عن النفقة وتوفر بالاستدانة لتحيل عليه ولا تجب
نفقة مدة مضت الا ان يكون قضى بها او تراخى على
مقدارها ولو مات احدى او طلقت بعد القضاء والتراخي مرلت
قبل قبضها سقطت الا ان تكون استدان بامراقها ولو عمل لها
النفقة او الكسوة ثم مات احداهما قبل تمامها فلا رجوع خلافا
لمحمد واذا تزوج العبد بالاذن فنفقته دين عليه يباع فيه
مرة بعد اخرى ولا يباع في دين غيرها الا مرة وعلى الزوج
ان يكتمها في بيت خال عن اهلها واولاد من غيرها
ويكفيها بيت مفرد من دار اذا كان له غلق وله منع اهلها
وولدتها من غير عن الدخول عليها الا من النكاح النظر اليها
والكلام معها متى شاؤ او الصحيح انه لا يمنعها من الخروج الى
الاولاد

ودخو

في النفقة...
في النفقة...
في النفقة...

في النفقة...
في النفقة...
في النفقة...

ودخولها عليها في الجمعة مرة وفي غيرها في السنة مرة و
ويفرض نفقة الغائب وطفله وابويه في مال له من جنس
حقهم عند مودع او مضارب او مديون يقربه وبالزوجية
او يعلم القاضي ذلك ويحلفها انه لم يعطها النفقة وياخذ
منها كفيلا فلزم بقرا بالزوجية ولم يعلم القاضي بها فاقامت
بيته لا يقضى بها وكذا لو لم يخلف ما الا فاقامت البيته على الزوجية
ليفرض لها النفقة ويأمرها بالاستدانة عليه لا يسمع بينتها
وعند فريسي سمع باليفرض النفقة للثبوت الزوجية وهو
المعول به اليوم والمختار وتجب النفقة والسكنى لمعتدة الطلاق
ولو باينا ولمفرقة بلا معصية كخيار العتق والبلوغ والترقي
لعدم الكفاءة لا لمعتدة الموت والمفرقة بمعصية كالردة
وتقبيل ابن الزوج ولو ارتدت مطلقة الثلث تسقط نفقتها
لا لو مكنت ابنه **فصل** ونفقة الطفل الفقير على ابيه لا يثاركه
فيها احد كنفقة الابوين والزوج ولا يجبر الا على ارضاعه
الا اذا تعينت ويستاجر من ترضع عندها ولو استاجرها
بان لا يوجد من ترضعها ولا يشرب لبن غيرها صلا لا كسوة

في النفقة...
في النفقة...
في النفقة...

في النفقة...
في النفقة...
في النفقة...

الزوج
الزوجة

وفي زوجه او معتدة من رجعي لترضي ولها لا يجوز زوجه ^{الاستبراء} ^{الرجعي}
ففي كلام الرواية انه يجوز لانقطاع معتدة البائن روايتان وبعد العدة يجوز وهي احق ان لم ^{الرجعي} ^{الرجعي}
الوجهة وفي الرواية الحسن لا يجوز ^{الرجعي} ^{الرجعي}
لانه باق في حوزة بعض الاحكام ^{الرجعي} ^{الرجعي}
الاستبراء لا يوجب عليها ^{الرجعي} ^{الرجعي}
ارضاعه وديانة ^{الرجعي} ^{الرجعي}
من غيرها صح ونفقة البنت بالغة والابن من ثلثها ^{الرجعي} ^{الرجعي}
خاصة به يفتى وقيل على الاب ثلثها وعلى الام ثلثها وعلى المولى ^{الرجعي} ^{الرجعي}
يسار يحرم الصدقة نفقة اصوله الفقراء بالسوية بين الابن ^{الرجعي} ^{الرجعي}
والبنت ويعتبر فيها القرب والمجزية لا الارث فلو كان له بنت ^{الرجعي} ^{الرجعي}
وابن ابن فنفقة على البنت مع ان ارثتها ولها ولو كان له بنت ^{الرجعي} ^{الرجعي}
بنت واخي فنفقة على بنت البنت مع ان كل ارثته للاخ وعليه ^{الرجعي} ^{الرجعي}
نفقة كل ذي رحم محرم منه ان كان فقيرا او صغيرا وانثى ^{الرجعي} ^{الرجعي}
او زمنا او اخی او لا يحسن الكسب طرقة او تكون من ذوي البيوت ^{الرجعي} ^{الرجعي}
او طالب علم ويجوز عليه بقدر الارث حتى لو كان له اخوات متوفيات ^{الرجعي} ^{الرجعي}
فنفقة عليهم انما سألوا يرضى منه ويعتبر فيها اهلية الارث ^{الرجعي} ^{الرجعي}
لاحقيقة فنفقة من له خال وابن عم على خاله ونفقة زوجة ^{الرجعي} ^{الرجعي}
الاب على امه ونفقة زوجة الابن على ابيه ان كان صغيرا او ^{الرجعي} ^{الرجعي}
معتدا ^{الرجعي} ^{الرجعي}

ولا تجب نفقة الغير على الفقير الا للزوجة والولد ولا مع ^{النفقة} ^{النفقة}
اختلاف الدين الا للزوجة وقربة الولادة اعلى واسفل ^{النفقة} ^{النفقة}
وللاب بيع عرقى ابنه لنفقة لا يبيع عقاره ولا يبيع العرض ^{النفقة} ^{النفقة}
لا يجوز للاب ايضا ولا ضمانا عليهم لو انفق من مال الابن ^{النفقة} ^{النفقة}
عندها ولو انفق المودع مال الابن عليهم باغير امر قاض ضمن ^{النفقة} ^{النفقة}
ولا يرجع عليهم ولو قضى بنفقة غير الزوجة ومضت مدة ^{النفقة} ^{النفقة}
بلا انفاق سقطت الا ان يكون القاضى امر بالاستدانة عليه ^{النفقة} ^{النفقة}
وعلى المولى نفقة رقيقة فان اتى التسبوا وانفقوا وان لم يكن ^{النفقة} ^{النفقة}
لهم كسب اجبر على بيعهم وفي غيرهم من الحيوان يؤمر بيانة ^{النفقة} ^{النفقة}
كتاب الاعناق هو اثبات القوة الشرعية في المملوك ^{النفقة} ^{النفقة}
انما يصح من مالكه مملوك بصرعيه وان لم ينو كانت حره محررة ^{النفقة} ^{النفقة}
او عتيق او معتق او حر ترك او اعتقك او هذا مولاى ^{النفقة} ^{النفقة}
او يامولاى او هذه مولاي او ياحرة او ياعتيق ان لم يجعل ^{النفقة} ^{النفقة}
ذلك اسما له وكذا لو اضاف الحرية الى ما يعتبر به عن البدن ^{النفقة} ^{النفقة}

تجب نفقة
الاختلاف
ولا يبيع
لا يجوز
عندها
ولا يرجع
بلا انفاق
وعلى المولى
لهم كسب
كتاب الاعناق
انما يصح
او عتيق
او يامولاى
ذلك اسما له



كراسك حر ونحوه وكقوله لامة فرجك حره وبلنا ياته ان نوى
 كذا ملكك عليك ولا سبل اولادك او خرجت عن ملكي او خلعت
 سبلك او قال لامة اطلقتك او قال طلقتك لا تعتق وانك
 وكذا الفاظ صريح الطلاق وكناية ولو قال انت لله لا تعتق
 خلافا لهما ولو قال هذا ابني او ابني عتق بلانية وكذا هذه التي
 وعندها لا يعتق ان لم يصلح ان يكون ابنا له او ابالة او اماله
 ولو قال الصغير هذا جدي لا يعتق في المختار وكذا لو قال هذا
 اخي او لعبد هذه ابنتي ولا يعتق بلان لسان عليك ولانك
 ولا بيا ابني ويا اخي او انت مثل الحر وقيل يعتق ولو قال مانت
 الاخر عتق ومن ملكه ارحم محرم منه عتق عليه ولو كان للمالك
 صغيرا او مجنونا والمكاتب يتكاتب عليه قرابة الولاد بحسب
 خلافا لهما ومن اعتق لوجه الله عتق وكذا لو اعتق للشيطان
 او للصنم وان عصي وكذا لو اعتق مكرها او سكران ولو اضاف
 العتق الى ملك او شرط صريح ولو خرج عبد حرته الياسما
 عتق وللجل يعتق بعتق امه ووجه اعتاقه وحده ولا تعتق امه

هذا هو العتق بالمال
 وهو ان يملك العبد
 او يملكه غيره
 او يملكه الله
 او يملكه الناس
 او يملكه الحيوان
 او يملكه النبات
 او يملكه الارض
 او يملكه السماء
 او يملكه الجحيم
 او يملكه النار
 او يملكه الماء
 او يملكه الهواء
 او يملكه الارض
 او يملكه السماء
 او يملكه الجحيم
 او يملكه النار
 او يملكه الماء
 او يملكه الهواء

والولاد يتبع امه في الملك والرق والحرية والتدبير والاستيلاء
 والكتابة وولد لامة من سيدها حر ومن زوجها ملك السيد
 وولد للمكرور حر بقيمة **باب عتق البعير** ومن اعتق بعض
 عبد فعتق وبعي في باقيه وهو المكاتب الا انه لا يرد في الرق ولا يخرج
 وقال لا يعتق كذا ولا يبيعي وان اعتق شريك نصيبه فلا اخر
 ان يعتق او يدبر او يكاتب او يستعي والولاد لهما او يفتن
 المعتق لو مورس او يرجع به المعتق على العبد والولاد له وقال
 ليس للآخر الا الضمان مع اليار والسعاية مع الاعلاء
 ولا يرجع المعتق على العبد لو ضمن والولاد له في الحالين ولو
 شهد كل منهما باعتاق شريكه سعى لهما حفظهما والولاد بينهما
 كيفما كانا وقال لا يبيعي للمعسرين لا للموسرين ولو احدهما
 موسر والاخر معسر سعى للموسر فقط والولاد موقوف
 في الاحوال حتى يتصادقا ولو علق احدهما عتقه بفعل فلا
 غدا والاخر بعد فيه ومضى ولم يدبر عتق نصفه وبيعي
 في نصفه لهما مطلقا وعندها اذا كانا موسرين فلا سعاية

اوسوا كانا موسرين او موسري

لان هذا العتق يرد به الشاكر في بعض المعاني
 فان هذا العتق يرد به الشاكر في بعض المعاني

هذا هو العتق بالمال
 وهو ان يملك العبد
 او يملكه غيره
 او يملكه الله
 او يملكه الناس
 او يملكه الحيوان
 او يملكه النبات
 او يملكه الارض
 او يملكه السماء
 او يملكه الجحيم
 او يملكه النار
 او يملكه الماء
 او يملكه الهواء

وان كانا معسرين ففي نصفه عندك يوف وفي كله عند محمد وان
كانا مختلفين سعي للمور فقط في ربعه عندك يوف وفي نصفه
عند محمد ولو حلف كل واحد بعقوبه والمسكه بحاله لا يعق
واحد من ملك ابنه مع آخر بشر او صدقة او هبة او وصية
عقو حظه ولا يضمن ولشريكه ان يعق او يستعي
سواء علم الشريك انه ابنه ^{او الابن نصيب شريكه} اولا وقال لا يضمن الاب ان كان
موراً وعند عسان يسعي الابن وكذا الحكم والخلاف
لو علو عتق عبد بشر او بعضه ثم اشتراه مع آخر واشترى
نصف ابنه ممن يملك كله ولو اشترى الاجنبي نصفه ثم الاب
باقية موراً ضمن الشريك او استعي وقال لا يضمن فقط
ولو ملكاه بالارث فلا ضمنا اجماعاً عبد لموسرين دبره احداهم
واعتقه آخر ضمن الساكت مذبته والمذبر معتقه ثلثه
مذبراً لما ضمن والولاء ثلثاه للمذبر وثلثه للمعتق وقال
ضمن مذبره لشريكه ولو موراً والولاء كله وقيمة للمذبر
ثلثا قيمته قنأ ولو قال لشريكه هي ام ولدك وانكر تخد يوماً

وتوقف يوماً وقال للمكران يستعيرها في حفظه ان شاء الله
تكون حرة ومالاً لا رولاً يقوم فلا يضمن مؤسراً اعتق نصيبها

المبصر له ثلثة اعيان قال لاثنين عنده احد كما خرج احداهما وثبت الاخر

ارباح الثابت ونصف الخارج وكذا نصف الداخل قال محمد

العتق عتق الثالث ثلثة وسبع في اربعة وعشرين كما في الاخرين

كسرام العتة عنده وبعث من الثمار ثمانية وعشرون

فوج - ولطقت كذا كذا في الدخول ومات بالاسنان سقط

[illegible]

على البيع والموت والتحرير والديور والاسيداد والامانة

مسلم
جاء فصلت الثانية
البيان صار بياناً
لها
ثم قال
فصلت الثالثة

والصدقة مسلمتين والوطئ ليس بيان فيه خلافا لها وفي
الطلاق المبرم هو الموت بيان وان قال لامة اقل ولتلاذ
ذكر اذ كانت حرة فولدت ذكرا وانثى ولم يدر ايتهما اقل فالذكر
لحق ويعتق نصف كل من الام والانثى ولا شرط الدعوى
لصحة الشهادة على الطلاق واعتق الامة معينة وفي عتق العبد
بشرط خلافا لها فلو شهد بعث احد عبديه او امته لا تقبل
الاخ وصية وعندها تقبل وان شهد بطلاق احدى نسائه
قبلت اتفاقا **باب خلق العتق** ومن قال ان دخلت هذه
الدار فكل مملوك لي يومئذ حرة يعتق بدخوله من في ملكه عند
الدخول سواء كان في ملكه وقت الحلف او تجدد بعده ولو لم يقل
يومئذ لا يعتق الا من كان في ملكه وقت الحلف وكذا لو قال
كل مملوك لي حرة بعد غدي للملوك لا يتناول المملوك اكل مملوك
ذكر حرة وله امة حامل فولدت ذكرا لا قل من نصف حول
منذ حلف لا يعتق ولو لم يقل ذكر يعتق تبع الامة ولو قال ولا فرق بين ان تلد
كل مملوك لي حرة بعد مائة عام من في ملكه عند الحلف صديرا
او لاكثر من سنة اشهر

لا من ملكه بعده لكن يعتق الجميع من التملك عند موته
باب العتق على جعل ومن اعتق على مال اذ به فقبل
عتق والمال ادين عليه صح الكفالة لا بخلاف بدل الكتابة
وان قال ان ادبت الى الفاننت حرة صار ما ذونا لامكاتبنا
ويعتق ان ادب في الجلس او خي بين المولى وبين المال فيه
في التعليق بان ومتى ادب او خي في التعليق باذا يجبر المولى
على القبض وان ادب البعض يجبر على القبض الا انه لا يعتق
ما لم يؤدي الكل كما لو حط عند البعض فادى الباقي ان ادب
الفالكسبة قبل التعليق رجع عليه المولى بمثلها ويعتق وان كتبها
بعده لا يرجع ولو قال انت حرة بعد موتى بالف فان قبل بعد
موتى واعتقه الوارث عتق والا فلا ولو حرره على ان يخدمه
سنة فقبل عتق وعيلان يخدمه فان مات المولى قبلها
لزمه قيمة نفسه وعند محمد قيمة خدمته وكذا لو باع المولى
العبد من نفسه بعين فملك قبل القبض يلزمه قيمة نفسه
وعند محمد قيمة العين ومن قال لا اخرج عتق امتك بالف

لأن العين بدل شيء ليس بمال وهو العتق والعتق لا قيمة له فيجب قيمة العين ولها ان العين
بدل نفس العبد فصارت كاذاباع عبدا بجارية فان العبد ثم فسد العقد في الجارية تجب قيمة العبد
صديقا

لا من ملكه بعده لكن يعتق الجميع من التملك عند موته
باب العتق على جعل
ومن اعتق على مال اذ به فقبل
عتق والمال ادين عليه صح الكفالة لا بخلاف بدل الكتابة
وان قال ان ادبت الى الفاننت حرة صار ما ذونا لامكاتبنا
ويعتق ان ادب في الجلس او خي بين المولى وبين المال فيه
في التعليق بان ومتى ادب او خي في التعليق باذا يجبر المولى
على القبض وان ادب البعض يجبر على القبض الا انه لا يعتق
ما لم يؤدي الكل كما لو حط عند البعض فادى الباقي ان ادب
الفالكسبة قبل التعليق رجع عليه المولى بمثلها ويعتق وان كتبها
بعده لا يرجع ولو قال انت حرة بعد موتى بالف فان قبل بعد
موتى واعتقه الوارث عتق والا فلا ولو حرره على ان يخدمه
سنة فقبل عتق وعيلان يخدمه فان مات المولى قبلها
لزمه قيمة نفسه وعند محمد قيمة خدمته وكذا لو باع المولى
العبد من نفسه بعين فملك قبل القبض يلزمه قيمة نفسه
وعند محمد قيمة العين ومن قال لا اخرج عتق امتك بالف

على ان تزوجها ففعل وابت ان تزوجه عتقت فلا شيء
 عليه ولو ضم عتي قسم الالف على قيمتها ومهر مثلها ولزمت
 حصه القيمة وسقط ما يخص المهر ولو تزوجه فحصة
 المهر للمهر في الوجهين وحصة القيمة للمهر في الثاني وهذا
 في الاول **باب التدبير** المذبح المطلق من قال له مولاه اذمت
 فانت حر وانت حر عن دبري او يوم اموت او عند موتي
 او في موتي او انت مذبذب او قد تبرك او ان مت الى مائة سنة
 وغلب مائة قبلها او اوصت لك بنفك او مهر قبلك او تبركت
 مالي فلا يجوز اخراجه عن ملكه الا بالعق ويجوز استخلافه ومثلا فان في صورة
 وكتابتها واجارته والامة نوطا وتزوج واذا مات سيده قبل هذه المدة
 عتق من ثلث ماله وان لم يخرج من الثلث فبحر ابد وان
 لم يتوكل غيره سعي في تلبية وان استغرق دين المولى سعي في كل
 قيمة ولو دبر احد الشريكين وضمن نصف شريكه ثم مات
 عتق نصفه بالتدبير وسعي في نصفه خلافا للمهر والمقيد
 من قال لدا ان مت من مرضي هذا او سفي او سفي هذا

فمن قال ان قيمتها الف ومهر مثلها فحصة المهر للمهر في الوجهين وحصة القيمة للمهر في الثاني وهذا
 في الاول **باب التدبير** المذبح المطلق من قال له مولاه اذمت فانت حر وانت حر عن دبري او يوم اموت او عند موتي
 او في موتي او انت مذبذب او قد تبرك او ان مت الى مائة سنة وغلب مائة قبلها او اوصت لك بنفك او مهر قبلك او تبركت
 مالي فلا يجوز اخراجه عن ملكه الا بالعق ويجوز استخلافه ومثلا فان في صورة وكتابتها واجارته والامة نوطا وتزوج واذا مات سيده قبل هذه المدة عتق من ثلث ماله وان لم يخرج من الثلث فبحر ابد وان لم يتوكل غيره سعي في تلبية وان استغرق دين المولى سعي في كل قيمة ولو دبر احد الشريكين وضمن نصف شريكه ثم مات عتق نصفه بالتدبير وسعي في نصفه خلافا للمهر والمقيد من قال لدا ان مت من مرضي هذا او سفي او سفي هذا

المهر للمهر في الوجهين وحصة القيمة للمهر في الثاني وهذا في الاول

او من مرضي كذا او الى عشر سنين او الى سنة فما احتمل عدم موته
 فيها فيجوز بيعه وان وجد الشرط عتق المذبح **باب**
 الاستيلاء لا يثبت نسب ولد لامة من مولاها الا ان يغي
 واذا ثبت صارت ام ولد ولا يجوز اخراجه عن ملكه الا با
 لعق وله وطئها واستخلافها واجارته وتزويجها وكتابتها
 وتعتق بعد موته من جميع ماله ولا تسعي لدينه ويثبت
 نسب ولدها بعد ذلك بلا دعوة وان نفاه انتفى ولو استولها
 بنكاح ثم ملكها في ام ولد وكذا لو استولها بملك ثم استحققت
 ثم ملكها بخلاف ما لو استولها بزنة ثم ملكها ولو اسلمت ام ولد
 النصراني عرض عليه الاسلام فان اسلم فيم له وان انكسعت
 في قيمتها وهي ملكا تبة ولا ترق بعجزها وان مات عتقت بلا
 سعاية ومن ادعى ولد امية له في شركه يثبت نسب منه وصار
 ام ولد وضمن نصف قيمتها ونصف عقرها لقيمة ولها
 وان ادعياء معا يثبت نسب منهما وهي ام ولدها وعلى كل
 نصف عقرها وتقاصا ويرث من كل منهما ميراث ابن وريثه

لاد المذبح لو اخذ بقرانه
 او من

ميراث اب واحد وان ادعى ولد لامة مكاتبه فصدقه المكاتب
 ثبت نسبة منه وعليه قيمة وعقارها ولا تصير ام ولد وان لم
 يصدقه لا يثبت النسب الا ان يدخل الولد في ملكه وقتا ما **كتاب**
الايمان اليمين تقوية احد طرفي الخبر بالمقسم به وهي ثلث
 غشوك وهي حلف على امرها في احوال كذبا وحكما الائمة ولا كفارة
 فيها الا التوبة وتعود وهي حلف على امرها في ظنه كما قال وهو
 بخلافه وحكمها رجاء للعفو ومنعقدة وهي حلف على فعل او ترك
 في المستقبل وحكمها وجوب الكفارة ان حنت ومنها ما يجب
 فيه البر كفعل الفرائض وترك المعاصي ومنها ما يجب فيه الحنت
 كفعل المعاصي وترك الواجبات ومنها ما يفضل فيه الحنت
 كمنع الجحان المسلم وغشوه وما عدا ذلك يفضل فيه البر حفظا لليمين
 ولا فرق في وجوب الكفارة بين العامر والناسي والمكروه
 في الحلف والحنت وهي عتق رقبة او اطعام عشرة مساكين
 كما في عتق الظهار واطعامه او كسوتهم كل واحد ثوبان
 عامة بدنه هو الصحيح فلا يجزي السر ويل فان عجز عن ذلك

ميراث اب واحد وان ادعى ولد لامة مكاتبه فصدقه المكاتب
 ثبت نسبة منه وعليه قيمة وعقارها ولا تصير ام ولد وان لم
 يصدقه لا يثبت النسب الا ان يدخل الولد في ملكه وقتا ما

عند الاداء

عند الاداء صام ثلثة ايام متتابعات ولا يجوز التكفير قبل
 الحنت ولا كفارة في حلف الكافر وان حنت مسلما ولا تصح
 يمين الصبي والمجنون والنائم **فصل** وحروف القسم الواو
 والباء والتاء وقد تضمن كالله افعل واليمين بالله او اسم من
 اسمائه كالرحمن والرحيم والحق ولا يفتقر الى نية الا في ما يسمى به
 غيره كالحكيم والعليم او بصفة من صفاته يحلف بها عرفا كقوله الله
 وجلاله وكبريائه وعظمته وقدرته لا بغير الله كالقرآن والنبى
 والكعبة ولا بصفة لا يحلف بها عرفا كرحمته وعلمه ورضائه و
 غضبه وخطه وعذابه وقوله لعن الله عيسى وكذا وايم الله و
 وسوكند ميخودم بخداى وكذا قوله وعهد الله وميثاقه
 واقسم واحلف واشهد وان لم يقل بالله وكذا على نذر
 او يمين او عهد وان لم يصف الى الله وكذا قوله ان فعل كذا هم
 كافر او يهودى او نصراني او برى من الله ولا يصير كافرا بالحنت
 فيها سواء علقه بماض او مستقبل ان كان يعلم ان يمين وان كان
 عنده انه يكره يصير كافرا وقوله ان فعله فعلية غضبه الله او خطه

لان ذلك معهود في اليمان ومذكور في القرآن
 وقد تقرر الحرف فيكون حاله كقوله الله الفعل كذا
 لان حذف الحرف من عادة العرب ايجازا ثم قيل
 ينسب لان الحرف حروف حافض وقيل يحفظ فيكون
 الحرف والى على الحذو فلهذا اذا قال الله لان
 الباء تبدل بها قال الله امنتم به هذا

يعنى لو قال اشهد لا افعل كذا او يقل بالله مع يكون يمين
 فانه يمين اتفاقا وقال زفر لا يكون يمين
 مالم يتو اليمين لان الحلف اذا لم يقل بالله يحتمل
 ان يحلف بغير الله فلا يكون يمين بالاطلاق
 ولنا ان الحلف بغير الله غير مشروع فلا يعمل
 الكلام عليه عند الاطلاق اى ملأ

او لغتة او هوزان او شارب غرل سارق او اكل بواليس بيمين
 وكذا قوله حقا وحق الله خلا لانيون وكذا قوله سو كند
 هم خورم بخلاي يا بطلاق زن ومن حرم ملكه لا يحرم واه
 استباحه او شيئا منه فعياله الكفارة وقوله كل حلال على حرام
 على الطعام والشراب والفتوى انه تطلق امرأته بلا نية
 ومثله قوله حلال بروي حرام وقوله هر چه بدست راست كيرم
 بروي حرام ومن نذر نذر مطلقا او معلقا بشرط يريد كانه قد
 غايبي ووجد لزمه الوفاء ولو علقه بشرط لا يريد كانه زنيث
 خير بين الوفاء والتكفير هو الصحيح ومن وصل بحلفان
 شاء الله تعالى فلا حنث عليه **باب اليمين في الدخول والخروج**
 والاتيان والتكني وغير ذلك حلف لا يدخل بيتا فدخل الكعبة
 او المسجد او البيعة او الكنيسة لا يحنث وكذا لو دخل دهيلا
 او ظلة باب دار ان كان لو اخلق يبق خارجا والاحنث لما لو
 دخل صفة وقيل لا يحنث في الصفة ايضا وفي لا يدخل دارا
 فدخل دارا خربة لا يحنث ولو قال هذه الدار فدخلها خربة

في المستقبل
 اي باقد ام على ما حرم على الله كانه

في نذر النذر ان كان نذرا مطلقا
 في نذر النذر ان كان نذرا معلقا

اي ولو حلف لا يدخل
 دارا لا يحنث بدخولها
 خربة لان قوله دارا
 مطلق والمطلق ينصرف
 الى الكلام
 صحاء

صحاء او بعد ما بنيت دارا اخرى حنث وكذا لو وقف على
 سطحها وقيل لا يحنث به في عرفها ولو دخل طاق بابها او حليها
 ان كان لو اخلق يبق خارجا لا يحنث والاحنث ولو جعلت
 مسجدا او حماما او بيتا او بيتا بعد ما خربت فدخلها
 لا يحنث وكذا لو دخل بعد ان هدم الحمام واشباهه وفي لا يدخل
 هذا البيت فدخله بعد ما انهدم فصار صحراء او بعد ما بنى
 بيتا اخر لا يحنث بخلاف ما لو سقط السقف وبقى الجدران
 وفي لا يدخل هذه الدار وهو فيها لا يحنث ما لم يخرج ثم يدخل
 وفي لا يلبس هذا الثوب وهو لا يلبسه او لا يركب هذه الدابة
 وهو راكبها او لا يسكن هذه الدار وهو ساكنها ان اخذ في النزع
 والنزول والنقلة من غير لبث لا يحنث والاحنث ثم في
 لا يسكن هذا البيت او هذه الدار لا بد من خروجه بجميع اهل
 ومتاعه حتى لو بقي وتزوجت وعندنا لا يوفى يعتبر بنقل الاكثر
 وعند محمد بن نقل ما يقوم به لضرورة وهو الاحسن ولا وفق
 ثم لا بد من نقلة الى منزل آخر حتى لا يبرأ بنقلته الى السكة

في نذر النذر ان كان نذرا مطلقا
 في نذر النذر ان كان نذرا معلقا

في نذر النذر ان كان نذرا مطلقا
 في نذر النذر ان كان نذرا معلقا

اي العريون

اولى المسجد وكذا لا يسكن هذه المحلة وفي لا يسكن هذه
 البلدة والقرية فيبر ويجزوه وتركه ومتاعه فيها وفي لا يخرج
 الا الى جنازة يخرج اليها ثم الى حاجة اخرى لا يحنت وفي لا يخرج الى
 مكة فخرج يريد هاتم رجع حنت وفي لا يات بها لا يحنت ما لم يرد عليها
 والذباب كل خروج في الاصح وفي لا ياتين فلان افلم ياتن حتى مات
 حنت في اخر اجزاء حياته وان قيد الا تيان غدا بالاستطاعة فهي
 على سلامة الآلات وعدم الموانع فلو لم يات ولا مانع من مرض
 او سلطان حنت ولو نوى الحقيقة صدق ديانة لا قضاء
 في المختار وفي لا يخرج الا باذن شرط الاذن لكل خروج وفي الا
 ان اذن يكفي الاذن مرة وفي لا يخرج الا باذنه ثم اذن لها فيه
 متى شاءت ثم نهاها فخرجت لا يحنت عند ذلك يوفى خلا فالمجد
 ولو ارادت الخروج فقال ان خرجت او ضرب العبد فقال
 ان ضربت تقيد الحنت بالفعل فورا فلو لم يبت ثم فعلت لا يحنت
 قال لا يخرج بسر فتغذي معي فقال ان تغذيت فكذا لا يحنت
 بالتغذي لامه وكوفي ذلك اليوم الا ان قال تغذيت اليوم

فمنه لا يخرج الا الى جنازة يخرج اليها ثم الى حاجة اخرى لا يحنت وفي لا يخرج الى مكة فخرج يريد هاتم رجع حنت وفي لا يات بها لا يحنت ما لم يرد عليها

قد غفلنا بطلان امره فلهذا يوافق لها ان لم يرد عليها ولا عدة عليها وان كان

وفي لا يركب دابة فلان فركب دابة عبده مأذون لا يحنت
 الا ان نواه وهو غير مستغرق بالدين وعند ذلك يوسف حنت
 مطلقا ان نواه وعند محمد حنت مطلقا وان لم ينوه
باب اليمين في الاكل والشرب واللبس والكلالة لا ياكل
 من هذه الخلقة في سعة ثمرها ودبسها غير المطبوخ لا ينذرها
 وخلصها ودبسها المطبوخ او من هذه الشاة فهو على اللحم
 دون اللبن والزبد وفي لا ياكل من هذا البسر فاكله رطبيا
 لا يحنت وكذا من هذا الرطب واللبن فاكله تمر او شيرازا فاكله
 لا ياكل هذا الصبي فكله شابا او شيخا ولا ياكل هذا الحمل فاكله
 كبش وفي لا ياكل بسرا فاكله رطبيا لا يحنت ولو كان مذبذبا
 حنت وكذا لو اكله بعد ما حلف لا ياكل رطبيا وقال لا يحنت فيهما
 ولو اكله بعد حلفه لا ياكله رطبيا ولا بسرا حنت اتفاقا وفي
 لا يثري رطبيا فاشترى كبلة بسرا فيهما رطب لا يحنت كما
 لو اشترى بسرا مذبذبا وفي لا ياكل لحما او بيضا فاكل لحم السمك
 وبيضه لا يحنت وكذا في الشراب ولو اكل لحم انسان او خنزير
 حنت

اي فيما اذا حلفه لا ياكل رطبيا فاكل بسرا مذبذبا واما اذا حلفه لا ياكل بسرا فاكل رطبيا مذبذبا لان الرطب المذبذب يسمى رطبيا

لا ياكل من هذه الخلقة في سعة ثمرها ودبسها غير المطبوخ لا ينذرها وخلصها ودبسها المطبوخ او من هذه الشاة فهو على اللحم دون اللبن والزبد وفي لا ياكل من هذا البسر فاكله رطبيا لا يحنت وكذا من هذا الرطب واللبن فاكله تمر او شيرازا فاكله لا ياكل هذا الصبي فكله شابا او شيخا ولا ياكل هذا الحمل فاكله كبش وفي لا ياكل بسرا فاكله رطبيا لا يحنت ولو كان مذبذبا حنت وكذا لو اكله بعد ما حلف لا ياكل رطبيا وقال لا يحنت فيهما ولو اكله بعد حلفه لا ياكله رطبيا ولا بسرا حنت اتفاقا وفي لا يثري رطبيا فاشترى كبلة بسرا فيهما رطب لا يحنت كما لو اشترى بسرا مذبذبا وفي لا ياكل لحما او بيضا فاكل لحم السمك وبيضه لا يحنت وكذا في الشراب ولو اكل لحم انسان او خنزير حنت

وان نواهم دونه لا يحنت ولو قال الابدانه واذن ولم يعلم به
فكلمه حنت خلافا لابيوسف وفي لا يكلم شمر فهو من حين حلف
ويوم اكمل طلق الوقت وتصح نية النمار فقط وليلة اكلمه على
الليل فحسب وفي ان كلمة الا ان يقدم زيدا وحتى والآن يا ذ
زيد او حتى يا ذن فكلم قبل ذلك حنت وان مات زيد سقط الحلق
وفي لا ياكل طعام فلان او لا يدخل دار او لا يلبس ثوبه او لا يركب
دابة او لا يتكلم عبد ان عتيق ونزال الملك وفعل لا يحنت
خلافا لمجرد في الدار والعبد وفي التجرد لا يحنت اتفاقا وان لم
يعتيق لا يحنت بعد الزوال ويحنت بالتجرد وفي لا يكلم امراته او ثوبا اخر كاح
او صديقه يحنت في المعين بعد الابانة والمعادات وفي غيره
بالتجديد لا الا في رواية عن محمد ويحنت بالتجرد وفي لا يكلم صاحب
هذا الطيلسان فباعه فكلمه حنت لا اكلمه حيا او زمانا والمعين او
الزمان ولا نية فهو عيكة اسمه ومعها ما نوى وان قال الدهر
او الابد فهو على العر ولو قال دهر فقد توقف الامام وعندها
فهو كالزمان ولو قال اياما او شهورا او سنين فعلى ثلاثة وان عرق

الاول فيكون غير منقضيا
عليه ولا مقارنا له ولم يوجد صدره

فعل

فعل عشرة كايام كثيرة وعندها على جمعة في الايام وعيكة
في الشهور والعمر في السنين **باب اليمين** في الطلاق والعاق
قالن ولدت فانت كذا حنت بالميت ولو قال فهو حر فولدت
ميتا ثم حيا عتق الى خلاف المماوة ^{لا اله الا الله} اول عبد املكه فهو حر فذلك
عبد اعترق ولو ملك عبد بن معا ثم آخر لا يعترق واحد منهم
ولو زاد واحد عتق الآخر ولو قال آخر عبد املكه فهو حر
فانت بعد ملك عبد واحد لا يعترق ولو بعد ملك عبد بن متفرقين
عتق الاخر من ملكه من كماله وعندها عند موته من اليك ^{لا اله الا الله}
وعلى هذا آخر امرأة اترفها في طالق ثلاثا فلا ترضي خلافا
لما و في كل عبد بشرية بكذا فهو حر بشرية ثلثة متفرقون عتق
الاول وان بشر معا عتقوا ولو قال من اخبرني عتقوا في
الوجهين ولو نوى كفارته بشري ابيه سقطت لالبشرية
استولدها بالكناح او عبد حلف بعقبة الها الا ان قال ان
اشترى تيرك فانت حر عن كفارته وفي ان تسري امه فهي حرة ان
تسري من في ملكه وقت الحلف عتقت وان تسري من ملكها

الاول فيكون غير منقضيا
عليه ولا مقارنا له ولم يوجد صدره

لا اله الا الله
تحقق بالهوت فيعتق عند الموت
م تلت مال ولا اذ بالهوت تبتا انه كان
آخر عند الشراء فيعتق في ذلك الوقت
صدره

بمعنى اذا قال ان اشترى
لم يحرمه لان الشرط قران النية بعقبة العتق وهي
العين واقفا الشراء فخط فان لا عتاق عند الشراء
انما ينشأ من اليقين السابقة ولم يوجد حدية الكفاية
الشرية نكاهه واشتق امه لئلا يملكه

وهو على نوعين احدهما ما بحثت بالمباشرة
لا بالامر يعني اذا فعل الخالف بنفسه بحثت
وان فعل وكيله لم يثبت وهي ثمانية اشياء
ضرب الولد والثاني ما بحثت بالمباشرة
والامر يعني بحثت بالخالف بفعله نفسه
وبفعل وكيله

وهو على نوعين احدهما ما بحثت بالمباشرة
لا بالامر يعني اذا فعل الخالف بنفسه بحثت
وان فعل وكيله لم يثبت وهي ثمانية اشياء
ضرب الولد والثاني ما بحثت بالمباشرة
والامر يعني بحثت بالخالف بفعله نفسه
وبفعل وكيله

وهو على نوعين احدهما ما بحثت بالمباشرة
لا بالامر يعني اذا فعل الخالف بنفسه بحثت
وان فعل وكيله لم يثبت وهي ثمانية اشياء
ضرب الولد والثاني ما بحثت بالمباشرة
والامر يعني بحثت بالخالف بفعله نفسه
وبفعل وكيله

وهو على نوعين احدهما ما بحثت بالمباشرة
لا بالامر يعني اذا فعل الخالف بنفسه بحثت
وان فعل وكيله لم يثبت وهي ثمانية اشياء
ضرب الولد والثاني ما بحثت بالمباشرة
والامر يعني بحثت بالخالف بفعله نفسه
وبفعل وكيله

الفعل

وهو على نوعين احدهما ما بحثت بالمباشرة
لا بالامر يعني اذا فعل الخالف بنفسه بحثت
وان فعل وكيله لم يثبت وهي ثمانية اشياء
ضرب الولد والثاني ما بحثت بالمباشرة
والامر يعني بحثت بالخالف بفعله نفسه
وبفعل وكيله

الفعل بالمخوف عليه بان كان بامر سواه كان ملكه او لا ومثله
الشراء والاجارة والصياغة والبناء وعلى العين كان بيعت
ثوباً لم يقتضى اختصاصها به بان كان ملكه سواء امرها او لا
وكذا دخولها على الضرب والاكل والشرب والدخول وان نوى غيره
صدق فيما عليه وفي ان بعت او اشتريته فهو حر فعقد بالبيع
عتق وكذا لو عقد بالفك او الموقوف ولو بالباطل لا يعتق
وفي ان لم يبعه فكذا فاعتقه او دبره حنت قالت تزوجت علي
فقال كل امرأة الى طلق طلقت هي ايضا الا في رواية عن ابي يوسف
وان نوى غيرها صدق ديانة لا قضاء ومن قال علي المشي
الى بيت الله او الى الكعبة لزمه حج او عمره شيئاً فان ركب
فعليه دم ولو قال علي الخروج او الذهاب الى بيت الله او المشي
الى الصفا والمروة لا يلزمه شيء وكذا لو قال علي المشي الى الحرم
او الى المسجد الحرام خلافهما وفيه عيب حر ان لم يحج العام
فشهد ابوك يوم النحر بكوفة لا يعتق خلاف المحدث وفيه عيب
فصام ساعة بنيت حنت وان ضم صوماً او يوماً لا مالاً لم يوفى

وهو على نوعين احدهما ما بحثت بالمباشرة
لا بالامر يعني اذا فعل الخالف بنفسه بحثت
وان فعل وكيله لم يثبت وهي ثمانية اشياء
ضرب الولد والثاني ما بحثت بالمباشرة
والامر يعني بحثت بالخالف بفعله نفسه
وبفعل وكيله

وهو على نوعين احدهما ما بحثت بالمباشرة
لا بالامر يعني اذا فعل الخالف بنفسه بحثت
وان فعل وكيله لم يثبت وهي ثمانية اشياء
ضرب الولد والثاني ما بحثت بالمباشرة
والامر يعني بحثت بالخالف بفعله نفسه
وبفعل وكيله

وفي لا يصلح حنث اذا سجد سجدة لا قبله وان ضم صلوة فبشع
لاباقل وفي ان ليست من غرك فهو حركي فلك قطن فغزلة ونسج
فلبه فهو حركي خلافا لهما وان لم يمس ما غزلت من قطن في ملكه
وقت الحلف فركي بالاتفاق خاتم الفضة ليس بحلي بخلاف خاتم

الذهب وعقد اللؤلؤ ان رقع فحلي والافلاوق الاحلي مطلقا
وبه يفتي وفي لا يجلس على الارض فجلس على بساط او حصير
لا يحنث وان حال بين يديه وبينه ثياب حنث وفي لا ينام على هذا
الفرش فجعل فوقه فراشا فنام عليه لا يحنث وان جعل فوقه
قرا يحنث وفي لا يجلس على هذا السرير ان جعل فوقه سريرا

لا يحنث وان جعل فوقه بساط او حصير حنث **باب اليمين**
في الضرب والقتل وغير ذلك الضرب والكسوة والكلام والدخول يختص
فعلها باليمين فلا يحنث من قال ان ضربته او كسوته او دخلت
عليه ففعلها بعد موته بخلاف الفحل والميس والمحل لا يضربها
فدر شعرها او ضمها او عظمها حنث ليضرب به حتى يموت فهو حلي
اشد الضرب يقضي دينه قريبا فا دون الشهر قريب والشهر بعيد

ليقضي

اليمين على ما مضى من الحنث
في الحنث على ما مضى من الحنث
في الحنث على ما مضى من الحنث
في الحنث على ما مضى من الحنث
في الحنث على ما مضى من الحنث
في الحنث على ما مضى من الحنث
في الحنث على ما مضى من الحنث
في الحنث على ما مضى من الحنث
في الحنث على ما مضى من الحنث
في الحنث على ما مضى من الحنث

لان الحنث اذا لم يصح في الملك او مضافا الى سبب الملك

في الحنث على ما مضى من الحنث
في الحنث على ما مضى من الحنث
في الحنث على ما مضى من الحنث
في الحنث على ما مضى من الحنث
في الحنث على ما مضى من الحنث
في الحنث على ما مضى من الحنث
في الحنث على ما مضى من الحنث
في الحنث على ما مضى من الحنث
في الحنث على ما مضى من الحنث
في الحنث على ما مضى من الحنث

بان قال ان غلبت
او حنثت او لم يحنث
فان كان الحنث
فان كان الحنث
فان كان الحنث
فان كان الحنث
فان كان الحنث
فان كان الحنث
فان كان الحنث
فان كان الحنث
فان كان الحنث

ليقضيته اليوم فقصاه زيوفا او بهرجة او مستحقة او بلغة
شيئا وقبضته ولو رصاصا او سقوة او ذهب او ابر او غير ذلك
لا يقبض دينه درهم او دون درهم لا يحنث بقبض بعضه ما لم
يقبض كله متفرقا وان فرق بعمل ضروري كالوزن لا يحنث به

او بالاقل منها لا يفعل كذا تركه ابد وفي ليفعله كيف فعله مرة حنث
والليعلم بكل امر تعيد بحال ولا يثبت له منه فوجه لم يقبل
وكذا القرض والعارية والصدقة بخلاف البيع لا يثبت ربحا
فهو على ما لا ساق له فلا يحنث بشم الورد والياسمين وقيل

يحنث لا يثبت وردا او بنفسه فموقع ورقه لا يدخل دار
فلان تناول الملك والاجارة حلف بانه لا مال له وله دين على
مفلس او ملي لا يحنث **كتاب الحدود** الحد عقوبة
مقدرة تجب حقا لله تعالى فلا يسي تعذيب وقصاصا حدا
والزني وطى مكلف في قبل خال من ملكه وشهرته ويثبت بشهادة
اربعة رجال مجتمعين بالزني لا بالوطى او الجماع اذا اسلمهم
الامام عن ماهية الزني وكيفيته وعن زنا ومتى زنا واين زنا

الزني على ما مضى من الحنث
في الحنث على ما مضى من الحنث
في الحنث على ما مضى من الحنث
في الحنث على ما مضى من الحنث
في الحنث على ما مضى من الحنث
في الحنث على ما مضى من الحنث
في الحنث على ما مضى من الحنث
في الحنث على ما مضى من الحنث
في الحنث على ما مضى من الحنث
في الحنث على ما مضى من الحنث

الزني على ما مضى من الحنث
في الحنث على ما مضى من الحنث
في الحنث على ما مضى من الحنث
في الحنث على ما مضى من الحنث
في الحنث على ما مضى من الحنث
في الحنث على ما مضى من الحنث
في الحنث على ما مضى من الحنث
في الحنث على ما مضى من الحنث
في الحنث على ما مضى من الحنث
في الحنث على ما مضى من الحنث

لانها ليس بجنس الدار

ان كان الى الامانة او غير مائة

او سوى مائة لا يحنث بها

لانه معاوضة يقضي الفعل من الياسمين

في سنة ١١١١ هـ
 ١١١٢ هـ

في سنة ١١١١ هـ
 ١١١٢ هـ

فبينوا وقالوا ايناء وطئها في فمها كالليل في الكلمة وعدوا سراً
 وعلاية او بالاقرا عاقلاً بالغاً اربع مرات في اربعة مجلس
 كلما اترده حتى يغيب عن بصره ثم سئل كما مر سوى الزمان فبينه
 وندب بقلبه ليرجع بلعلك قبلت اولمت او وطلت بشبهة
 فان رجع قبل الحد او في اثنائه ترك والحد للخصم رجمه في فضا
 حتى يموت يبداء به الشهود فاذا ابوا او غابوا او ماتوا سقط
 ثم الامام ثم الناس وفي المقر يداء الامام ثم الناس ويغسل ويصل
 عليه ولغير المحصن جلده مائة وللعبد نصفها بسوط لا ثمة له
 ضرباً متوسطاً مفرقاً على بدنه الا الراس والوجه والفرج وعندك
 يوقض يضرب الراس ضربة ويضرب الرجل قايماً في كل حد بلامد و
 وتوقض ثيابه سوى الاذار والمرأة جالسة ولا يرفع ثيابها الا الفرج
 والحشود يحفر لها في الرجم لاله ولا يحسد مملوكه الا باذن الامام
 واحصان الرجم الحرة والتكليف والاسلام والوطى بكناح صحيح
 حال وجود الصفات المذكورة فيهما ولا يجتمع بين جلد ورجم

ولا بين جلد ونفي الا سيلة والرجم يجرى ولا يجلد مالم يبرأ فالحال
 او وهما على حصة الاحصان من الحرية والمبلغ والعقل
 حال الدخول وانما
 شرط ذلك لان
 هذه النعمة تكامل به
 ان تبت الحنفية والصفوة
 والمملوك والكافر
 ان يملك

ان ثبت ذناها بالبينه يحبس حتى تلد وترجم اذا ولدت
 ولا تجلد مالم تخرج من نفاسها وان لم يكن للمولود من تربيته لا يجرم
 حتى يستغنى عنها **باب الوطى الذي يوجب الحد** والذي لا يوجب
 الشبهة دائرته للحد وهي نوعان شبهة في الفعل وهو طوق غير اللد
 دليل لا يحد فيها ان ظن المحل والاحد كوطى معتدته من ثلث
 او من طلاق على مال او امر ولد واعتقها او امة اصله وان على اامة
 نروجة او سيد وكذا وطى المرتكس في الاصح وشبهة في المحل وهي
 قيام دليل ينافي للحرمة في ذاته فلا يحد فيها وان علم بالحرمة كوطى
 امة ولده وان سفل او مشتركة او معتدته بالكنايات دون

الثلث او البايع المبيعة او الزوج المهور قبل تسليمها والنيب
 يثبت في هذه عند الدعوة لا في الاولى وان ادعاه ويحد بوطى
 امة اخيه او عمه وان ظن حملها وكذا بوطى امرأة وجدها
 على فراشه وان كان اعمى الا ان اعماها فقالت انا زوجتك لا بوطى
 اجنبية زفت اليه وقتل هو وزوجتك وعليه المهر ولا بوطى بمهمة
 ولا برة في دار حرب او بني ولا بوطى حرم تزوجها او من استاجرها ليزني بها

لينة

الدليل الثاني للحرمة قوله تعالى انكنايات رواجع وكناية
 وقوله بعض الصحابة ان الكنايات رواجع وكناية
 البعثة في البايع بحيث لو كانت يتقصد البايع
 دليل للملكية او المهرية او المهرية
 زوال الملك كانه في المهرية
 حل الوطى فيغني قوله نافي للمهرية
 لو نظرنا الى الدليل مع قطع النظر عن الحكم يكون
 مستافياً للحرمة

بتعد النظر لترد شهادتهم ولو انكر الاحصان يثبت بشهادة رجلين
او رجل وامرأتين او بولادة زوجة منه **باب حد الشرب**
من شرب خمر أو لوقطة فاخذ ورجعها موجوداً او جازأ به سكران
من نبيذ وشهد بذلك رجلان او اربعة مرة وعندك في ثوب مرتين
وعلم شربه طوعاً اذا صحا ثمانين سوطاً للحر واربعين للعبد متوقفاً
على بدنه كلف الزنا وان اقر او شهد عليه بعد زوال ريحها لا يحل
خلاف المحرم ولا يحرم من وجد منه رائحة الحر او تقيهاها او اقرم جمع
او اقر سكران والسكر الموجب للحدان يعرف الرجل من المرأة والارض
من السماء وعندهم ان يمدى ويخلط كلامه وبه يفتى ولو ارتد
السكران لا تبين امراته **باب حد القذف** هو كذب الشرب كمية
وتبوء كفى قذف محصناً او محصنة بصريح الزنا حد بطل
المقذوف متفرقا ولا يثنى عنه غير الفرد والحشود احصائه
كونه مكفراً حراماً عفيفاً عن الزنا ولو نكاه عن اميه باه قال
لست لابيك اولست بابن فلان ان كان في غضبه حد لا فلا
ولا يحد ولو نكاه عن جده او نسيبه اليه او الى عمه او خاله او رابته

او قال

او قال يا ابن ماء السماء او قال لعنة يا بنطى اولست بعنة
ويحد بقذف الميت المحصن ان طالبه به الولد او الولد او
ولو حر وماعن الارث وكذا ولد البنت خلافاً للمحمد
ولا يطالب ولد اباءه ولا عبيد سيده بقذف امه ويطلق
بموت المقذوف لا بالرجوع عن الاقرار ولا يصح العفو
ولا الاعتياض عنه ولو قال زنا في الجبل زني الصعود
حد خلاف المحرم وان قال يازني وعكس حد ولو قال لامرأة
وعكس حدت ولا لعان ولو قالت زني بكذا بطل الحد
ايضاً وان اقر بولده ثم نفاه يلاعى وان عكس حدت والولد له
في الوجهين ولا شيء اذا قال ليس بابني ولا بابنك ولا حد بقذف
امرأة لم يولد لا يعلمه اب او لا عنت بولد خلاف من لا عنت
بغيره ولا بقذف رجل وطئ امرأته كوطئ غيره من كل
وجه او من وجه كامة مشتركة او مملوكة حرمت ابد كامة
التي هي اخته رضاعاً ولا بقذف مسلم زنا في كفر او مكاتب
واكن مات عن وفاء ويحد بقذف من وطئ حراماً لا غير

وقد علم ياها لا يجب الحد بل اللعنة وعلم بمقتضى هذا للعان

او قال يا ابن ماء السماء او قال لعنة يا بنطى اولست بعنة
ويحد بقذف الميت المحصن ان طالبه به الولد او الولد او
ولو حر وماعن الارث وكذا ولد البنت خلافاً للمحمد
ولا يطالب ولد اباءه ولا عبيد سيده بقذف امه ويطلق
بموت المقذوف لا بالرجوع عن الاقرار ولا يصح العفو
ولا الاعتياض عنه ولو قال زنا في الجبل زني الصعود
حد خلاف المحرم وان قال يازني وعكس حد ولو قال لامرأة
وعكس حدت ولا لعان ولو قالت زني بكذا بطل الحد
ايضاً وان اقر بولده ثم نفاه يلاعى وان عكس حدت والولد له
في الوجهين ولا شيء اذا قال ليس بابني ولا بابنك ولا حد بقذف
امرأة لم يولد لا يعلمه اب او لا عنت بولد خلاف من لا عنت
بغيره ولا بقذف رجل وطئ امرأته كوطئ غيره من كل
وجه او من وجه كامة مشتركة او مملوكة حرمت ابد كامة
التي هي اخته رضاعاً ولا بقذف مسلم زنا في كفر او مكاتب
واكن مات عن وفاء ويحد بقذف من وطئ حراماً لا غير

او قال يا ابن ماء السماء او قال لعنة يا بنطى اولست بعنة
ويحد بقذف الميت المحصن ان طالبه به الولد او الولد او
ولو حر وماعن الارث وكذا ولد البنت خلافاً للمحمد
ولا يطالب ولد اباءه ولا عبيد سيده بقذف امه ويطلق
بموت المقذوف لا بالرجوع عن الاقرار ولا يصح العفو
ولا الاعتياض عنه ولو قال زنا في الجبل زني الصعود
حد خلاف المحرم وان قال يازني وعكس حد ولو قال لامرأة
وعكس حدت ولا لعان ولو قالت زني بكذا بطل الحد
ايضاً وان اقر بولده ثم نفاه يلاعى وان عكس حدت والولد له
في الوجهين ولا شيء اذا قال ليس بابني ولا بابنك ولا حد بقذف
امرأة لم يولد لا يعلمه اب او لا عنت بولد خلاف من لا عنت
بغيره ولا بقذف رجل وطئ امرأته كوطئ غيره من كل
وجه او من وجه كامة مشتركة او مملوكة حرمت ابد كامة
التي هي اخته رضاعاً ولا بقذف مسلم زنا في كفر او مكاتب
واكن مات عن وفاء ويحد بقذف من وطئ حراماً لا غير

كن وطئ امته المجوسية او امراته وهي حايض وكذا وطئ مكاتبته
خلافه لا يوفى ويجزم من قذف مسلما كان قد نكح محرمة فكه

خلافه لما ويجزم من قذف مسلما في دارنا ويكفي حد
اي واحد

فصل في التعزير

يعز من قذف ملوكا او كافرا بالزنا او قذف مسلما بيا فاسق

يا كافر يا خبيث يا لص يا فاجر يا منافق يا لوطي يا من يلعن بالصبيا

يا اكل الربوا يا شارب الخمر يا ديوت يا مخنث يا خائن يا ابن الفاجرة

يا زنديق يا قبطان يا ماوى الزواني او اللصوص يا حرام زاده لايام

يا كلب يا قذباتس يا خنزير يا بقر يا حية يا نجس يا ابن الحمار وابو

ليس كذلك يا بغايا مواجرا ولد الحرام يا عتار يا ناكس يا منكوس

يا خنزة يا ضحكة يا كشخان يا ابله يا مؤذنا واستحسنوا تعذيب

اذا كان المقول له فقيرا او علقيا ولزوج ان يعذر زوجته لترك

الزينة وترك الاجابة اذا ادعاها الى فراشه وترك الصلوة

وترك الغسل من الجنابة والمخرج من بيته واقل التعذير ثلثة

اسواط واكثره تسعة وثلثون وعندنا في يوم خمسة وسبعون

حد
ويجوز حبه بعد الضرب واشد الضرب التعذيب ثم الزينة

ثم الشرب ثم القذف ومن حد او عذرافات فدمه هدر بخلاف

تعذيب الزوج زوجته **كتاب السرقة** هي اخذ مكلف خفية

قدر عشرة دراهم مضروبة من حرز لا املكه فيه ولا شئ

وتثبت بما ثبت به الشرب فان سرق مكلفا او عبدا ذلك

العذر محرز بمان او عاقل واقربها او شهد عليه رجلان

وسالهما الامام عن السرقة ما عي وكيف عي واين عي وكم عي

ومن سرق ويتناها قطع وان كان واجعا فافاضا كلائهم قدر

نصابها قطعوا وان تولى الاخذ بحضرم ويقطع بركة التاج

والقنار والابنوس والصنل والفصوص والخضر والياقوت

والزبرجد والانا والباب المتحذين من الخشب لا بركة شئ

تافه يوجد مباحا في دارها الخشب وحشيش وقصب وسمك

وطير وزرنيخ ومغرة ونورة ولا بما يسرع فساد كلبن

ولحم وفاكمة رطبة ويطبخ وكذا ثمر على شجر وزرع لم يحصد

ولا بما يتناول فيه الانكار كاشربة مطربة والآت لمسو

الطريق لا يوافق

والذي يملكه من المأوى عليه وقاية

كدف وطبل وبربط ومزمار وطنبور وصليب من ذهب أو فضة
وشطرنج ونرد ولاسرقة باب مسجد وكتب علم ومصحف وبي
حرة ولو على ما حلية خلافا لانيق وعبد كبير ودقتر بخلاف
الصغير ودقتر الكتاب ولاسرقة كلب فيمدو ولا بخيانة
وذهب واختلاس وكذا نيش خلافا لانيق ولاسرقة مال عامة
او متروك او مثل دينه او ازيد حاله كان او موقعا وان كان
دينه نقدا فسرقة مضاعفة خلافا لانيق وان كان دنائير
فرق دراهم او بالعكس لا يقطع وقيل يقطع ولا بما يقطع
فيه ولم يتغير وان كان قد تغير قطع ثانيا كغزل يبيع **فصل**
في اللز هو قنما يمكن كبيت ولو بلا باب او باب مفتوح و
وكصندوق يحفظ مكن هو عند ماله وكونا يما وفي الحرز
بالمكان لا يعتبر الحفظ ولا قطع بسرقة من بينهما قرابة
ولاد ولاسرقة من بيت ذي رحم محرم ولو مال غيره يقطع
بسرقة ماله من بيت غيره وكذا بسرقة من بيت محرم رضا
خلافا لانيق في الام ولا قطع بسرقة مال زوجة او زوجها

والذي يملكه من المأوى عليه وقاية
والذي يملكه من المأوى عليه وقاية
والذي يملكه من المأوى عليه وقاية
والذي يملكه من المأوى عليه وقاية
والذي يملكه من المأوى عليه وقاية

ولو من حرز خاق وكذا لو سرق من بيت او زوجة سيد
او زوج كسيرة او مكاتبه او خنته او صهره خلافا لما فيها
او من معتم او حمام نما را وان كاد ربه عندها او من بيت
اق في دخوله او مضيفه وقطع لو سرق من الحمام ليلا او من
المسجد متاعا ور به عنده او ادخل يد في صندوق غيره
او كة او جيبه او سرق جوالا فيه متاع ور به يحفظه او نائم
عليه او سرق المجر من بيت المتاجر خلافا لما او سرق
شيئا ولم يخرج من الدار لا يقطع بخلاف ما لو اخرجه
من حجرة الى الدار او سرق بعض اهل حجرة دار من حجرة اخرى
فيها او اخذ شيئا من حرز فالقاء في الطريق ثم خرج فاخذ او حمله
عليها رفاقة فاخرجه من الحرز ولو دخل بيتا فاخذ وناول اي اعطى
من هو خارج لا يقطع وكذا لو ادخل الخارج يده فتناول وقال
ابوي يقطع الداخل في الاولى ويقطعان في الثانية وكذا لا
يقطع لو تقب بيتا وادخل يده فيه واخذ شيئا او طرقة حرة
خارجة من كم غير خلافا لانيق وان حلتها واخذ من داخل

وهو كذا في رحم محرم من امراته
او صامه

الكم قطع اتفاقا ولو سرق من قطار جملا او حملا لا يقطع وان
 شق الخيل واخذ منه شيئا قطع ^{فصل في كيفية} والفسطاط كالبيت ^{جادر}
 القطع واثباته يقطع يمين السارق من زينة وتحمم ورجل اليسرى
 ان عاد فان سرق ثالثا لا يقطع بل يحبس حتى يتوب ^{الزائد على السارق} وطلب
 المسروق منه شرط القطع ولو لم يجد او غاصبا او صاحب الزوا
 او مستعيرا او مستاجرا او مضاربا او مستبضا او قابضا
 على سقم الشراء او مرتهاا ويقطع بطلب المالك ايضا في السرقة
 من هؤلاء لا يطلب السارق او المالك لو سرق من السارق
 بعد القطع بخلاف ما سرق من قبل القطع او بعد رد الخلد
 بشبهة وان لم يطلب احد لا يقطع وان اقر هو بها ولا بد من
 حضوره عند الاقرار والشهادة والقطع ولو كانت يده اليسرى مقطوعة مع
 او ايمامها مقطوعة او شلاء او اصبعان سوا الابهام كذلك ^{لان اليد اليسرى لا تقبض بالاقرار والشهادة عند}
 لا يقطع منه شيء بل يحبس وكذا لو كانت رجلا اليمنى مقطوعة
 او شلاء ولا يضمن المامور بقطع اليمنى لو قطع اليسرى
 وعندها يضمن ان تعد ومن سرق شيئا ورده قبل الخصومة

مستحق للقطع من سرق من سارق
 او من سرق من سارق
 او من سرق من سارق
 او من سرق من سارق

الى مالك

وان نقصت قيمتها من النصاب
 عند القضاة قبل الاستئناف لا يقطع
 وقال في ذلك ان لا يقطع وهو الذي

الى مالك لا يقطع وكذا لو نقصت قيمة من النصاب قبل القطع
 او ملكه بعد القضاء او ادعى انه ملكه ولم يثبت وكذا لو ادعى
 احد السارقين ولو سرقا وغاب احدهما وشهد على سرقته ما
 قطع الاخر ولو اقر العبد لما دون بسرقة قطع وردت و
 وكذا المهر عند الامام وعندنا في يوفى يقطع ولا ترد وعند محمد
 لا يقطع ولا ترد ومن قطع بسرقة والعين قايمة ردها
 وان لم تكن قايمة فلا ضمان عليه وان استهلكها وان سرق
 سرقات فقطع بكلها او بعضها لا يضمن شيئا منها وقال ايضا
 ما لم يقطع به ولو سرق ثوبا فشق في الدار ثم اخذه قطع
 لان سرق شاة فذبحها ثم اخربها ولو ضرب المروءة وراحم
 او دنابا قطع وردها وعندها لا يرد لها ولو صبغ احد
 لا يؤخذ منه وصبغ ولا يضمنه وعند محمد يؤخذ منه ويعطى
 ما زاد الصبغ وان صبغه اسود اخذ منه ولا يعطى شيئا
 وحكام في حكم ما في الاحكام **قطع الطريق** من قصد قطع الطريق
 من مسلم او ذمي على مسلم او ذمي فاخذ قبله حبس حتى يتوب
^{يعني يؤخذ منه عند محمد وعندنا في يوفى لا}

لان السرقة تمت على الخدم ولا يقطع فيه
 لان الضمعة متقومة عندها
 فصار لها شيئا آخر صمد كسرته

عندنا في حنيفة لكون السواد نقصانا
 فلا يقطع حق المالك وكذا عند محمد
 كذا في قوله فان الصبغ لا يقطع حق
 المالك وعندها يكون لا يرد فان السواد

زيادة كالمرة
 وقيل في الطريق

وان اخذ مالاً وحصل لكل واحد نصاب السرقة قطع يده اليمنى
ورجله اليسرى وان قتل فقط ولو بعتاً او حرقاً فلا يعتبر
عفو الولي وان قتل واخذ مالاً قطع وقيل او ضل او قتل او قتل
وخالف محمد في القطع ويصلب حياً ويبيع بطنه بريح حتى يموت
ويترك ثلثة ايام فقط ويرد ما اخذ الى مالكه ان بقي والا فلا فيمن
ولو باشر الفعل بعضهم حرروا كلهم وان اخذ مالاً وجرع قطع
من خلافه وجرع حرروا جرح فقط او قتل فتاب قبل ان يؤخذ
فلا حرر للموتى ان شاء عفي وان شاء اخذ بموجب الجناية
وكذا لو كان فيهم صبي او مجنون او ذريح محرم من مقطوع
عليه او قطع بعض القافلة على بعض او قطع الطريق ليلاً
او نهاراً بمصر او بين مصري ومن خنق في مصر غير مرة قتله
والا فكالقتل بالمشقة **كتاب السير** بالجمادى الاولى فوافية
اذا قام بها البعض سقط عن الكل وان تركه اكل اغوا ولا يجب
على صبي وامرأة وعبد واعى ومقعد واقطع فان عجز العدة
ففرغ عين فتخرج المرأة والعبد بلا اذن الزوج والمولى وكس



لجعل ان كان في والا فلا واذا احاصرناهم ندعوهم الى الاسلام
فان اسلموا والا فالى الجزية ان كانوا من اهلها ويدين لهم
قدرها ومتى تحب فان قبلوا فلهما مالنا وعليهم ما علينا
وحرر قتال من لم تبلغ الدعوة قبل ان ندعوا ونذب دعوة
من بلغته فان ابوا استعين بالله تعالى ونقاتلهم بنصب
المجانق والتخريق والتعريق وقطع الاشجار وافاد الزروع
ونزيمهم وكان نترسوا باسارى المسلمين ونقصدهم به ويكن
اخراج النساء والمصاحف في سرية لا يؤمن عليهما الا في
عسكر يؤمن عليه ولا يدخلون مستامن اليهم بمصحفان كانوا
يوفون العمد وكفى عن الغدر والخلول والثلثة وقتل امرأة
وغير مكلف وشيخ فان واعى ومقعد واقطع اليمين الا ان يكن
احدهم قادراً على القتال او ذارياً في الحرب او ذاهلاً يحبته
او ملكاً وعن قتل اب كافر بل يائي الابن ليقبله غيره الا ان قصد
الاب قتله ولا يمكن دفعه الا بالقتل ويجوز صلحهم ان كان
مصلحة لنا واخذ مال لاجله ان كان لنا به حاجة وهو كالجارية يعف بصرف المأخوذ مصارف الجزية

وهذا حق في قبول الجزية من كل اهل الكتاب
وعبد الا وان من العجم وما المجوس ونسبة الاقامة
من العجم لا فائدة في دعائهم الى قبول الجزية فتقاتلهم
الى ان اسلموا كما قال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا

ويكونون بالفتار كذا في المبسوط
الثلثة قطع الاعضاء وتوحيد الجزية

الى المصنف

الى المصنف

ان كان قبل النزول بساحتهم وكالتي لو بعد ودفع المال ليصالحا
 لا يجوز الا خوف الهلاك ويصالح المرتدون بدون اخذ مال
 وان اخذ لا يرد ثم ان ترجع النبل ينزل اليهم ومن بداد منهم بجحيلة
 قتل فقط وان كان باتفاقهم او باذن ملكهم قتل الجميع بلا نبل
 ولا يبيع منهم سلاح ولا خيل ولا حديد ولو بعد الصلح ولا
 يجزئ اليهم وضحة امان حر او حره كافرا او جماعة او اهل حص
 وحرم قتلهم فان كان فيه ضرر بنز اليهم وادب ولغا امان
 ذمي واسير وتاجر عندهم وكذا امان من اسلم ولم يهاجر ومجنون
 وصبي وعبد غير ما ذنوب بالقتال وعند محمد يجوز ما نكاهوا
 وابوي مؤخر رواية **باب الغنائم قسمتها** ما فتح الامام غنما
 قسم بين المسلمين او اقر اهل عليه ووضع الجزية عليهم والمزاج
 على اراضيهم وقتل الاسارى او استرقمهم او تركهم احرارا ذمة للمسلمين
 واسلامهم لا يمنع استرقاقهم ما لم يكن قبل الاخذ ولا يجوز ردهم
 الى اديارهم ولا لئلا ولا الغداة بالمال وقيل لا بأس به عند الحاجة
 اليه ويجوز بالاسارى عندهم او تبذح مواش شوقلها وحرق
 او مسجود

والمراد من الحق الانعام عليهم
 بان يتركهم مجانا من غير شتر قاف
 ولا ذمة ولا قتل هذله

ولا تغرق

لا يجوز ان يبيعوا
 ما في ايديهم من
 الغنائم ولا يبيعوا
 ما في ايديهم من
 الغنائم ولا يبيعوا
 ما في ايديهم من
 الغنائم

ولا تغرق ويحرق سلاح شوقله ولا تقسم غنيمة في دار الحرب
 الا للايداع ثم ترد ولا تباع قبل القسمة والمقاتل والرد
 سواء في الغنيمة وكذا مدد لحقهم قبل احرازها بدارنا ولا
 فيما سوى ذلك يقاتل ولا يقاتل مات في دار الحرب قبل الاحراز
 بدارنا ولو بعد الاحراز يورث نصيبه ويتنفع منها بلا قسمة
 بالسلاح والركوب واللبان احتيج وبالعلف والحطب
 والدهن والطيب مطلقا وقيل ان احتيج لا بالبيع اصلا
 ولا التمول ولا بعد الخروج بل يرد ما فضل الى الغنيمة وان انتفع
 به رده قيمته وان قسمت قبل الرد تصدق به لو غنيا ومن لم
 منهم قبل اخذه احرز نفسه وطفله وكل مال هو معه او ودبعة
 عندهم او ذمي وعقاره في وقيل فيه خلاف محمد وابويوسف
 معه قوله الاول وولده الكبير وذمته وحملها وعبد المقاتل
 وماله مع حرني بغصب او ودبعة في وكذا ماله مع مسلم
 او ذمي بغصب خلافا لما قيل ان يوفى مع الامام **فصل**
 وتقسيم الغنيمة للراجل منهم وللغارس ثلثا وعند محمد ثلثه لهما

ونفره سما ولا يسمى لاكثر من فرس وعندك يسمى
 كالعراقية ^{الفرسيين والبراذين كالعتق ولا يسمى لراجلة ولا بغل والعبارة}
 يكونه فارسا او راجلا عند الجائزة فيبغى للامام ان يعرض
 الجيش عند دخوله دار الحرب ليعلم الفارس من الرجال من جاوز
 راجلا فاشترى فرسا فله سهم راجل ومن جاوز فارسا ففقو فرسه
 فله سهم فارس ولو باعه قبل القتال او وهبه او اجره او رخصه فله سهم
 راجل في ظاهر الرواية وكذا لو كان مريضاً او مكرراً لا يقاتل عليه
 ولا يسمى لمملوك ومكاتب وصبي وامرأة وذمي بل يرضخ بحسب
 ما يرى الامام ان قاتلوا او دابوا المرأة المحرمة او دل الذمي على
 عورتهم وعلى الطريق والنجس لليتامى والمساكين وابن السبيل
 يقدّمونهم ذوا القربى الفقراء ولا حوقية لا غنياءم وذكره تعالى
 للتبرك وكم النبي صلى الله عليه وسلم سقط بموته كالصفي وان دخل
 دار الحرب من لا منعة له بلا اذن الامام لا يختص ما اخذوا واه كاه
 باذنه او لهم منعة فخر وللامام ان ينقل قبل احرار الغنيمة
 وقبل ان يضع الحرب او نزلها فيقول من قتل قتيلا فله سلبه

كالعراقية
 السبي

في قوله يكلموا علموا انما غنم من شئ
 فان الله حمه ولرسول كولد
 القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل
 ان كنتم آمنتم بالله وما انزلنا على
 عبدنا يوم الفرقان يوم اتقوا الجمعان
 والله على كل شئ قدير من سورة الانفال

الصغى ما اخبر صفاء بين الغنيمة
 للثمن من غير سهم
 كالفارس والامة
 وغيرهما

او من اصاب شيئا فله ربعه او يقول لسرية جعلت لكم الربع
 بعد الخسر ولا ينقل كل ما اخذوا ولا بعد الاحرار الا من الخسر
 والتسلب لكل ان لم ينقل وهو مركبه وما عليه رقبته وسلاحه
 وما معه لا ما مع غلامه على دابة اخرى والتسبيل لقطع حواله
 لا للملك خلا في المحرور فلو قال من اصاب جارية فمى له لا يحل لمن اصابها
 الوطى ولا البيع قبل الاحرار خلا في **باب استيلاء الكفار**
 اذا سبي التورك الروم واخذوا اموالهم ملكوها وعمل ما وجدوا
 من ذلك اذ غلبنا عليهم وان غلبوا على اموالنا واخذوا اموالنا
 ملكوها وكذا لو نذمتا بغير اليهم فاذا ظهرنا عليهم فمن وجد
 ملكه اخذ قبل القسمة محبان وبعد ما ان كان مثليا لا يأخذ
 وان كان قيميا اخذ بالقيمة وان اشتراه منهم تاجر واخرجه
 وهو قيمي يأخذ بالثمن ان اشتراه به وان اشتراه بغيره فبقيمته
 العرض وان وهب له فبقيمته ومثله المتلى في اشتراؤه بثمن
 او عرض وان اشتراه بغيره او وهب له لا يأخذ وان كاه
 عبدا ففقئت عينه في يد التاجر واخذ ارثه ما اخذ بكل الثمن

من اصاب شيئا فله ربعه او يقول لسرية جعلت لكم الربع
 بعد الخسر ولا ينقل كل ما اخذوا ولا بعد الاحرار الا من الخسر
 والتسلب لكل ان لم ينقل وهو مركبه وما عليه رقبته وسلاحه
 وما معه لا ما مع غلامه على دابة اخرى والتسبيل لقطع حواله
 لا للملك خلا في المحرور فلو قال من اصاب جارية فمى له لا يحل لمن اصابها
 الوطى ولا البيع قبل الاحرار خلا في

في قوله يكلموا علموا انما غنم من شئ
 فان الله حمه ولرسول كولد
 القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل
 ان كنتم آمنتم بالله وما انزلنا على
 عبدنا يوم الفرقان يوم اتقوا الجمعان
 والله على كل شئ قدير من سورة الانفال

الفقداء چشم بر گرفته ناه

ان شاء وان اسره من يد التاجر فاشتره آخر ياخذ المشتري
الاول بثمن ثم المالك منه بالتأمين وليس له اخذ من المشتري
الثاني ولا يملكون حرنا ومدرنا وام ولدنا ومكاتبنا ونملك
عليهم كل ذلك ولا يملكون عبداً ابوق اليهم فياخذ ماله بعد
القسمه بمجانا ايضا لكن يعوض عنه من بيت المال وعندها
هو كما هو وان ابوبكرس ومتاج فاشترى رجل ذكرا وخرجه
كله اخذ المالكها سوى العبد بالتأمين والعبد بمجانا وعندها
بالتأمين ايضا وان اشترى مستأمن عبداً مسلماً وادخله
دارهم عتق خلافاً لما وان اسلم عبدك لم تملكه او ظمير عليهم
او خرج الى مكان في حوزة **باب المستأمن** اذا دخل تاجرنا اليهم
بالامان لا يحل له ان يتعرض بشئ من ماله ومهم فان اخذ
شيئاً فخرجه ملكه ^{انظر ما به} فلو رافيت صدق به وان غدر به ملكهم
فاخذ ماله اوجبه او فعل ذلك غير بعلمه حل له التعرض كالاسير
وان ادانه ثم حرر او ادان حربياً او غصب احدهما من الآخر
وخرجنا اليه لا يقضي بشئ وكذا لو فعل ذلك حربيان وخرجنا بينهما

لانه لا ولاية لنا على المستأمن ثم وماله

وان خرجنا

وان خرجنا مسلمين قضى بالدين لا بالغصب ولو اسلم الخنزير بعد
ما غصبه المسلم ثم خرجنا يفتي بالردة ديانته وان قتل احد المسلمين
للمستأمنين الاخرمة فعليه الدية في ماله والكفارة ايضا في الخطاء
وان كانا اسيرين فلا شئ الا الكفارة في الخطاء وعندها كالمستأمنين مع الكفارة
ولا شئ في قتل المسلم ثم مسلماً اسلم ولم يهاجر سوى الكفارة في الخطاء
اتفاقاً **فصل** لا يمكن مستأمن ان يقيم في دارنا سنة
ويقاله ان اقمنا بدارنا سنة نضع عليك الجزية فان اقام
سنة صلاختمنا ولا يمكنك الى العود الى داره وكذا لو قيل له اقمنا
شهرًا او نحو ذلك فاقام او اشترى ارضاً ووضع عليه خراجها
وعليه جزية سنة من حين وضع الخراج او نكحت المستأمنة ذمياً
للولي هو ذميه فان رجع الى داره حل دمه وان كان له ودعية
عند مسلم او ذمي او دين عليه بما فاكرا وظمير عليهم فقتل سقط
دينه وصلاته ودعيته فيا وان قتل ولم يظمير عليهم او مات
فيما الورثة فان جانا حرة بامان وله زوجة ثم ولد له مال
عند مسلم او ذمي او حر في قتلهم هنا ثم ظمير عليهم فكل في

بمجهول من جهة المستأمنين في الخطاء

ان يكون ذمياً

وان اسلم ثم جانا ثم علمهم فطفله حر مسلم ووديعته عندكم
او ذمى له وغير ذلك واذا قتل مسلم لا اولى له خطاة او مستامن
اسلم هذا فلا يام اخذ الدية من عاقلة القاتل وفي العمد ان يقتض
او ياخذ الدية وليس له العفو مجانا **باب العشرة الخارج** ارض العرب
عشرية وهي ما بين العذيب الى اقصى حجر اليميم بمهرة الى حد الشام
وكذا البصرة وما بين اهلها او فتح عنوة وقسم بين الغاميين و
وادر السواد خراجية وهي ما بين العذيب الى عقبة حلوان ومن
الشعبية او العلت الى عبداوان وكذا كل ما فتح عنوة واقر اهل
عليه او صلحوا سوى مكة وكذا وارض السواد مملوكة لاهلها
يجوز بيعهم لها وتصرفهم فيها وان احمى موات يعتبر قربه عند ابو
وماؤه عند محمد والخراج نوعان خراج مقاسمة فيتعلق بالخارج
كالعشر وخراج وظيفة ولا يواد على ما وضعه عمر رضي الله عنه
على السواد لكل جريب صالح للزراع صاع من بر او شعير ودرهم
وجريب الرطبة خمسة دراهم وجريب الكرم والنخل المتصل عشرة
دراهم واما سواه كزغفارة وبساتين ما يطبق ونصف الخراج غاة

هذا هو الجواب
فيما ذكره من
الخراج في
البلاد
والاخرى

على العلوية وهو ارض العراق بشرة وجيله
على النخلة يكون اللام فيه موقوفة

فيما ذكره من
الخراج في
البلاد

الطاقة وان لم يتطو ما وظف نقص ولا يزداد وان اطاقت عند بيع
خلاف المحذور لا يخرج ان انقطع عن ارضه الماد او غلب عليها الا
الزراع افة ويجوز ان عظمها ما لم يولايه غير ان اسلم للمالك او اشتراها
مسلم ولا عشرة في خراج ارض الخراج ولا يتكر خراج الوظيفة
بتكر الخراج بخلاف العشر وخراج المقاسمة **فصل للحرية اذا وضعت**
بتراض وصلى لا يتغير وان فتحت بلدة عنوة واقر اهلها لعلها
توضع على ظاهر الغنى في السنة ثمانية واربعون درهما
وعلى المتوسط نصفها وعلى الفقير القادر على الكسب ربعها
وتوضع على كفاي ومجوي وثني عجي لا عنة ولا على مرتد فلا يقبل
منها الا الاسلام او السيف وتشرق اناها وطفلمها وخدمته
على صبي وامرأة ومملوك وزمن واعى ومعتور وفقير لا يكسب
دراهم لا يخالط ويجوز في اقل الحول ويؤخذ قط كل شهر فيه
وتسقط بالاسلام او الموت وتندخل التكر خلافا لما جلا
خراج الارض ولا يجوز احداث بيع او كنيسة او صومعة في دارنا
وتعاد المهدمة من غير نقل وعير الزمي في زينة ومركبة ومج

لا تها خلع عن القتال وهم ليسوا من اهلنا

رنا
زينة

ولا يركب خيلا ولا يعمل سلاحا ويظهر الكسب ويجلب سوا
 كالاكاف والاحقان لا يترك ان يركب الا للضرورة وحسن تدبير
 في الجماع ولا يلبس ما يخطو العلم والزهو والشرف ويمتنع
 انشاء في الطريق والحمام ويجعل عذاره علامة كيلا يستغله
 ولا يبدأ بلام ويضيق عليه الطريق ويؤذي الجزية قائما
 والاخذ قاعدا ويؤخذ بتبليبه ويمتنع ان يقول له اذ الجزية يا ذئب
 او يا عدو الله ولا يقض عهده بالاباء عن الجزية او بزيادة بمسلة
 او قتله مسلما او بته النبي صلى الله عليه وسلم بالحقا بدار
 الحرب او بالغلبة على موضع لم ياربنا ويصير كالمترد لكن
 لو اسرى ترزو والمترد يقتل ويؤخذ من بني تغلب من رجالهم
 ونساءهم ضعف الزكاة لا من صبيانهم ويؤخذ من موالهم
 الجزية والمزاج كواحي قريش ويصرف المزاج والجزية وما يؤخذ
 من بني تغلب ومن ارض اهل اعلى اعلى او اهل هذه اهل الحرب
 واخذ منهم بلا قتال في مصالح المسلمين كد الثغور
 وبناء القامير والجسور وكفاية العلماء والمدرسين والمفتين

في تركه
 في تركه
 في تركه

التبليبه بركنة لشرفه يابستوب
 حمله ودرخي عنق معانده مستعلا
 جمع تلايب كلور يقال اخذ تلايبه او غنقه
 احمر

في تركه
 في تركه
 في تركه

موضع الخادمة العدة
 وامكان دخول العدو
 فؤاده

القفرة ما بين على الماء للعدو والمزاج عام واد
 لمرور

والقصص

والقضا والعمال والمقاتلة وذراريهم ومن مات في نصف السنة
 حر من العطاء **باب المرتد** من ارتد والعياذ بالله تعالى
 يعرض عليه الاسلام ويكشف شبهته ان كانت فان استعمل حبس
 ثلاثة ايام فان تاب والاقبل وتوبته بالتبري عن كل دين سوى الاسلام
 او حتى انتقل اليه وقتله قبل العرض ترك ندي بلا ضمان وينزل ملكه
 عن ماله موقوفا فان اسلم عاد وان مات او قتل او جرد للحرب
 وحكم به عتق مبروه وامهات اولاده وحلت ديونه وكسب ماله
 لو ارثه المسلم وكسب ماله في ذم ويقضي دين اسلامه من كسب اسلامه
 ودين مردته من كسبها ويوقف بيعه وشراؤه واجارته وهبته
 ورهنه وسقته وتدينه وكتابه ووصيته فان اسلم صحت وانما
 او قتل او حكم بحد او بطلت وقال لا ينزل ملكه عن ماله وتقضي
 ديونه مطلقا من كلا كسبه وكلاهما لو ارثه المسلم ومحمد اعتبر كونه
 وارثا عند الحاق فابويوسف عند الحكم به وتصح تصرفاته ولا تقف
 غير المفاوضة لكن كتصرف الصحيح عند ابي يوسف وكتصرف
 المريض عند محمد ويصح اتفاقا استيلاؤه وطلاقه ويبطل نكاحه

في تركه
 في تركه
 في تركه

والسنة بالعلم والعلل كقول مسلم ارتد فانه
 يقتل ان لم يثبت من الاشياء

فانه في حكم المرتد فان الدين المشرك يصح حيا
 بموت الدين وتعددت نفع الجزية ماله موقوفا
 كذا في صدر السيرة

التي تترك المفاوضة

وزيجته وتوقف ما وضعت وترثه امرأة المسلم ان مات او قتل
 وحج في العدة وان عاد مسلما بعد الحكم بلحاظ اخذ ما وجد باقية
 يد وارثه ولا ينقص حق مدبره وام ولد وان عاد قبله فكان له ميراث
 والمرأة لا تقتل بل تحبس حتى تتوب وتضرب كل ايام والامة يجبرها
 مولاهما وينفذ جميع تصرفاتها ما لها وجميع كسبها لو ارثها المسلم
 اذا ماتت وليس لها زوجا ان ارتدت مريضة لان ارتدت صحيحة
 وقاتلها بغيره فقط وسائر احكامها كالرجل فان ولدت امه فادعاه
 ثبت نسبه وامومتهما والولد حر يرث مطلقا ان كانت مسلمة وكذا
 اذا كانت نصرانية الا ان ولدت لكثر من نصف حوله منذ ارتد
 وان حلق بماله فظهر على يوفى فان حلق ثم رجع فذهب به فظهر على يوفى
 قبل الفسقة وان حلق ففقد بعد لابنه فكان له الابن فجاء المرتد مسلما
 فبذل الكتاب والاولاد ومن قتل مرتدا خطا فقتل عذرة او حوقلة
 في كسبه وقالا في مطلقا ومن قطع يد عمدا فارتد والعياذ بالله
 تعاونه او حلق ثم جاء مسلما ومات منه فنصف دية لورثته
 في مال القاطع وان اسلم بدون الحاق فمات فتمام الدية وعند محمد

فان ولد له من النصارية من قبله
 فان ولد له من النصارية من قبله
 فان ولد له من النصارية من قبله
 فان ولد له من النصارية من قبله

مكاتب ارتد فحق فاخذ بماله وقتل فبذل الكتاب لمولاه والباقي لورثته
 زوجان ارتد فحقا فولدت المرأة ثم ولد للولد فظهر على مولد
 ويجبر الولد على الاسلام لا الولد واسلام الصبي العاقل صحيح وكذا
 ارتداه خلافا لابي يوسف ويجبر على الاسلام ولا يقتل ان ابي **باب البغيا**
 اذا خرج قوم مسلون عن طاعة الامام وتغلبوا على بلده عامر الى العود
 وكشف شربهم وبدا هم بالقتال وتخيروا بجمعة عيين وقيل لا مال يداونا
 وكافا فان كان لهم فيلذة اجبر على بيعهم واتبع سواهم والا فلا ولا ي
 ذريرتهم ولا تقسم مالهم بل يجلس حتى يتوافقوا فترد عليهم وجاز
 استعمال سلاحهم وخيلهم عند الحاجة وان قتل باغ مثله فظهر عليهم
 لا يجزئ شي وان غلبوا على مصر فقتل بعض اهل اخزمه عدا قبله اذا
 غار على مصر وان قتل عادل مورثه الباغي يرثه ولو بالعكس لا يرثه الكتاب
 الا ان ادعى انه كان على الحق وعند ابي يوسف لا يرث مطلقا وكذا بيع
 السلاح ممن علم انه من اهل الفتنة وان لم يعلم فلا **كتاب القبط**
 التقاطه مندوب وان خيف هذا كره فواجب وكذا اللقطة وهو
 الا ان ثبت ربه بجمعة ونفقة في بيت المال وكذا جنايته وارثه له وان

القبط في القطة ما يلقطه في موضع
 القبط في القطة ما يلقطه في موضع
 القبط في القطة ما يلقطه في موضع
 القبط في القطة ما يلقطه في موضع

عليه الملقط فهو متبرع الا ان يأذن الحاكم بشرط الرجوع او بصدقة
 اللقط اذا بلغ ولا يؤخذ من ملقطه وان ادهاه واخذت منه
 ولو عبد او حر او ذمي او مسلم ان لم يكن في مقبرهم وذمي ان كان
 فيهم وان اعاده اثان معا ثبت منها وان وصف احداهما علامة
 فيه وسبقه واولى ولحق الملبس او من العبد والذمي وان شئ عليه
 مال او عدا بة هو عليها فهو له ينقو منه عليه بامر قاض وقيل بدونه
 ايضا وله شراء مال بدمنه من طعام وكسوة وقبض هبة وتسلم
 في حرفة لا تروجه وتصرفه في مال بغير ما ذكر ولا اجارته في الاصح
 وقيل له اجارته **كتاب اللقطة** هي امانة ان اشهد انه اخذها
 ليرد على صاحبها والاضمن والقول للمالك ان انك اخذت للورد
 وعندك يوف الملقط ويلق في الشهادة قوله من سمعتموني شدي اي يطلب
 لقطة قد لو على ويعرفها في مكان اخذها وفي الجامع مدة تغلب
 على ظنه عدم طلب صاحبها بعد ما هو الصحيح وقيل اذا كانت
 عشرة دراهم فالكش فلو ان كانت اقل فاما وما لا يبقى
 يعرف الى ان يخاف فاده ثم تصدق بها ان شاء فان جاد بها

هي مال يوجد في الطريق ولا يعرف له مالك
 بعينه تسميت بها لانها تلتقط غالبا كما
 ان ترفقه

بعد

بعد اجازة ان شاء واجره له وضمن للملقط او الفقير لو هالكته
 واذا ضمن لا يرجع على الآخر ولا يخرها منه ان كانت باقية في
 ولقطة الخلل والحرر سواء ويجوز التقاط الهيمة وهو متبرع في انفا
 عليهم بلا اذن حاكم وان كان باذنه بشرط الرجوع فليس
 على ربه مال ان يحبسها عنه حتى ياخذ فان امتنع بيعت في
 النفقة فان هلكت بعد الحبس قطوان قبل فلا ويوجر القاض
 مال منفعة وينقو منها ومالا منفعة له يأذن بالانفاق ان اصح
 اذا اقام البينة انها لقطة وان قال لا بينة لي يقول له انفق عليه ان
 كنت صادق والابايعه وامر بحفظ ثمنه والمملوق ان يستع
 باللقطة بعد التعريف لوفيقا وان كان غنيا تصدق بها
 ولو على ابويه او ولد او زوجة لو كانت فقيرا وان كانت
 حقيرا كالنوى في شور الرما والسبل بعد الحصاد ينتفع
 بها بدون تعريف وللمالك اخذها ولا يجبه دفع اللقطة الى
 مدعيها الا ببينة ويحل ان يبين علامتها من غير جبر **كتاب**
الابق ندب اخذ من قوي عليه وكذا الضال وتركه فضل

لوقيل

الابق هو المملوك الذي
 تركه مولاه او غيره
 او تركه له في طريق
 او تركه له في طريق
 او تركه له في طريق

ويرفعان الى الحاكم فيجب الاتق دون الضال فان ردة من ملة
 سزا بقوة درهما وان كان شقيقة اقل من اربعين فقيمة الادرها
 عند المولود عند ان ينفذ اربعين فان ردة من دونها فبها به واه
 ابق منه لا يضمن ان اكمل له اخذ ليرده والا فلا شيء له ويضمن ان
 ابق ويجعل الرهن على المهر ويجعل المهر ان ذراه وعلا والجنابة
 اذ دفعه وجعل المديون من منه ويقدم على دين ان بيع فيه وعلى
 المولى ان اداه عنه وجعل الموهوب على الموهوب له وان رجع الواب
 في هبة بعد الرم وامر نفقة كاللقطة وللدبر وام الولد كالتن
 وان كان الراو ابا المولى او ابنه وهو في عياله او وصيه او احد
 الزوجين فلا شيء له والمالك الصبي كالبالغ **كتاب المنقود**
 هو غائب لا يذري مكانه ولا حيانه ولا مائة فينصب له
 القاضي من يحفظ ماله ويستوفى حقه مما لا وكيل فيه ويباع ما في
 عليه من ماله وينفق على زوجة وقريبه ولاداه وهو حق في حق
 لانتك امراته ولا يقسم ماله ولا تنسخ اجارته ميت في حق عي
 فلا يرث من مات حال فقده فيوقف نصيبه منه كذا او بعضا

من جهة الاولاد كالأبوين والجدات والاولاد
 واولاد الاولاد

الى

الى ان يحكم بموته فان جاء قبل الحكم به فهو له والا فلي يرث ذلك
 المال لولاه واذا مضى من عمر مدة لا يعيشر اليه اقرانه وقيل تسعين
 سنة وقيل مائة وعشرون سنة حكم بموته في حقه حينئذ فلا يرث
 من مات قبل ذلك وتعتد زوجة للموت عند ذلك **كتاب الشركة**
 هي ضربان شركة مكر وشركة عقد فالاولى ان يملك اثنان عينا
 ارثا او شراء او اتهما با او استيلا او اختلاط مالهما بحيث
 لا يمتيز او خلطاء وكل منهما اجنبي في نصيب الاخر ويجوز
 بيع نصيبه من شريكه في جميع الصور ومن غير بغير اذنه في عدا
 الخلط والاختلاط فلا يجوز بلا اذنه والثانية ان يقول احدهما
 شاركك في كذا ويقبل الاخر وركنها الايجاب والقبول **كتاب العقد**
 عدم ما يقطعها كشرط دراهم معينة من الرنج لاحدهما وهي
 اربعة انواع شركة معاوضة وهي ان يترك كل متساويا نصرا
 ودينارا ومالا وربحيا ويتضمن الوكالة والكفالة فلا يجوز بين
 المسلم والذمي خلافا لانه يوف ولا بين حر وعبد وبالغ وصبي
 ولا بين صبيين او عبيدين او مكاتبين ولا بد من افظ المعاوضة

او شركة العقد

او بيان جميع مقتضياتها ولا يشترط تسليم المال ولا خلطه وما
اشتره كل منهما سوى طعام اهله وكسوتهم فلم يملك دين يوم احدهما
بما تصح فيه الشركة كبيع او شراء او استجار ونحوه الاخر وان يوم الكفالة
بامر يوم الآخر خلافا لمما وكذا ان لم يرض بغيره خلافا لابي يوسف
وفي الكفالة بلا امر لا يلزمه في الصحيح وان ورث احدهما ما يصح
به الشركة او وهبه وقبضه صارت عنانا وكذا ان فقهه فيها شرط
لا يشترط في العنان وان ورث عرضا او عقارا بقبضه معاوضة
ولا تصح معاوضة ولا عنان الا بالدرهم والدنانير وبالغلو
النافعة عند محمد او بالتبر والنفقة ان تعامل الناس بهما ولا تصح
بالعروض الا ان يبيع احدهما نصف عرضه بنصف عرض الآخر ثم
يعقد الشركة ولابا المكي والموزون والعددي المتقارب قبل الخلط
وان خلط جنبا واحدا ثم اشترى كاشركة عقد عند محمد وملك
عندنا يوفى وان خلط جنبيين لا تنعقد اتفاقا وشركة عناء
وفي ان يشتركا متساويين فيما ذكر او غير متساويين ويتضمن
الوكالة دون الكفالة وتصح في نوع من التجارات وفي عمومها

وبعض مال كل منهما وبكرو مع تفاضل في راس المال والرجوع ومع
التساوي فيهما وفي احدهما دون الآخر عند علمهما ومع زيادة الرجوع
للعامل عند عمل احدهما ومع كون مال احدهما دراهم والآخر ثمانية
ولا يشترط الخلط فيهما ايضا والوضعية على قدر المال وان اشترطا
غير ذلك وما اشترى كل منهما ما يوجب ثمنه هو فقط ورجع على شريكه
بحصة منه ان اداء من ماله وتبطل الشركة بهلاك المالين او احدهما
قبل الشراء فهو على ملكه قبل الخلط هل في يده او في يد الآخر وعليهما بعد
فان هلك بعد ما اشترى الآخر ماله فالتشريك بينهما ورجع الماشري
على شريكه بثمن حصته وان هلك قبل شراء الآخر فان كان وكلاهما شريك
صريحا فالتشريك لهما شركة ملك ورجع بحصته والا فالتشريك فقط
ولكل من شريكى المعاوضة والعنان ان يبضع ويضارب ويستأجر
ويؤكرو ويودع ويدين في المال يد امانة وشركة الصنایع والتقبلي وهي
ان يشتركا خياطان او خياط وصباغ على ان يتقبلا الاعمال ويكون
الكسب بينهما ولو شرط العمل نصفين والرجوع اثلاثا جاز وكل عمل
يتقبله احدهما يانزرها فعمل كل منهما المطلب بالعمل وكل منهما مطلق

والتشريك في العمل

في حصة
في حصة
في حصة

الاجرة والاداء في دفع الى احدهما والكسب بينهما وان عمل احدهما
فقط وشركة الوجوه وهي ان يترك كل واحد منهما على ان يتركها بوجهها
ويبيعان الرج بينهما فان شرطاهما فاضته صحت ومطلقة اغان و
وتضمن الوكالة فيما يشترطه فان شرطه منصفة المشرى او مشا
فابح كذلك بشرط الفضل بامل **فصل** ولا يجوز لشركة فيما لا يصح
الوكالة به كالاحتطاب والاحتشاش والاصطاد والاستقاء وما
جمعه كذا وان اعان الآخر جرمه لا يتراد على نصفين المأخوذ عند
انه يوفى خلا والمجور وما اخذاه معا فلهما نصفين وان كانا لاجدهما
وللاخر روية فليس في احداهما فالكسب ولا اخراجه ماله والرج في الشركة
الفكرة على قدر المال وينبطل شرط الفضل وينبطل الشركة بموت احدهما

في حصة
في حصة
في حصة

ولما قد مر ذكر ان حكم به ولا يترك احدهما مال الاخر بل اذنه فان اذن
كل لصاحبه فاديا مع ضمن كل حصة صاحبه وان اديا متعاقبا ان يودى الزكاة فادى بعد
ضمن الشاعلم بادى الاول والا لا يضمن ان لم يعلم وان اذن
احد المفاديين لشريكه ان يشترى امة ليطأها فهي له خاصة بلائى ان علم اداه صاحبه فادى
ويؤخذ كل بغيرها وقال لا يضمن حصة شريكه **كتاب الوقف** هو حبس العين
شأنه ان يملك ان يطالب الموقوف في ايها

بذل الخراج

في التجارة لا فوار
لانه نائب عن صاحبه
الزكاة فان اذن او صاحبه
ان يودى الزكاة فادى بعد
اداه او اداه شريكه فهو
ضامن او المودى الثاني
عند اذنه مطلقا او علم
باداه الاول او فاداه
ان علم اداه صاحبه فادى
ضمن والا فلا وكذا ان
اديا مع ضمن كل منهما
نصيب شريكه عند
مطلقا وعندهما ان
علم وقعت هذه السئلة
مكررة فانها مذكورة في كتاب
الزكاة في صدقة الا بلم
في حصة

شأنه ان يملك ان يطالب الموقوف في ايها

في حصة
في حصة
في حصة

على ملك الوقف والتصدق بالمنفعة كالعارية فلا يلزم ولا ينزل
ملكه الا ان يحكم به حاكم قيل او يعلق بموته بان يقول اذا مت فقد
وعندهما هو حبس العين على ملك التيم تعاضا وجه يعود نفعه الى
العباد فيلزم ملكه مجرد القول عند ان يوفى وعند محمد لا مال يملك
الى ولى فلو وقف على الفقراء او بنى سقاية او خان او رباطا لبنى
السيل او جعل ارض مقبرة لا ينزل ملكه عنه الا بالملك وعند ان يوفى
ينزل بمجرد القول وعند محمد اذا سمع الى المتوفى واستقى الناس
من السقاية وسكنوا الخان والرباط او دفنوا في المقبرة وشرط
لتمامه ذكر مصرف مؤبد وعند ان يوفى يصح بدونه واذا انقطع الموقوف عليه كالاولاد مثلاً
صرف الى الفقراء وصح عند ان يوفى وقف المشاع وجعل غلة
الوقف او الولاية لنفس وجعل البعض او الكل لامرئ او لولده او
مدبره ماداموا احياء وبعدهم للفقراء بشرط ان يستبدل به غيره
اذا شاء خلا فالمجدة الكروحة وقف العقار وكذا المنقول المتعا
وقفه عند محمد كالنفس والميراث والقدر والميثاق والجنان وتباً
والقصور والمراجل والمصاحف والكتب فانه يوفى معذ وقف

والمراد بالزوم ان لا يجوز للواقف ابطال
في حيوة

كعبه ورثته

في حصة
في حصة

الصلاح والكراع والخيل والابل في سبيل الله تعالى به يفتى وكذا يصح
عندنا ^{عليه} يوقف وقف تعاكن وقف ضيعة بقرها والكرها وهم عبيد
وساير آلات الحراثة واذا صح الوقف فلا يملك ولا يملك الا ان يجوز قسمة
المشاع عندنا يكون ويبدأ من ارتفاع الوقف بجماعته وان لم يشترطها
الواقفان وقف على الفقراء وان كان على معين فعليه ان امتنع او كان
فقيراً اجبره الحاكم وعمره من اجرة ثم رده اليه ونقض الوقف يصرف
الى عمارته ان احتاج والا تحفظ الى وقت الحاجة وان تعذر صرف

عينية يباع ويصرف ثمنه اليها ولا يقبل من مستحق الوقف **فصل**
 اذا بنى مسجد الايزول ملكه عنه حتى يفرزها عن ملكه بطريقه وياذن
 بالصلوة فيه واخذوا في روايه شرط صلوة جماعة ولا يصح جعل تحتها
 غير حرمه على

三

وصية ويتبع شرط الواقعة اجارة الوقفان وجدوا لا يختار
ان لا توجر الضياع اكثر من ثلث سنين ولا غيرهما اكثر من سنة ولا
يجوز الا باجر للثلث ثم لا ينقض ان زادت الاجرت لكثرة الرغبة في
وليس للموقوف علي ان يجر الا بائنة او ولاية ولا يعطى ولا يرهن
وان غصب عقار يختار ويجوز الضمان **كتاب البيع** البيع مبادلة

ليس للموعد عليه ان يكون الا بآبائية او لاية ولا يعار ولا يرهن
 وان غصب عقال يختار ويجوز الضمان **كتاب البيع** البيع مباداة
 ولو شرط الولاية لنفسه وكان خاتما نيت من دون سلطان كان صحيحا
 مال بالمال وينعقد بايجاب وقبول بل يفتى بالماضي بيعت واشتريت
 وكل لفظ على معناه وبالجملة في النفس وليس هو الصحيح
 ولو قال اخذ بكذا فقال اخذت او رخصت صح واذا اوجب اجهدا
 فلا آخر ان يقبل كل المبيع بكل الثمن في المجلس ويترك لبعضه دون
 بعض الا اذا بيع ثمة وكذا لا يرجع المبيع او قام احداهما غدا

ایضاً البیع علی عسرة - راجع الی ایضاً کان
ایضاً المشتري ایضاً شاد صدره

در این کتاب التبیان بالحق بالحق
در این کتاب التبیان بالحق بالحق

الارض لتترك الذرع فدرت ولا تطيب الزيادة ولو اثرت ثم آخر

قبل القبض فدر البيع وبعد القبض يترك ان والقول في قدر الحادث

للمتري ولو باع ثمة واستثنى منها اوطالا معلومة صح وقيل لا و

ويجوز بيع البر في سبيل ان بيع بغير جنه وكذا الباقلان في قس

والأمر ذو السهم وكذا اللوز والفتق والجوز في قسها الاول والتخفيف

واجرة الكيل وعند المبيع ووزنه وذرع على البايع واجرة نقد

التمن ووزنه على المتري وفي بيع سلعة بثمن سلم هو اول ان لم يكن والتسليم

موجلا وفي بيع سلعة بسلعة او تمن بثمن سلم معا **باب الخيار**

رأى صح خيارا لشرط لكل من العاقلين ولهما معا ثلثة

ايام او اقلا الا ان يجوز ان اجاز في الثلثة وعندهما يجوز

ان يبين مدة معلومة اى مدة كانت فان اشترى على انه ان لم ينقد

التمن الى ثلثة ايام فلا بيع صح والى اربعة الا ان ينقد في الثلثة

وعندهما يجوز الى اربعة اكثر وخيار البايع يمنع خروج المبيع

عن ملكه فان قبض المتري في ملكه لم يبرم قيمته وخيار المتري

لا يمنع فان هلك في يده لم يبرم التمّن وكذا الوتعية الا ان لا يدخل

اي لا يمنع فخرج المبيع عن ملك البايع لا يبرم التمّن وكذا الوتعية الا ان لا يدخل

في ملك المتري خلافهما فلو اشترى زوجته بالخيار لا يفسد
النكاح وان وطئها فله ردها لانه بالنكاح الا في البكر ولو ولدت في مدة
لا تصير ام ولد ولو اشترى قريبا او عبدا بعد قوله ان ملكت عبدا
فخرج لا يعتقان في مدة ولا بعد قبض المشتري في مدة من الا
استبراء ولا استبراء على البايع ان ردت به ولو قبض المتري
المبيع باذن البايع ثم اودعه عنده فملكه فخرج البايع لا ارتفاع
القبض بالردة لعدم الملك ولو اشترى الماذون شيئا فابراه
باليه عن ثمنه بقي خياره وله ردة لانه لم يملك ولو اشترى ذمي
من ذمي فخرانه فسلم في مدة بطل شراؤه كيلا يتملكها مسلما بالاجاز

خلافهما في البيع ومن له الخيار يضمن بغيره صاحبه وغيبه

ولا يفسخ الا بضرته خلافه لا يوفى فان فسخ وعلم به

في المدة انفسخ والا تم العقد ويتم العقد ايضا بموت من له

الخيار وكذا بمضي المدة وبالاخذ بشفعة بسبب البيع وبكل

ما يدل على الرضا كالركوب لغير الاختيار والوطي والاعتناق

وتوابعه ولو شرط المتري الخيار لغيره جاز واثما اجاز

لا يبرم التمّن وكذا الوتعية الا ان لا يدخل

اي لا يمنع فخرج المبيع عن ملك البايع لا يبرم التمّن وكذا الوتعية الا ان لا يدخل

اي لا يمنع فخرج المبيع عن ملك البايع لا يبرم التمّن وكذا الوتعية الا ان لا يدخل

اي لا يمنع فخرج المبيع عن ملك البايع لا يبرم التمّن وكذا الوتعية الا ان لا يدخل

اي لا يمنع فخرج المبيع عن ملك البايع لا يبرم التمّن وكذا الوتعية الا ان لا يدخل

اي لا يمنع فخرج المبيع عن ملك البايع لا يبرم التمّن وكذا الوتعية الا ان لا يدخل

اي لا يمنع فخرج المبيع عن ملك البايع لا يبرم التمّن وكذا الوتعية الا ان لا يدخل

اي لا يمنع فخرج المبيع عن ملك البايع لا يبرم التمّن وكذا الوتعية الا ان لا يدخل

اي لا يمنع فخرج المبيع عن ملك البايع لا يبرم التمّن وكذا الوتعية الا ان لا يدخل

اي لا يمنع فخرج المبيع عن ملك البايع لا يبرم التمّن وكذا الوتعية الا ان لا يدخل

او فسخ صح وان اجاز واحد فسخ الآخر اعتبار السابق وان كانا معا فسخ ولو باع عبدين بالخيار في احداهما فان عتبه وفعل
 ثمن كل صح والا فلا ويجوز خيار التعيين وهو بيع احد الشئيين
 او ثلثة عا ان ياخذ لك ترى ايا شاء وليكون في اكثر من ثلثة و
 يتقيد بخير بمدة خيار الشرط على الاختلاف والبيع واحد
 والباقي امانة فلو قبض كل فحل واحد وتعييب لزم المبيع فيه وتعين
 الباءة للامانة وان هكذا الك لزمه نصف ثمن كل او ثلثة وليس له الشراء
 رد الكل الا ان ضم اليه خيار الشرط ويورث خيار التعيين والعيب
 لا الشرط والرؤية ولو اشترى باعها بالخيار فرضى احداهما لا يرد
 الاخر خلافا لهما وعلى هذا خيار العيب والرؤية ولو اشترى عبدا

ولو باع عبدين على انه بالخيار والمسلم على ان يرد احداهما ان يفسد الثمن ويوفى الذي فيه الخيار
 بان قال يبيع هذين العبدين بالمدد ثم كل واحد باع بمائة مائة على انه بالخيار فله ان يرد الباقي
 والثالث ان يفسد الثمن ولا يوفى الذي فيه الخيار فان قال بعت هذين العبدين بالمدد فله ان يرد الباقي
 على ان يفسد الثمن ايام والثالث ان يفسد الثمن ولا يوفى الذي فيه الخيار فان قال بعت هذين العبدين بالمدد فله ان يرد الباقي
 بالكل واحد منهما على ان يفسد الثمن ايام والخيار في احداهما يفسد الثمن ولا يوفى الذي فيه الخيار فان قال بعت هذين العبدين بالمدد فله ان يرد الباقي
 ولا يفسد الثمن بان قال بعت هذين العبدين بالمدد فله ان يفسد الثمن ولا يوفى الذي فيه الخيار فان قال بعت هذين العبدين بالمدد فله ان يرد الباقي

الاول قول ما عده كاذب

على ان خياره وكاتبه فظهر خلافا فخذ به كل الثمن او ترك **فصل**

ومن اشترى ماله من جاز له ردة اذا رآه ماله يوجد ما يبطله وان

رضي قبلها ولا خيار لمن باع ماله من ويبطل خيار الرؤية ما يبطل

خيار الشرط من تعيب وتعييب فيه وتعددية بعضه وتصرف كالركوب واللبس

ان يفسد منه لا يفسخ كالا عتاق وتوابعه او يوجب حقا للغير كالبيع المطلق

والرهن

والرهن والاجارة قبل الرؤية وبعدها وما لا يوجب حقا للغير كالبيع
 بالخيار والمساومة والمهبة بلا تسليم يبطل بعد اقبالها وكفت رؤية
 وجه الرقيق والدابة ولها وفي شاة الم لا بد من الحسن في شاة القنية
 لا بد من رؤية الضرع ورؤية ظاهر الثوب ان لم يكن معلما كافيته ورؤية
 علم ان ماله معلما ورؤية داخل الدار وان لم يشاهد بيوتها وعند
 نفر لا بد من مشاهدة البيوت وعلى الفتوى اليوم وان رأى بعض
 المبيع فله الخيار اذا ارأى باقيه وما يعرف بالانموزج كالمكس والموزون
 فرؤية بعضه كروية كله وفي ما ينقطع لا بد من الذوق ونظر الوكيل بالشراء
 او بالقبض كاف لانظر الرسول وعندهما هو كالمكس والبيع الاعلى وشراء
 صحيح وله الخيار اذا اشترى ويسقط بعت المبيع او شتمه او ذوقه
 فيما يعرف بذلك ويوصف العقار له ومن رأى احد الثوبين فشرهما
 ثم رأى الآخر فله اخذهما او ردة هاتين **فصل** في خيار المنة
 بعد مدة فوجد متغيرا يغير والا فلا واختلاف في تغيره فالقول بالمتغير

غير سديد في الرتبة
 انما هو المقصود منها
 سره كحجة

وان كان في الرؤية فلم اشترى ومن اشترى عند شرط في بيع منه ثوبا

او ذهب او كذا ان يرد به بعيب بالخيار رؤية او شرط **فصل**

الزوط جيل في الشا في سواد العراق
 والثوب الزوطي ينسب اليهم سره كحجة

مع يمينه

ثم اطلع عليه في رواية

مطلق البيع يقتضيه سلامة المبيع فلو وجد في مشرته عيباً رده أو
 اخذ بكل ثمنه لا ماله ونقص ثمنه لا يرضى بائعه وكل ما اوجب نقصان
 الثمن عند التجار فهو عيب فالأباق ولو لم يمدون الفروصه
 صغير يعقل عيب وكذا السرقة والبول في الفراش وهو في الكبار
 عيب آخر فلو أبق أو سرق أو بال في صغيره ثم عاوده عند المشتري فيه
 رده وإن عاوده عند بعد البلوغ لا وجنون عيب مطلقاً فلو جنى
 في صغيره وعادوه عند المشتري فيه أو في كبر رده والنحر والذفر والزر
 والنول من عيب في الجارية لا في الغلام إلا أن يكون من داء والاختنا
 عيب وكذا عدم حيض بنت سبع عشرة سنة لا أقل ويعرف ذلك بقوله
 الامة فترده إذا انضم اليه نكول البائع قبل القبض وبعد هو الصحيح
 والكفر عيب فيهما وكذا الشيب والذنين والسعال القديم والشعر
 والماء في العين فإن ظهر عيب قديم بعد ما حدث عند المشتري عيب
 آخر رجع بالنقصان كتوب ثراه فقطعه فاطلع على عيب وليس له
 الرده إلا أن يرضى البائع باخذ ذلك كله ذلك حتى لو باع المشتري
 سقط رجوعه فإن خالط الثوب أو صبغاً حمراً أو لث السويق بمن

منه من عيبه في نفسه

منه من عيبه في نفسه

منه من عيبه في نفسه

ثم ظهر

منه من عيبه في نفسه

ثم ظهر عيب رجع بنقصانه وليس بائعه أن يأخذه حتى لو باع بعد
 رؤيته عليه لا يسقط الرجوع ولو اعتق بلامال أو دين أو استولد
 ثم ظهر العيب رجع وكذا أن ظهر بعد موت المشتري وإن اعتق
 على مال أو قتل لا يرجع بشئ وكذا لو أكل الطعام كله أو بعضه أو
 لبس الثوب فخرق لا يرجع خلافاً لما وان شري بيضاء أو جوار
 أو بطيخاً أو قناراً أو خياراً فأكس فوجده فأكس فأكس فأكس فأكس
 رجع بنقصانه ولا فكل ثمنه ولو وجد البعض فاسداً وهو قليل
 كالواحد ولا اثنين في المائة حتى البيع والافد ورجع بكل ثمنه و
 ومن باع مكرهاً فله عليه عيب بقضاء باقرا ونكول أو بيعة ردة
 على بائعه ولو قبله برضاه لا يرد عليه ومن قبض مكرهاً ثم ادعى عيباً
 لا يجبر على دفع ثمنه ولكن يبرهن أو يجلس بائعه فإن قال شهودي
 غيب كدفع أن حلف بائعه ولم يبرهن العيب أن نكل ومن ادعى أباق مشرته
 يبرهن أو لا أنه أباق عند ثم يخلص بائعه بالثقة لعداها وسلم وما أباق
 قط أو بالثقة ماله حق الرده عليك من الوجه الذي يدعي أو بالثقة ما أباق
 عندك قط لا بالثقة لعداها وما به هذا العيب ولا بالثقة لعداها

لأنه كان متعاقباً قبل البيع فلا يكون المشتري
 بالبائع حاباً للمبيع حتى لو كان بائعاً قبل الغاية
 كان حاباً في ذلك

منه من عيبه في نفسه

منه من عيبه في نفسه

منه من عيبه في نفسه

وسلم وما به هذا العيب وفي اباي الكبير يخلف بان الله ما ابق من مبلغ
 الرجال وعند عدم بيته المشتري على اباي عنده يخلف البايع عندها
 انه ما يعلم انه ابق عنده واختلفوا على قول الامام فان لكل عن اليمين
 على قولهما خلف ثانيا لما مر ولو قال بايع بعد التقابض بعد هذا العيب
 مع آخر قول المشتري بل وحنه فالقول للمشتري وكذا لو اتفقوا قبل
 البيع واختلفا في المقبوض ولو اشترى عبدين صفقة وقبض احدهما واختلفا في القبض
 ووجد المقبوض او بالآخر عيبا رده او اخذها الا المعيب وحده
 الا ان لم العيب بعد قبضها ولو وجد بعض الكلي او الورقة معيبة
 بعد القبض رده كله او اخذه وقيل هذا ان لم يكن في وعائين والا فليس
 كالعبدين ولو استحق بعضه بعد القبض ليس له رده ما بقي بخلاف
 الثوب ومداواة المعيب ولو به رضا ولو ربه لشقه او لردده
 او لشرا عليه ولا بد له منه فلا ولو قطع المعيب المبيع بعد قبضه
 او قبل بسبب عند البايع رده واخذ منه وقال ارجع بفضل ما بين
 كونه سارقا وغير سارق او قاتلا وغير قاتل ان لم يعلم بالعيب
 عند السلن والا فلا ولو اوله الا يردى ثم قطع في يد الاخير مرجع
 اي داور

في قوله ما يعلم انه ابق عنده
 اي ان المشتري لم يعلم ان البايع قد قبض
 في قوله لو اشترى عبدين صفقة وقبض احدهما
 اي ان المشتري قد قبض على واحد من العبدين
 في قوله او بالآخر عيبا رده او اخذها
 اي ان المشتري قد قبض على العبد المعيب او على العبد السليم

في قوله ولو استحق بعضه بعد القبض
 اي ان المشتري قد قبض على بعض العبد المعيب
 في قوله او قبل بسبب عند البايع
 اي ان المشتري قد قبض على العبد المعيب قبل ان يعلم به

الباقية بعضهم على بعض كافي الاستحقاق وعند ما يرجع الاخير
 على بايعة لا بايعة على بايعة ولو باع بشرط البراءة من كل عيب صح
 وان لم يعد العيب ويدخل البراءة للحادث قبل القبض عند انه
 يوفى خلافا للمجد **باب البيع الفاسد** بيع ما ليس بمال والبيع به
 باطل كمال الدم والميتة والحرق كذا بيع ام الولد والمذنب وكذا بيع الكتاب
 الا ان يجين وكذا بيع ما لا يتقوم كالحق والحرير بالثمن وبيع قن قنم
 الى حر ذكيرة ضمت الى ميتة وان بين ثمن كل وعند ما يصح في العبد
 والركبة ان بين الثمن وصح في قن قنم الى مذبذبا الى غير بالحقبة
 وكذا ملك ضم الى وقف في الصحيح وبيع العرض بالخمر او بالعاقص
 وكذا بيع بالخمر او بالخمر في الهواء وكل لم يصدأ وحيد
 والحق في خطيرة لا يؤخذ منها بلا حيلة او دخل اليه بانفسه ولم يسد
 مدخله وان صيد والحق فيها او امكن اخذه بلا حيلة صح ولا بيع للحل انت
 والنتاج واللبس في الضرع وكذا اللؤلؤ في الصدوف والصوف على ظهر
 الغنم خلافا لاذن ينف فيه او لا يبيع اللحم في الشاة وضربة القانص وجذع
 في سقود ذراع من ثوب وان ذكر قطع فلو قطع الجذع او قطع الزراع
 كان القاص

في قوله باطل كمال الدم
 اي ان بيع الدم باطل

في قوله وكذا بيع ما لا يتقوم
 اي ان بيع ما لا يتقوم باطلا

في قوله وكذا بيع الكتاب
 اي ان بيع الكتاب باطلا

في قوله باطل كمال الدم
 اي ان بيع الدم باطل

في قوله وكذا بيع ما لا يتقوم
 اي ان بيع ما لا يتقوم باطلا

في قوله وكذا بيع الكتاب
 اي ان بيع الكتاب باطلا

في قوله وكذا بيع الكتاب
 اي ان بيع الكتاب باطلا

في قوله وكذا بيع الكتاب
 اي ان بيع الكتاب باطلا

ويخط قباء او قبصا او يحذر النعل ويشتركه وتصح في النعل
استحسانا ولا يجوز بيع امة الا حله او لا البيع الى الغير وانه
والمرحان وصوم النصارى وفطر اليهود ان لم يعلم العاقلة
ذلك ولا البيع الى المصايد والدياس والقطاف والجزاز وقدم الحاج
وتصح الكفالة الى هذه الاوقات فان اسقط الاجل قبل حلوله صح
وكذا الوباى مطلقا اجل الى هذه الاوقات ومن باع نصيب من دار
يجوز ان علم المتعاقدان خلافا لا ينفى ويكفي علم المشتري عند العقد

فصل في قبض المشتري بالبيع بيعا باطلا باذن بائعه لا يملكه وهو
اوانه في يد عند البعض ومضى عند البعض وقيل الاول قول
الامام والثاني قولهما اخذ من الاختلاف فيما لو بيع مذبذبا او ام ولد
فان في يد المشتري حيث لا يضمنه عند خلافا لهما ولو قبض المبيع
بيعا فاسدا باذن بائعه صح او دلالة كقبضه في جهل عقده وكل
من عوضه مال ملكه ولزمه له ملكه حقيقة او معنى كالقيمة في
اذا كان هلك في يد المشتري وجب عليه القيس وكل منهما فخر قبل القبض وبعد مادام في ملك المشتري
اذا كان الف في أصل العقد كبيع درهم بدرهمين وان كان بشرط

لأنه يتعلق بحق الغير وانما يفسخ
حق الله تعالى واذا اجتمع حق الله تعالى
وحق العبد يرجح حق العبد والحاجة
سواء وانه

فان باطل هو النكاح لا يكون صحيحا باصله
في بيان اقسام بيع الباطل والقاسد
لابوصفه

زائد

زائد كشرط ان يهدى له هدية فلذا قبل القبض وما بعده فالفسخ
لن لا الشرط لمن عليه ولا يأخذ به البائع حتى يرد ثمنه فان مات
البائع فالمشتري احق به حتى يأخذ ثمنه وطالب البائع يرجع ثمنه بعد
التقاضي للمشتري يرجع مبيعه فيتصدق به كطاب مرجع مال
ادعاء فقضى ثم تصاد قاعدا عليه فترد بعد ما يرجع فيه المدعي
فان باع المشتري ما اشتراه شراء فله الرجوع وكذا لو اشترى او وهبه
وسلم وسقط حق الفسخ وعليه قيمة ولو باع ما اشتراه بافا
او غير سر فعليه قيمته باق لا ينقضي البند والغرس وترد وشكر ابوي
في رواية محمد بن علي عن الامام لزوم قيمتها ولم يشترط كونه النجس والشم
على سوم غيره اذا رضى باثن معين وتلقى الجلب المضرب باهل البلد
وبيع الحاضر للبادي طمعا في غلاء الثمن من القطر والبيع
عند اذان الجمعة لا بيع من يزيد وصح البيع في الجميع ومن ملك
مملوكين صغيرين او كبيرين وصغيرا احدهما ذرهم محرم من
الآخر كره لان يفرق بينهما بدون حق متحقق ويصح البيع
خلافا لان يوفى في قرابة الولاد في رواية وفي الجميع في اخرى فانه كانا

لأنه يتعلق بحق الغير وانما يفسخ
حق الله تعالى واذا اجتمع حق الله تعالى
وحق العبد يرجح حق العبد والحاجة
سواء وانه

لأنه يتعلق بحق الغير وانما يفسخ
حق الله تعالى واذا اجتمع حق الله تعالى
وحق العبد يرجح حق العبد والحاجة
سواء وانه

لأنه لو كان فريدا غير محرم كالبع او محرم غير قريب
كالمرة لكان لا يكره التفريق وقد ينفق بلا حق مستحق
اوجه في دفع المولى الجانية او جريح مستحق
لا يكره دفع الفريضة المستحق

لأنه لو كان فريدا غير محرم كالبع او محرم غير قريب
كالمرة لكان لا يكره التفريق وقد ينفق بلا حق مستحق
اوجه في دفع المولى الجانية او جريح مستحق
لا يكره دفع الفريضة المستحق

3

بسم الله الرحمن الرحيم

لا يغفلون

مؤيد الزاوي

۱۳

باب في بيع حيوان

بمثلا وباليابس والتمرا والزبيب متعدين بمثلها متساويا خلافا لجلد
ويجوز بيع علم حيوان غير جنسه متفاضلا وكذا اللبن والجاموس مع
البقر جنس واحد وكذا العرعر الضادن والبخت مع العراب ويجوز
بيع حل العنب محل الدقل متفاضلا وكذا السم البطن باللية او باللحم
ولم يبر بالبر والدقيق او السويق وان كان احدهما نسيبه يفتى
ولا يجوز بيع الجوز بالبردي مما فيه الربو الا متساويا وكذا البر بالتمر
ولاي بيع البر بالدقيق او بالسويق او بالخالة مطلقا ولا بيع الزيتون
بالزيت او السم بالشيرج حتى يكون الزيت والشيرج اكثر مما في
الزيتون والسم لتكون الزيادة بالتخير ولا يستقر بالخبر اصلا
وعند انه يفي بجود وزنا وبه يفتى وعند مجاز يجوز عددا ايضا

ولا يربوا بين السيد وعبد والمسلم والمخرب في الربط **باب** في طرق كاه خلافا
لما ذهب اليه في بيع الدار لا الفلانة **باب** في طرق كاه خلافا
لما ذهب اليه في بيع الدار لا الفلانة

تدخل ان كان مفتوحا في الدار ولا يدخل العلوة شراء منزل الابن

خوكل حق ولا في شراء بيت وان ذكر كل حق ولا الطريق والمسيل والشم في موطأ الدواب بل
يكون فيه بيتان او ثلاثة
ولا يربوا بين السيد وعبد والمسلم والمخرب في الربط
ولا يربوا بين السيد وعبد والمسلم والمخرب في الربط
ولا يربوا بين السيد وعبد والمسلم والمخرب في الربط

في بيع الدار لا الفلانة
في بيع الدار لا الفلانة
في بيع الدار لا الفلانة

الا بذكر خوكل حق ويدخل في الاجارة بدون ذكر **فصل** في البيعة حجة
متعدية والافراجة قاصرة والتاقيص ينع دعوى الملك للحرية

والطلاق والنسب فلو ولدت امه مبيعة فاستحققت ببيتة تبعها

ولدها ان كان في يد وقضى به ايضا وقيل يكف القضاء بالام وان

بها لو لا يتبعها وان قال شخص لاخر اشترى فان عبد فاشتراه

فاذا هو حر فان كان البايح حاضرا او مكانه معلوما لا يضمن الا

ولا يضمن ويرجع على البايح اذا حضر وان قال لربتي فلا ضمان

اصلا ومن ادعى حقا لم يملك في دار فصول عايشي فاستحق بعض

فلا يرجع عليه ولو استحق كل ما ردة كل العوض وفهم منه صحة الصلح

عن المهر ولو ادعى كل ما ردة حصه ما يستحق ولو بعضا وبنى باع

فصوله مملكان يفسخه وله ان يجين بشرط بقاء العاقلين والمعتق

عليه المالك الاول وكذا بقاء الثمن ان كان عرضا واذا اجاز الثمن

العرض ملك للفضو وعليه مثل المبيع لو مثليا والافقيمة وغير العرض

ملك للبعير وامانه في يد الفضو والفضو ان يفسخ قبل اجارة

المالك وحج اعناق المشتري من الغاصب ان اجاز البيع خلافا لجلد

اي اذا اجازها لمالك المبيع

الاخذ في ضرورة الضرورة فينبوت الملك بعد انفصال الولد سرورا
ولا يربوا بين السيد وعبد والمسلم والمخرب في الربط

في بيع الدار لا الفلانة
في بيع الدار لا الفلانة
في بيع الدار لا الفلانة

في بيع الدار لا الفلانة
في بيع الدار لا الفلانة
في بيع الدار لا الفلانة

Handwritten text in Burmese script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.

الفرقة بين الصوريين ان ابيهم لا تقبل الا عند
صحبة العسوى وفي العسوى الاولى ايضا العسوى
للتناقض وفي الصوري الثانية التناقض العسوى
صحبة الاقر فالعسوى ان يسا عدا بالاج في ذلك
فيحقق التناقض بينهما سره وبار

جنس معلوم ونوع
معلوم وصفة معلوم
ومقدار معلوم واجل معلوم
ومعينة مقدار واسل المال
الكان مما يتعلق العقد
بالقدرة كالمكيل والموزون
والعدد ونسبة المكان
التي يقيس فيه اذا كان له
الامانة ١١٢

والنوع

ای القش الموجه بانجام عبدالعزیز موصوف فی الذقة الی اجل حیث یشتططیة مکان الانفاء والقسم - یاه اقتسم
دارا وشرط احدھا علی صاحبین الحمل وموتة کزیادة عرسا وبناء فی نصیب کتططیة مکان الانفاء والجزیة استخدام
دارا وادامة الحلی لموتة وینافذ الذقة یشتططیة مکان الانفاء ودرجہ

عنه وصح في حصة القدر لوجوده
بعض رأس المال في المجلس كانه
رجل اسلم في كروفل اياه الاجل اشترى
المجلس اليه من رجل كرو او امر به اسلم بقبضه
قبضها لم يكن قبضا حتى يامره بكيها يتي
المجلس اليه وقرت نفسه لانه اجتمع الصفقة
اسلم واشترى فلما بدف جرى فيه الميلة سره
المرور

اي اذا اشترى حصة معينة فامر مشترى
البايع ان يملكه فخرق الشرة بغيره ففعل
وقا بضائه لانه ملكه العي بالشره فامر
لكه سره كانه

والرجعة والصلى عن مال والبراءة عن الدين وغزل الوكيل والاعتكاف
 والمرحمة والمعاملة والاقرار والوقف وكذا التحكيم عند الزيو
 خلا فالحرم ما يبطئ الشرط الفاسد القرض والهبة والصدقة و
 النكاح والطلاق والعق والخلع والرهن والايصال والوصية و
 الشركة والمضاربة والقضاء والامارة والكفالة والحوالة والوكالة
 والاقالة والكتابة واذن العبد في التجارة ودعوة الولد والصلى
 عندهم عند الجراحة وعقد الزمة وتعليق الرد بعيب او بخيار
 شرط وغزل القاضي **كتاب الصرف** هو بيع ثمن بثمان تجانا
 مساويا وان اختلفا جودة وصياغة فان بيع مجازفة ثم علم
 التساوى قبل التفرق جاز ولا يجوز التصرف في بدل الصرف قبل قبضه
 فلو باع ذهبا بفضة واشترى بها ثوبا قبل قبضه ما فربيع الثوب
 ولو اشترى امته ثم سعى الفاع مع طوق قيمة الف بالدين ونقد الفاع
 فهو من الطوق ولو اشترى بها بالدين الف نقد الفانية فالتقدي من
 الطوق وان اشترى سيفا حلية فمكون درهم بمانه ونقد خمسين فهو
 حصه الحلية وان لم يبين او قال من ثمنها وان افرقا بلا قبض صح

هذا هو المذهب في البيع
 والرجعة والصلى عن مال
 والمرحمة والمعاملة
 والاقرار والوقف

ولا يولد بغيره الا بغيره
 ولا يولد بغيره الا بغيره
 ولا يولد بغيره الا بغيره

في السيف دونها ان تخلص بلا ضرر ولا يبطئها فيها وان
 باع انا فضة وقبض بعض ثمنه واخر قاصح فيما قبض فقط
 والاناء مشترك بيني ما اذا استحق بعضه خذ المشتري ما بقي اى ما لم يستحق
 بحصة اوردته ولو استحق بعضه قطعه نقرة اشترى بها خذ الباقي
 بحصة بلا اختيار وصح بيع درهمين ودينار بدينارين ودرهم
 وبيع كبره وكشعين بكبرى وكبرى شعير وبيع اربعة عشر درهما
 بعشرة دراهم ودينار وبيع درهم صحيح ودرهم غلي
 بدرهمين صحيحين ودرهم غلي وبيع دينار بعشرة وعلية عشرة
 مطلق ان دفع الدينار ويقتاض العشرة بالعشرة وما غلبه
 الفضة او الذهب فضة وذو حلي اولا يجوز بيع الحلي الصير ولا يبيع
 بعضه ببعض الا مساويا وزنا ولا استقراض الا وزنا وما غلب
 عليه الغش منه ما في حكم العروض فيبيع بالحق الصير من حلية
 السيف ويصح بيعه بخسه متاخلا بشرط التقابض في المجلس
 والقباض ولا استقراض بالترويج وزنا او عددا او بهما ولا يتعين
 بالتعيين لكونه ثمنا واشترى به فكذلك بطل البيع وقال لا يبطئ

اي ثمنه على عشرة دراهم فاعلم ان ثمنه
 بعشرة مطلق اى يبيعه العقد بالعشرة التي
 اى على البائع ثم على غيره من البيع ان دفعه
 واحد منهما على الاخر عشرة دراهم ففسخ
 العشرة بالعشرة فيكون هذا التقاض مطلقا
 للبيع الاول وصح بيع الدينار بالعشرة
 وبيع الدينار بالعشرة التي لا يخطئ في دفعه
 والمقايضة بنفس العقد سرور ومانه
 في بيعه من حلية
 ثمنه فضة وصيرها
 الفضة يشرط في الصفه
 لعدم التعيين سرور ومانه

الرجوع

بينهما اوله يستينها فكل بنقه رجل على انه ان لم يوافق به غدا فعليه
 المائة فلم يوافق له لزمه المائة خلا للمحدرو لا يجبر على اعطاء كفيلا
 بالنفس فحد وقصاص فان سمحت به نفسه صح وقال لا يجبر في القصاص
 وحد القذف فان شهد عليه مستورا في حد او فود جسر وكذا
 ان شهد عدل واحد خلا في رواية وهي الرهن والكفالة
 بالمخرج والكفالة بالمال صحيحة ولو لم يوافق ان كان ديننا صحيحا
 بطلت عنه بالف او بالكر على او ما يدركه هذا البيع وكذا لو علم
 بشروط ملائم كشرط وجوب نحو ما يبيع فلان او ما غصبك بدل الكتابة فانه
 او ما ذاب لك عليه وان استحق المبيع فعلى وكشرط امكان الاستيفاء لا يفتقر
 كان قدم زير وهو مكنول عنه او كعذره غوان غاب عن البلد وهو يقطع
 وان علم بما يجرد الشرط كصوب الجرح وبجاء المطر بطر وكذا ان جعل
 احدهما اجدا فتصح الكفالة ويجب المالا حالا او للطالب مطالبة اتي بان قال كفلت لى
 شاد من كفيلا واصيله الا اذا شرط براءة الاصيل فتكون حوالة كان الرهن لا يصح الاجل
 الحوالة بشرط عدم براءة المحيل كفالة ولو طالب احداهما لمطالبة الكفالة لا تبطل بشرط
 الاخر فان كفل بالمال فليد فان برهن على الف لزمه وان لم يبرهن صدق والعتاق احصا
 الكفيل

فان علمت كفيلا بالقتل او القصاص
 والقتل بالدرء والقصاص بالدية
 والدية بالمال او بالعتاق او بالعتاق
 والعتاق بالمال او بالعتاق او بالعتاق

الكفيل

الكفيل فيما اقربه مع يمينه والاصيل في اقراره بالكثر على نفسه
 خاصة فان كفل بلا امره لا يرجع عليه بما ادى عنه وان اجازها
 المكفول عنه وان كان بامر رجوع ولا يبطاله قبل الاداء فان لزم
 فله المزمه فان حبس فله حبه وبرئ الكفيل باء الاصيل
 وان ابراء الطالب الاصيل او اخر عنه برئ الكفيل واخر عنه وان
 ابراء الكفيل واخر عنه لا يبراء الاصيل ولا يتاخر عنه فان كفل بالدين
 الحال مؤجلا الى وقت يتاخر عن الاصيل ايضا ولو صالح الكفيل
 عن الف على مائة برئ او رجوع بها فقط ان كفل بامر وان صالح
 عن الف بجنس اخر رجوع بالف وان صالح عن موجب الكفالة
 برئ هو دون الاصيل وان قال الطالب للكفيل بالامر برئت
 من المال رجوع على الاصيل وكذا في برئت عند ان يوفى خلا للمحدرو
 وفي ابراءه لا يرجع وان كان الطالب حاضرا يرجع اليه في البيان
 في الكل ولا يصح تعليق البراءة عن الكفالة بالشرط كسايس
 البراءة والمختار الصحة ولا يجوز الكفالة بما تعذر الاستيفاء
 من الكفيل كالحردو والقصاص ولا بالاعيان المضمونة

لان البراءة لا تكون بالاداء او بالامر
 ولا يصح حمله على الغير لانه لا يملك
 من المظنون ولا يملك من المظنون
 لان البراءة لا تكون بالاداء او بالامر
 ولا يصح حمله على الغير لانه لا يملك
 من المظنون ولا يملك من المظنون

لانه لو هلك لا يجزيه ولا يصح البيع ويقتضى الدين احصا

اعلان الكفالة تبليغ المبيع
اعلان الكفالة تبليغ المبيع
اعلان الكفالة تبليغ المبيع

بغير المبيع والمهر ون ولا بالامانة كالوديعة والسند والمضاربة
ومال المضاربة والشركة ولا بد من غير صحيح كبدل الكاتبة حر
كفالة او عبد وكذا بدل السعاية عند الامام ولا يلزم اعادة معينة
او خذعة عبد معين بخلاف غير المعين ولا عن ميت مفترضا لانها
ولا بد لقبول الطالب في المحاسن والايوف يجوز مع غيبته اذا بلغه
فاجاز ان قال المريض وارثه فكفل عن باع على فكل مع غيبة الغوا

جازا اتفاقا ولو قال لاجنبي اختلف في المشايخ ويجوز بالايعاء
المضمونة بنفسه كالمقبوض على رسوم الشراء والمغصوب

والمبيع بيعا فاسدا وبتسليم المبيع الى المشتري والمهر ون
الى المهر ون المستاجر الى الاجر وبالتين **فصل** ولو دفع الامل
الى كفيل قبل دفع الكفيل الى الطالب لا يترده منه وما راجع
في الكفيل ولا يتصدق به وردة الى المطلوب احب ان كان المد تالاه ان يترد
فان يترد يترد على الطالب

يتعين عليه ثوبا ففعل بالتوب للكفيل والرجوع عليه ومن
كفل لآخر ما ذاب له على غيره وبما قضى له على غيره فغيره

لا بد من تسليم المبيع على الطالب
فان لم يسلّمه لم يبرأ منه

الطالب على الكفيل بان له على الغريم الفلا يقبل ولو لم يكن ان له

على زيد الفل وهذا كفيل بامر قضى به على ما ولو بدلا امره قضى على
الكفيل فقط وضمان الدرك لا تترى عند البيع تسليم يطل دعوة

الضامن المبيع بعد ذلك وكذا لو كتب شي بآدته وختم على صك ككتب
فيه باي مذك او بيعا باي اختلف ما لو كتب باع على اقرار العاقرين ومما

الوكيل بالبيع الثمن باطل وكذا ضمان المضارب بالثمن لرب المال ومما
احد الشريكين حصته شريكه من ثمن ما باعه صفقة واحدة وصح

لو بصفقتين وضمان الدرك والمخرج والقيمة صحيح وكذا
ضمان النوايب سواء كانت بحق كركى النمر واجرة الحارس او بغير

حق كالجبايات وضمان العهدة باطل وكذا ضمان الخلاء خلاف
لما ولو قال الكفيل ضمنته الى ثمر وقال الطالب بل حالاً فالقول

للكفيل وفي الاقرار للمقره ولا يؤخذ ضمان الدرك ان اتفق المبيع
ما لم يقض بثمنه على بايعه **باب كفالة الرجلين والعبددين**

دين عليهما ما وكل كفل عن صاحبه فادى لحدى لا يرجع به على الغير
الا اذا اراد على النصف ولو كلفا بما لم يرضوا وكفل كل منهما بغير

احد ان عليهما الف درهم لرجل ثمن متاع او قرض وكفل كل واحد منهما
عن صاحبه فما ادى احدى فمؤونه ولا يرجع على شريكه حق يؤخذ

وانما لا يجوز ان الثمن امانة عند المضارب
والوكيل والضمان تغيير حكم الشرع وان
حق المطالبة للمضارب والوكيل فيصير ان
ان ضامنين لنفسهما صاحب الشركة يصير
لانه لو اشترى الفدان مع الشركة يصير
ضامنا للثمن ولو اشترى في نصيب صاحبه
يؤدي الى التهمة الذي قبل قبضه وهذا لا يجوز
خلاف ما لو باعاه بصفقتين فانه يصير
الضمان لانه لا شركة فيه سره وانه
اي اشترى رجل ثوبا فضمن احد بالعهد
فالضمان باطل لان العهدة وحقوقه وللدرك
لا يصح القديم والعقد والعقد بالشك سره وانه
فلا يثبت احد الكفالة فلا يتبع عند اية سره
اي اذا ضمن الخلاء فلا يتبع ان استحق غلظه
وهو ان يشترط ان المبيع ان استحق غلظه
ويستعمل عنه باي طريق كان وهذا باطل
اذ لا قدرة له على هذا وعندنا يصح
وهو محمول على ضمان الدرك سره وانه

فان كان المبيع
مستوفى

اي باع الوكيل
للموكل الثمن

اي اذا اشترى
شخصه

اي اذا اشترى
شخصه

اي اذا اشترى
شخصه

صوريته ان يقول رجل للطالب
انك علي فلان كذا فاحسنه علي فوضي
بذلك الطالب صحة الحق والبراه
الاصليه له

القضاء بالحق من اقوى الغايف وافضل
اهل الشهادة وشرط اهلية شرط اهلية
تقليد ويجب ان لا يقدر كايضا قبول شهادة
فوق العدل يستحق الغل والي غل فوط
ولو اخذ القضاء بالرشوة لا يصير قاضيا
اي انزل القضاة للقضاة بالرشوة

وقيل ولا ينبغي ان يكون القاضى فظا غليظا جبلا عنيدا وينبغي
 ان يكون موثوقا به في دينه وعفافه وعقله وصلاحه وفهمه وعلمه بالسنن
 والآثار ووجوه الفقه وكذلك الفتنة والاجتهاد شرط الاولوية فيصح
 تعدي الجاهل ويختار الاقدم والاولى وكما نقل عن خاف الخفيف
 والعرج عن القيام به ولا يبره لمن يؤمن نفسه بآداء فرضه ومن تعين
 له فرض عليه ولا يطالب بالقضاء ولا يسأله ويجوز تقديمه في السلطان الجاهل
 ومن اهل البغى الا اذا كان لا يمكنه من القضاء بحق واذا اتقلا
 يسأل ديوان قاض قبله وهو لا يظلم التي فيها السجل والمحاكم
 وغيرها ويبعث امينين يقضاهما بحضور المعزول او امينه
 ويبذلانه ثيابا فيثام ويجعلان كل نوع في خريطة على حدة وينظر
 في حال المحكومين في اترحق او قامت عليه بينة الزم ولا يعمل
 بقول المعزول ولا ينادى عليه ثم يخلى سبيله بعد ما يستظهر امره ويجعل في قاضي الجريد
 في الودائع وغلات الوقوف بالبينه او باقرار ذي اليد لا بقوله
 المعزول الا ان اقرض واليد بالتسليم منه ويجلس للمحكومين
 ظاهر في المسجد والجامع اولى ولو جلس في داره واذن في المعزول هو لفلان صح
 يقبل قول المعزول لفلان
 فيها هداية

اي اذا كان
 هو الاهل
 للقضاء دون
 غيره في يقض
 عليه ان تقبل
 حياطة محض
 العار والافلا
 للعالم عن الفساد
 هؤلاء

من قاضي القضاة
 في قضاة القضاة
 في قضاة القضاة
 في قضاة القضاة

في الدخول فلا يكره ولا يقبل هدية الا من قربه او ممن جرت
 عادته بمهادنة ان لم يكن لها خصوصية ولم يزد على العادة
 ويجوز الدعوة العامة لا الخاصة وهي بالاعتذار لم يحضر القاضى
 ويشهد المحازة ويعود المريض ويتخذ من جاك وكتا عدلا و
 ويتولى بين الخصمين جلوسا واقبالا ونظرا ولا يسأرا احدهما
 ولا يترى اليه ولا يضيفه دون الآخر ولا يفعاله ولا يخرج معه
 ولا يلقنه جمعة ويكن تقيمه لشاهد بقوله تشهد بكذا واستحسنه ابوي
 في غير موضع التهمة ولا يسبع ولا يترى في مجلسه ولا يخالج وان
 عرض له هتم او نكاح او غضب او جوع او عطش او حاجة كفى عن
 القضاء واذا تقدم اليه الخصمان فان شاد قال لهما مالكي وان شاء
 سكت واذا تكلم احدهما اسكت الآخر **فصل** واذا ثبت الحق للمدعى
 وطالب حصر خصمه فان ثبت بالاقرار لا يحجب الا اذا امره بالاداء
 فاني وان ثبت بالبينه حصر قبل الامر بالدفع وقيل لما فان ادعى
 المقر حصره كل مالوفه بدل مال كالثمن والقرض او بالتزوية كالمهر
 المجل والكفالة لا في ما عدا ذلك الا اذا ابرهن خصمه ان له مالا يحجب

له وهو ما لو علم المضيفان
 القامة لاحتضنها لاحتضنها
 لان الخاصة لاجل القضاء
 بخلاف العامة دونه

من غير احتياج الى امر القاضى بايقاع الحق فيمنع سب

كالديار والاراضي الخ

مدة يغلب على ظنه انه لو كان له مال لظهر هو الصحيح وقيل ثم ان
 ثلثة ثمان لم يظهر له مال خفي سبيل الا ان يبرهن خصمه على بيان فيؤبد
 حبه ولا يبيع اليد على عسله قبل جبر عليه عامة المشايخ ويجلس
 الرجل لنفقة زوجته لا والدي في دين ولد الا ان ثمن الاتفاق
 عليه ولو مرض في الحبس لا يخرج ان كان من يخدمه فيه والا اخرج ولا
 يملك المحترف من اشتغاله فيه هو الصحيح ويحكم في طلي جارية ان كان
 في خلوة واذا تمت المدة ولم يظهر له مال خفي سبيل ولا يحول بينه وبين
 غرماته بل يلزمونه ولا يمنعونه من التصرف والتصرف ويأخذون
 فضل كسبه يقيم بينهم بالخصص والملازمة ان يدوروا معه
 حيث دار فان دخلوا ارجلوا على الباب ولو كان الذي لرجل
 على امرأة لا يلزمها بل ينهت امرأة تلازمها وقالوا اذا فلسه
 الحاكم يحول بينه وبين غرماته الى ان يبرهن ان له مالا **فصل**
 اذا شهدوا عند القاضي على خصم حاضرا حكم بها وكتب بالعلم وهو
 السجل وان شهدوا على غائب لا يحكم بل يكتب بالعلم المكتوب اليه
 وهو كتاب القاضي الى القاضي والكتاب الحكمي وهو نقل الشهادة

او بالشهادة بان يقول
 حكمت بتلك الشهادة
 او يقول ثبت عندى
 هذه الشهادة

في الحقيقة ويقبل كل مالا يسقط بالشبهة كالدين والعقار
 والنكاح والنسب والغصب والامانة والمضاربة المحكي ودين
 وعن محمد قبوله كل ما يسقط وعليه المتأخرون وبه يفتى ولا بد ان يكون
 الى ما يعلم بان يقول من فلان الى فلان فذكر بسمها فان شاء قال
 بعد والى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين ويقرأ على من يشهدهم
 عليه ويعلمهم بما فيه ويكون اسماؤه وجيلتهم داخل الكتاب ويحلف
 بحضرتهم ويحفظون ما فيه ويسلم اليهم وابويهم ثم يترط
 شيئا من ذلك سوى شهادتهم انه كتاب لما ابتلى بالقضاء واختار
 السرخسي قوله وليس الخبر كالعلم واذا وصل الى المكتوب اليه
 والحقه ولا يقبل الا بحضرة الخصم وبشهادة رجلين او رجل
 وامرأتين انه كتاب فلان القاضي قراء علينا وختمه وكلم اليه
 في محله وعندنا في ان كتاب فلان وختمه وعنه ان الخصم
 ليس بشرط فاذا شهدوا فتم وقراءه على الخصم والزوم ما فيه
 ويطلب بموت الكاتب وغرله قبل وصول الكتاب وبموت المكتوب
 اليه الا ان كتب بعد اسمه والى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين

فهو ما فيه فثبت
 ما كتبه في كتابه

فان الامانة ومال المضاربة اذا لم يحل
 الاحتجاج الى كتاب القاضي فاذا اجعل
 ما لم يفسد بين وفي المصوب يجب
 القيمة وحين فيجوز في الكتاب الحكمي خلاف
 احتجاج الى الاشارة بل يعرف بالصفة بخلاف
 الهيئ المنقولة فانه يحتاج فيها الى الاشارة

على
 معناه انه عيان لا يبيع
 بالقضاء وعلى الغير خبر
 التفصيلية ولم يبرأ عيانا وان ابايكون
 لما ابتلى بالقضاء بعد الاستنباط
 رأى ما فيه عيانا فله يشترط
 شيئا من ذلك سواء كان

جبهه بهر کدوى القاضى ضمن هذا كفا في الاول كتاب الشهاد

في خبر الحق للغير على الغير عن مشاهدة لا عن ظن ومن

تَقَاتُ لَعْنَهُ بِالْأَيْمِ إِنْ يَمْتَنِعَ مِنْهُ وَيَفْتَرِضُ إِذَا وَجَّهَ بَعْدَ

التحليل اطلبته منه الا ان يقوم الحق بغيره وسر في الحدو

افضل ويقوله الرقة اخذها سرق وشرط للزنى اربعة
او لا سرق وعناية لطالب السيرة

رجال ولفصاحي وبقية الحزب ورجلان ولبكارة والولا
وعبدالزاد واولاد الجاهل واولاد الامية واولاد البنية

[illegible]

ولغير ذاك رحلان اور جاو امر اُتان مال اُکان او غیر مال اُکان

والرّضاع والطلاق والوكالة والوصية وشروط لكل واحدة والإسلام

والعدالة ولفظ الشهادة فلا يصح لو قال اعلموا اني قد اتقن ولما قيل

قاض عن شاهد بلا عن الخصم الآتي حذاوقود وعند عيسى

في سائر الحقوق سراً وعلانياً وبه يفتي في زماننا ويزي الأكتفاء

بالسرويكى للتركية هو عدل في الاصح وقيل لا بد من قوله هو

عدل جانبا الشهادة ولا يصح تعديل الخصم بقوله هو عدل

هذه اوصافه
اولا يصح تذكيره الملك
لما شاهد

منه وملكه
الي يجمعونه
في هذا الزمان
او بعد جاز
من القول

وَأَمَّا كَانَ فَاسْقًا لَفِي الْعِزِّ مِنْهُ الْأَخْبَرُ عَدْلًا أَوْ مُتَوَرِّعًا وَعَدْلًا

هو كلاً في ذلك الخلاف في أخبار السيد جنيات عبد والشفيع باب
 لا يطل شفيعه
 خلافاً لها في

بيع والبكوة الزوج وملم لم ياجربا شرابع ولوباع الف
 اى لم يخرج من دار الحرب الى دار الاسلام

او امينه عبد الغرماء واخذ المال فضاع واستحق العبد لا يرضى
لانه تعذر الرجوع

ویرج ان تر کما العزماء و یو بیع الوضی لاجل کم بامر القاضی علی القاضی فیضین
الغرماء لان القاضی
ثابتة اموال قضاة و ضاع الاموال لاجل القضاة علی القاضی قد علموا و امین

ثم استحوذوا على جبل قبضة وصاح المار بوجه القاضى كالتقاضى
وهو الغمراء ولوقال القاضى عدل عالم وقضت عا هذا

بالجرح أو القطع أو الضرب فافعل أو عكس فاعل وكذا في العدل

غير العالم ان ^{هو} استفسر فاحسن تفسير والا فلا ولا يعا يقول

غير العذر مطلقا ما لم يعان سبب الحكم ولو قال قاض غرك

شخصی اخذت مثل الفاو و فعتی الی فلان و قضیت بهر اعلی

او قضيت بقطع يدك في حق فقال بل اخذتها او قطعت ظمرا

واعترف بكون ذلك حال ولاية صدق القاضي ولا يمين عليه

ولو قال فعلته قبل ولايتك او بعد غيرك وادعى القاضي فعليه ولادة

والقول له ايضا هو الصحيح والقاطع والاخذ ان كانت دعواه

البرق

5

॥ श्रीगणेशाय नमः ॥

[illegible][illegible]

Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the previous page, showing dense, flowing characters.

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

[illegible]

Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the previous page.

[illegible]

Handwritten text in a cursive script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

Handwritten text in the right margin, likely a date or reference number, possibly "1771".

ابن النافع
في بيان ما لا يثبت له
الولاية في حق من
هو غير منزه عن
الخطأ والغلط

لكنه خطأ او نسي فان قال هو عدل صدق ثبت الحق وبقي
لانه على هذا التقرير يكون مقرا بالحق فيقتضيه عليه
الواحد تركية الترتيب والترجمة والرسالة الى المزني والاثان احوط باقواره معاج

وعند محمد لا بد من الاثنين ويشترط الحرية في تركية العلانية دوة
الترقية **فصل** يشهد بك ما سمع او رآه كالباع والاقرار وحكم
الحاكم والغصب والقتل وان لم يشهد عليه ويقول استشهد

لا يشهد في ولا يشهد على شهادة غير اذ سمع اداها او شهاد
الغير على ما لم يشهد هو علم ولا يعمل شاهد ولا قاض ولا
تروى بالخط ما لم يتذكر وعند محمد يجوز ان كان محفوظا في يده ولا يشهد
بما لم يعاينه الا النسب والموت والنكاح والادخول والولاية

القاضي واصل الوقف فلا يشهد بها اذا اخبر بها من يتقرب
من عدلين او عدل وعدلين وفي الموت يكون العدل ولو انشئ

هو المختار ويشهد من رأى جالس المجلس القضاء يدخل عليه
للمصوم انه قاض ومن رأى رجلا وامراة يكتناه معا وبينهما

ابن او الازواج انما زوجة ومن رأى ثيابا سوى الادي
في يد متصرف فيه يتصرف المالك لانه ان وقع في قلبه ذلك

ابن النافع

والادي ان علم برقة او كان صغيرا لا يعبر عن نفسه فكذلك ولو

فتر للقاضي انه شهد بالتسامع او بمعاينة اليد لا يقبل او من
شهادة حضره من زيد او صلى عليه قبلت وهو عيان **باب**

من تقبل شهادته ومن لا تقبل لا تقبل شهادة الاعمي خلافا

لاني يفي بما اذا تحمل ابصيرا ولا شهادة الملوك والصبي الا

ان يتحدا حال الرق والصغر واديا بعد العتق والبلوغ ولا شهادة

المحدود في قذف وان تاب الا ان عذر كافر ثم اسلم ولا الشهادة

لاصله وان علا وفرغ وان سفل وعبد ومكاتبه ومن احدث

الزوجين للآخر والشريك لشريكه فيما هو من شركتهما و

ولا شهادة المخنت الذي يفعل الرذية والناجحة والمغنية

والعرق بسبب دناوي على عرق وممن الشرب على الدهر

ومن يلعب بالبريطا او بالطنبور او يغني للناس او يلعب بالرق

او يتقامر بالشرط او بقوة الصلوة بسببه او يرتكب ما يجب

الحداوي كل الربوا او يدخل الحرام بلا انزال او يفعل ما استحق

كالبول والاكل على الطريق او يظهر سب السلف وتقبل الشهادة

المأضيقة وضوء العلماء المجتهدين

في قوله قوله

لا فيه وعنه ومحمد رضا او مصاهرة وشهادة اهل الهوى الا
 للخطابة والزمى على مثل ذلك اختلافه وعلى المتأمن دوة
 عكس والمتأمن على مثل ان كان من دار واحدة وعقد
 بسبب الدين ومن لم يجنب بصغيره اذا اجتنب الكبير غلب
 لاهوايه والافلف والخصى ووللراني والخنق والعمال والمعتق
 المعتق والمعتبر حال الشاهد وقت الاداء لا التحمل ولو شهد
 ان اباه او صلي الخزيرو زير يدعيه قبلت وان انكر فلا ولو شهد
 ان اباه الغائب وكله لا تقبل وان ادعاه ولو شهد ان اباه الغائب
 انه او صلي الخزيرو هو يدعيه قبلت وكذا لو شهد من يواه او من
 او صليهما او وصيته ولا تقبل الشهادة على جرح مجرد وهو
 ما يفسد به من غير ان يحاق حق الشرع او العبد نحو هو فاق
 او اكل الربوا او انه استأجرهم وتقبل على اقرار المدعي بفسقهم
 وعلى انهم عبيد او محروون في قذف او شاربو اخر او قذف
 او شركاء المدعي او انه استأجرهم لها بكذا واعطاهم ذلك من مالي
 عنده او اتى صلحتهم بكذا ودفعت اليهم على ان لا يشهدوا
 على المدعي

لا فيه وعنه ومحمد رضا او مصاهرة وشهادة اهل الهوى الا للخطابة والزمى على مثل ذلك اختلافه وعلى المتأمن دوة عكس والمتأمن على مثل ان كان من دار واحدة وعقد بسبب الدين ومن لم يجنب بصغيره اذا اجتنب الكبير غلب لاهوايه والافلف والخصى ووللراني والخنق والعمال والمعتق المعتق والمعتبر حال الشاهد وقت الاداء لا التحمل ولو شهد ان اباه او صلي الخزيرو زير يدعيه قبلت وان انكر فلا ولو شهد ان اباه الغائب وكله لا تقبل وان ادعاه ولو شهد ان اباه الغائب انه او صلي الخزيرو هو يدعيه قبلت وكذا لو شهد من يواه او من او صليهما او وصيته ولا تقبل الشهادة على جرح مجرد وهو ما يفسد به من غير ان يحاق حق الشرع او العبد نحو هو فاق او اكل الربوا او انه استأجرهم وتقبل على اقرار المدعي بفسقهم وعلى انهم عبيد او محروون في قذف او شاربو اخر او قذف او شركاء المدعي او انه استأجرهم لها بكذا واعطاهم ذلك من مالي عنده او اتى صلحتهم بكذا ودفعت اليهم على ان لا يشهدوا على المدعي

لا فيه وعنه ومحمد رضا او مصاهرة وشهادة اهل الهوى الا للخطابة والزمى على مثل ذلك اختلافه وعلى المتأمن دوة عكس والمتأمن على مثل ان كان من دار واحدة وعقد بسبب الدين ومن لم يجنب بصغيره اذا اجتنب الكبير غلب لاهوايه والافلف والخصى ووللراني والخنق والعمال والمعتق المعتق والمعتبر حال الشاهد وقت الاداء لا التحمل ولو شهد ان اباه او صلي الخزيرو زير يدعيه قبلت وان انكر فلا ولو شهد ان اباه الغائب وكله لا تقبل وان ادعاه ولو شهد ان اباه الغائب انه او صلي الخزيرو هو يدعيه قبلت وكذا لو شهد من يواه او من او صليهما او وصيته ولا تقبل الشهادة على جرح مجرد وهو ما يفسد به من غير ان يحاق حق الشرع او العبد نحو هو فاق او اكل الربوا او انه استأجرهم وتقبل على اقرار المدعي بفسقهم وعلى انهم عبيد او محروون في قذف او شاربو اخر او قذف او شركاء المدعي او انه استأجرهم لها بكذا واعطاهم ذلك من مالي عنده او اتى صلحتهم بكذا ودفعت اليهم على ان لا يشهدوا على المدعي

اي من على

فشهدوا ومن شهدوا لم يرج حتى قال لو شهدت بعض
 شهدا في قبل ان كان عدلا **باب الاختلاف في الشهادة**
 شرط موافقة الشهادة للدعوى فلو ادعى ا را شرا او ارثا
 وشهدا بملك مطلق ردت وفي عكس تقبل وكذا شرط اتفاق الشا
 هدين لفظا ومعنى فلا تقبل لو شهد احدهما بالف او مائة او طلبة
 والاخر بالغين او مائتين او بطلعتين او ثلث وعندهما تقبل على الال
 ولو شهد احدهما بالف والاخر بالف ومائة والمدعي يدعي الاكثر
 قبلت على الالف اتفاقا وكذا مائة ومائة وعشرة وطلقة وطلقة
 ونصف ولو شهدا بالف او بقرض الف وقال احدهما قضى منها
 كذا قبلت على الالف لا على القضاء ما لم يشهد به آخر وينبغي
 لمن علم ان لا يشهد حتى يقر المدعي به ولو شهدا بقتله زيدا يوم
 الخمر كذا واخران بقتله اياه فيه بكوفة مرة فان قضى باحدى
 او باطلت الاخيرة ولو شهدا بسرقة بقرعة واختلفا في لونها
 قطع وان اختلفا في الذكورة والانثى لا وعندهما لا يقطع فيما
 وفي الغصب لا تقبل اتفاقا ولو شهدوا بالشر او بالكتابة

لا فيها شهدا باقل مما ادعى فذلك لا يمنع قبول الشهادة للمطابقة معنى درر حرر
 اي على الالف او مائة او مائة وعشرة وشهادة احدهما بالف والاخر بالف ونصف وشهادة احدهما بطلقة والاخر بطلقة ونصف فان الشهادة مقبولة اتفاقا للاتفاق على الالف وعلى المائة وعلى الطلقة صدر السرقة
 اي يجب على الذي يعلم قضاء البعض ان لا يشهد حتى يقر المدعي عليه صدر السرقة
 اي يضر المدعي عليه صدر السرقة
 وقيل الاختلاف في لونين يتشابهان كالسواد والحمرة لانه لا يقطع فيما
 وقيل جميع الالوان لانه لا يقطع فيما
 في الليالي والرياح من بعيد فاللواة يتشابهان والظاهر قولها صدر السرقة
 قبيح لا لكونه اختلفا في اللون لا تقبل بالاتفاق به

اي لو اختلفا في اللون في الغصب

بالفداء الاخر بالف ومائة مائة مائة وكذا العتق على مال والصلح
 عن قود والوصف والخلع ان ادعى العبد والقاتل والراهن والمرأة
 وان ادعى الاخر كدعوى الدين والاحارة كالباع عند المدة
 وكالدين بعدها وفي النكاح تقبل بالالف استحسانا ولا فرق فيه
 بين دعوى لا قبل ولا اكثر وقال اريدت في ايضا ولا بد من الجزية
 شهادة الامرت بان يقول مات وترك ميراثا للمدعى او مات
 وهذا ملكا وفي يده خلا فالان يوفى فان قال هذا الشئ لرب
 المدعى اعاره ذي اليد او دعيه اياه قبلت بلا جبر وان شهدا
 ان هذا الشئ كان في يد المدعى منذ كذا مائة وان شهدا انه
 كان ملكا قبلت ولو ادعى المدعى عليه انه كان في يد المدعى امر بالدفع
 اليه وكذا لو شهدا باقرار بذلك **باب الشهادة على الشهادة** تقبل
 في غير حدود قود وان تكررت بشرط لها تعذر حضور الاصل
 بموت او مرض او سفر وان شهد عن كل اصل اثنان لا تغاير
 في ذلك **باب الشهادة** ان يقول الاصل شهد على شهادتي
 اني شهد بكذا ويقول الفرع عند الاداء اشهد ان فلانا اشهد

وان ادعى الاخر كدعوى الدين والاحارة كالباع عند المدة
 وكالدين بعدها وفي النكاح تقبل بالالف استحسانا ولا فرق فيه
 بين دعوى لا قبل ولا اكثر وقال اريدت في ايضا ولا بد من الجزية
 شهادة الامرت بان يقول مات وترك ميراثا للمدعى او مات
 وهذا ملكا وفي يده خلا فالان يوفى فان قال هذا الشئ لرب
 المدعى اعاره ذي اليد او دعيه اياه قبلت بلا جبر وان شهدا
 ان هذا الشئ كان في يد المدعى منذ كذا مائة وان شهدا انه
 كان ملكا قبلت ولو ادعى المدعى عليه انه كان في يد المدعى امر بالدفع
 اليه وكذا لو شهدا باقرار بذلك **باب الشهادة على الشهادة** تقبل
 في غير حدود قود وان تكررت بشرط لها تعذر حضور الاصل
 بموت او مرض او سفر وان شهد عن كل اصل اثنان لا تغاير
 في ذلك **باب الشهادة** ان يقول الاصل شهد على شهادتي
 اني شهد بكذا ويقول الفرع عند الاداء اشهد ان فلانا اشهد

عكسها

عندنا يكتفى اثنان
 اصل
 فرع
 اصل
 فرع
 اصل
 فرع
 اصل
 فرع

على شهادته بكذا وقال لي اشهد على شهادتي به ويصح تعديل
 الفرع اصله احدث احدث من الاخر فان سكت عنه جاز ونظر
 في حاله عند ان يوفى وقال محمد بن حاتم في شهادة الفرع
 بانكار الاصل الشهادة به وان شهدا على شهادة اثنان على فلانة
 بنت فلان الغلانية وقال ابن ابي عمير انما يعرفها بوجاه المدعى بامرأة
 لم يدريها انما هي ام لا قبل له حات شاهدين انما هي وكذا في نقل الشهادة
 فان قال في التيمية لا يجوز حتى ينسبها الى اخذها والعرف
 يتم بذكر الجدا والفخدا ونسبة خاصة والنسبة الى المصرو والمجدة
 الكبيرة عامة والى السكة الصغيرة خاصة **باب الرجوع عن**
الشهادة لا يصح الرجوع عنها الا عند قاض فلو ادعى
 المشهود عليه رجوعا عن ما اعند غيره لا يحلفان ولا يقبل بهما
 عليه بخلاف ما لو ادعى وقوعه عند قاض وتضمنه اياهما
 فان رجعا قبل الحكم لا يحكم وان بعده لا ينقض وضما ما اشأنا
 بها اذا قبض مدعا دين كان او عينا والعبارة لمن بقي للمرجع
 فان شهد ثلث ورجع واحد لا يضمن فان رجع آخر ضمنا النصف
 لان نصف نصيب الشهادة

وعند الشافعي لا يكتفى اثنان
 اصل
 فرع
 اصل
 فرع
 اصل
 فرع
 اصل
 فرع

على شهادته بكذا وقال لي اشهد على شهادتي به ويصح تعديل
 الفرع اصله احدث احدث من الاخر فان سكت عنه جاز ونظر
 في حاله عند ان يوفى وقال محمد بن حاتم في شهادة الفرع
 بانكار الاصل الشهادة به وان شهدا على شهادة اثنان على فلانة
 بنت فلان الغلانية وقال ابن ابي عمير انما يعرفها بوجاه المدعى بامرأة
 لم يدريها انما هي ام لا قبل له حات شاهدين انما هي وكذا في نقل الشهادة
 فان قال في التيمية لا يجوز حتى ينسبها الى اخذها والعرف
 يتم بذكر الجدا والفخدا ونسبة خاصة والنسبة الى المصرو والمجدة
 الكبيرة عامة والى السكة الصغيرة خاصة **باب الرجوع عن**
الشهادة لا يصح الرجوع عنها الا عند قاض فلو ادعى
 المشهود عليه رجوعا عن ما اعند غيره لا يحلفان ولا يقبل بهما
 عليه بخلاف ما لو ادعى وقوعه عند قاض وتضمنه اياهما
 فان رجعا قبل الحكم لا يحكم وان بعده لا ينقض وضما ما اشأنا
 بها اذا قبض مدعا دين كان او عينا والعبارة لمن بقي للمرجع
 فان شهد ثلث ورجع واحد لا يضمن فان رجع آخر ضمنا النصف
 لان نصف نصيب الشهادة

لان نصف نصيب الشهادة

وكل عقد يضيف الى موكل يتعلق بالموكل كسكاج وخلق وصلى
فقد لا يتعلق بغيره

وحقوق عقد يضيف الى موكل يتعلق بالموكل كسكاج وخلق وصلى
عن انكار او دم عدد كتابة وعقود على مال ذهبية وصديقة ولعانة
وايداع ورهن واقرار وشركة ومضاربة فلا يطاق للوكيل الرجوع
بالمهر ولا وكيل الزوجة بتسليمها ولا يبدل المخلع ولما ترمى منع
التمس عن الموكل فان دفعه اليه صح ولا يطاق للوكيل ثانيا وان كاه
لمشترى على الموكل دين وقعت المقاصة به وكذا ان كان له على
الوكيل دين خلا فلا لا يوفى ويضمنه الوكيل للموكل ان كان دينه
عليه ما فالمقاصة بدين الموكل دون الوكيل **باب الوكالة بالبيع**
والشراء لا يصح التوكيل بشراء شيء يشمل اجناسا كالرقيق والنقابة
والدابة وما هو كالاجناس كالدار ولكن بين الثمن فان سمي نوع
التوبة لم يروى جاز وكذا ان كان نوع الدابة كالفرس والبغل او كان
ثمن الدار والمحلة او بين جنس الرقيق كالعبد ونوعه كالتركي
او ثمن اعيان نوعا او عمما فقال ابتع طمرا ريت ولو وكله بشراء
الطعام فهو على البر ودقيقة وقيل على البر في كثير الدراهم وعلى الخبز
في قليلها وعلى الدقيق في وسطها وفي متخذ الويلمة على الخبز بكل حال

وصح التوكيل بشراء عيين بدين له على الوكيل وفي غير العيين

ان هلك في يد الوكيل فعليه ان قبضه الموكل فهو له وقال لا هو لازم

لعمل الموكل ايضا وهذا كعليه ان قبضه الوكيل وعلى هذا اذا امره ان

يبيع له او يصرفه ولو وكل عبد ليشتري بنفسه له من سيده فان قال

بغني نفسي لغلان فباع فهو له وان لم يقبل لغلان عتق وان وكل

العبد غني ليشتريه من سيده فان قال الوكيل للسيد اشتريته

لنفس فباع عتق على السيد ولو قال له وان يقبل لنفسي فهو الوكيل

وعليه ثمنه وما اعطاه العبد لاجل الثمن للموكل واذا قال الوكيل

لمن وكله بشراء عبد اشتريته لك عبدا فبات وقال الموكل اشتريته

لنفس كرفالقول للموكل ان لم يكن دفع الثمن والا فللوكيل والموكل

طلب الثمن من الموكل وان لم يدفعه البايع وجب للمشتري ان يبيع

فان هلك قبل حبه هلك على البايع ولا يقطع ثمنه وان

سقط فهو كالمبيع عندها وعندك يوفى هو كالمهر وليس للوكيل

بشراء عيين شراؤه لنفسه وان اشتراه بخلاف جنس ما سمي

من الثمن او بغير النقود وقيل له وكذا ان امر غني بشراء بغيته

الوكيل لا يملك ان يبيع له

لا يملك ان يبيع له

اي وان لم يرم الثمن فاشترى بغير النقود

وان بحضرة فلموكل وفي غير لعين هو الموكل الا ان اضاف
العقد الى الموكل واطلقوا نوى له ويعتبر في الم والمصرف
مفارقة الوكيل للموكل ولو قال بعني هذا الزيد فباع ثم انكر كون
زيد اقره فزيد اخذه ان لم يصدق انكاره فان صدق فلا يلحقه بيع
فان سلمه لثري اليه صح ومن وكل بشراء رطل لحم بدرهم فشري رطلين
بدرهم مما يباع رطل بدرهم ^{اي الوكيل} فبصرفه ^{فيصرفه} زيدا بالثمن ^{اي بالثمن} اقل منه ^{اي بالثمن} اقل
يلزمه الرطلان بالدرهم ولو وكل بشراء عشرين بعينه فاشري
احدها جاز وكذا ان وكل بشرايها بالثمن وقيمة ما سواه فشري
احدها بنصفه او باقل وان كان باكثر لا وقال يجوز ايضا ان
كان مما يتعاقب فيه وقد بقي ما يشري بمثل الآخر فان شري الآخر
بما بقي قبل المصومة جاز اتفاقا فان قال الوكيل بشراء عشرين
عشرين شريته بالف وقال الموكل بنصفه فان كان قد دفع اليه
الف صدق الوكيل ان ساوى الف وان لم يكن دفعه ما فان
ساوى نصفها صدق الموكل وان ساوى اقلها والعبد للمال
كذلك فعين لم يسم له ثمن فشره واختلفا في ثمنه ولا عبرة

هو الذي يملك صفة الكبرياء
طالعاً في ذاته على ان يكون النفع لغيره ولا يملك
بعد السلام لان هذا لا يجوز ان يكون لغيره
كبرياءه وسلم وليس له التكليف بسبب الكبر
اصوة المشايخ ان يوفق بعبادته ان يشهد له

و لا يملكه الا الله تعالى
و لا يملكه الا الله تعالى
و لا يملكه الا الله تعالى

تصدق البائع في الظاهر **فصل** لا يصح عقد الوكيل بالبيع او
الشرا مع من ترقه شهادته له وقال لا يجوز بمثل القيمة الا في العبد
والمكاتب والوكيل بالبيع يجوز بيعه بما قل او اكثر وبالعروض
وقالا لا يجوز الا بمثل القيمة وبالنقود ويجوز بيعه بالنسيئة و
بيع نصف ما وكل يبيعه واخذ بالثمن كفيلا او رهنا فلا يضمن
ان تولى ما على الكفيل اوضاع الرهن في يده ولو رهب الشيء من
المشترى او البراء منه او حط منه جاز وفيمن وعندك يوسف
لا يجوز وكذا الخلاف لو اقبل له حواله ولو اقاله صح وقط
الثمن عن المشتري ونزله الوكيل وعن ابي يوسف لا يقطع
عن المشتري والوكيل بالشرا يجوز شراؤه بمثل القيمة وبزيادة
يتغابن بها وهي ما يقوم وقدر في العروضه ونيم وفي الحياة
ده ويانزله وفي العقار ده ^{بما يقوم} وده لا يملك الا يتغابن بها
ولو وكل يبيع عبد فباع نصفه جاز وقال لا يجوز الا ان
باع الباقي ^{اي بيع عن الاعرج} الخوصة وهو استحسان وان وكل بشرا عبد
فاشترى نصفه لا يلزم الموكل الا ان اشترى باقية قبل الخوصة

لأنه يبيع من نفسه لأن ما في يد العبد الحق
وكذا الحق في قلب الكاتب وينقلب
حقيقته بالجزء هذه

وغيره من ان العبد في العرف في زيادة
نصف العشر وفي الحيوات زيادة العشر
وفي العار زيادة العشر في ما

اتفاق ولو ردة المبيع على الوكيل بعيب بقضادرية على امره مطلقا
فيما لا يحدث مثله وكذا فيما يحدث مثله ان يبيته او نكول وان
باقرار فلا يلزم الوكيل ولو باع بنسبة وقال الموكل امرتك بالنقد
وقال بل اطلقت صدق الموكل وفي المضاربة للمضارب ولا يصح
نصرف احد الوكيلين وحد فيما وكل به الا في الخصومة ومرة
وقضاديين وطلاق وعقولا عوض فيهما وليس للوكيل ان يوكل
الا باذن موكله او بقوله عمل برأيه فان اذن فوكل كان الثاني وكيل
الموكل الا قبل الثاني فلا ينزل بعزله ولا بموته وينزل ان يموت
الاول وان وكل بلا اذن فعقد الثاني بحضرة جازر كذا لو عقد
بغيبته فاجاز او كان قد قدر الثمن ولا يجوز لعبد ومكاتب
النصرف في مال طفله يبيع او شراء ولا تزويج وكذا الكافر في حق
طفله المسلم **باب الوكالة بالقبض والقبض للوكيل بالخصومة** القبض
خلا فالزفر والفتو على يوم على قوله ومثله الوكيل بالتقاضي والوكيل
بقبض الدين بالخصومة قبل القبض خلا فلهما والوكيل باخذ
الشفعة بالخصومة قبل الاخذ اتفاقا وكذا الوكيل بالرجوع

في الهبة او بالقبض او بالرد بالعيب وكذا الوكيل بالشراء بعد
مبشرته وليس للوكيل قبض العين المخصوصة فلو برهن ذوقه
على الوكيل بقبض عبدان مؤكدة بآية منه ^{بأنه} تقصير الوكيل ولا يثبت
البيع فيلزم اعادة البينة اذا حضر الموكل كما تقصير الوكيل
بنقل الزوجة أو العبد ولا يثبت الطلاق والعقود لغيرها
عليها بما لا حضور الموكل واقرار الوكيل بالمخصوصة على موكله عند
القاضي صحيح لا عند غير القاضي خلافا لابي يوسف لكن لو برهن عليه
انه اقره غير محل القاضي خرج عن الوكالة ولا يدفع اليه المال كالات
او الوصي اذا اقره بمحل القضاء لا يصح ولا يدفع اليه المال ولا يصح
توكيل رب المال لفيله بقبض ما على المكفول عنه ومن صدق مدعي
الوكالة بقبض الدين امر بالدفع اليه فان صدق صاحب الدين
والا امر بالدفع اليه ايضا ورجع به على الوكيل ان لم يملك فيه وان
هلك الا ان كان ضمنه عند فعاود دفع اليه على ادعائه غير مصدق
وكالة ومن صدق مدعي الوكالة بقبض الامانة لا يؤمر بالدفع
اليه وكذا الوصية في دعوى شرائها من المالك ولو صدق في ان المالك

في المدينة

فان نكل في الشفعة حتى يراو يحلف وفيما دونها يقتصر و
 وعندهما يضمن الارش فيهما فان قال المدعي في بيته حاضرة و
 وطلب يبي خصمه لا يحلف ويكفل بنفسه ثلثة ايام فان اتى لانه
 ودار مع حيث دار وان كان غريبا يكفل او يلزم قدر مجلس
 القاضي واليمين بالله لا بالطلاق والعقاق وقيل ان القاضي لا يحلف
 صريحهما في زماننا ويغلظ بذكر صفاته ان شاء القاضي ويجوز
 من التكرار لا بزمانه وكان يحلف يهودي بالله الذي انزل
 التوراة على موسى في بيت عليه السلام والنصراني بالله الذي
 انزل الانجيل على عيسى في بيت عليه السلام والمجوسي بالله الذي
 خلق النار والوثني بالله تعالى ولا يحلفون في معايدهم حلف
 على الحاصل في البيع والكساح بان الله ما بينكم ابيع قائم او كساح
 قائم في الحال وفي الطلاق ما بين منك الآن وفي الغصب
 ما يحجب عليك رده وفي الوديعة ماله هذا الذي يدعي في يدك
 ووديعة ولا شيء منه ولله قبلك حق لا على السبب نحو بالله مابغة
 خلافا لانه ينفق فان كان في الحلف على الحاصل ترك النظر للمدعي حلف
 اي خور

على السب

على السب اجماعا لدعوى الشفعة بالحوال او نفقة المبتوتة في حلف الزوج بالله ما طلقها طلاقا باينا ثم
 وللخصم لا يراها وكذا في سب لا يرتفع كعبد لم يدعي العتق جلا
 الكافر والامة ومن ورث شيئا فادعاه آخر حلف على العلم وان شراه
 او وهبه فعلى البتات ولو اقرى للمكرمينه او صلى عنهما
 على شيء وصح ولا يحلف بعده **باب التحالف** ولو اختلفا في قدر
 الثمن والمبيع او في ما حكم من برهن وان برهن فثبت الزيادة
 وان جرح عن البرهان قيل لهما امان ان يرضى احدهما بدعوى
 الاخر والآخر لا يخفى البيع فان لم يرض احدهما بدعوى الاخر في الفا
 وبدي بيمين المشتري وفي المقايضة باي ما شاء من نكل
 لزمه دعوى صاحبه وان حلفا فسخ القاضي البيع بطلب
 احدهما ولا يحلف لو اختلفا في الاجل او شرط الخيار او قبض
 بعض الثمن وحلف المنكر ولا بعد هذا كالمبيع وحلف المشتري
 وعند جرح الثمن فان وفسخ البيع وتلزم القيمة وكذا الخلل
 لو تعدد الرد وهو قائم ولا بعد هذا كبعثه الا ان يرضى البايع
 بترك حصه الثمن او عند جرح الثمن او يرد الباقي والقول المشتري
 او علم اخذ شيء من ثمن الثمن
 وجعل العقد وان لم يكن الا على القائم و...

فان نكل في الشفعة حتى يراو يحلف وفيما دونها يقتصر و
 وعندهما يضمن الارش فيهما فان قال المدعي في بيته حاضرة و
 وطلب يبي خصمه لا يحلف ويكفل بنفسه ثلثة ايام فان اتى لانه
 ودار مع حيث دار وان كان غريبا يكفل او يلزم قدر مجلس
 القاضي واليمين بالله لا بالطلاق والعقاق وقيل ان القاضي لا يحلف
 صريحهما في زماننا ويغلظ بذكر صفاته ان شاء القاضي ويجوز
 من التكرار لا بزمانه وكان يحلف يهودي بالله الذي انزل
 التوراة على موسى في بيت عليه السلام والنصراني بالله الذي
 انزل الانجيل على عيسى في بيت عليه السلام والمجوسي بالله الذي
 خلق النار والوثني بالله تعالى ولا يحلفون في معايدهم حلف
 على الحاصل في البيع والكساح بان الله ما بينكم ابيع قائم او كساح
 قائم في الحال وفي الطلاق ما بين منك الآن وفي الغصب
 ما يحجب عليك رده وفي الوديعة ماله هذا الذي يدعي في يدك
 ووديعة ولا شيء منه ولله قبلك حق لا على السبب نحو بالله مابغة
 خلافا لانه ينفق فان كان في الحلف على الحاصل ترك النظر للمدعي حلف
 اي خور

في حصصها لكونها يوفى وتلزم قيمة عند مخرج وتعتبر قيمتها
 في الانقسام يوم القبض وان اختلفت في قيمة المالك في القول
 للبائع وان برهنها فبرهانها اول وان اختلفت في قدر الثمن بعد
 اقالة المبيع تحالفوا وعاد البيع ان لم يقبض البائع المبيع وان قبض
 فلا تحالف ولا فالحج ولو اختلفت في قدر راس المال بعد اقالة السلم
 فالحق للمسلم اليه ولا يعود السلم ولو اختلفت في قدر الاجرة
 او المنفعة او في ما قبل استيفاء المنفعة تحالفوا فترد او بدى
 بيمين المستأجر ان اختلفت في الاجرة وبيمين المجرى في المنفعة
 وايهما نكل ربه دعوى الآخر وايهما برهن قبل وان برهننا فحجة
 المستأجر وان اختلفت في المنفعة وحجة المجرى ان اختلفت في
 الاجرة وبعد استيفاء المنفعة لا يتحالفان والقول للمستأجر
 وبعد استيفاء البعض يتحالفان وتفسخ فيما بقي والقول للمستأجر
 فيما مضى وان اختلفت في قدر بدل الكتابة لا يتحالفان والقول
 للعبد وقال يتحالفان وتفسخ وان اختلفت الزوجان في متاع
 البيت فالقول لها فيما صلح لها وله فيما صلح له او لها وبعد

في حصصها لكونها يوفى
 في الانقسام يوم القبض
 للبائع وان برهنها فبرهانها
 اقالة المبيع تحالفوا وعاد البيع
 فلا تحالف ولا فالحج
 فالحق للمسلم اليه ولا يعود السلم
 او المنفعة او في ما قبل استيفاء
 بيمين المستأجر ان اختلفت في
 وايهما نكل ربه دعوى الآخر

لانه حجة المستأجر
 تثبت زيادة
 المنفعة وحجة المجرى
 تثبت زيادة الاجرة
 والحج للثبات
 صدر الرتبة

في حصصها لكونها يوفى
 في الانقسام يوم القبض
 للبائع وان برهنها فبرهانها

احدهما القول في المعامل التي وعند ابي يوسف كذا في التراب على
 جهتان مثلها وفي جهتان مثلها لهما ولو ورثتها وعند محمد للرجل
 او لو ورثته وان كان احدهما مملوكا فلكل الميراث في الحياة والميراث في التو
 وقال الماذون والمكاتب كالحق **فصل** قال في اليد هذا الشيء او غيره
 فلان الغائب او اعارني او اجريته او رهنه او غصبته منه ومن
 على ذلك اندفعت الخصومة للمدعي وقال ابو يوسف في من عرف بالملك
 لا تدفع وبه يؤخذ وان قال الشهود او دعوى لا نعرفه لا تدفع
 بخلاف قولهم نعرفه بوجهه لا باسمة ونسبه حيث تدفع عند العلم
 خلافا لمحمد وقال شريته منه لا تدفع وكذا قال المدعي سرقة
 او غصبته مني وان برهن ذواليد على اليد الغائب وكذا ان قال
 سرق مني خلافا لمحمد ولو قال المدعي اتبعته من زيد وقال ذواليد
 او دعوى مني هو اندفعت بلا حجة الا اذا برهن المدعي ان زيد
 وكله بقبضه **باب دعوى الجدين** لا تعتبر بيته ذى اليد في الملك للطلاق
 وبينته الخارج فيه احق بهما على ما في يد الفرقى به لهما ولو على
 نكاح امرأة سقطا وهي من صدقة فان ارتخا فالسابق احق

اي ان كافة احدهما مملوكا فالتسليم
 حال الحياة وان مات احدهما فالتسليم
 لحي منهما كذا في اليد

اي مدعى عليه
 اي قال ابو يوسف ان كان ذواليد رجلا صالحا ينفق عنه
 الخصومة او اقام البيته وان كان معروفا بالملك لا تدفع
 رجوع اليه حين اقبل بالقضاء عرف احوال الناس فقال لا تدفع
 من الناس قد يأخذ مال الناس انما غصبا

لا احتمال ان يكون المدعي هو الذي ادعى عند صدر الرتبة

لا احتياج للميراث بينهما بخلاف الملك
 فان الشبهة قد يمكن صدق الرتبة

والجواب وما اشكل رجع فيه الى اهل المذنبه فان اشكل عليهم جعل
 كالمطلق وان برهن خارج على ملك مطلق ود يد على الشراء
 منه فهو اولى وان برهن كل منهما على الشراء من صاحبه ولان تاريخ
 تهما تراوتر كمال في يد ذي اليد وعند محمد للخارج وان ارضا
 في العقار بلا ذكر قبض وتاريخ الخارج اسبق قضي لذي اليد
 وعند محمد للخارج وان اثبت قبضا قضي لذي اليد اتفاقا وان
 كان وقت ذي اليد اسبق قضي للخارج في الوجه جريهين ولا ترجيح
 بكثره الشهود وان ادعى احد خارجين نصفه اسد والاخر
 كلها فالربع للاول وعند محمد الثلث والباقي للآخر وان كانت
 في ايديهما فكلها للمدعي كل نصفها بقضاء ونصفها بلا قضاء
 وان برهن خارجان على انتاج دابة وارضاه قضي لمن وافق منهما
 تاريخها وان اشكل فلهما وان خالفهما بطلا وان برهن احد

الخارجين على غصب شي والآخر على ودعيه استويا **فصل**
 في التنازع بالايدي لا بسجل الثوب او من الاخذ بكم والراكب صار غاصبا
 احق من الاخذ بالبحام ومن في السرج احق من الردف وصا

للمحل اول من علق كونه عليه والراكبان بلا سرج اوفيه سواد
 وكذا الجالس على البساط والمتعلقة بمن معه ثوب وطرفه
 مع آخر والمجايط لمن جذوعه عليه او اتصل او اتصل ببنائه انما
 تربيع لامن له عليه هرادي بل الجاران فيه سواد وان كان كل عليه
 ثلثة جذوع فيبينهما ولا ترجيح بالاكثر منها وان كان لاحدهما
 ثلثة وللآخر اقل فهو لصاحب الثلثة وللآخر موضع خشبة
 ولو لاحدهما جذوع وللآخر اتصال فهو لذي الاتصال وللآخر
 حق الوضع وقيل لذي الجذوع وقد بيت من دار كذا بيوت
 منها في حق ساحتها ولو ادعى ارضا كل انها في يده وبرهان قضي
 بينهما فان برهن احدهما او كان لبي فيهما او بني او صفر قضي بيده

في حق صبي يعبر عن نفسه قال انا حر قال قوله وان قال الباعيد
 لفلان فهو عبد لذي اليد وكذا من لا يعبر عن نفسه فلو ادعى الحرية
 عند كبره لا يقبل بلا حجة **باب دعوى النسب** ولدت مبيغة لاقل
 من نصف سنة منذ بيعت فادعاه البايع فهو ابنه وهي ام ولده
 وينسخ البيع ويرد الثمن وان ادعاه المشتري مع دعوى

طريق بين الجارين لو تنازعا في
 اذا كان لاحدهما هو ادعى
 ولا شيء للاخر عليه فهو بينهما
 الحايطة

المراد بالتعبير ان يملك ويعقل ما يقوله
 ان للصبي ان يملك ما يقوله
 وهو عبد ان الصبي في المسلمين

عندنا يوفى وعند محمد يوم بالبيان وقوله على اوقلي اقرار
 بدين فان وصل به هو وديعة صدق وان فصل لا وعند
 او معي او في بيتي او صدقة او كسبي اقرار بمائة ولو قال
 لمن ادعى عليه الف التزها او انتقدتها او اجلتى بها او قد
 قضيتكمها او ابرأتني منها او وهبتها او تصدقت بها على
 او اخلتكم بها فقد اقر وبلا ضمير لا ولو اقر بدين موجب وقال
 المقر له هو حال لزمه حال وحلف المقر له على الاجل ولو قال على مائة
 ودرهم فلكل درهم وكذلك ما يكال ويوزن ولو قال مائة و
 وثوب ومائة وثوبان لزمه تفيير المائة وان قال مائة وثلاثة
 اثواب فلكل ثياب ولو اقر بتمرة في قوصرة لزمه او بجماعة لزمه الحاقبة
 والنقص او بسيف فالنصل والجفن والحوائل او بحجارة فالكسوة
 والعيدان وان بدابة في اصطبل لزمه الدابة فقط وبثوب
 في منديل لزمه وكذا بثوب في ثوب وان كان بثوب في عشرة
 اثواب لزمه ثوب واحد عندنا يوفى واحد عشر عند محمد
 ولو قال على خمسة في خمسة لزمه خمسة وان نوى الضرب

وبينة مع يلزم عشرة وفي قوله على من درهم الى عشرة
 او ما بين درهم الى عشرة يلزم تعة وعندنا عشرة
 وان قال من داري ما بين هذا الجدار الى هذا الجدار فله ما بينهما
 فقط وصح الاقرار بالجل وحمل على الوصية من غير والجل ان بين
 سببا صالحا كارتب ووصية فان ولدت حيا لا قل من نصف
 حول من اقر فله ما اقر وان حيتي فله ما وان ميتا فله ما اقر ولو
 وان فترسيع او اقراض او ابرم الاقرار لغاوان اقرب شرط الخيار
 لزمه الاقرار وبطل الشرط **باب الاستثناء** وما في معناه صح
 استثناء بعض ما اقرب متصلا ولزمه باقية وبطل استثناء الكل
 وان اقرب شيئين واستثنى احدهما او احدهما وبعض الآخر بطل
 استثنائه خلافا لهما وان استثنى بعض احدهما او بعض
 كل منهما صح اتفاقا ولو استثنى كيليا او وزنيا او عدديا
 متقاربا من درهم صح بالقيمة خلافا للجل ولو استثنى منها شاة
 او ثوبا او ذرا بطل اتفاقا ومن وصل باقراره ان شاة الله
 بطل اقراره وكذلك ان علقه بمشية من لا تعرف مشيته كالملاكة

لو جود المجانسة مزوجه اذا كان ملكا او موزونا وعند محمد لا يصح في الكل اعدم المجانسة
 وعند الشافعي يصح في الكل المجانسة من حيث
 المالية صدق او ربح

والمجن ولو اقر بدار واستثنائها كان للمقر له ولو قال بنا وهما والقرية
 كان كما قال وفي الحاشية ونحو البستان كبنائها وان قال المجن الف من شيء
 عبد لم اقبضه فان عينه قبل المقر له لم يثبت ان شيئا وان يثبت لزومه
 الا ان قال له لم اقبضه ولو قال من شيء خرا وخزير لا يصدق
 وعندها ان وصل صدق ولو قال من شيء متاع او قرصني وهي
 زيوف او بنه رجة لزومه للحياد وصل لم فصل وقال لا يلزمه ما قال
 ان كان وصل وان قال من غصبا ودوية وهي زيوف او بنه رجة
 سقوة او رصاص فان وصل صدق والا فلا ولو قال غصبت
 ثوبا وجاء بمعي صدق ولو قال على الف لانه ينقص فانه صدق
 ان وصل والا لزم الالف ولو قال اخذت منك الف او دية فملكك
 وقال المقر له اخذتها غصبا ضمن ولو قال بدل اخذت اعطيتني
 لا يضمن ولو قال غصبت هذا الشيء من زيد لابل من عرو فمولى زيد
 ودية لعرو ولو قال هذا كان لي ودية عندك فاخذته وقال
 الالف دفع اليه وان قال آجرت فرسي او ثوبي هذا فلا يفر كيه
 اولى بمرءة على او اعمته او اسكنته داري ثم مردها على صدق

في المقر له ان شئت وفلان لا يفر

في المقر له ان شئت وفلان لا يفر

وعندها

وعندها القول للماخوذ منه ولو قال خاطتوني هذا بكذا شعر
 قبضته منه وادعاه الآخر فعلى هذا الخلاف في الصحيح ولو قال
 اقتضيت من فلان الف كانت عليه او قرصته الف اثم اخذتها
 منه وانكر فلان فالقول له ولو قال نزع فلان هذا الذرع او بني
 هذه الدار او غرس هذا الكرم لي استعنت به فيه وادعى فلان ذلك
 فالقول للمقر **باب اقرار المريض** دين صحته وما لزمه في مرضه
 بسبب معروف سواء ويقدمان على ما اقر به في مرضه والكل مقدم
 على الارث ولا يصح تخصيصه غريما بقضاء دينه ولا اقراره لو ارثه
 الا ان يصدق ببقية الورثة وان اقر لا جنبتي صحته ولو خاطط به
 وان اقر لا جنبتي ثم اقر انه ابنه ثبتت نسبه وبطل اقراره ولا يفسد
 لا جنبية ثم تزوجها لاه يبطل اقراره ولو اوصى لها ثم تزوجها بطلت
 ولو وصيها ثم تزوجها فله الرجوع وان اقر بغلام مجهول النسب بولد مثله
 . مثله انه ابنه وصدق الغلام ثبتت نسبه منه ولو مرضا وشارك
 الورثة وصح اقرار الرجل بالوالدين والولد والزوجة والمولى
 وشرط تصديق هؤلاء وكذا اقرار المرأة لكن بشرط في اقرارها بالولد

سواد اقر بدين او عيني

لا يثبت فيه تجدد النسب على الفور

تضيق الزوج ايضا وشهادة قابلة وصح تصديقه بعد ذلك
 انقلا تصد الزوج بعد موتها وعندها يصح ايضا وان اقر
 بنسب على غير الولد كاخ وعم لا يثبت ويرثه ان لم يكن له وارث
 معروف ^{لأن فيه حقا للنفقة} ولو بعيدا ومن مات ابو فاقربا بخ يشاركه في الارث
 ولا يثبت نسبه ولو كان لا يسمها الميت دين على شخص فاقرباها
 بقضايه نصفه والنصف الباقي للآخر ولا شيء للقرابة **كتاب الصلح**
 هو عقد يرفع النزاع ويجوز مع اقرار وسكوت وانكار فالاول
 كالبيع ان وقع عن مال بمال فيثبت فيه الشفعة والرد بالعيب ^{اي الصلح مع اقرار}
 وخيار الرؤية والشرط ويفد به مال البدل لاجهالة المصالح ^{اي المدعى}
 ويشترط القدرة على تسليم البدل وان استحق بعض المصالح عنه
 او كله جرح بكل البدل او بعضه وان استحق بعض البدل او كله جرح
 بكل المصالح عنه او بعضه وان وقع عن مال بمنفعة اعتبار لجانة
 فيشترط فيه التوقيت ويطلب بئوت احدها والاخير ان معاوضة ^{اي الصلح مع انكار او سكوت}
 في حق المدعى وفداء اليمين وقطع المنازعة في حق الآخر فلا شفعة
 في امر صلح عنهما مع احدهما ويجب في امر صلح عليهما وما استحق ^{اي بكونه او انكاره}
 من المدعى

من المدعى كذا او بعضا من المدعى حصته من البدل ويرجع بالخطأ
 فيه وما استحق من البدل بعضا او كله يرجع المدعى لو دعواه في قدر
 وهذا كالبذل قبل التسليم كاستحقاقه في الفضلين ولو صالح
 على بعض دار يدعيها لا يصح وحيلته ان يزعم في البدل شيئا ^{اي فصل الاقرار في فصل الانكار والسكوت}
 او يدعي عن دعوى الباق **فصل** يجوز الصلح في كل ما لا يجوز ^{لأن بعض الدار لا يصلح عوضا}
 الا على معلوم ويجوز عن دعوى المال والمنفعة والجنانية في النفس ^{لأنه يملك فيؤدي للمنازعة} في يد المدعى عليه صدق السوء
 ومادونهما عمدا او خطأ وعن دعوى الرق وكان عتقا بمال ولا ^{اي العبيد}
 ولادة عليه ودعوى الزوج النكاح وكان خلعا ويحرم عليه ويانة
 ان كان مبطلا ولو صالح بها بمال ليقربه بالنكاح جاز ولا يجوز ^{اي المدعى}
 ان ادعته المرأة وقيل يجوز ولا عن دعوى الحد وان قتل ^{لأنه حق الله}
 ما دون رجل او عرا وصالح عن نفسه لا يجوز بخلاف صلحه ^{لأن رقبته ليست من تجارة فلا يجوز له التصرف فيها صدق السوء}
 عن نفسه بقتل رجل او عرا وان صالح عن مخصص تلف ^{اي للمأذون} لان عبده من كسبه فيصح تصرفه فيه صدق السوء
 باكثر من قيمته جاز وقال يبطل الفضل ان كان لا يتغاي في ذاه
 بعرض صحيح مطلقا اتفاقا وان اعتق مؤسرا عبدا مشركا و
 وصالح عنه باقية باكثر من نصف قيمته بطل الفضل وان بعرض صحيح

لأن بعض الدار لا يصلح عوضا
 عن الكفاذا زاد في البدل شيئا كدبره
 او شوب يكون ذلك لشره عوضا عما به
 في يد المدعى عليه صدق السوء
 اي الصلح مع انكار او سكوت
 اي بكونه او انكاره
 اي المدعى

ويجوز صلح المدعى بما لا يدفعه المنكر ليقوله وبدل الصلح عن دمه
 على ما على بعض دين يدعيه يلزم الموكل الوكيل إلا أن ضمنه وبدل
 ما هو كيع يلزم الوكيل وإن صالح فمضى وضمن البدل أو أضاف
 إلى ماله أو أشار إلى عرض أو نقد بدلا إضافة أو أطلق وسلم صحة وكاه
 متبرعا وإن أطلق ولم يسم توقف فإن أجازه المدعى عليه جاز
 الصلح ونزله البدل والابطال **باب الصلح في الدين الصلح عا**
 لا يقيده لا معاوضة فلو صالح عن الف حال على مائة حالة أو
 على الف مؤجل صحة وكذا عن الف جواد على مائة زبوف ولا يصح
 عن درهم على دينار مؤجلة أو عن الف مؤجل على نصف حال
 أو عن الف سود على نصف بيضا ولو صالح عن الف درهم ومائة
 دينار على مائة حالة أو مؤجلة صحة وإن قال من له على آخر الف
 أدعى نصفه على الذي برئ من باقية ففعل برئ والآخر خلافه
 لأن يوف وإن قال صالحا على نصفه على النكر ما لم يدفع غدا
 النصف فالالف عليك لا يبرأ إذا لم يدفع إجماعا وإن قال

أبراهيم من نصفه على أن تعطيني نصفه غدا برئ من نصفه
 أعطى ولم يعط وكذا لو قال أدعى نصفه على الذي برئ من باقية
 ولم يوف ولو قال إن أدت إلى نصفه فالت برئ أو إذا
 أدت أو متى أدت لا يصح الأبراء وإن أدى ومن قال
 ستر أرب دينه لأقر لك حتى تؤخر عني أو تحط عني ففعل جاز وإن
 أعلن لزوم الحال **فصل في الدين** إن صالح أحد من الدين عن نصف
 على ثوب فشرى ثوبه المدينون بنصفه أو يأخذ نصف الثوب
 إلا أن يضمن له المصالح ربع الدين وإن قبض شيئا من الدين
 شاركه شريكه فيه وأتبع الغريم بما بقي وإن اشترى بنصيبه شيئا ضمنه
 شريكه ربع الدين وأتبع الغريم ومن أبرأ عن نصيبه أو قاص
 الغريم بدعي سابق لا يضمن لشريكه وإن أبرأ عن البعض
 قسم الباقي على سهامه وإن أجل نصيبه لا يصح خلافاً لأنه يوف
 وبطل صلح أحد من الدين على ما دفع خلافاً أيضاً
 وإن أخرج الورثة أحدهم عن عرض أو عقار حال أو عن
 أحد التقدين بالآخر أو غيرهما ما صح قل البدل أو أكثر وعن نقد

أي المطالبة أي بعض ذلك
 أي لزوم وليس للمدين أن يطالب
 المدينون في الحال وبما شرط

وله الخطر عاله والصبح ان قيل له ذلك فلا يضمن ويصير شركا
 بما زاد الصبح وحقه له ^{اي ان يملك} اذا بيع وحقه الثوب المضاربة
 وان قيدت ببلد او سلعة او وقت او معامل معين فليس له
 ان يتجاوز كما في الشركة فان تجاوز ضمن والرجح له فان قال له
 عامل اهل الكوفة او الصيارفة فعامل في الكوفة غير اهلها او صار
 مع غير الصيارفة لا يكون مخالفا وكذا لو قال اشترى سوقها فاشترى
 في غير بخلاف قوله لا اشترى في غير السوق وان قال اخذ هذا المال
 اعلم به في الكوفة او فاعمل فيها واخذه بالنصف فيها فهو تقييد بخلاف
 خذ واعمل فيها وللمضارب ان يبيع بنية مالم يكن اجلا له
 لا يبيع اليه التجار وان باع بنقدهم اخر صح اجاعا وله ان يأذن
 لعبد المضاربة في التجارة وليس له ان يزوجه عبدا او امه من
 مالمها ولا ان يثري به من يعتق على ربح المال فان شري كان
 له لالمها ولا ان يثري من يعتق عليه ان كان في المال ربح فان
 فعل ضمن وان لم يكن ربح صح فان حدث ربح بعد الشراء
 عتق نصيبه ولا يضمن بل يبيع المعتق في نصيب ربح المال
 لانه عتق بالربح لا بعينه

ولو اشترى

ولو اشترى المضارب بالنصف فقيمة بالف وقيمتها الف فولدت
 ولدا يساوي الف افاد عاه مورا فصار ربح قيمة الف والنصف
 لرب المال في الف وربيعه واعتقد فاذا قبض الف ضمن المداوي ^{اي بعد الدفعة}
 نصف قيمة الامه **باب المضارب يضارب فان ضارب**
 المضارب بلا اذن فلا ضمان مالم يعمل الثاني في ظاهر الرواية
 وهو قولهم لما وفي رواية الحسن عن الامام لا يضمن بالعمل
 ايضا مالم يربح وان كانت الثانية فاسدة فلا ضمان وان ربح
 وحيث ضمن فلرب المال تضمين اياها شاذ في المشهور وقيل
 على الخلاف كما في ادراج المودع وان اذن له بالمضاربة فضمن
 بالثلث وقد قيل ما رزق الله بيننا نصفان او في نصف
 او ما فضل فنصفان الربح لرب المال وثلث للثاني وسدس
 للاول وان دفع بالنصف فنصف لرب المال ونصف للثاني
 ولا شيء للاول وان شرط للثاني الثلثين فكل شرط ويضمن الاول
 للثاني سدسا وان كان قيل ما رزق الله او ما ربحت بيننا
 نصفان فدفع بالثلث فكل منهم ثلثه وان دفع بالنصف فثلثا
 والنصف للثاني

سعي
 هذا جواب لو

ان شاء ضمن الاول ربح المال لانه
 صار غاصبا به فعلى غيره بغير اذنه
 وان شاء ضمن الثاني لانه قبض مال
 غير بغير اذنه كان

نصف وكل من الاول ورب المال ربع ولو شرط لعبد رب المال
 ثلثا ليعمل معه ولرب المال ثلثا ونصفه ثلثا صحيح وبطلان موت
 احدها وبطلان حق رب المال مرتدا لا يلحق المضارب ولا يغزل
 بعزله ما لم يعلم به فان علم والمال مريض فلا بيعها ولا يتصرف فيها
 فان كان نقد من جنس راس المال لا يتصرف فيه وان كان من
 غير جنسه فلا تبدل به بجنسه استحب انا ولو افرقا وفي المال
 دين على الناس لم يرد اقتضاه ان كان لرجل والا فلا ويؤكد المالك
 وكذا سائر الوكلاء والبيع والسمار يجب ان عليه وما هلك
 من مال المضاربة صرف الى الرجح او لا فان زاد على الرجح لا يضمن
 المضارب فان اقتسماه وفسخت ثم عقدت فذلك المال وبعضه
 لا يتراد ان الرجح فان اقتسماه من غير فسخ تراداه حتى يتم راس
 المال فان فضل شيء اقتسماه وان لم يبق فلا ضمان على المضارب
فصل ولا ينفق المضارب من ماله في مصره او في مصر تخزن
 دارا ولا في الفاسدة فان كان سافر فطعامه وشراؤه في ماله
 بالمعروف وكذا ركوبه وكسوته شراؤه واستجاره وكذا اجرة خاتمه
 او من يضمن الفضل اذا جازمه

ابن واخوة الخ
 والطلاق

وفراش

وفراش ينام عليه وغسل ثيابه ولدهن في موضع يحتاج اليه
 وضمن ما كان زائدا على العادة ونفقة من ماله كالزاد واليرة
 ما بقي من كسوة وغيرها اذا قدم الى راس المال وما دون السفر
 كسوق المصران امكنه ان يغزو ويبيت في اهله والافكا السفر
 وليس للمبتضع الانفاق من ماله او ياخذ ما انفق
 المضارب من الرجح او لا وما فضل قسم وان سافر ماله ومال
 المضاربة او بمالين لرجلين انفق بالحصص وان باع متاع المضاربة
 مراجه حبيب ما انفق عليه من حمل ونحوه لا نفقة نفسه
 ولو اشترى مضارب بالنصف بالغ المضاربة بئرا وباعة بالعين
 واشترى بها عبد لافضا في يده قبل نقدها يغرم المضارب ربعها
 والمالك الباقي وربع العبد للمضارب وباقي المضاربة وراس
 المال الفان وخمسائة ولا يبيعه مراجه الا على الغني فلو بيع
 باربعة آلاف فحصة المضاربة ثلثة آلاف والرجح فيهما خمسة
 مائة ولو اشترى رب المال عبدا بخمسمائة وباعه من المضارب
 بالغ لا يبيعه مراجه الا على خمسمائة ولو اشترى مضارب

سقطت المجازة

مصره او في السفر

ان اذا مضى

انه مبرع

اي ياخذ رب المال ما انفق المضارب من راس المال

من انكار واخوة السمار والدلال والصبي

او يبيعه اياه

ابن واخوة الخ
 والطلاق

بالنصف بالف مضاربة عبد ليعدل الغني فقل جلا خطاء
 فربح الغداء عليه وبقي على المالك واذا فدي خرج عن المضاربة ويخدم المضارب
 يوما والمالك ثلثة ايام ولو اشترى بالف المضاربة عبدا وهلك الالف
 قبل نقد دفع المالك ثمنه ثم وثم وجميع ما دفع راس المال ولو كان
 مع المضارب الفان فقال دفعت الى الف وربحت الف او قال
 المالك برد دفعت الالف فالتقول للمضارب ولو اختلف مع ذلك
 في قدر المخرج فللمالك ولو قال من معه الف قدر مخرج فيه مضاربة
 زيد وقال زيد بل بضاعة فالتقول لزيد وكذا لو قال ذواليد
 فزيد وقال زيد بضاعة او وبيعة او مضاربة ولو قال للمضارب
 اطلقت وقال المالك عينت نوعا فالتقول للمضارب ولو ادعى
 كل نوعا فللمالك **كتاب الوديعة** الايداع تسليم المالك غيرة
 على حفظ ماله والوديعة ما يترك عند الامين للحفظ وهي امانة
 فلا يضمن بالهلاك والمودع ان يحفظها بنفسه وعياله وله
 السرف عند عدم النهي والخوف خلافه ما في حاله حمل ومؤنة
 فان حفظها بغير علمه ضمن الا اذا خاف لرق او لغيره فزفها

في المضاربة
 في المضاربة
 في المضاربة
 في المضاربة

الى جان

الى جان او الى سفينة اخرى فان طلبها سرتها فحسبها وهو قادر
 على تسليمها صراحا صبا وكذا لو وجد اياها وان اقر بعد بخلاف
 جدها عند غيره وان خلطها بما له حيث لا يتميز فان كانت
 بحسبها ضمن وانقطع حق المالك منها في المايع وغيره عند
 الامام وعند فقهاء في غير المايع للمالك ان يشركه ان شاء وكذا
 في المايع عند مجرور عند ان يوفى يصير الاقل تابع للمالك فيه
 وان كان بغير جنسها كبريت بغير زيت بترجة ضمن و
 وانقطع حق المالك اجماعا وان خلطت بلا صنع اشترك اجماعا
 وان تعدى فيها بان كانت ثوبا فلبسه او دابة فركبها او عبدا
 فاستخدمه ضمن فان انزل التعدى نزل الضمان بخلاف المستعير
 والمتأجر وكذا لو اودعها ثم استرقها وان اتفق بعضهما فلهما
 الباقى ضمن قدر ما اتفقوا وان ردت مثله وخلطه بالباقي ضمن الجميع
 ولو تصرف فيه ما فرح يتصدق به وعندك يوفى بطيبه وان
 اودع اثنان من واحد شيئا لا يدفع الى احدهما حصته خلافا لما
 وان اودع عند اثنين مما يقسم اقتسما وحفظ كل حصته

في المضاربة
 في المضاربة
 في المضاربة

في المضاربة
 في المضاربة
 في المضاربة

في المضاربة
 في المضاربة

في المضاربة

في المضاربة

في المضاربة
 في المضاربة

فان دفع احد ^{ال}هما الآخر ^{ال}الرافع لا القابض ^{عند}عند حفظ الكل
 باذن الآخر وان كان مما لا يتسم حفظه احدهما باذن الآخر
 اجماعا وان نهي عن دفعها الى غيره فادفع الى من له بد ضمن وان
 الى من لا بد منه كدفع الدابة الى عبده وشئ تحفظه الباء الى زوجه
 لا يضمن وان امر بحفظها في بيت معين من دار فحفظها في غيره
 منها لا يضمن الا ان كان فيه خلل ظاهر وان امر بحفظها في دار
 فحفظها في غيرها ضمن ولو ادفع الموضع فملكك ضمن الاول
 وعندنا ضمن ايا شاذ فان ضمن الثاني مرجع على الاول لا بالعكس
 ولو ادفع الغاصب ضمن ايا شاذ اجماعا ولو ادفع عند عبدك شيئا
 فالتزمه ضمن بعد عتقه وان كان عند صبي فالتزمه فلا ضمان صلا
 وقال ابو يوسف يضمن للمحال وان دفع العبد الوديعة الى مثله
 فملكك ضمن الاول بعد العتق وعندنا يوفى ضمن ايا ما شاء
 للمحال وعند محمدان ضمن الاول بعد العتق وان ضمن الثاني
 فلمحال ومن معه الغناء على كل من اشبه ايداعها عنده فنكل
 لهما في نهيها ضمن لهما مثلها **كتاب العارية** هي تملك منفعة بلا بدل

في دفع احد ^{ال}هما الآخر ^{ال}الرافع لا القابض ^{عند}عند حفظ الكل
 باذن الآخر وان كان مما لا يتسم حفظه احدهما باذن الآخر
 اجماعا وان نهي عن دفعها الى غيره فادفع الى من له بد ضمن وان
 الى من لا بد منه كدفع الدابة الى عبده وشئ تحفظه الباء الى زوجه
 لا يضمن وان امر بحفظها في بيت معين من دار فحفظها في غيره
 منها لا يضمن الا ان كان فيه خلل ظاهر وان امر بحفظها في دار
 فحفظها في غيرها ضمن ولو ادفع الموضع فملكك ضمن الاول
 وعندنا ضمن ايا شاذ فان ضمن الثاني مرجع على الاول لا بالعكس
 ولو ادفع الغاصب ضمن ايا شاذ اجماعا ولو ادفع عند عبدك شيئا
 فالتزمه ضمن بعد عتقه وان كان عند صبي فالتزمه فلا ضمان صلا
 وقال ابو يوسف يضمن للمحال وان دفع العبد الوديعة الى مثله
 فملكك ضمن الاول بعد العتق وعندنا يوفى ضمن ايا ما شاء
 للمحال وعند محمدان ضمن الاول بعد العتق وان ضمن الثاني
 فلمحال ومن معه الغناء على كل من اشبه ايداعها عنده فنكل
 لهما في نهيها ضمن لهما مثلها **كتاب العارية** هي تملك منفعة بلا بدل

ولا تكون

ولا تكون الا فيما يستفاد به مع بقائه فاعارة المكمل
 والموزون والمعدود قرض الا ان عتق انتفاعا يمكن رقة العين
 بعده وتصح باعترافه ومقتضى ^{اي اعطيتك} اطعته كرضي وحملتك على
 دابتي واخذت من عبدي اذا لم يرد بذلك الهبة ^{لا ان كان في استعارة} ودأري لك سكني
 او عري سكني ^{لانه عتق} وللمعير الرجوع فيها متى شاء ولو هلكت بلا تعد
 فلا ضمان ولا توجر ولا ترهن كالوديعة فان اجرها فاقطعت
 ضمن ايا شاذ فان ضمن المورج لا يرجع على احد وان ضمن
 المستاجر مرجع على المورج ان لم يعلم انه عارية وله ان يعير
 ما لا يختلف باختلاف المستعمل كالحمل على الدابة ^{اي لا يعيد} لما يختلف
 كالركوب ان عتق مستعلا وان لم يعير جاز ايضا ما لم يعير
 وان تعير لا يجوز فلو ركب هو ليس له اركاب غيره وان اركب
 غيره ليس له ان يركب هو وان قدرت بنوع او وقت او بها
 ضمن بالخلاف الى شئ فقط وان اطلق في ما فله الانتفاع باي
 نوع شاء وفي اي وقت شاء ويصح اعارة الارض للبناي
 الغرس ^{اي حديد} وان يرجع متى شاء ويكف قلعها ولا يضمن ان لم يوت

في دفع احد ^{ال}هما الآخر ^{ال}الرافع لا القابض ^{عند}عند حفظ الكل
 باذن الآخر وان كان مما لا يتسم حفظه احدهما باذن الآخر
 اجماعا وان نهي عن دفعها الى غيره فادفع الى من له بد ضمن وان
 الى من لا بد منه كدفع الدابة الى عبده وشئ تحفظه الباء الى زوجه
 لا يضمن وان امر بحفظها في بيت معين من دار فحفظها في غيره
 منها لا يضمن الا ان كان فيه خلل ظاهر وان امر بحفظها في دار
 فحفظها في غيرها ضمن ولو ادفع الموضع فملكك ضمن الاول
 وعندنا ضمن ايا شاذ فان ضمن الثاني مرجع على الاول لا بالعكس
 ولو ادفع الغاصب ضمن ايا شاذ اجماعا ولو ادفع عند عبدك شيئا
 فالتزمه ضمن بعد عتقه وان كان عند صبي فالتزمه فلا ضمان صلا
 وقال ابو يوسف يضمن للمحال وان دفع العبد الوديعة الى مثله
 فملكك ضمن الاول بعد العتق وعندنا يوفى ضمن ايا ما شاء
 للمحال وعند محمدان ضمن الاول بعد العتق وان ضمن الثاني
 فلمحال ومن معه الغناء على كل من اشبه ايداعها عنده فنكل
 لهما في نهيها ضمن لهما مثلها **كتاب العارية** هي تملك منفعة بلا بدل

لانه عتق غيره لازم

تصح كالعري وهي ان تقول ان مت قبلك فلك وان مت قبلي
فان قبض ما كانت عارية في يده والصدقة كالهبة لا تصح
قبل القبض ولا في مشاع ولا رجوع فيه او لو غنى ولا في الهبة
لفقر ولو قال جميع مالي او ملكك لفلان فهو هبة وان قال
ما ينسب الي او يعرفني فاقر **كتاب الاجارة** هي بيع
منفعة معلومة بعوض معلوم ديني او عيني وما صلح ثمنها
صالح اجرة وتقد بالشرط ويثبت فيه باختيار الشرط والرؤية
والعيب وتقال وتفسخ والمنفعة تعرف تارة ببيان
المدة كالسكنى والزراعة فتصح مدة معلومة اى مدة كانت
وفي الوقف يشترط الواقف فان لم يشترط فالفتوى ان
لا يتراد في الاراضي على ثلثة سنين وفي غير هاتين وتارة تعال
بذكر العمل كصنع الثوب وخباطة وخلافه معلوم على اية
مسافة معلومة وتارة بالاشارة كنقل هذا الى موضع كذا
والاجرة لا تتحقق بالعقد بل بالتعجيل او بشرط او باستيفاء
المعقود عليه او بالتكليف منه فتجب لوقبض الدار ولم يكن

حتى

حق مضت المدة وتسقط بالعصب بقدر فوت التمكن
ولرب الدار والارض طلب الاجرة لكل يوم ولرب الدابة لكل مرحلة
وللقضاي والخباط بعد الفراغ من عمله وان عمل في بيت المستاجر
وللخباز بعد الخبز فان احترق قبل الاخراج سقط الاجر وان
بعد فلا ان في بيت المستاجر فلا ضمان فيما او قال الا ان شاء
المستاجر ضمنه مثل وقته ولا اجرة وان شاء ضمنه الخبز ولا اجرة
وللمطبخ الوالفة بعد الغرف والضارب اللين بعد اقامته
وقال بعد تشرجه ومن لعله اتره العيين كصباغ وقصار
يقصر بالنشا واليسف فله حسم للاجر فان حسم ما فضاء
فلا ضمان ولا اجر وقال الا ان شاء المالك ضمنه مصبوغا ولا اجرة
او غير مصبوغ لا اجرة ومن لا اثر له في كالحال والملاح وفا
سل الثوب ليس له حسم باخلاف افراد الاتق واذا اطلق
العمل للصانع فله ان يستعمل غيره وان قيد بعمله بنف فلا
ومن استاجر رجلا ليعمل بعياله فوجد بعضهم قد مات
فاته بن بقوله اجره بحسابه وان استاجر لايصال طعام الى

لانه اوفى بعض المعقود عليه

وان كان من غير ان يكون له
 فيكون له من غير ان يكون له
 فيكون له من غير ان يكون له

فوجدت فردة فلا اجره وكذا لو استجر لايصال كتاب اليه
 فردة بموتة وقال محمد له اجره هابه ولو تركه هناك فلا اجره له
 اجماعا باب **ما يجر من الاجارة والايون** وصح استيجار الدار
 والمخاض وان لم يذكر ما يعمل فيه ولان يقول كل شيء سوى
 ما يوهن البناء كالحراثة والقصارة والظلمة واستيجار
 الارض للزرع ان يتي ما يزرع فيها او قال على ان يزرع مكانه
 ولبناء والغرس واذا مضت المدة لم يجره ان يقطع ما يوسعها
 فارغة الا ان يجره المجر قيمة ذلك مقلوعا برضى صاحبه
 كانت الارض تنقص بقلوعه فيدون برضاه ايضا ويرضى
 بتركه فيكون البناء والغرس لهذا والارض لهذا والرطبة كالشجر
 والزرع يترك باجر المثل الى ان يترك واستيجار الدابة كالشجر
 للمركوب والحمل والتوب للبر فان اطلقه ان يركب ويلبس
 من شاء فاذا ركب اولى هو واركب اولى غير تعيين
 فلا يستعمل غيره وان قيد بركب اولا برضى مخالفه
 كما يختلف باختلاف المستعمل وما لا يختلف فتقيد به

اي غير الدابة والتوب
 اي غير الدابة والتوب
 اي غير الدابة والتوب

فلو شرط سكنى واحد جاز ان يكن غير وان سمي ما يحمله
 على الدابة نوعا وقد راكبه فله حمل مثل او اخف كالشعر
 والسم لا ما هو اخضر كالماء وان سمي قدرا من القطن
 فليس له ان يحمل مثله حديدا وان نراد على ما سمي فعطبت
 ضمن قدر الزيادة ان كانت تطبيقا محملا ولا اقل القيمة وفي
 الارض او في بعض النصف ولا عسر بالثقل وان كسر او ضررها
 فعطبت ضمن خلافا لما فيها هو معتاد وان تجاوز بها مكانا
 سماه ضمن ولا يبر او بردها الى ما سماه وان استاجرها ذهابا
 ولا يابى الاصح وان نزع سرج الحمار واسرجها يسرج به مثله
 لا يضمن وان اسرجها او كفه بما لا يسرج او لا يؤكف به ضمن
 وكذا ان او كفه بما يؤكف به مثله وقال لا يضمن قدر ما زاد وزنه
 على السرج فقط وان سلك الحمار طريقا غير ما عينه المالك مسا
 يسلكه الناس فلا ضمان عليه لم يتفاوت الطريقان وان تفاوت
 او كان لا يسلكه الناس او حمله في البحر فلفه ضمن وان بلغه فله
 الاجر وان عتي ذرع بر فزرع بر طبة ضمن ما نقصت

ط او استاجر ليعمل عليها فله ان ينقلها الى مكان
 عليها اكثر منه فعطبت ضمن ما زاد الثقل الى المكان
 حلا لا ينقله مثل ذلك الدابة مع ضمن كل ثقلها فله
 يستاجر ليعمل عليها مشق خاتم خطه فله ان ينقلها الى مكان
 عتي ختمها فله ان ينقلها الى مكان عتي ختمها فله
 انقل من ضمن المسد اما ان كانت من غير ختمها
 انقل من ضمن المسد اما ان كانت من غير ختمها

اي جزءه الى نفسه بلجاءه فله
 لان المتعاقب مما دخل تحت مطلق العقد فكان حاصلا باذنه فلا يضمن

لانه مما اتفق عليه فله ان ينقلها الى مكان
 لان طريق البحر اكثر خطرا

من اي فتح الابحار بلاد حكم القاضي ١٣

معياً أو أزال الموجر عيباً سقطت أثاره وتفتح بالعدو وهو

العجز عن المضي على موجب العقد لا يتحمل ضرر غير مستحق به

كفّلت كن سكي وجّع بعد ما استاجرله وطبخ لوليمه ماتت

عرو كما بعد الاستيجار للطبخ لهما واختلفت منه وكذا

لو استخرجد كانا ليخرج فذهب ماله او اجره فيا فلومه دين

لا يحد قضاؤه الا من ثمن ما اجره ولو باقران او اساجر عبدا

المخدمة في المصراو مطلقا في افرات الكري دابة للسفر

ثم بدله منه ولو بد المكارم منه قلب بعينه ولو مضى

فروغند في رواية الكرخ ورواية الاصل واول استاه

خياط بن النعمان بن عبد الله بن خياط بن الفافل في عهد معاوية بن

خطاب الامم وعمل الكمال في طاعة الله في الفروع والآداب

حيط بالاجر جلاله ليحيا به ليعمل في الصبر ويجتهد
 في عماله. **وله آية** ثم ذكر في الآية الثانية قوله الآخر

فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهِمْ وَنُسُلِهِمْ غَافِلِينَ

بعد ولد الواسط جرجار عم اراد الفروسيه بموت
 هذا الفروسيه بموت

هذا ما قد بين ان عقده النفس فان عقده الغير فلا

خلافها وما وجد سيده اخذ وقبض العبد اياه صحاح ولو

آجر عبد الحكيم هذين الشهيدين شهر اربعة وثمانمئة

صحة والاوّل باربعة ولواستاجر عبدافائق او مرض فادعى

وجوده في أول المدة والموت وجوده قبل الإخبار بقاءه

حكم الحاكم ان كان حاضرا او صحيحا صدق الموطن

والأفالمستاجر وكذا الاختلاف في انقطاع ماء الرحم وجره يانه

ولو قال ^{قالوا} يا محمد ان تصبغ احم فصبغت اصفر وقال

الصانعون هم الذين صدقوا رب الثوب وكذا الاختلاف

فَالْقَوْلُ الْقَائِلُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ خَلْقُ الْبَاطِنِ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى

والمعاني والآثار والحقائق الصالحة

معمول ولا اجر واحد سوي واعطاه اجر شهيد ويجزيه
الحية وان قال والشروع اي لا اله الا الله وان قال

فَالْقَوْلُ فِي الثَّوْبِ وَعِنْدَ الْيُوسُفَ الصَّانِعِ أَنْ كَانَ حُرِّفًا

والقول الرب الثوب وعندى يوق المصالح الى ان كسر
اي معول

وعند فتح المصانع ان كان معروفا بعلية بالاجرة باب مع الاجرة

تفخ بعيب فوت النفع لخراب الدار وانقطاع الماد من

١١

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

او منجم فقبل صحیح و کذا الوقال جعلت علیک الفاتو دیه مجوما
اولم کذا و آخرها کذا فاذا اذیته فانت حر وان هجرت ففقر

فقبل ولو قال اذ اديت الى الفاكهه مائه فانت حر فربما تعلو
وهذا التعلو بين ابتداء حق جاز بيعة قبل
الاداء لا يكون العبد احق بكاتب وعلمه

وقيل مكاتبته واذا صنعت الكتابة خرج عن يد المولى دون ملكه
فان اتلف ماله ضمنه وكذا ان وطئ مكاتبته او جنى عليها او

ولها وان كاتبه على قيمه فدرت فان اداها عتقوك لانتقد

لوكا بن علي بن غير تقيين بالتعيين او على مائة ودينار عليه
عبدك غير معني وعنده ان يوسف تجوز وتقسيم المائة على قيمه لعدم تعيينها صدر السرعه

حصايد الارض مستأجرة او مستعارة فاحتقرت حق في ارض
غيره لا يضمن ان كان الريح هادية وان كان مضطربة ^{ضمن}
ولو اقعدها خياط او صباغ في خانوته ^{او خانوته} من يطرح عليه العمل
بالنصف صح ^و وكذا لو استأجر حمارا ليحمل ثوبا ^{او ثوبا} فحمله محملا وراكبين الى مكة
وله الحمل المعتاد وان شاهد الجبال المحمل فواجب ^{وان} استأجره
ليحمل مقدار رزاق فاكل منه فله رقة عوضه ^{ولو قال للغاصب دايرة}

فَرَّخَهَا وَالْأَفْجَرُ تَهَاكُلَ شَمِيرُ كَذَا فَلَمْ يَفْرِغْ فَعَلِيهِ الْمَسْحُ فَإِنْ جُودَ الْغَايِبُ
لأنه إذا عُنِيَ الْآجِرَةُ وَالْغَايِبُ ضَرْبُهَا
مَلِكُهُ أَوْ لَمْ يَجِدْ لَيْسَ قَالَ لَا أَرِيدُهَا بِالْآجِرِ فَلَا أَوْ بَرٍّ عَلَى مَلِكِهِ فَقَدْ آجَرَهُ
فَلَا يَرْوَاهُ
بَعْدَ جُودٍ وَمِنْ أَجْرِهَا اسْتَأْجَرَ بِالْكَثْرِ يَصْدُقُ بِالْفَضْلِ وَتَصَحَّحَ
صَدَقَ كَرَاهِيهِ
وَفَتَا هَذِهِ الْأَفْجَرُ
أَوْ جَاءَ غُلْفُ

الأجارة مضافة وكذا فسحها والمرارة والمعاملة والمضاربة
والوكالة والكفالة والابطاء والوصية والقضاء والامارة
والطلاق والعقود والوقف لا البيع واجازته وفسخه وقسمة
والشركة والرهبة والنكاح والرجعة والصلح عن مال وابراء

الدين **كتاب الكاتب** الكتاب تحرير المملوك يد في الحال
ورقة في المال في كاتب مملوك ولو صغير يعقل مال حال او محال
لجوز اي غدا اداء المال

三

ॐ नमो भगवते वासुदेवाय

وہی ہے جس نے اسے پیدا کیا اور جو اسے پال رہا ہے۔

A detail from a manuscript showing several lines of text in a cursive script, likely Arabic or Persian, with some red ink used for initials or headings.

ط
كفلت للمؤمن
قلان بالحق الاله
عندما انقلب الاخر

ان يصولوا ملائكة
اذا جاء عذابا

ويبافر وإن شرط عديم ويترجح امته ويكتب عبده فان أدى العبد الثاني
 بعد عتق الاول فوله له وان قبله فليس له وليس له ان يترجح
 بلا اذن ولا هب ولو بعوض ولا يتصدق الا بغير ولا يكفل
 ولا يقرض ولا يعتق ولو بال ولا يزوج عبدا ولا يبيعه من نفسه
 والاب والوصي في رقيق الصغير كالمكاتب ولا يملك المأذون شيئا
 من ذلك وعندنا يوفى التزوج امته وعلى هذا الخلاف المضارب
 والشريك وان اشترى المكاتب فريبه ولما دخل في كتابته ولو اشترى
 ذارحم محرر غير الولاد لا يدخل خلافا لما وان اشترى ام ولد
 مع ولدها دخل الولد في الكتابه ولا تباع الام وان لم يكن ولدها
 جاز بيعها خلافا لما وان ولد من امته يدخل في كتابته وكسبه له
 ولو زوج امته من عبده ثم كاتبها فولدت يدخل الولد في كتابته
 الام وكسبه لها ولو نكح مكاتب بالاذن امرأة زعم انها حرة فولدت
 فالتحقت فولدها عبدا وعندنا حر ويؤخذ منه قيمة بعد عتقه
 وان وطئ المكاتب امته بملك بغير اذن سيد فاستحققت يؤخذ
 منه عقرها في الحال وكذا ان اشترى اسدا فاسدا فوطئها فرة

هذه هي النسخة التي هي في
 نسخة المخطوطات في
 نسخة المخطوطات في

وان وطئها بملك لا يؤخذ منه الا بعد عتقه ومثل المأذون في
 التجارة **فصل** واذا ولدت المكاتبه من مولاهما مضت على
 الكتابه او عجزت نفسها وهي ام ولد واذا مضت على الكتابه
 اخذت منه عقرها وان مات المولى عتقت وسقط عني البذل
 وان ماتت وتركت مالا اديت منه كتابتها وما بقي ميراث لابنها
 ولا يثبت نسب من تلدها بعد بلاد عوة بل هو مثلها في الحكم واه
 كاتب مدبر او ام ولد صحيح فان مات عتقت بمجان والمدين
 يبي في بدل كتابته او ثلثي قيمته ان كان معسرا وعندنا يوفى
 يبي في الاقل من البدل او ثلثي قيمته وعندنا يبي في الاقل
 من ثلثي البدل او ثلثي القيمة وان دبر مكاتبه صحيح ومضى علمها
 او عجزت فصار مدبرا فان مضى علمها ماتت سيد معسرا
 سبي في ثلثي البدل او ثلثي قيمته وعندنا يبي في الاقل من ثلثي
 كل من مامان اعتق مكاتبه عتق وسقط عنه بدل الكتابه واه كسبه
 على الف موجد فصالح على نصفه حال صحيح وان مات مريض كاتب
 عبدا قيمته الف على الفين الى سنة ولما مال بعينه ولم يجز الورثة
 اما في مرضه

هذا جواب المسئلة او هي بالخيار

قد بقوله ولا مال لانه لو كان
 له مال غيره وهو يخرج من الثلث
 عتق وبطل كتابته ان ملك

أدى العبد ثلثي البدل حالاً والباقي إلى أجل أو مرة رقيقاً وعند محمد
يؤدى ثلثي قيمة الحال والباقي إلى أجل أو مرة رقيقاً وإن كاتب على الف
وقية الغان ولم يجزوا أدى ثلثي القيمة للحال أو مرة إلى الرق
اتفاقاً ومثلها البيع وإن كاتب حر عن عبد بالف فادى عنه عتق
ولا يرجع به عليه وإن قبل العبد فهو مكاتب وإن كاتب عبد غني
من نفسه وعن آخر غائب قبل صح وقبول الغائب لغو ويؤخذ
الحاضر بكل البدل ولا يؤخذ الغائب بشئ وإتباعا أدى أجبر الموطأ على
القبول وعتقا ولا يرجع أحدهما على الآخر وإن كاتب أمه عنها
وعن صغيرين لها جاز وأى أدى أجبر الموطأ على القبول وعقلا
ولا يرجع على غيره **باب كتابة العبد لترك ولو أذن أحد**
الشريكين في عبيد الآخرين يكتب حصته منه بالف ويقبض البدل
ففعول وقبض البعض فجزء المكاتب فالمقبوض للقباض خاصة و
وقال ابن عباس ما أمه لرجلين كاتبها فأتت بولد فادعاه أحدهما
ثم أتت بأخر فادعاه الآخر فجرت في أم ولد الأول وضمن نصف
قيمتها ونصف عقرها وضمن الثاني تمام عقرها وقيمة الولد

بغيره ما يشاء

بغيره ما يشاء

بغيره ما يشاء

وهو ابنه وإتباعا دفع العتق إلى ما قبل العجز لها جاز وعندها
لا يثبت نسب الولد من الثاني ولا يضمن قيمته وحكم كاتبة و
يضمن تمام العقر ويضمن الأول نصف قيمته ما عند أبي يوسف
والأول منه ومن نصف ما بقي من البدل عند محمد ولو لم يطل
التكليف فخرجت بطلت التدبير وهي أم ولد للأول وللأول
ويضمن نصف قيمتها ونصف عقرها ولو اعتقها أحد من أمورها
فخرجت ضمن المعتق نصف قيمتها ما يرجع عليه ما خلا فإلها
وإن لم تجز فلا ضمان وعندها يضمن المورس وجب السعاية
في المعسر ولو دبر أحد الشريكين ثم اعتق الآخر من كراهته
المالك أو استسعى العبد أو اعتقه وإن عكسها فالمدبر يعتق أو
يستسعى وعندها إن دبر الأول ضمن نصف قيمته من ماله
أو معسراً وعتق الآخر لغو وإن اعتق الأول ضمن لو موهراً
أو استسعى العبد أو معسراً وتدبير الآخر لغو **باب العجز**
والموت إذا عجز المكاتب عن نجم فإن رجليه حصول مال
لا يجعل الحاكم بتعجيله ويترد يومين أو ثلاثة ولا تجزئ فسخ
أي الحاكم

بغيره ما يشاء

بغيره ما يشاء

بغيره ما يشاء

بغيره ما يشاء

الكتابة ان طلبت من او غيره سيرة بوضاء وعندك في الغنى لا يفتن
 ما لم يتوكل عليه بخوان واذا اخرجت عدا احكام الرق وماله يدملوا له
 ويجل له ولو اصيل من صدقة وان مات عن وفاء لا تقب
 ويؤدي بدلها من ماله ويحكم بعقده في آخر جهن من حياته
 ويورث ما يتبع من ماله ويعتق ولده الذي شرههم او ولدوا
 في كتابته او كوتبوا معه تبعاً او قصداً وان لم يترك وفاء وله
 ولد وله في كتابته سعي على غنومه فاذا ادى حكم بعقده وعق
 ابيه قبل موته والولد المشرى اما ان يؤدي حالاً او يترك في الرق
 وعند عاهه كالاقل وان مات المكاتب وترك ولداً من حرة
 ودينار على النكاح وفاء في حق الولد فقط بشرط الجناية على عاقلة
 الام لا يكون ذلك قضاء بعجز المكاتب وان اختصم مولى الام
 والاب في ولده وقضى به لمولى الام فهو قضاء بعجز ولحقني
 عبد فكاتبه سيد جاهل بجناية فبغير دفع او فدى وكذا لوني
 المكاتب فبغير قبل القضاء ولو بعد ما قضى عليه به فهو دين يسل
 فيه ولا تفسخ الكتابة بموت السيد ويؤدي البدل الى الورثة

على غنومه فان اعتقه بعضهم لا ينفذ وان اعتق كلهم عتق مجازاً
كتاب الولاء الولاء على الحق وكوتدي او استبداد
 او كتابة او وصية او ملك قريب ولغا شرط لغيب او سائبة و
 ومن اعتق حاملاً من زوج قبي فولدت لاقل من نصف سنة
 فولد الولد لا ينتقل عنه ابدًا وكذا الولد لتومين احدهما
 لاقل من نصفها وان ولدت لكثر من ذلك فولد له ايضاً
 لكن ان اعتق الاب حرة الى ماله ولا يرجع الاولون على ما قصداً فلا ينتقل ولاؤه من معتقه
 عقلاً عنه قبل الجور او تزوج بحبي له موطى مولاة او لامعتقة فولدت له
 فولد الولد لمولى الام وعندك كيف حكم ابيه والمعتق مقدم
 على ذوى الارحام مؤخر عن العصبه النسبية فان مات
 السيد ثم المعتق فارتبه لاقرب عصبه سيد فيكون له ابنة و
 ابيه لو اجتمعوا وعندك كيف لابي الدرس والبالاين
 وعند استواء القرب يستوي القصة وليس للنفاء من الولاء
 الا ما اعتق او اعتق من اعتق او كاتب او كاتب من كاتب
 الحديث **فصل في** ولاد المولاة بسببه العقد فلو اسلم

اي ان شرط المولاة ان لا ولاه بينهما
 فالشرط باطل والولاء لمن اعتق
 من وقت الاعتراف
 اي ان اعتق ابوه لا ينتقل ولاد الولد
 من مولى الام الى مولى الاب لان الجناية
 موجودة وقت الاعتراف فاعتق وقب
 صدر من الرق

رجعت الى جانب الاب
 وان كان من جانب الام صدر

اجب على يد رجل وولاه على ان يرثه ^{اي على يد رجل وولاه} ولي عقل عنه او الى غير
 من اسلم على يد صحبة ان لم يكن معتقاً وعقله عليه وارثه لم ان لم يكن
 له وارث وهو مؤخر عن ذوى الارحام وان يفسخ قولاً بحضرة
 وفعل مع غيبة بان ينقل عنه الى غيره وبعد ان عقل عنه
 او عن ولده لا يفسخ هو ولا ولده ولا على ايضاً ان يبرأ عن
 ولده بحضرة ولو اسلمت امرأة وولت او اقرت بالولاد فولات
 بمجرى النسب او كان معها ولد صغير كذلك تبعها فيه خلافاً لما
كتاب الاكره هو فعل او وقع الا ان يغير فيفوت به رضاه
 او يبرأ اختياره مع بقاء اهليته وشرطه قدرة المكره على ايقاع
 ما هدر به سلطاناً كان اولاً وخوف المكره وقوع ذلك لو لم يمتنع
 قبل عن فعل ما اكره الحق او الحق اخر الحق الشرع وكون المكره به متلفاً
 نفساً او عضواً او موجباتاً لعدم الرضاء فلو اكره على بيع او شراء
 او اجارة او اقرار بقتل او ضرب شديد او حبس مديد خيراً بين
 الفسخ والامضاء ويملكه المشرى ملكاً ولا ان قبضه فلو اعتق
 صحته اعتاقه ولزمه قيمة وقبض الثمن او تسليم المبيع طوعاً اجارة

في قوله اجب على يد رجل وولاه على ان يرثه
 اي على يد رجل وولاه على ان يرثه
 في قوله اجب على يد رجل وولاه على ان يرثه
 اي على يد رجل وولاه على ان يرثه

في قوله اجب على يد رجل وولاه على ان يرثه
 اي على يد رجل وولاه على ان يرثه

لا فعله ما كرهه ولا دفع المهر طوعاً بعد اكرهه على ما اذا هلك
 المبيع في يد من تر غير مكره لزمه قيمة والبايع تضمن اي شأ من
 المكره والمشتري فان ضمن المكره مرجع على المشتري بقيمة فان
 ضمن المشتري بعد ما تلاه له البياعات نفذ كل شراء وقع بعد
 شرائه لا ما وقع قبله وان اجاز عقداً من اجاز ما قبله ايضاً وله ان
 داهه اذا فسخ لوباقياً وضرب سود وجس يوم ليس باكره
 الا فيمن يتضرر بكونه ذا منصب وان اكره على اكل ميتة او لحم
 خنزير او دم او ثوب خمر ضرب او جبر او قيد للعل التناول
 وان يقتل او قطع عضو حل ويأثم بصبره على التلف ان علم الاباء
 كاذب المحصة وان اكره على الكفر واست النبي صلى الله عليه وسلم يقتل
 او قطع عضو خض لم اظهره وقبله مطرئين بايمان ويؤجر بالصبر
 على التلف ولا رخصة بغيرهما اذا اكره على اتلاف مال مسلم باحد
 رخصته والضم على المكره او على قتله او قطع عضو لا يرضى فان
 فعل بالقصاص على المكره فقط وعند ان يوفى بالقصاص على احد
 ولو اكره ان يتردى من جبل ففعل فالدية على عاقلة المكره وعند

لان الهلاك النفس والعضو لا امتناع عن مباح
 حرام فياثم قيد بقوله يعلم لانه لو لم يعلم لم يكن مباحاً

او كونه مباحاً في وقت
 اكره

اي القطع والقتل

غان ان كان القتل عمداً فعندك حنيفية
 ومن غيرهما الله القصاص على الحامل
 لان الفاعل يصير له له وعند فخره

اي ان كان القتل عمداً فعندك حنيفية

ومن غيرهما الله القصاص على الحامل

لان الفاعل يصير له له وعند فخره

على الفاعل لانه مبشر بحد الله

ان كان له من ماله

انه يوسف في ماله وعند محمد علي القصاص ولو كان بقتل على تركه
او اقتحام نارا او ما وكلهم كذا الخيارات الاقدام والصبر وقال لا يلزم
الصبر ولو وقعت ناره في سفينة ان صبر واحترق وان التقي
نفسه غرق في الخيارات عند الامام وعند محمد بن يوسف الثبات وان كان
على طلاق او عتاق او توكيل بها نفذ ويرجع بقيمة العبد على
المالك وكذا بنصف المهر لو كان الطلاق قبل الدخول ولا يرجع بعده
وصحح يمين المالك ونذرهما ولا يرجع بما غرم بسبب
ذكر ورجعه وايلأوه وفيه فيه واسلامه لكن لا قتل فيه لو ارتد
ولا تصح رقة فلا تبين بها امرأته فان ادعت تحقوما فظهره
وادعى ان قلبه مطمئن بالايمان صدق ولو اكره على الزنا ففعل حل
مالم يكره سلطان وعندهما لا حد عليه وبه يفتي **كتاب الحج**
هو منع نفاذ تصرف قوتي واسباب الصغر والجنون والرق
فلا يصح تصرف صبي او عبد بلا اذن ولي او يتد ولا تصرف
المجنون المغلوب بحال ومن عقد منهم وهو يعقل فولي بالخيار
بين ان يعينه او يفسخه ومن التفت منهم شيئا فعليه ضمانه و

هذا هو الصحيح في المهر
في المهر في المهر في المهر
في المهر في المهر في المهر
في المهر في المهر في المهر

ولا يصح طلاق الصبي او المجنون ولا اعتاقهما ولا اقرارهما او
وصحح طلاق العبد واقراره في حق نفسه لا في حق غيره فلو اقر بماله
لزم بعد عتقه وان سجد او قود لزمه في الحال ولا يخرج على السفينة
وان كان مبدرا ومن بلغ غير رشيد لا يسلم اليه ماله مالم يبلغ
سنة خمس وعشرين فاذا بلغ اذ دفع اليه وان لم يورثه وانه
تصرف فيه قبل ذلك نفذ وعند محمد بن يوسف لا يدفع اليه
مالم يورثه وانه لا يصح تصرف فيه فان باع لا ينفذ وان فيه اوج
مصلحة اجاز له الحاكم وان اعتق نفذ وصح العبد في قيمته وانه
دبر صحح فان مات قبل ان يدفع اليه يسي العبد في قيمته مدبرا ويصح
تزوجهم المثل وان تبي اكثر بطلت الزيادة وتخرج زكوة مال السفينة
وينفق منه عليه وعلى من توفقه نفقة ويدفع القاقدر الزكوة اليه يؤدي
بنفسه ويؤكل عليه امين الى ان يؤدي بها فان اراد حجة الاسلام لا يمنع
منها ولا من عمرة واحدة وتدرج نفقة النفقة ينفق عليه الطريق
لا اليه وتصح منه الوصية في القربى وابواب الخير من الثلث و
ويجوز على المفتي للماجن والطبيب الجاهل والمكاري المغلس اتفاقا

هو الذي كان له الدابة ويأخذ الزكوة
فاذا جاءه وان اسقى دابة له ثم
فاقطع المالك عن الزكوة
هو الذي يدفع المال كدواء
هو الذي يدفع المال كدواء
هو الذي يدفع المال كدواء
هو الذي يدفع المال كدواء

ولا يجزى على فاسق ومغفل اذا كان مصلحا ماله ولا على مديون
 لا يبيع القام ماله فيل يجب ابر حتى يبيعه هو بنفسه فان كان ماله
 من جنس دينه اذاه الحاكم منه ويبيع احد النذرين بالآخر احتسابا
 وعند ما يجزى عليه طلب غرامه ويمنع من التصرف والاقرار و
 ويبيع الحاكم ماله ان امتنع ويقسم بين غرامه بالخصص فان
 اقر حال حجره لزم بعد قضاء ديونه لا في الحال وينفق من مال
 المفلس عليه وعلى من تلزم نفقة والفقوى على قولهما في بيع ماله لا متاعه
 وتباع النقود ثم العروضي ثم العقار ويترك له ديت من ثياب
 بدنه وقيل ديتان ومن افسر وعنده متاع رجل كراه منه فرب
 المتاع اسوة لغرامه **فصل** حكم يبيع الغلام بالاحتملام والالتزال
 او الاحبال ويبيع الجارية بالحوض او الاحتلام او الحبل فان
 لم يوجد شيء من ذلك اذ اتم له ثمانية عشرة سنة ولم يبيع عشر سنة
 وعندها اذا اتم خمسة عشرة سنة في ما وهو رواية عن الامام و
 يفتى وادنى مدته له ثنتا عشرة سنة ولم ياتع سنين واذا
 راهقا وقال بلغنا صدقوا وكانا كالبالغ حكما **كتاب الماذون**

الاذنة

الاذن فله الحجر واستقام الحق ثم تصرف العبد باهليته فلا يلزم
 ان يجزى عليه ولا يتوقف فلو اذن له يوما فيوما فمأذون دايم الى
 ان يجزى عليه ولا يتخصص فاذا اذن في نوع من التجارة كان مأذونا
 في سائر الانواع ويثبت صيركا او لالة بان رأى عبده يبيع وشترى
 فسكت سواء كان البيع للمولى او لغيره بامره او بغير امره صحيحا
 او فاسدا وللمأذون اذنا عاما لا يشترط شي بعينه او طعاما للكل
 او ثيابا للكسوة ان يبيع ويشترى ويؤكل وما يؤكل ويقبل السلم
 ويخرج ويرتد وينزع ويشترى بذر ايرى عودا يشترى ارك عانا
 ويشترى جردا ويؤلفه ويضارب ويدفع المال مضاربة
 ويضع ويعير ويقر بدين ووديعة وخصب ولو اشترى
 بغير جار خلا فامه ما ولو جاز في مخرم مودة صحيح من جميع المال
 ان لم يكن عليه دين وان كان في جميع ما بقي وان لم يبق ادى
 المشتري جميع المحابات اورة المبيع وله ان يضيف معاملته و
 ويخط من الثمن بعيب ويأذن لرقيقه في التجارة لان يتزوج
 او يزوج عبده وكذا امته خلا فالله يوسف ولا ان يكاتب ويحق

لانه يحصل المال له اذ لا يسوم في التجارة عند

ارباعه وشركه

لا مصادفة

الذي هو في
 العبد باهليته
 العبد باهليته

بأنه في المولى
 في المولى
 في المولى

الذي هو في
 العبد باهليته
 العبد باهليته

الذي هو في
 العبد باهليته
 العبد باهليته

وتكون مال او يقضى او يهرب وتكون عوض او يهدى الا اليسير من
 الطعام والحج لا يهدى اليسير ايضا وعن ابي يوسف اذا ارفع
 المولى الى الحج قوت يومه فذرا بعض رفقائه لا اكل معه فلا يكسبه
 بخلاف ما لو دفع اليه قوت ثم قالوا ولا بأس للمرأة ان تنصرف
 من بيت زوجها باليسير كالرغيف وخمسة وما لم يزد من الماذون من
 الدين بسبب تجارة او ما في معناها كبيع وشراء واجارة واستحجار
 وغصب وتجارة مائة وعقارة شرها فوطئها فاستحققت يتعلق
 برقبته فيباع ان لم يفره المولى ويقسم ثمنه وما في يده من كسبه
 بالخصم سواء كسبه قبل الدين او بعده او له به وما بقى عليه يطالب
 بعد عتقه وما اخذ من يده من قبل الدين لا يترد له اخذ غلة
 متلوع وجود الدين والزائد على الغرماء ويجوز الماذون ان يبق
 او مات سيد او جنى مطبقا او حو قد اراد الحرب مزا او حجر عليه
 وعلم به اكثر اهل سوقه والامة ان استولها لان دبرها في ضمن
 القيمة للغريم فيما او اقرره بعد الحج يدين او بان ما في يده امانة
 او غصب صحيح خلافا لما قاله استغرق دينه رقبته وما في يده

لا يملك
 لا يملك
 لا يملك
 لا يملك

لا يملك
 لا يملك
 لا يملك

لا يملك

لا يملك سيد ما في يده فلو اعتق عبدا عما في يده لا يصح وعندهما
 لا يملك فيصح عتقه وان لم يستغرق صح اتفاقا ويصح بيعه
 من يده بمثل القيمة لا باقل ويبيع سيد منه بمثلها لا بالكثير فلو باع
 بالكثير يحط الزائد ويقتضى البيع فان سلم سيد الى المبيع قبل نقد الثمن سقط
 الثمن وله ان لا يملك حتى ياخذ ثمنه ويضمن السيد باعنا الماذون
 مديونا الاقل من قيمة ومن الدين وما زاد من دينه على قيمة
 طوبى له معتقا وان باعه وهو مديون مستغرق وغيبه
 مشريه فللغرماء اجارة بيعه واخذ ثمنه او تضمين اي شأوا
 هامن السيد والمشتري قيمة فان ضمنوا السيد ثمرة عليه
 بعيب يرجع اليهم بالقيمة وعاد حقهم في العبد وان باعه واعلم
 يكون مديونا فللغرماء ردة البيع ان لم يصل ثمنه اليهم وان قل
 ولا محاباة في البيع فلا فان غاب البايع والمشتري ليس خصما
 لهم ان انكر الدين وعنده ان يوسف هو خصم ويقضى لهم بالدين

المبيع بقبض الثمن فانه سلم
 المبيع قبل قبض الثمن ابطال حقه
 في العيق فلم يبق له حق الا في الدين
 والمولى لا يستوجب عليه ديناً
 فيبطل الثمن صدر الرقة

ومن قال انا عبد فلان واشترى وباع في حكمه الماذون الا انه
 لا يبيع في الدين ما لم يقترس به باذنه **فصل** في تصرف الصبي
 لا يملك
 لا يملك
 لا يملك

ان تقع كالا سلام وقبول الهبة والصدقة صح بلا اذن وان
خبر بالطلاق والاعتاق فلا ولو باذن وان احقها كالبيع والشراء
صح بلا اذن لا بد منه فاذا اذن للصبي في التجارة ابوه او جد
عند عمره او وصي احدهما والقاضي فحكم حكم العبد الماذون
بشرط ان يعقل كون البيع سائبا للملك والشراء جالبه فلو اقر
بما في يده من كسبه او ارثه صح والمعتوه بمثله الصبي وصح
اذن الوصي والقاضي لعبد اليتيم **كتاب الغصب** هو ازالة
اليد المحقة باتبات اليد المبطلة فاستخدام العبد وحمل الذابة
غصب لا الجور على الباطل وحكمه الاثم لمن علم وجوب ردة
عينه في مكان غصبه ان كانت باقية والضمان لو هلك في المثل
كالكيل والوزن والعددي المتقارب يجب مثله فان انقطع المثل
تجب قيمة يوم الخصومة وعندنا يوسف يوم الغصب وعند محمد
يوم الانقطاع وفي القيمة كالعددي المتفاوت والبر المخلوط
بالشعر تجب قيمة يوم الغصب اجماعا فان ادعى الهلاك خيس
حتى يعلم انه لو كان باقيا لظهر ثم يقضى عليه بالبدل والغصب

اذا هو فيما يتقرر فلو غصب عقارا ملك في يده لا يضمن خلافا لمحمد
وما نقص منه بفعل كسناه وزرعه ضمنه ويأخذ رأس ماله ويتصدق
بالفضل وعندنا يوسف لا يتصدق به وكذا لو استغل العبد المخصون
فقص الاستغلال او اجر المستعار ونقص يضمن النقصان وما
فضل من الغلة والاجرة تصدق به خلافا له وان تصرف في
الغصب او الوديعة فخرج وهو يتعينان بالتعيين تصدق بالبيع
خلافا له ايضا وان كانا لا يتعينان فان اشار اليهما ونقدتهما
فكذلك وان اشار الى غيرهما ونقدتهما او اشار اليهما ونقد غيرهما
او اطلق ونقد منهما ما طاب له الرجاء اتفاقا قيل وبه في المختار انه
لا يطيب مطلقا ولو اشترى الف الغصب او الوديعة تجارية
تعدل الفين فروجها او طعاما فكله لا يتصدق بشئ **فصل**
وان غير ما غصبه فزال اسم وعظم منافع ضمنه وملاكه لا يملك
انتقاعه قبل اداء الضمان كشاة ذبحها وطبخها او شواها او
قطعها او برئ الحذر وزرعه ودق ثوبه وعنب او زيتون ^{بريان} عصره
وقطن غرله وغزل نجه وحديد جعله سيفاً وصفر جعله آنية ^{او بقر} فزول قدره

تأنيديا

وساجه اوله بنى على اوان جعل الفضة والذهب دراهم
او نادر او آنية لا يملكه وهو ملك بلا شيء وعندها ملك الغاصب
وعليه مثل فان ذبح الشاة فلما كان شاة طرعا عليه وضمة قيمتها او
اخذها وضمة نقصانها وكذا لو قطع يدها او قطع طرف دابة
غير مأكولة او خرق الثوب خرقا فاحتشأ فوت بعض العين وبعض
المنفعة وفيه يبرقضه ولم يفوت شيئا من النفع يضمن نقصان
ومى بنى في ارض غيره او غرس امر بالقلع والرد وان كانت
نقصت بالقلع فلما كان يضمن له قيمته ما موه بقلعها فتقوم
الارض بلا شجر او بناء وتقوم مع احداهما مستحق القلع فيضمن
الفضل وان صبغ الثوب احمر واصفر اولت السويق بيمين فلما ملك
ان شاد وضمة قيمة ثوبه ابيض ومثل سويته واخذها وضمن ما زاد
الصبغ والسمن وان صبغه اسود وضمة قيمة ابيض واخذها
بلا ردة شيء لانه نقص وعندها الاسود كغيره وهو اختلازماء
فصل وان غيب ما غصبه وضمة قيمة ملكه مستند الى وقت
الغصب ولم له الاكساب دون الاولاد والقول في القيمة للغاصب

الارض بغير شجر او بناء وتقوم مع احداهما مستحق القلع فيضمن الفضل وان صبغ الثوب احمر واصفر اولت السويق بيمين فلما ملك ان شاد وضمة قيمة ثوبه ابيض ومثل سويته واخذها وضمن ما زاد

مع يمينه ان لم يبرهن ما ملكه على الزيادة فان ظهر قيمة الكس
وقد ضمنه بقول المالك او ببرهانه او بالنكول فهو للغاصب ولا خلاف
للمالك وان ضمنه بقوله فلما كان شاد امضى الضمان واخذها ورد
عوضه ولو برهن كل من المالك والغاصب على الملاك عند الآخر فيسنة
الغاصب او خلافه فلا يثبت ومن غصب عبدا فباعه فضمة نقد
بيعه وان احتق فضمة لا ينفذ عتقه وزوايد المغصوب غير
مضمونة ما لم يتعد فيهما او يمنع ما بعد طلب المالك اياها سواء كانت
متصلة كالحنين والسمن او منفصلة كالولاء والحر وان نقصت
الجارية بالولادة في الغاصب ضمن نقصانها ويجبر بقيمة الولد وبا
لغرة ان وقت ولون بامة غصبها فردها حاملا فولدت فت
بها ضمن قيمتها يوم علوقها بخلاف الحرة وعندها لا يضمن في الامة
ايضاً ولوردها محمومة فانت منه لا يضمن وكذا لو زنت عند فرد
فجلدت فانت منه ولا يضمن منافع ما غصبه وادسكته او عطله
الا في الوقف ولا في السلم او خزيه بالائلاف وضمن القيمة فيهما
لو كانا لذي وان اتلف في خمر ذي ضمن مثلهما ولا ضمان بالائلاف

الارض بغير شجر او بناء وتقوم مع احداهما مستحق القلع فيضمن الفضل وان صبغ الثوب احمر واصفر اولت السويق بيمين فلما ملك ان شاد وضمة قيمة ثوبه ابيض ومثل سويته واخذها وضمن ما زاد

ولو ضمن لزمى ولا ياتلاف متروك التسمية عدداً ولو دفعه وان
 غصبه من ماله فخلها بالقيمة لم اخذها المالك لاشئ فلو تلفها الغاصب
 ضمنها لا لو تلفت وان خلل بالقاء ملكها ولا شئ عليه ^{كالنظر الى الشمس} وعندها
 ياخذها المالك ان شاء ويرد قدر وزن الملح من الخلل فلو تلفها الغاصب
 لا يضمن خلافاً لما وان خللها بالقاء خل ملكها ولا شئ للمالك عند
 الامام وكذا عند محمد ان تخللت من ساعتها والافخل بيني ما عاقد
 ملكها وان غصب جلد ميتة فدفعه بالقيمة لم اخذ المالك لاشئ ^{كالنظر الى الشمس}
 فلو تلف الغاصب ضمن قيمته مدبوغاً وقيل طاهراً غير مدبوغ وانه
 مدبوغ بالقيمة ياخذ المالك ويرد ما زاد الدبغ بان يقوم مدبوغاً
 وزكياً غير مدبوغ ويرد فضل ما بيني ما اول غاصب ان يجب حتى يتوفى
 حقه وان اتلف لا يضمن وعندها يضمن مدبوغاً الا قدر ما زاد الدبغ
 ولو تلف لا يضمن اتفاقاً ومن كسر لم يربطاً او طبللاً او فرماً
 او دفاً او راقلاً سكر او منصفاً ضمن قيمته لغيره ^{بغيره} ويصح بيع
 هذه الاشياء وقال لا يضمن ولا يجوز بيعها وعليه الفتوى ومن غصب
 مدبرة فانت في يده ضمن قيمتها ولو لم ولد فلا ضمان خلافاً لما

في البيع
 في البيع
 في البيع



فان المدينه
 لا يضمن
 في البيع

ولو تلف

ولو تلف المرق لا راقه للمدينه عند ان يوفى خلافاً لما
 ولا ضمان على من حل قيد عبد غيره او رباً او دابة او فتي
 اصطليها او قفص طير فذهب خلافاً للمدة الدابة والطير ولا
 على من سعى الى سلطان من يوزيه ولا يذفع الا بالبيع او بمن يفسق
 ولا يمتنع به فيه ولا على من قال لسلطان قد يغرم وقد لا يغرم
 ان فلان وجد ما لا يغرم شيئاً وان كان عاده ان يغرم البه
 ضمن وكذا لو سعى بغير حق عند محمد من جرد له وبه يفتى ولو اطعم
 الغاصب المغصوب ماله بغيره وان لم يعلم **كتاب الشفعة**
 هي تلك العقار على شترية بما قام عليه جبراً وتجب بعد البيع وتستقر
 بالاشهاد وتملك بالاخذ بقضاء او رضاً وانما تجب للخليط
 في نفس البيع فان لم يكن او لم يخلط في حق البيع كالشرب
 والطريق الخاصتين كمن لا تجرى فيه المسفن وطريق لا ينفذ شتم
 للجار الملاصق وكوبابه في سكة اخرى ومنه جزوع على حايطها
 او شربة خشبة على جدار وان في نفس الجدار فشرى وهو على عده
 الرؤس لا السهم فاذ اعلم الشفع بالبيع يشهد في مجلس علمه

وهو الاتصال
 لا يضمن
 في البيع

انه يطلب ما ويطلب موافقة ثم يشترط عند اعتقاده على المشتري
 او على البائع ان كان المبيع في يده فيقول المشتري فلان هذه الملاء
 وقد كنت طلبت الشفعة ولما اطلبها الآن فاشترها واعط ذلك لوكلي
 طلبت بقرى واشترى ثم يطلب عند قاض فيقول اشترى فلان دارا
 كذا وانا شفيعها بسبب كذا فمر بالتليم التي ويطلب خصومة
 وتملك ولا تبطل الشفعة بتأخير مطلقا في ظاهر المذهب وعليه الفتوى
 وقيل يغني بقول من ان اخره شرا بلا عذر بطلت واذا ادعى الشراء
 وطلب الشفعة سال القاضي المدعي عليه فان اقر بملك ما يشفع به او نكل
 عن الخلف على العلم بملكه او برهن الشفع سأل عن الشراء فان
 اقر به او نكل عن اليمين انه ما ابتاع او ما يستحق عليه هذه الشفعة
 او برهن الشفع قضى له بها ولا يشترط احضار الثمن وقت الدعوى
 فاذا قضى له لزم احضاره والمشتري حبس الدار قبضه ولا تبطل
 شفعته بتأخير الثمن بعدما امر بادائه وللشفيع ان يخاصم البائع
 ان كان المبيع في يده ولا يسمع القضاة البيعة عليه حتى يحضر المشتري
 فينفخ البيع بحضوره ويقضى بالشفعة على البائع وتجعل

العمدة عليه والوكيل بالشراء خصم للشفيع ما لم يلم الى الموكل و
 وللشفيع خيار الرؤية والعييب ومن شرط المشتري البراءة منه
فصل وان اختلف الشفع والمشتري في الثمن فالقول للمشتري
 وان برهنه فالشفيع وعند أبي يوسف للمشتري وان ادعى المشتري
 ثمنه والبائع اقل منه اخذ الشفع بما قال البائع قبل قبض الثمن
 وبما قال المشتري بعده وان عكس فبعد القبض يعتبر قول
 المشتري وقبله يحلفان وائ نكل اعتبر قول صاحبه وان حلفا
 فنسخ البيع وياخذ الشفع بما قال البائع وان حط عن
 المشتري بعض الثمن ياخذ الشفع بالباقي وان حط الكل
 ياخذ بالكل وان حط النصف ثم النصف ياخذ بالنصف الاخير
 وان زاد المشتري في الثمن لا يلزم الشفع الزيادة واذا كاه
 الثمن مثليا لزم الشفع مثله وان قيميا فقيمة وان كان محولا
 اخذ بثنى حاله ويطلب في الحال وياخذ بثنى بعد مضي الاجل
 ولا يتجمل ما على المشتري لو اخذ الشفع بالحال ولو سكنت عن
 الطلب ليحل الاجل بطلت شفعته خلافا لابي يوسف ولو اشترى

لان في اعتبار الزيادة ضرر بالشفيع لا يستحقه
 الاخذ بما دونها هذه

هذا هو البيع
بما فيه
منه

على عوض وعليه ردة وكذلك لو باع شفعة بمال وكذا لو قال

للخبرة اختاري بيني بالف او قال العتيق لامرأة ذلك فاختارته

بطل خيارها ولا يجب العوض وتبطل بيع ما يشفع به قبل

الحكم له بها وبموت الشفع لا بموت المشتري ولا الشفعة

انما بيعت بالف فلم يثبت بان انما بيعت باقل او بكيلى او بغيره المشتري اذا

او عددي متقارب قيمة الف او اكثر فلا شفعة ولو باء انها

بعض قيمة الف او بدنانير قيمتها الف فلا ولو قيل له المشتري

فلان فلم يثبت ان فيه غير فلا شفعة ولو بان انه صومع غيره

فلا شفعة في حصه الغير ولو بلغه بيع النصف فلم يضر بيع

الكل فلا شفعة وان باعها الا ذراعاً من طول جانب الشفع

فلا شفعة له وان شري منها سماً بثمان غل ثم شري باقيةا

فالشفعة في السهم الاول فقط وان ابتاعها بثمان ثم دفع

عنه ثوباً اخذها الشفع بالثمان لابقية الثوب ولا تكرر

الحلية في اسقاطها عند ان يوصف وبه يفتى قبل وجوبها وعند

اي الشفعة

هذا هو البيع
بما فيه
منه

هذا هو البيع
بما فيه
منه

هذا هو البيع
بما فيه
منه

هذا هو البيع
بما فيه
منه

هذا هو البيع
بما فيه
منه

هذا هو البيع
بما فيه
منه

هذا هو البيع
بما فيه
منه

هذا هو البيع
بما فيه
منه

هذا هو البيع
بما فيه
منه

هذا هو البيع
بما فيه
منه

بالتشفع اخذ حظ بعض المشتري لاختصة بعض

الباعين والمجار اخذ بعض مشاع بيع قسم وان وقع

في غير جانبه والعبد الماذون المديون الاخذ بالشفعة من

وبالعكس وصح تسليم الاب والوصى شفعة الصغير خلافاً للمحد

فيما بيع ببيعة او قل وقوله رواية عن الامام في الاقل الذي لا يتغ

فيه **كتاب القسمة** هي جمع نصيب شافع في معين وتتم

على الافراد والمبادلة والافراد غلب المتليات فاخذ الشريك

حظته منها حال غيبة صاحبه ولو اشتراها فاقسمها فكل ان

يباع حصته مراجعة بحصة ثمنه والمبادلة اغلب في غيرها

فلا ياخذ ولا يبيع مراجعة بعد الشراء والقسمة ويجوز على

بطل الشريك في متجر الجنس لا في غيره ونزب القاضي نصب

قاسم رزق القاسم من بيت المال ليقسم بلا اجر فان لم يفعل

نصب قاسم يقسم باجر يقدّر له القاضي وهو على عدد الرؤس

وعندها على قدر السهام واجرة الكيل والوزن على قدر السهام

ان لم يكن للقسمة وان لها فاعل الخلاف ويجب كونه عدلاً أميناً

اي اشترى نصفاً مشاعاً من دار قسم البائع والمشتري
فالشفع ياخذ النصف مقفلاً
لان القسمة من تمام القبض
صدر المروءة

تكرر

في الميراث
 في الميراث
 في الميراث
 في الميراث
 في الميراث

عالم بالقمة ولا يجبر الناس على قاسم واحد ولا يثبت القسمة ليشتركو
 وصحح الماقيتيم بانفسهم بلا امر القاضى ويقسم على الصبى ولية اوصية
 فان لم يكن فلا بد من امر القاضى ولا يقسم عقاريين الورثة باقرارهم
 ما لم يبرهنوا على الموت وعدد الورثة وعند ما يقسم وغير
 العقار يقسم اجماعا وكذا العقار المشترى والمذكور مطلقا ملكه
 وان برهن ان العقار في ايديهم لا يقسم حتى يبرهنوا انه لهما
 ولو برهنوا على الموت وعدد الورثة والعقار في ايديهم وهم
 وارث غايب او صبى قسم ونصب وكيل او وصى ليقبض حصته
 الغايب والصبى ولو كان العقار في يد الغايب او ثمنه او في يد
 مودعه او في يد الصغير لا يقسم وكذا الوضو وارث واحد او
 كانوا مشترين وغاب احدهم اذا انتفع كل من الشراكا بنصيبه
 بعد القسمة قسم بطلب احدهم وان تضرر اكل لا يقسم الا برضاهم
 واذا انتفع البعض دون البعض قسم بطلب ذى النفع لا بطلب
 الآخر هو الصحيح ويقسم العروص من جنس واحد ولا يقسم
 الجنين بعضهم ما في بعض ولا الجواهر ولا اللحم ولا البر ولا الرعي

المراد من اجناس مختلفة

ولا التوب

ولا التوب الواحد ولا الحايط بين دارين الا برضاهم وكذا الرقيق
 خلافا لهما والدور في مصر واحد يقسم كل على حدة وقال لان كاه
 الاصلح قسمة بعضها في بعض جاز وفي مصر يقسم كل على حدة
 اتفاقا وكذا الارضية اودار وحنوت والبيوت في محلة
 واحدة او في محلات يجوز قسمة بعضها في بعض والمنازل
 الملاصقة كالبيوت والمتباعدة كالدور **فصل** وينبغي للقائم
 ان يصور ما يقسم ويعزله ويذكره ويقوم ببناءه
 ويفرز كل نصيب بطريقة وشربه ويلقب الانصباء بالاول
 والثاني والثالث ويكتب اسماءهم ويخرج فالاول لمن خرج
 اسمه او ثلثا لمن خرج ثانيا والثالث لمن خرج ثلثا ولا يبدل
 الدراهم في القسمة الا برضاهم فان وقع ميل او طريق
 لاحدهم في نصيب آخر ولم يشرط في القسمة صرف عنه ان امكن
 والا فسحت ويقسم ممي من العلوس ممي من السفلى
 وعند ان يكون ممي ممي وعند محرم يقسم بالقيمة وعليه الفتوى
 وان اقر احد المتقاسمين بالاستيفاء ثم ادعى ان بعض نصيبه يرد

بما هو جوهري

او نسبه ابرر

ابن جبريل النر

لا يصدق الابححة وتقبل شهادة القاسمين فيم اخلافا للمحمد
وان قال قبضت ثم اخذ بعضه حلف خصمه وان قال قل ان يقبض
اي قال قبضت حق ولكن اخذ بعضه بعد ما قبضت حلف خصمه
بالاستيفاء اصابني كذا ولم يسم الى وكذبه الاخر فالحلفا فحلت ولو
ادعى غيبنا لا يعتبر كالبائع اذا كانت القصة بقضاء والغبن
فاحتسب في نفسه ولو استحق بعض معين من نصيب البعض
لا تقبض ويرجع بقسطه فحلف شريكه وكذا في شائع وعند أبي
تقيس وفي بعض شائع في الكل تقبض اجماعا ولو ظهر بعد القصة
دين على الميت مخيط تقضت وكذا لو غير مخيط الا اذا بقي
بلا قسمة ما ينفي به ولو ابراء الغرماء اولاد الوارثة من مالهم
لا تقبض مطلقا **فصل** وتجوز المهاداة وتجوز على ما في دارنا
يكنى هذا بعضا وهذا بعضا او هذا علوها وهذا اسفلها
وفي بيت صغير يكنى هذا شمر وهذا شمر وله الاجارة واخذ
الغلة في نوبة وفي عبد يخدم هذا يوما وهذا يوما وفي عبد
يخدم احدهما احدى والآخر الآخر ولو اتفقا على افقة كل عبد
على من يخدم جازا استحسانا بخلاف الكسوة وفي دارين يسكن

هذا

هذا هذا وهذا الاخرى ولا يجوز ذلك في دابة او دابة
بتراضي ما خلا فالله ما ويجوز في استغلاله او دارين هذا
هذه وهذا الاخرى لا في استغلال عبد او دابة وما زاد في نوبة
احدهما في الدار الواحدة مشترك لانه الدارين وفي استغلال
عبد بين هذا وهذا وهذا الاخر لا يجوز خلافا لما عليه هذا الدابة
ولا يجوز في غرض شجر او لبن غنم او ولدها وتجوز في عبد ودار على السكن
والخدمة وكذا كل مختلفي المنفعة ولا تبطل المهاديات بموت احدها
ولا بموتهما ولو طلب احدهما القسمة بطلت **كتاب المزارعة**
هي عقد على الزرع ببعض الخارج وهي فاسدة وعندهم اجازة وبه
يفتي قال المحصنة وابو حنيفة هو الذي فرغ هذه المسائل على اصوله
لعلم ان الناس لا يأخذون بقوله وفيه ترويض في صلاحية الزرع والارض
واهلية العاقدين وتعيين المدة ورب البذر وجنبه ونصيب
الآخر والتخليفة بين الارض والعامل والشركة في الخارج فتقد
ان شرط لاحدهما فقران معينة او ما يخرج من موضع معين
كالماذيانات والسواقي وان يرفع قدر البذر والمخرج ويقسم

هذا اذا كان الخارج خراجا معظفا اما اذا كان الخراج
خوارجا مقاسمة كالربيع والخمس لا يفيد العقد كما
شرط رفع العشر لان هذا لا يؤدي
الى قطع الشركة صدق الله
السواقي جمع ساقية وهي النهر الصغير
فوق الجندول دون النهر كفاية

القطر المذوق

يبقى وان يكون التبن لاحدهما والمحبة للآخر ويكون المحبة
بينهما والتبن لغير رب البذر او يكون التبن بينهما والمحبة
لاحداهما وان شرط كون المحبة بينهما والتبن لرب البذر او شرط
رفع العشوصحت وان لم يتعرض للتبن فهو بينهما ما قيل
لرب البذر واجرت الحصاد والرقاع والدور والتزيرة
عليه ما بالحصر فان شرط على العامل فسدت وعن ان يكون
ان يصح وهو الصحيح وعليه الفتوى وشرطه على رب الارض فسد
اتفاقا وما قبل الادراك كالتقى والحفظ فهو على المزارع وان
لم يشترط واذا كان البذر والارض لاحدهما والعمل والبقر
للاخر والارض لاحدهما والبقية للاخر والعمل لاحدهما والبقية
للاخر صحت وان كانت الارض والبقر لاحدهما والبذر والعمل
للاخر بطلت وكذا لو كانت البذر والبقر لاحدهما والارض والعمل
للاخر والبذر لاحدهما والباقي للاخر فاذا صحت فالخارج
على الشرط وان لم يخرج شيء فلا شيء للعامل ومن اتى عن المضي
بعد العقد اجبر الرب البذر وان فسدت فالخارج لرب البذر
اجبر الفسخ

وراي ابو بصير ان شرط البذر والارض لاحدهما والعمل والبقر
للاخر والارض لاحدهما والبقية للاخر والعمل لاحدهما والبقية
للاخر صحت وان كانت الارض والبقر لاحدهما والبذر والعمل
للاخر بطلت وكذا لو كانت البذر والبقر لاحدهما والارض والعمل
للاخر والبذر لاحدهما والباقي للاخر فاذا صحت فالخارج
على الشرط وان لم يخرج شيء فلا شيء للعامل ومن اتى عن المضي
بعد العقد اجبر الرب البذر وان فسدت فالخارج لرب البذر
اجبر الفسخ

والآخر

وللاخر اجبر مثل عمله وارضه ولا يزداد على ما شرط خلافا لمحمد
وان قدرت تكون الارض والبقر فقط لاحدهما لزم اجبر مثلها
هو الصحيح وان فسدت والبذر لرب الارض فالخارج كله
حل وان للعامل تصديق بما فضل عن قدر بذره واجرة الارض
واذا اتى رب البذر عن المضي وقد كرب العامل الارض فلا تأكله
حكما ويبترضى ديانة وتبطل المزارعة بموت احدهما او فسخ
بالاعذار كالأجارة فتفسخ ان لزم دين محوج الى بيع الارض
قبل نبات الزرع لابعده ما لم يحصد ولا شيء للعامل ان كان
كرب الارض او حفر النهر وان تمت مدتها قبل ادراك الزرع
فعلى العامل اجبر مثل حصته من الارض حتى يدرك ونفقة
الزراع عليه ما بقدر حصصه ما واثم ما انفق بغير اذن الرب
ولا امر قاض فهو متبرع وليس لرب الارض اخذ الزرع بقللا
وان اراد المزارع ذلك قبل لرب الارض اقلع الزرع ليكون بينهما
او اعطى قيمة نصيبه وانفقوا على الزرع وارجع في حصته
ولو مات رب الارض والزرع بقل فعلى العامل العمل الى ان يدرك

اي اجبر منه نصف الارض لصاحب الارض الى ان يستحصل كانه

وان مات العامل وقال وارثه انا عمل الى ان يستحصل فاذك
وان ان رتب الارض **كتاب المساقاة** هي دفع الشجر الى
من يصلح بحجره من ثمره وهي كالمزارعة حكمها وخلافها شروط
الامارة فانها تصح بلا ذكرها وتقع على اول ثمرة تخرج وفي الرتبة
على ادراك بنها وفيها ذكر مرة لا يخرج الثمر فيها وان احتمل
خروجه وعدمه جازت فان خرج فيها فعلى الشرط وان تاخر
عنه فدرت وللعامل اجر مثله وكذلك موضع قدرت فيه
وان لم يخرج شيء فلا شيء له وتصح المساقات في الخلل والكرم
والشجر والطاب واصول الباذنجان فان كان في الشجر ثمر
ان كان يزيد بالعمل صحت والا فلا وكذلك المزارعة لو دفع ارضا
فيما قبل وما قبل الادراك كالتسقي والتلقيح والحفظ فعلى
العامل وما بعد كالحراذ والحفظ فعلى المألو شرط على
العامل قدرت اتفاقا وبطل الموت احدهما فان كان الثمر
خام عند الموت او تمام المدة يقوم العامل وارثه عليه
وان ادى الارتفاع او ورثته فان اراد العامل او وارثه ضميره

بسر اخير الاخر وارثه بيس ان يقعون على الشرط او يد
فعواقبه نصيبه او ينفقوا ويرجعوا كما في المزارعة ولا تنسخ
بلا عذر ومرفض العامل اذا عجز عن العمل عذر وكذا كونه
سارقا يخاف منه على الثمر والضعف ولو دفع فضا ومدة
معلومة لمن يغرس لتكون الارض والشجر بينه والايصح
والشجر لرب الارض وللغارس قيمة غرسه وعمله
كتاب الذبايح وهي جمع الذبيحة وهي اسم لما يذبح
والذبح قطع الاوداج وتحلل ذبيحة مسلم وكتابي ذي
اوجنة وكوامرة او صبيا او مجنونا يعقلان او اخرس
او اقلف لا ذبيحة وثني او مجوسي او مرتد او تارك التسمية
عمدا فان تركها ناسيا تحل وكره ان يذكر مع اسم الله تعالى
غيره وصلا دون عطف وان يقول اللهم تقبل من فلانة
فان قال قبل الاضجاع او التسمية او بعد الذبح لا يكون
وان عطف حرمته نحو بسم الله وفلان بالجر وكذا ان
اضجع شاة وسمى وذبح غيرها بتلك التسمية وان ذبحها

بشقة اخرى حلت وان رى الى صيد وسمى فاصاب بخيبر
اكل وان سمي عاسم ورمه بغيره لا يؤكل والارسل كالمري والشعر
الذكر الخالص فوق قال اللهم اغفر لايحل وبالحمد لله وبجان
الله يحل لا الوطس وحمله والسنة خرا لابل وذبح البقر
والغنم ويكره العكس ويحل والذبح ما بين الحلق واللبة
واعلى الحلق واسفله واوسطه وقيل لا يجوز فوق العقدة
والعروق التي تقطع في الزكوة للحلقوم والمري والودجان
ويكون قطع ثلثة منها ايا كانت وعند لا بد من قطع اكثر
كل واحد منها وهو رواية عن الامام وعندنا يوسف لا بد
من قطع الحلقوم والمري واحدا والودجين وقيل محمد معه
ويجوز الذبح بكليهما افرى الاوداج وانزهر الدم ولو قروة
اولية او سنا او غفر من زرعين لا بالقيامين ونذب احدا
الشفة قبل الاضجاع وكره بعده وكذا جرح جملها
الى المذبح والنخع وقطع الراس والسليخ قبل ان يترده
والذبح من القناء وحل ان بقيت حية حتى قطعت

المعر

العروق والافلا ونرم ذبح صيد اسانس وجاز جرح نعم
توقش ولو ردى في يتراذ لم يكن ذبح ولا يحل للجنين بزكوة
اقدا شعرا ولا ورا لا يحل ان تم خلقه **فصل** ويجرم اكل ذبيحة
او فجلب من سبع او طيور وكوضعا او ثعلبا والضباب
واليربوع وابى عرس والذئبور والسحبا والخشرات
ويكره الغراب الابقع والغدافي والرخم والبغات والخنيل
تحريمها في الاصح وعندنا لا تكن للخنيل وحل العققور وغيرها
الزريع والارنب ولا يؤكل من الحيوان المائي الا السمك بانثوا
كالجريت والمارماهي ولا يؤكل الطافي منه وان مات حر او برد
ففيه روايتان ويحل هو والجراد بلا ذكوة ولو ذبح شاه لم يعلم
حياتها فتحركت او خرج في مادم حلت والافلا وان علمت
حلت مطلقا **كتاب الاضحية** هي واجبة وعن ابن يوسف
سواء تحركت او خرج فيها دم اولاد
سنة وقيل هو قولها وانما تجب على من لم يقيم موضع
لا عن طفله وقيل تجب عنه ايضا وقيل يفتي عنها بوه او وصية
من ماله فيطعم منها ما امكن ويستبدل بالباقي ما ينفع به

بوزن الكيل

في صغار دواب

ياك للبيوت
ياك للبيوت
ياك للبيوت

صقصة

الاولاد اذ احدهم بنصيبه الا ان كانوا ثلثة او اربعة اقل

مع بقائه وهي شاة او بدنة او سبع بدنة بان اشترك مع
 ستة في بقرة او بعيرة وكل يري القربة وهو من اهلها ولم
 ينقص نصيبهم منهم ويجوز اشراك اقل من سبعة ولو
 اثنين ويقسم لحمها وزنا لا جزافا الا اذا خلط به من اكارعه
 او جلده ولو شري بدنة بنية الاضحية ثم اشترك في كل واحد
 استحسانا والاشراك قبل الشراء احب واقل وقتا بعد فجر
 النحر ولا تذبح في مصر قبل صلاة العيد واخره قبل غروب اليوم
 الثالث واعتبر آخره للفقير وضيقه والولادة والموت ولانها
 افضلها وكن الذبح ليلا فان فات وقتها قبل ذبح الزهر القصد
 بعين المنذورة حية وكذا ما شراها فقير للتضحية والغنى
 يتصدق ببقية ما شراها او لا وانما يجزئ فيهما الجذع من الضاة
 والتي قصاعدا من الجميع ويجوز الجاء والخصى والثولاء
 والجرباء السمينه لا العياد والعوراء والجفاء التي لا تنقي
 والعرجاء التي لا تمشي الى المنكر ومقطوعة اليد والرجل
 وذاهبة اكثر العين او الاذن او اللبنة او الالية وذفا

والاشارة الى ان الذبح في وقت الضاة
 والذبح في وقت الضاة وهو ما روي
 في بعض النسخ من ان الذبح في وقت الضاة
 وهو ما روي في بعض النسخ من ان الذبح في وقت الضاة
 وهو ما روي في بعض النسخ من ان الذبح في وقت الضاة

النصف واليتان ويجوز ان ذهاب قلعه وقيل ان ذهاب اكثر
 من الثلث لا يجوز وقيل ان ذهاب الثلث لا يجوز ولا يضربها
 من اضربها عند الذبح وان مات احد السبعة وقال ورثة
 اذ جوهها عنكم وعنه صم وكذا لو ذبح بدنة عن اضحية ومثقة
 وقران وياكل من لحم اضحيته ويطعم من شاة من غنى وفقير
 وذنب ان لا ينقص المصدقة عن الثلث وتركه لذى عيال
 توسعة عليهم وان تذبح بيده ان احسن والا يا امرئ غيره
 ويخبرها ويكره ان يذبحها كالتاة ويتصدق بجلدها او
 يعمله آلة الجراب او خف او فروا ويثري به ما يستفج به مع بقا
 كغزال ونحوه لا ما يستعمل ككل وشبهه فان بذل اللحم والجلد به
 يتصدق به ولو ذبح اضحية غيره بغير امره جاز ولو غلط
 اثنان فذبح كل شاة الاخر صم ولا ضموا ويحملان وان تشا
 فمن كل صاحبه قيمة لحمه وتصدق باهما وصحة التضحية بشاة
 الغصب دون شاة الوديعه وضمن ما كتاب الكراهية
 المكروه الى الحرام اقرب وعند محمد كل مكروه حرام ولم يطلو به

في بعض النسخ

في بعض النسخ

لعدم القاطع **فصل** في الاكل من فرض وهو ما يدفع به الهلاك
ومندوب وهو ما زاد ليتمكن من الصلوة قائماً ويسهل عليه
الصوم ومباح وهو ما زاد في الشبع لزيادة قوت البدن
وحرام وهو الزايد عليه الا لقصد التقوي على صوم او لئلا
يستحي الضيف ولا يجوز الرياضة بتقليل الاكل حتى يضعف
عن اداء العبادات ومن امتنع من الميتة حال المحنة اوصام
ولم يأكل حتى مات آثم بخلاف من امتنع من التلاوي حتى مات
ولا بأس بالتفكر بانواع الفواكه وتركه افضل واتخاذ الطعمة
سرف وكذا وضع الخبز على المائدة اكثر من قدر الحاجة
ومسح الاصابع او السكين بالخبز ووضع الملمحة عليه ^{اي سفر} كونه
وسنة الاكل البسطة في اوله والجلدة في آخره وغسل اليدين قبله
وبعد وبيد او بالشاب قبله وبالشيوخ بعده ولا يحل شرب لبن
اللاتان ولا بول البئر ولا استعمال الناء ذهب او فضة لرجل وامرأة
وحل استعمال اداء عتيق ولبور وزجاج ورمصاص **فصل**
في الكسب افضل الجهاد ثم التجارة ثم الحرثة ثم الصناعة ومنه

فرض

فرض وهو قدر الكفاية لنفسه وعياله وقضاء ديونه وشح
وهو الزيادة عليه ليواسي به فقيراً او يصل به قريباً ومباح وهو
الزيادة للتجمل وحرام وهو الجمع ^{مرجحت} للفاخر والبطر ^{احسانه} وان كان من محل
وينفق على نفسه وعياله بلا اسراف ولا تقتير ومن قدر على
الكسب لزمه وان عجز عنه لزمه السؤال فان تركه حتى مات يكو
آثماً وان عجز عنه يفرض على من علم به ان يطعم او يدل عليه من يطعم
ويكون اعطاء سائل المسجد وقيل ان كان لا يتخطى رقاب
الناس ولا يمر بين يدي مصلي لا يكن ولا يجوز قبول هدية
امراء الجور الا اذا علم ان اكثر ما له من محل ولا يكن اجارة بيت
في السواد ليتخذ بيت ناراً وكنيسة او بيعة او يباع فيه
الخز وعندهما يكن ويكن في المصرا جاعاً وكذا في سواد غالبه
اهل اسلام ومن محل لذي خمر باجر ظاله وعندهما يكن ولا بأس
بقبول هدية العبد للتاجر واجابة دعوته واستعارة دابة
وكره قبول كسوة ثوبا وهداية احد التقديين ويقبل في
المعاملات قول الفرد وتواني او عبداً او فاسقا وكافراً

للتفاخر به

كقوله شرب اللحم من مسلم او كذا في فحش او من مجوس في حرم
 وقول العبد والامة والصبي في الهرة والاذن وشرط العدل
 في الديانات كالتحريم عن نجاسة الماء فيتم ان اخبرها مسلم
 عدل ولو انشئ او عبداً ويتجرى في الفاسق والمستور ثم يغفل
 بغالبها ولو اراق فيتم عند غلبة صدقه او تواتر ويتم
 عند غلبة كذبه كان احوط ^{صوى وركسه} **فصل** في اللبس والكيفية منها
 فرض وهو ما يتر العورة ويدفع ضرر الحر والبرد والاك
 كونه من القطن او الكتان بين النعيس والخسيس وتجب
 وهو الزايد لا اخذ الزينة واظهرها رغبة الله تعالى ومباح
 وهو الثوب الجليل للترين ومكروه وهو اللبس للتكبر
 ويتحب البياض والاسود ويكره الاحمر والمعصف
 والسنة ارجاء طرف العمامة بين كنفية قدر ربر وقيل
 الى اوسط الظاهر وقيل الى موضع الجالوس واذا اراد تجليل
 لغيرها ويجل للثاء لبس الحرير ولا يجل للرجال الا قدر اربع
 اصابع كالعكم ولا لباس بتوتد واكثر اشبه خلافا لهما

اللبس الذي لا يفرق بين
 العبد والامة فلا يفرق

ولا يلبس

ولا يلبس بلبس ماسي اه البرسيم ولحمه غير وعكسه لا يلبس
 الا في الحرب ويكون لبس الصفيها خلافا لهما ويجوز للنساء
 التحلي بالذهب والفضة لا للرجال الا الخاتم والمنطقة وخلية
 السيف من الفضة ومما راز الذهب ثقب الفص وكتابة
 الثوب بذهب او فضة وشدة الس بالفضة ولا يجوز بالذهب
 خلافا لهما ولا يحتمل بخر ولا صفرا ولا حديد وقيل يباح
 بالخر البشيت وترك التخم افضل لغير السلطان والقلادة
 ويجوز الاكل والشرب من اناء مفضض والجالوس على سرير
 مفضض بشرط اتقاء موضع الفضة ويكره عند لا يوق
 وعن محمد روايتان ويكره اللبس الصبي ذهباً او حديد او يكره
 حمل خرقه لمسح العرق او المخطا او بلل الوضوء ان كان

للتكبر وان كان لحاجة فلا وهو الصحيح والرتب لا يلبس
 وهو الذي يبعد على الاصبع لتذكير الشئ منه

فصل في النظر ونحوه ويحرم النظر الى العورة الا عند الضرورة
 كالطبيب والخاتن والمخافضة والقابلة والمخاتن ولا يتجاوز
 قدر الضرورة وينظر الرجل من الرجل الى ماسوى العورة وقد ثبت

في الصلوة وتنظر المرأة من المرأة والرجل الى ما ينظر الرجل من الرجل
 ان امننت الشلوة وينظر الى جميع بدن زوجته وامته التي تحللها
 وطئها ومن محارمه وامته غير الى الوجه والراس والصدر
 والفاق والعضد ولا يمس بمسبب شرط امن الشبهة في النظر
 والمتى ولا ينظر الى البطن والظهر والفخذ وان امن ولا الى
 الحرة الاجنبية الا الى الوجه والكفين ان امن الشبهة والآفلا
 يجوز بغير الشاهد عند الاداء والحاكم عند الحكم ولا يجوز
 متى ذكر وان امن ان كانت شابة ويجوز ان كانت
 عجوزا لا تشتمى او هو ينج يا من عانف ويعلم ما يجوز
 النظر والمرع خوف الشبهة عند ارادة الشراء والنكاح
 والعبد مع سيده كالاجنبي والمجبوب والحصى كالفحل ويكره
 للرجل ان يقبل الرجل او يعانف في ازاره بلا قيصر وعندك يوسف
 لا يكره ولا يمس بالمصافحة وتقبيل يد العالم والسلطان العادل
 ويعزل عن امته بلا اذنها الا عن زوجته الا بالاذن ولا تعرض
 الامه اذا بلغت في ازار واحد **فصل في الاستبراء من ملكامة**

بشراء

بشراء او غير محرم عليه وطئها او ذواته حتى يتبرأ بحقيقة
 فيمن تحيض وبشيء غير طاهر في مرتفعة الحيض لا يباين بثلاثة
 اشهر وعند محمد اربعة اشهر وعشرون في رواية بنصفها
 وفي الحامل اوضع ولو كانت بكر او مشربة من امرأة او مال
 طفل او من يحرم عليه وطئها ويب تحب الاستبراء للبائع
 ولا يجزئ عليه ولا تكفي حصة ملكها في ما ولا التي قبل القبض او قبل
 الاجارة في بيع الفضولي وكذا الولادة وتكفي حصة وجدت
 بعد القبض وهي مجزية فاسلمت ويجب عند ملك نصيب شريكه
 لا عند عود الابنة ورد المغصوبة والمساخرة وفكر كرهونة
 ولا تكرر الحيلة لا لسقاطه عندك يوسف خلافا لمحمد واخذ بالاول
 ان علم عدم الوطئ من المالك الاول وبالكث ان احتل والحيلة ان
 لم تكن تحت حرة ان يتزوجها ثم يترها وان كانت تحت حرة
 ان ينزوي بها بالبائع قبل البيع او المشتري بعد البيع قبل القبض
 ممن يوثق به ثم يطلق الزوج بعد الشراء او القبض ومن ملك
 امتين لا يجتمعان نكاحا فله وطئ احدهما فقط وذواته

اي مثل الطهرو كانت ممن تحيض

يكرهها ثم يترها وان كانت تحت حرة

فان وطئها او فعل بها شيئا من الذواحي حرم عليه وطئ كل منهما
ودواحي حتى يحرم احدهما **فصل** في البيع ويكره بيع العذرة
خالصة جاز لو مخلوطة في الصحيح وجاز بيع السرقين والا
نقاع كالبيع ومن راي جارية رجل مع آخر يبيعها قائلا
او كلني صاحبها واشترتها منه او وهبها لي او تصدق بها
علي ووقع في قلبه صدقة حل شرها منه ووطئها ويجوز بيع
بناء مكة ويكره بيع ارضها او اجارتها خلافا لما اوقوله من رواية
عن الامام ويكره الاحتكار في اقوات الادوية ^{لان مكة حرام} والتمائم ببلدة
يضر باهلها وعندك يوسف في كل ما يضر احتكاره بالعامه وكذا هبة
او فضة او ثوبا واذا رفع الى الحاكم حال المحتكر من بيع ما
يفضل عن حاجته فان امتنع باع عليه ولا احتكار في غلة
ضيعة ولا في ما جلبه من بلاد آخر وعندك يوسف يكره وكذا عند محمد
ان كان يجلبه الى مصر عادة وهو المختار ويجوز بيع العصير
من يتخذ خمرا ولو باع من غير اوار في دينه من ثمنه لكره
الدين اخذه وان كان المديون ذميا لا يكره ويكره التسعير

الا اذا تعدى ارباب الطعام في القيمة تعديا فاحتشوا فلا بأس
بمشورة اهل الخبرة ويجوز شراء مال ابدا للطفل منه وبيعه للخبه و
عنه وامة وملتقطان هوة حجرهم وتوجره امه فقط **فصل**
في المتفرقات يجوز لك السابقة بالسماح والخيل والمخير والبغال
والابل والاقلام فان شرط جعل من احد الجانبين او من ثالث
لا يسميها جاز وان من كلا الجانبين يحرم الا ان يكون بينهما
محلل كفتى لهما ان يسميها اخذ مني ما وان سبقاه لا يعطيهما وفيما
بينهما ايهما سبق اخذ من الآخر **وعلى** هذا الاختلاف اثنان في مسألة
واراد الرجوع الى الشيخ وجعل على ذلك جعللا ووليمة العرسية
ومن دعي فليجب وان لم يجبا ثم ولا يرفع من ثمنها ولا يعطى مائلا
الا باذن صاحبها وان علم المدعوان فيمالم هو الا يجيب وان
لم يعلم حتى حضر فان قدر على المنع فعلا والا فان كان مقتدرا
او كان الله هو على المائدة فلا يقعد ولا فلا بأس بالعودة قال
الامام ابتليت به مرة فصبرة فهو محمول على ما قبل ان يصير
مقتدرا ودل قوله ابتليت على حرمة كل الملاهي لان الابتلاء

انما يكون بالمحرم والكلام منه ما يؤجر به كالسبي ونحوه وقد
 يات به اذ جعله في محاسن وهو يجره وان قصد به الاعتبار
 والانكار فحسن ويكون فعلا للتاجر عند فتح متاعه والتجميع
 بقرأة القرآن والاستماع اليه وقيل لا بأس به وعن النبي صلى الله
 عليه وسلم انه من رفع الصوت عند قراءة القرآن والحنانة والرخف
 والتذكير فاطن له عند الغنى الذي يسمونه وجداً وكن الامام
 القراءة عند القبر وجوزها لمرويه اخذ ومنه ما لا احر فيه ولا
 وذبحه وقرأه وقيل لا يكتب عليه ومنه ما يات به كاللذبة والغيبة
 والنعمة والشيعة والكذب حرام الا في الحرب للخدمة وفي الصلح
 بين اثنين وفي ارضاء الاهل وفي رفع الظالم عن الظلم ويكون
 التعريض في الحاجة ولا غيبة لظالم ولا اثم في السعي به ولا غيبة
 الا معلوم فاغتيال اهل قرية ليس بغيبة ويحرم اللعب بالنرد
 والشرخ والاربعة عشر وكل هو ويكره استخدام الخصيا في جمع خص
 ووصل الشعر بخرام من وقوله في الدعاء اسالك بمعد العزم من
 خلاف الاله يوسف وقوله اسالك بحق انبيائك ورسلك واستماع

في الغيبة في حق من هو ميت
 في حق من هو حي
 في حق من هو ميت
 في حق من هو حي

الملاحى حرام ويكون تعشير المصحف ونقطة الآية فانه حسن ولا بأس
 بدخول الذي المسجد الحرام ولا بعبادته ويجوز اخضاء البهائم
 وانزال الحمار على الخيل والحقة للرجال والنساء بحرم كل من ونحوها
 ولا بأس بزرق القاضي كفاية بلا شرط ولا بأس بفرلانة وام
 الولد بلا حرم وللخولة بها قيل تباح وقيل لا ويكون جعل الرأية
 في عنق العبد لا تقيده ويكره ان يقرض بقالا درهما لياخذ
 منه به ما يحتاج الى ان يستغرقه والسنة تقليم الاظفار وتنف
 الابط وحلق العانة والشارب وقصه ولا بأس بدخول
 الحمام للرجال والنساء اذا التزموا وضربوا ويستحب اتخاذ الاق
 لنقل الماء الى البيوت وكونها من الخرف افضل ولا بأس
 لترحيل طائر البيت للبرد ويكره للزينة وكذا ارجاء الستر
 على البيت واذا ادنى الفرايض واختار ان يتنعم بمنظر حسن
 وجوار جميلة فلا بأس والقناعة باده في الكفاية وصرف الباقى
 الى ما يستفاد في الاخرة اولى **كتاب احياء الموات** هي ارض
 لا يستفاد بها عادياً او مملوكة في الاسلام ليس لها مالك معين
 اي قتيلاً

اي طرف

مسلم او ذمي وعند محمد ان ملكك في الاسلام لا تكون مولاتا ويشترط
 عندنا يوسف كونها بعيدة عن العام ولو صبح من اقصى الارض
 في بابا وعند محمد انه لا يتفع بها اهل العام ولو قربة منه من احيا
 باذن الامام ^{او نائبه} ولو ذميا ملكها وبلا اذنه لا خلا فالها ولا يجوز
 احياها ما قرب من العام بل يترك مرعى لاهل القرية ومطرحا
 بحصايرهم ولا ما عدل عنه الغرات ونحوها واحتمل عوده اليه
 فان لم يحتمل جاز ومن حفر ارضا ثلث سنين ولم يعرفها اخذت
 منه ودفعت الى غيره ومن حفر بئر في ارض موات فله حريمها
 ان كان باذن الامام وكذا ان كان بغير اذن عندها وحريم
 العطن اربعون ذراعا من كل جانب هو الصحيح وكذا الناح
 ستون وحريم العبي خم مائة ذراع من كل جانب وينع
 غير من الحفرة حريمه لا فيما وراءه فان حفر احد فيه ضمن النقصا
 ويكس وان حفر فيما وراءه فلا ضمان ولا حريم مما سوى
 حريم الاول والقناة حريم بقدر ما يصلحها وقيل لا حريم لها ما لم
 يظهر مائها وعند محمد هي كالبر وان ظهر مائها فهي كالعين

في بابا وعند محمد انه لا يتفع بها اهل العام ولو قربة منه من احيا
 باذن الامام ولو ذميا ملكها وبلا اذنه لا خلا فالها ولا يجوز
 احياها ما قرب من العام بل يترك مرعى لاهل القرية ومطرحا
 بحصايرهم ولا ما عدل عنه الغرات ونحوها واحتمل عوده اليه

حريمها خم مائة ذراع من كل جانب هو الصحيح وكذا الناح

اجماعا ولا حريم للنهر في ارضي الغني الباحة وعند محمد مستاة بقدر
 نصف عرض من كل جانب عندنا يوسف وبقدر عرض عند محمد
 وهو الفرق المسببة بين النهر والارض وليست في يد احد
 لصاحب الارض فلا يغرس في ما صاحب النهر ولا يبيع عليه ما طينه
 ولا يخره وقيل له المور والقاء الطين مالم يفتش وعند محمد
 هي ارض النهر فذكره الفقهاء ابو جعفر اخذ بقول الامام في الغرس
 وبقوله ما في القاء الطين ومن غرس شجرة في ارض موات
 حريمها خمسة اذرع من كل جانب يمنع غيره من الغرس فيه **فصل**
 في الشرب هو نصيب من الماء والشفة يشرب بنى آدم والبهائم
 الانهار العظام كالغرات ودجلة غير مملوكة وكل واحد فيهما
 حق الشفة والوضوء ونصب الرمي وكري نهر الى ارضه ان لم تقصر
 بالعامه وفي الانهار المملوكة والملحوظ والبئر والقناة لكل حق
 الشفة ان لم يخف التحريب لكثرة المواشي او الابقار على جميع
 الماء لاسيما ارضه او شجرة الا باذن مالكه ولا الاخذ للوضوء
 وغسل الثياب وقى شجرة وخضر في داره بالجارية في الاصح
 مجمع جوة في كوزة

وما احرز من الماء بحيث او كوز ونحوه لا يؤخذ الا برضا صاحب
 ولا يبيع ولو كان البئر والعين او التي في ملك احد فلا يمنع من يريد
 الشفة من الدخول فان لم يجد غيره لزمه ان يخرج اليه الماء او
 يلكه من الدخول فان لم يفعل وخيف العطش قوتل بالبلع
 وفي المحرزي يقابل بغير صلاح كما في الطعام حال المخصة **فصل**
 وكري الاثمار والعظام من بيت المال وان لم يكن في شيء فعلى
 العامة وكري ما ملك على اربابه لا على اهل الشفة ويجبر من اتى
 ومؤنة عليهم من اعلاه واذا جاوز ارض رجل سقطت عنه
 وليس له سعة ارضه ما لم يفرغ شركاؤه وقيل له ذكر وعندنا هي
 عليهم جميعا من اوله الى آخره بحصص الشرب **هو** وهو
 دعوى الشرب بلا ارض ومن كان له نهر يجري في ارض غيره
 فامر ادرب الارض منع الاجراء فليس له ذكر فان لم يكن في يده
 اوله يكي جاري فادعي انه له وقصد اجراءه لا يسمع بلا بينة
 انه له او كان له حق الاجراء وعلى هذا المنصب في نهر او على السطح
 والميزاب والمشي في دار الغير وان اختص جماعة في شرب
اي من الارباب
منه من نهر او بئر او عين او التي في ملك احد فلا يمنع من يريد الشفة من الدخول فان لم يجد غيره لزمه ان يخرج اليه الماء او يلكه من الدخول فان لم يفعل وخيف العطش قوتل بالبلع
منه من نهر او بئر او عين او التي في ملك احد فلا يمنع من يريد الشفة من الدخول فان لم يجد غيره لزمه ان يخرج اليه الماء او يلكه من الدخول فان لم يفعل وخيف العطش قوتل بالبلع
منه من نهر او بئر او عين او التي في ملك احد فلا يمنع من يريد الشفة من الدخول فان لم يجد غيره لزمه ان يخرج اليه الماء او يلكه من الدخول فان لم يفعل وخيف العطش قوتل بالبلع

بينهم

بينهم قسم على قدر اراضيهم ويمنع المانع من سكر النهر بلا رضام
 وان لم تشرب ارضه بدونه وليس لواحد منهم ان يشق منه
 نهرا او ينصب عليه رجلا او دالية او جسر بلا اذن البقية الا رجلا
 في ملكه ولا تقصر بالنهر ولا بمائه ولا ان يوسع في النهر ولا ان يقسم
 بالايام او مناصفة بعد كون القصة بالكوى ولا ان يزيد كوة
 وان لم يضرب بالباقي ولا ان ينقص بعض كوة ولا ان يسوق
 شربه الى ارض اخرى ليس لها منه شرب فان رضى البقية بشيء
 من ذلك جاز ولم ينقضه بعد الاجازة ولو رثته من بعدهم
 والشرب يورث ويوصى بالانتفاع به ولا يباع ولا يوهب
 ولا يوجر ولا يتصدق به ولا يجعل به ميرا ولا يبدل صلح ولا
 يضمن من ملأ ارضه فنزلت ارض جاره ولا من سقى من شرب
 غيره **كتاب الاشربة** تحرم المزروع التي من ماء العين في اغلا
 واشتد القذف بالزبد شرط خلا فالرما والطلاء وهو ما يطبخ
 منه فذهب قل من تشبه فان ذهب نصفه سمي منصفاً وان طبخ اذ
 طبخته سمي باذفا اذا غلا واشتد الكرو وهو التي من ماء الر

اذا غلا واشتد ونقيع الذبيب اذا غلا واشتد واشترط
 قذف الزبد فيمن عاين في الحرام والحرام وحرمتها دون الخمر في
 الخمر غليظة ونجاسة هذه مختلف في غليظها وخففتها ويكره مستحل
 الخمر دون هذه ويجوز شرب قطرة من الخمر وان لم يكره جلا
 هذه ويجوز بيع هذه ويضمن متلفها خلافا لما في الخمر عدم
 جواز البيع وعدم الضمان اجماع ولو طبخت الخمر وغيرها
 بعد الاشتداد لتحل وان ذهب الثلثان لكن قيل لا يحكم ما لم
 يكره يحل نبذ التمر والذبيب اذا طبخ اذ في طباخته وان اشتد
 ما لم يكره وكذا نبذ العسل والتمر والمخنة والتعير والذرة
 والخليطين طبخت او لا وكذا المثلث وهو عصير العنب اذا طبخ
 حتى ذهب ثلثاه وان اشتد وفي الحرام بالسكر من اوراقها والصحيح
 وجوب وقوع طلاق من سكرها تابع للحرمه والكل حرام عند محمد
 وبه يفتي والخلاف اغا هو عند قصد التقوى اما عند قصد لا يقع طلاق
 التلوي فحرام اجماعا وغل الخمر حلال ولو خلت بعلاج ولا بأس
 بالانتباز في الدباء والختم والمرقت والتعير ويكره شرب درهم الخمر
 يكره لو لم يكره

فيمن عاين في الحرام والحرام
 الخمر غليظة ونجاسة هذه
 الخمر دون هذه ويجوز شرب
 هذه ويجوز بيع هذه ويضمن
 جواز البيع وعدم الضمان
 بعد الاشتداد لتحل وان ذهب
 يكره يحل نبذ التمر والذبيب
 ما لم يكره وكذا نبذ العسل
 والخليطين طبخت او لا وكذا
 حتى ذهب ثلثاه وان اشتد
 وجوب وقوع طلاق من سكرها
 وبه يفتي والخلاف اغا هو
 التلوي فحرام اجماعا وغل
 بالانتباز في الدباء والختم
 يكره لو لم يكره

والامتشاط به ولا يجد شارب به سكر ولا يجوز الانتفاع
 بالخمر ولان يداو بها جرح ولا دبره ابة ولا تنفع آدميا ولو صبها
 للثدي ولا تنفع الدواب وقيل لا يحل الخمر لها فان قيدت الى
 الخمر فلا يكره كانه الكلب مع الميتة ولا يكره بالقاء الدردي
 في الخل اليه دون عكس **كتاب الصيد** هو الاصطياد وهو جاز
 بالجوارح المعتمدة والمجرب من سمه وغيره ما يؤكل لأكله وماله يؤكل
 لجلده وشعره ولا بد فيه من الجرح وكون المرسل او الرامي مسلما
 او كتابيا وان لم يترك التسمية عمدا عند الارسال او الرمي
 وكون الصيد ممنوعا وان لا يقدر على طلبه بعد التوارى عن
 بصره وان لا يشارك المعلم غير المعلم او مرسل من لا يحل الارسال
 وان لا تطول وقفته بعد الارسال لغير اكمال الصيد ويجوز
 بكل جرح علم من ذي ناب او غلب ويثبت التعلم بغالب الرمي
 او الرجوع الى اهل الخبرة وعندها وهو رواية عن الامام يثبت
 في ذي الناب بترك المأكلة ثلثا وفي ذي النخلة بالاجابة اذا دعي
 بعد الارسال فلو اكل منه البازي اكل لان اكل منه الكلب والفهد

لكن يحل الخل

الفهد

فان اكل وترك الاجابة بعد الحكم بتعدي حرم ما صاده بعده حتى
يتعم وكذا ما صاده قبله اذ ابقى في ملكه خلافا لما فان شرب الكلب
من دمه او اكله فقطعه منه قطعة فرماها او اتبعه اكل وان اكل
تلك القطعة بعد صيده وكذا لو اكلها اطعمه صاحبه من الصيد
او اكل هو بنفسه بعد احرار صاحبه بخلاف مالوكل القطعة
قبل اخذ الصيد وان خنقه ولم يحرمه لايوكل وكذا اذا شاركه
كلب غير معلم او كلب مجوسي او كلب ترك من نسل التسمية عمدا وان
ارسل معلم كلبه فزجره مجوسي حل وبالعكس حرم فان لم يرسل
احد فزجره مسلم او غيره فالعبرة للزاجر وان ارسله ولم يستمر
ثم زجره ففي العبرة بحال الارسل وان ارسله على صيد فاخذه غيره
حل ما دام على ساقه ارسله وكذا لو ارسله على صيد بتسمية واحدة
فاخذه كلها حلت وان ارسل الفهد فكنى حتى استمكن ثم اخذ حل
وكذا الكلاب في اعتداد ذلك ولو ارسله على صيد فقتله ثم اخذ آخرها
كالودي صيدا فاصاب اثنين واذا ارجمي كلبه وسى اكلها اصاب
ان جرحه وان تركها بعد حرم وان وقع السم به فتجامل وفان من البعير
او بالصيد

ولم يتعد

ولم يتعد عن طلبه ثم وجد ميتا حل ان لم يكن به جراحة غير جرح
السم ولا يحل ان قعد عن طلبه ثم وجده ولحكم فيما جرحه الكلب
كالحكم فيما جرحه السم وان رماه فوقه على سطح او جبل او شجرة
او حائط او جرة ثم تردى الى الارض فمات حرم وكذا لو وقع
على رمح منصوب او قضبة قائمة او حرف اجرة فخرج بها
وان وقع على الارض ابتداء حل وكذا لو وقع على صخرة او
اجرة فاستقر ولم يخرج وان وقع في الماء فمات حرم وان كانت
الطير مائتا فوقه فيه فان انفس يحرمه فيه حرم والاحل ويحرم
ما قتله المعراض بعرضه او البندقية ولم يحرمه وان رماه بجرح
وجرحه بحد فان كان ثقيل لا يوكل وان كان خفيفا اكل وان
لم يحرمه لايوكل مطلقا ولو رماه بسيف او بكيك فاصابت
ظهره او مقبضه فقتله لايوكل بشرط في الجرح الا اذا ماء وقيل ان كان
كبير لا يشترط وان كان صغيرا يشترط وان اصاب السم
ظلفه او قرنه فان اذماه حل ولا فلا وان رمى صيدا فقطعه عضو
منه اكل دون العضو وان قطعه ولم ينشب فان احتمل التيامه اكل

في غير بلد العقد ولم يكن للرهن حمل ومؤنة فانه كان له حمل ومؤنة
فلان يستوفى دينه بلا احضار الرهن واذا كان الرهن وضع عند
عدله لا يكلف باحضاره ولا باحضار رهنه ببيع الرهن بامر
الراهن حتى يقبضه ولا ان قضى بعض حقه بتسليم حصته حتى
يقبض الباقي للرهن ان يحفظ الرهن بنفسه وزوجته وولده
وخادمه الذي في عياله فان حفظه بغيرهم او اودعه ضمن كل
قيمة وكذا ان تعدى فيه او جعل الخاتم في خصره فان جعله
في اصبع غير حافل او على مؤنة حفظه ورده الى يده او رده جزئيا
كاجرة بيت حفظه وحافظه اما جعل الابق والمداواة والغذاء
من العناية فنقسم على المضمون والامانة ومؤنة تقيته و
اصلاحه على الراهن كالنفقة والكسوة واجرة الراعي واجرة
ظئير ولد الرهن وسقى البستان وتلقيح نخلة وجذاذ والقيام
بمصالحة ما اذاه احدهما وجعل على صاحبه بلا امر فهو تبرع وبامر
القاض يبرج به وعن الامام لا يبرج به ايضا ان كان صاحبه
حاضرا **باب ما يجوز ارتبانه** والرهن به وما لا يجوز

لا تصح

في هذه الصورة صدر الرهن
في هذا الرهن البايع او المشتري بشرط عقد الشفعة
بطل الدار بالشفقة لا يجوز لعدم الدين

لا تصح رهن المشاع وان كان مما لا يحتمل القسمة او من الشريك
ولو طرقت دخلا فالله يوسف ولا رهن الثمر على الشجر بدون
الشجر ولا الزرع في الارض بدونها ولا الشجر والارض مشغولين
بالثمر والزرع ولو رهن الشجر ووضعها والدار بما فيها جانبا
ولا يجوز رهن المحر والمديروا والوكاتب ولا بالامانات
ولا بالدمك ولا بما هو مضمون بغيره كالبيع في يد البايع
ولا بالكفالة بالنفس ولا بالقصاص في النفس وما دونها
ولا بالشفقة ولا باجرة النايحة والمخينة ولا بالعبد المجاني
او المديونة ولا يجوز للمرهن المحر ولا ارتبانه ما لم
او ذمي ولا يضمن له مرتبته او ثوبه او ميا ويضمنها هو لو ارتبانه
من ذمي ويصح بالذمي ولو موعدة بان رهن ليقضه كذا
فلو هلك في يد المرتهن نزع دفع ما وعد ان مثل قيمته او اقل
وبراءة مال السلم وتمم الصرف وبالمسلم فيه فان هلك في
محاسن العقد فقد استوفى حكمه وان افرق قبل التقدر والهلاك
بطل العقد والرهن بالمسلم فيه رهن ببذله اذا فسخ وهلاكه
يقبضه من المال صدر الرهن

اي يكون لو سلم ان يحبس الرهن حتى
يقبضه من المال صدر الرهن

انما اذا رهن البايع او المشتري بشرط عقد الشفعة
بطل الدار بالشفقة لا يجوز لعدم الدين

المراد ان لا يكون مضمون
شيء لا يجوز صدر الرهن

فانه غير مضمون على المولى

وان كان اكثر لا يدفع الزيادة

بعد الفسخ هلاكه ويصح بالاعيان المضمونة بنفسها
 اي بالمثل او القيمة كالمغصوب والمهر وبذل الخلع وبذل الصلح
 عن دم عميد وبذل الصلح عن انكار وان اقر المدعي بعدم الدين
 ولو رهن الاب لدينه عبد طفله جاز وكذا الوصي فان هلك لزمها
 مثل ما سقط به من دينهما ولو رهنه الاب من نفسه او من ابن
 آخر صغير له او من عبده تاجر لادين عليه صح بخلاف الوصي
 وان استدان الوصي لليتيم في كسوة او طعامه ورهن به متاعه
 صح وليس للطفل اذا بلغ نقض الرهن في شيء من ذلك ما لم
 يقض الدين ولو رهن شيئا بشئ عبدا فظهر حر او بشئ خل
 فظهر خرا او بشئ ذكية فظهرت ميتة فالرهن مضمون وجان
 رهن الذهب والفضة وكل مكيل وموزون فان رهن
 بجنسها هلكها بمثلها من الدين ولما عبرة للجودة وعندنا
 هلاكها بقيمتها ان خالفت وزنها فتضمن بخلاف الجنس
 ويجعل رهنا مكان الرها لكونه من شئ على ان يعطى بالشئ
 رهنا بعينه او كفلا بعينه صح استحسانا فان امتنع عن اعطاه

لا يجبر

اي اذا كان الاب دين على الصغير
 فوعده عبده عنه

والرهن لا يضر عبدا لغيره
 وهو القياس كما في القياس
 وجه ان يحسن ان يكون

لا يجبر ولا يبيع

لا يجبر ولا يبيع فسخ البيع الا ان دفع الثمن حالا او قيمة
 الرهن رهنا ومن شئ شيئا وقال لبايعه امك هذا حتى
 اعطيك الثمن فهو رهن وعند ابن يوسف وديعة ولو رهن

عبد بين بالف فليس له اخذ احداهما بقضاء حصته كالمبيع كما اذا نقد المشتري بعض الثمن
 واحدا ان ياخذ بعض
 ولو رهن عينا عند جليين صح وكلها رهن مني ما والمفوض المبيع لا يملكه الا فكذا هنا كانه

على كل حصه دينه فان تباينا في حفظها وكل في نوبة كالعقد
 في حق الآخر فان قضى دين اخذها فكلها رهن عند الآخر

ولو رهن اثنان من واحد صح وان يمككه حتى يتوفى

جميع حقه منهم ما ولو ادعى كل من اثنين ان هذا رهن هذا الشئ

منه وقبضه وبرهنا عليه بطل برهانهما ولو بعد موت الرهن

قبلا ويحكم بكون الرهن مع كل نصف رهنا بحقه **باب الرهن**

يوضع على يد عدل ولو اتفقا على وضع الرهن عند عدل صح

ويتم بقبض العدل وليس لاحدهما اخذه منه بلا رضى الآخر ويضمن

بدفعه الى احدهما وهلاكه في يد على المراتم فان وكل الرهن العدل

او المراتم او غيرها يبيعه عند حلول الدين صح فان شرطت

او الوكالة

هذا مسئلة متبادلة لا تعلق لها بما سبق
 وصورة ان كل واحد من الرهنيين ادعى
 ان زيدا رهن هذا العبد من هذا المديون
 وكلمة اليه واقام على ذلك بينة يبطل حقه
 كل واحد لانه لا يمكن القضاء لكل واحد
 والا احدهما لعدم الاولوية ولا الى
 القضاء كله بالنصف للشيوع
 صدر السيرة

في عقد الرهن لا يتعزل بالعزل ولا يموت الرهن او المرتهن
ولا يبيع بغيبه ورثته وتبطل يموت الوكيل ولو كان بالبيع مطلقا
ملك بيعة بالنقد والتسوية فلونها بعد عن بيعة نسيئة لا يعتبر
نسيئة ولا يبيع الرهن ولا المرتهن الرهن بغير رضى الآخر فان
حل الاجل والرهن من غائب اجبر الوكيل على بيعه كما يجبر
الوكيل بالخصومة على ما عند غيبته موكله وكذا يجبر لو شرطت
بعده عقد الرهن في الاصح فان باع العدل فثمة رهن مقامه
وهلاكه كرهلاكه فان افاه فاستحق الرهن وكان هالكا
فطلب تحققان يضمن الرهن ويصح البيع والقبض والعدل
ثم العدل ان شاء ضمن الرهن ويصحان او المرتهن ثمة وهو
ويبطل القبض فيرجع المرتهن على الراهن بدينه وان كان الرهن
قايا اخذ المستحق ورجع المتري على العدل بثمة ثم هو على
الراهن به وصح القبض او على المرتهن ثم المرتهن على الراهن
بدينه وان لم يشترط التوكيل في الرهن يرجع العدل على الراهن
فقط قبض المرتهن ثمة او لم يقبض وان هلك الرهن عند المرتهن

ثم استحق

ثم استحق فطلب تحقق ان يضمن الراهن قيمته ويحيد المرتهن
مستوفيا وان يضمن المرتهن ويرجع المرتهن بها وبدينه على الراهن
باب التصرف في الرهن وجنائه والجنائية عليه
بيع الراهن الرهن موقوف على اجازة المرتهن او قضاء دينه
فان اجاز صار ثمة رهنا مكانه وان لم يجز وفسخ لا يفسخ في
الاصح فان شاء المتري صبر الى ان ينفك الرهن او رفع
الامر الى القاضي ليفسخه وصح عتق الرهن وتدريبه واستيلاده
فان كان موسرا طوبى بدينه ان كان حالا واخذت قيمته الرهن
فجعلت رهنا مكانه لو مؤجلا وان كان معسرا سعى المعتق
في الاقل من قيمته ومن الدين ورجع به على سيد والملا بروا
الولد في كل الدين بلا رجوع وان لا فدا كاعتاقه موسرا فان اتلفه
اجنبى ضمنه المرتهن قيمته وكانت رهنا مكانه ولو اعاد المرتهن
الرهن من رهنه خرج من ضمانه وبرجوعه يعود ضمانه عليه
الرجوع متى شاء ولو اعاد احدها باذن الاخر من اجنبى خرج
من ضمانه ايضا فلو هلك في يده هلك مجان وكل منهما ان يرد

اي الرهن المستعار
اي الراهن والمؤجر

رهنا فان مات الرهن قبل رقة فالمرتهن احق به من سائر
الغرماء ولو استعار المرتهن الرهن من رهنه واستعمله باذنه
فهو كحال استوال سقط ضمانه عنه وان هلك قبل استواله ^{بعد}
فلا وصح استعارة شئ ليس به فان اطلق رهنه بما شاء عند
من شاء وان قيد بقدر او جنس او مرتين او ببلد تقيد به
فان خالف فان شاء المعير ضمن المستعير ويتم الرهن بينه
وبين مرتنه او المرتهن ويرجع المرتهن بما ضمنه وبدينه على
المستعير وان وافق وهلك عند مرتنه صار مستوفيا دينه او
قدر قيمة الرهن لو اقل من الدين وطلب رهنه بباقي وجوب
للمعير على المستعير مثل الدين او قدر القيمة ولو هلك عند
المستعير قبل الرهن او بعد فله لا يضمن وان كان استعمل
من قبل ولو اراد المعير افكاك الرهن بقضاء دين المرتهن
من عنده ^{اي قبل الفكاك} فلا ذكر ويرجع بما ادنى على الرهن ولو قال المستعير
هلك في يدي قبل الرهن او بعد الفكاك وادعى المعير هلاكه عند
المرتهن فالقول للمستعير ولو اختلفا في قدر ما امره بالرهن

فالمعير

١٨٧
فالمعير وجناية الرهن على الرهن مضمونة وكذا جناية
المرتهن فيسقط من دينه بقدرها وجناية الرهن على ما اؤتمن
ماله ما هدر خلافا لما في المرتهن ولو رهن عبدا يساوي الفا
بالف موجهة فصارت قيمة مائة فقتله رجل وغرم مائة وحل
الاجل هل يقبض المرتهن المائة قضاء عن حقه ولا يرجع
على رهنه بشئ وان باعه بالمائة بامر رهنه رجع عليه بالباقي
وان قتله عبدا يعدل مائة فدفن به افكك الرهن بكل الدين
وعند محمد بن شاذ دفع على المرتهن وان شاء افكك بالدين وان
جنى الرهن خطأ فداه المرتهن ولا يرجع فان ابنى دفع الرهن
او فداه وسقط الدين ولو مات الرهن باع وصية الرهن
وقضى الدين فان لم يكن له وصي نصب القاضي له وصيا
وامره بذلك **فصل** رهن عصير بقيمة عشرة فتمت
ثم تخلل وهو يساويها فهو رهن بها وان رهنه شاة قيمتها
عشرة بعشرة فانت فذبح جلد وهو يساوي درهمها
فهو رهن به ونحو الرهن كولد ولبنه وصوفه وشره للواهن

ويكون رهنا مع الاصل فان هلك ذلك لا شيء وان بقي وهلك
 الاصل فذلك حصته من الدين يقسم الدين على قيمة الاصل
 يوم القبض وقيمة النماء يوم الفكاك فما اصاب الاصل سقط
 وما اصاب النماء افتكر به ويصح الزيادة في الرهن ولا يصح في
 الدين فلا يكون الرهن رهنا بها خلافا لابي يوسف وان رهن
 عبدا يعدل الف بالفرق فرفع مكانه عبدا يعدلها فالاول رهن
 حتى يرد الى الالهة والمرتمن امين في الثاني حتى يجعله مكان الاول
 برده الاول ولو ابرأ المرتمن الرهن عند الدين او وهبه منه
 فملك الرهن هلك لا شيء ولو قبض دينه او بعضه منه او من غيره
 او شري به عينا او صالحه عن شيء او احتال به على اخر ثم هلك قبل رده
 هلك بالذي ويرد ما قبض الى من قبض منه وتبطل الحوالة وكذا
 لو تصادق على عدم الدين ثم هلك هلك بالدين **كتاب الخنايا**
 القتل ما عمد وهو ان يقصد ضربه بما يفرق الاجزاء من سلاح
 او محد من حجر او خشب او ليطية او احرقة بنار وعندنا ما يقتل
 غالبا وموجب الاثم والقصاص عينا الا ان يعفو ولا كفارة فيه

واما

واما شبه عمد وهو ضربه قصد بغير ما ذكره وموجب الاثم
 والكفارة والدية المغلظة على العاقلة لا القود وهو في ما
 دون النفس عمد واما خطأ وهو في القصد بان يرى
 شخصا على ظنه صيدا او حربيا فاذا هو ادى معصوم
 او في الفعل بان يرى غرضا فيصيب آدميا واما ما جرى مجرى
 الخطأ كناية من انقلب على اخر فقتله وموجبه ما الكفارة والدية
 على العاقلة واما قتل بسبب وهو نحو ان يحفر بئرا او
 يضع حجرا في غير ملكه بلا اذن فملكه انسان وموجب الدية
 على العاقلة لا الكفارة وكلها توجب حرمان الارث الا هذا
باب ما يوجب القصاص وما لا يوجب يجب القصاص بقتل من هو
 محقون الدم على التايب عدا فيقتل الحر بالحر والعبد بالعبد
 والمسلم بالذمي ولا يقتلان بمسما من بل المستامن بمثله والذمي
 بالانثى والعاقلة بالمجنون والبالغ بغيره والصحيح بغيره
 وكامل الاطراف بناقصها والفرع باصله لا الاصل بفرع بل يجب
 الدية في مال القاتل في ثلث سنين ولا السيد بعبد ومدين ومكاتب

اي ضربه قصد بغير ما ذكره فيا دون النفس عمد
 موجب للقصاص فليس فيما دون
 النفس شبه عمد

احقرار عن المستامن فان حقق دية مؤثمة الى رجوعه

وعبدوا وعبد بعضهم وان ورت قصاصا على ابيه
سقط ولا قصاص على شريك الاب او المولى او المخطي او الصبي
او المجنون وكل من لا يجب القصاص بقتله وان قتل عبد الرحمن
لا يقتص حتى يحضر المهرين والمرتين وان قتل مكاتب غني وفاء
وله وارث مع سيده فلا قصاص وان لم يكن وفاء يقتص سيده
وكذا ان كان وفاء لا وارث غير سيده خلافا للمجد ولا قصاص
الا بالسيف ولا بالمجتوه ان يقتص من قاطع يده وقاتل
قريبه وان يصلح لا ان يعفو والصبي كالمعتوه والقاضي
كالاب هو الصحيح وكذا الوصي الا انه لا يقتص في النفس
ومن قتل ولدا وليا كبيرا وصغارا فللكبير الاقتصاص
من قاتله قبل كبر الصغار خلافا للمما ولو غاب احد الكبار ينتظر
اجلها ومن قتل حديد امر يقتص منه ان جرحه وان كان بظفره
او عصاه فلا وعيلة الدية وعندنا يقتص وكذا الخلاف في كل مثل
وفي التعريق والخنق وان تكر منه قتل به اجماعا ولا قصاص
في القتل هوالات ضرب السوط ومن جرح فلم يزل ذا فراس

حتى

حتى مات اقتص من جرحه واذا التقي الصفان من المسلمين
واهل الحرب قتل مسلم مسلما ظنه حربيا فعيلة الدية والكفارة لا
ومن مات بفعل نفسه وزيد وجية واسد فعلى زيد ثلث دية وقتل
شهر على المسلمين سيفا وجب قتله ولا شيء بقتله ولا في قتل من شهر
على آخر سلاحا ليلا او نهارا في مصر وغيره او شهر على عصا ليلا
في مصر او نهارا في غيره فقتله المشهور عليه ولا على من قتل من سرق
متاعه ليلا واخرجه ان لم يمكنه الاسترداد وبدون القتل ويجب
القصاص على قاتل من شهر عصا نهارا في مصر او شهر سيفا وضربه
ولم يقتل ورجع ولو شهر مجنون او صبي على آخر سيف فقتله الآخر
فعيلة الدية في ماله ولو قتل جلا صالحا عليه ضمة قيمة **باب القصاص**
فيما دون النفس هو فيما يمكن فيه حفظ المماثلة اذا كان عمدا
فيقتص بقطع العين اليمنى المفصل وان كانت اكبر من اليد المقطوع
وكذا الرجل وفي ما رن الانف وفي الاذن وفي العين ان ذهب
ضوؤها وهي قائمة لا ان قلعت فيجعل على الوجه قطن رطب وثقلا
العين بمرة محبات حتى يذهب ضوؤها وفي كل شئ تراعى فيها المماثلة

فوق الدية

فوق الدية

وإن كان العبد قد قتل
أو جرح أو قطع
أو سلب أو غيره
فإنه لا بد من الدية

وإن كان العبد قد قتل
أو جرح أو قطع
أو سلب أو غيره
فإنه لا بد من الدية

كالوضحة ولا قصاص في عظم سوى السق فيقطع ان قلع ويبرء
ان كسر ولا بين طرف ذكر وانثى وحر وعبد او طرف عبيدين ولا
يعتبر لا قصاص بينهم فيما دون النفس
في قطع يدين نصف الساعد ولا في جافية برأت ولا في اللساة
ولا في الذكر الا ان قطعت الحشفة فقط وطرف المسلم والذمي
سواء وخير المجني عليه بين القصاص واخذ الارش لو كانت
يد القاطع شلاء او ناقصة الاصابع او راس الشاج صغر
او اكبر لا يستوعب الشجة ما بين قرنيه وقد استوعب ما بين قرني
المنجوع **فصل** ويقط القصاص بوث القاتل ويعفو
الاولياء ويطهر على مال وان قل ويجب جالاً وبصلح بعضهم
او عفو ومان بقي حصته من الدية ولو قتل حر وعبد شخصاً فام
لحر وسيد العبد جلاً بالصالح عن دمهما بالثمن فصالح فرب نصفه
ويقتل الجميع بالفرد والفرد بالجميع الكفارة ان حضر اولياء وهم
وان حضر واحد قتل وسقط حق البقية ولا يقطع يد ان بيد
وان امر سكيناً فقطعاً معاً بل يضمنان دية ما فان قطع رجل
يمني رجلين فلهما قطع يمينه ودية يدينهما ان حضرا معاً

وان

وان حضر احدهما وقطع فلا آخر للدية وصح اقرار العبد بقتل
العبد ويقتصر به ومن رمى رجلاً عمداً فقتل الى آخر فانا اقتصر
للاول وعلى عاقلة الدية **لثالث** **فصل** ومن قطع يد رجل ثم قتله
أخذها مطلقاً ان تخلف بين يديه ما بصر ولا فان اختلفا عمداً وخطأً
سواء كان عمداً او خطأً
أخذها مالاً ان كانا خطائين بل تكفي دية وفي العمد يؤخذ ما وعندهما
اي دية واحدة
يقتل فقط ولو ضرب مائة سود فيبرأ من تعين ومات من
عشرة وجبت دية فقط وان جرحه وبقي الاثر ولم يتعجب
حكومة عدل ومن قطعت يده عمداً فعفا عن القطع فوات منه
فعلى قاطع الدية في ماله وعندهما هو عفو عن النفس وان كان
عفا عن القطع وما يحدث منه او عن الجناية فهو عفو عن النفس
اجماعاً والعمد من كل المال والخطأ من ثلثه والشج كالقطع وان
قطعت امرأة يد رجل فزوجها على يده ثم مات فعليه مهر مثلها
عليها بالدية في مالها ان عمداً وعلى عاقلة بان خطأً ولا فرقاً
على اليد وما يحدث منها او على الجناية ثم مات فعليه المهر في العمد
ويرفع عن العاقلة مقدار في الخطأ والبقية وصية لهم فان خرج
النفس ايضاً ودرر

يعني ان كانت الجناية خطأً وقد عفا
عنه فهو عفو عن الدية فيعتبر من الثلث
لان الدية مال فقد اوردته فيثلث بها
والعفو وصية فيصير من الثلث
واما العمد فهو جرم قد وهب له مال
فلم يثلث به في الوردية فيصير العفو
عنه على المال هذا عندنا وعندنا
العفو عن النفس ايضاً ودرر

من الثلث سقط ولا يقدر ما يخرج منه وكذا الحكم عندها في الصورة
 الاولى ومن قطعت يده فأت بعد ما اقتصر له من القاطع قتلها
 ومن قتلها وفي عهد كقطع يدها ثم عفا عن القتل فعليه دية اليد
 ومن قطعت يده فاقصر من قاطع فري الى النصف فعليه دية النفس
 خلافا لما فيه **باب في القتل** واعتبار حاله القود ثبت
 للوارث ابتداء لا بطريق الارث فلا يكون احدهم خصما
 عن البقية فيه بخلاف المال فلو اقام احد ابني حجة بقتل ابنيها
 عمدا والآخر غايبا لم اعادتها بعد عود الغايب خلافا لما
 وفي الخطاء والدين لا يلزم ولو برهن القاتل على عفو الغايب
 فال حاضر خصم ويسقط القود وكذا لو قتل عبد رجلين واحدهما
 غايب ولو شهد وليا قصاص بخفوا خيما لغت فان صدقها
 القاتل فقط والدية بينهم اثلاثا وان كذباها فلا شيء لهما
 لانيها ثلث الدية وان صدقها الاخر فقط غرم القاتل له
 ثلث الدية ثم ياخذ منه وان اختلف شاهد القتل في زمانه
 او مكانه او آله او قال احدها خسر به بعضا وقال الاخر لا ادري

بماذا

بماذا قتله بطلت وان شهد بالقتل وجهه لا الالة لمعت الدية ولو
 اقر كل من رجلين بقتل زيد وقال وليه قتلناه جميعا فاقتهما ولو
 شهدا بقتل زيد عمرا واخران بقتل بكر ياه وادعى وليه قتلها
 لغتا والعبرة بحال الرمي لا الوصول في تبدل حال الرمي عند الامام
 فلورمي مسلما فارتد فوصل اليه فأت تحبب الدية خلافا لما لو رمي
 مرتدا فاسلم قبل الوصول لا تحبب شيئا اتفاقا وان رمي عبدا فاعتق
 فوصل فعليه قيمة عبدا وعند محمد فضل ما بين قيمة مرتدا وغير
 رمي وان رمي محرما صيدا فحل فوصل وجب الجزاء وان رماه حلال
 فاحرم فوصل فلا وان رمي من قفس عليه برجم فرجعه شموه قول
 لا يضمن ولو رمي مسلما صيدا فتمتجر فوصل حل وفي العكس
 يحرم **كتاب الديارات** الدية المخلطة من الابل مائة ارباعا
 بنات مخاض وبنات لبون وجعاق وجذاع من كل خمس عشرة
 وعند محمد ثلثون حقة وثلثون جذعة ولا يعون ثنية كل اخلفا
 في بطونها اولادها ولا تغليظ في غير الابل وهي في شبه العدو والمخففة
 وهي في الخطاء وبعده من الذهب الف دينار ومن الورق عشرة

واما المسئلة الثانية فبالاجماع
 لان الرمي ما وقع سببا للضمان
 لان الرمي غير متقوم فلا ينقلبه
 سببا بعد ذلك احسار

وهي التي تفت عليها خمس نين وطعنت في السنة
 وهي التي تفت عليها خمس نين وطعنت في السنة

اي ما جرى بجري الخطاء
 اي ما جرى بجري الخطاء

الاف درهم ومن الابل مائة اخماسا ومن مخاض وبنت مخاض
 وبنت لبون وحقة وجذعة من كل عشرون ولادية من غير هذه
 الاموال وقالوا من البقر ايضا ما تبقرة ومن الغنم الثلاثة
 ومن الحمار ثلاثة كل حلة ثوبان وكفارة شبه العمد والمظا
 عتوقبة مؤمنة فان عجز فصيام ثم يري متابعين ولا اطعام
 فيها وصح اعتاق رضيع احدا بولي مسلم للجنتين والمرأة في النفس
 وما دونها نصف ما للرجل وللذمي مثل المسلم **فصل** في النفقة ^{اي في بطن امه}
 وكذا في المارن وفي اللسان ان منع النطق او اداء اكثر الحرف
 وفي الصلابة منع الجماع وفي الافشاء اذا منع استكمال البول
 وفي الذكر وفي حنقة وفي العقل وفي السمع وفي البصر وفي الشم
 وفي الذوق وفي الكمية اذا لم ينبت وفي شعر الراس وكذا الحاجبان
 والاهواب وفي العينين وفي الاذنين وفي الشفتين وفي ثدي
 المرأة وفي اليدين وفي الرجلين وفي اشعار العينين وفي كل واحد مما
 هو ثنتان في البدن نصف الدية ومما هو اربعة ربعها وفي كل
 اصبع من يد او رجل عشرة اوقية كل مفصل ثمانية مفصلان نصف

اي في بطن امه
 اي في بطن امه
 اي في بطن امه

عشرها

عشرها ومما فيه مفاصل ثلثة وفي كل سن نصف عشرها وكل
 عضو ذهب نفعه ففيه دية وان كان قايما كيد شلت وعين ذهب
 ضوؤها **فصل** لا قود في الشجاج الا في الموضحة ان كانت عمدا
 وفيها خطأ نصف عشر الدية وهي التي توضح العظم في الراس
 وهي التي تسمى العظم عشرها وفي المنقلة وهي التي تنقل العظم
 عشرها ونصفه وفي الآمة وهي التي تصل الى ام الدماغ ثلثها
 وكذا في الجافية فان نفذت فمرها جافان ويجب ثلثاها وفي كل غير مقدم
 من الحارصة وهي التي يشق الجلد والدامعة وهي التي يخرج منها
 ما يشبه الدمع والدامية وهي التي يسيل الدم والباضعة وهي
 التي تبضع الجلد والمتلاحمة وهي التي تاخذ في اللحم والسميكة
 وهي جلدة فوق العظم تصل اليها الشجة حكومة عدل وعند محمد
 فيها القصاص كالموضحة والشجاج يختص بالوجه والرأس والجافية
 بالجوف والجنب والظهر وما سوى ذلك جراحت وفيها حكومة عدل
 وهو ان يقتل مريد بلا هذا الاثرو معه فما نقص من قيمته وجب
 نسبه من دية وبه يفتى وفي اصابع اليد وحدها اومع الكف

اي في بطن امه
 اي في بطن امه

اي في بطن امه
 اي في بطن امه

اي في بطن امه
 اي في بطن امه

اي في بطن امه
 اي في بطن امه

اي في بطن امه
 اي في بطن امه

اي سواء قطعها مع الكف او بوزنها
 فان الكف تابع لها

نصف الدية ومع نصف الساعد ونصف الدية وحكومة عدل و
 وفي كف فيها اصبع عشر الدية وان فيهما اصبعان فخم واما
 في الكف وعندهما يجب الاكثر من ارش الكف ودية الاصبع او الا
 صبعين ويدخل الاقل فيه وان كان في ثلثة اصابع فدية الاصابع
 ثلثة اعتل بها عا وفي الاصبع الزايد حكومة عدل وكذا في الشارب
 وحمية الكوشج وتدرى الرجل وذكر الخصى والعينين ولسان الاخرس
 واليدان والاعين العوراء والرجل العرجاء والسن السوداء
 وكذا في عين الطفل ولسانه وذكره اذا لم يعلم صحة ذلك ما يدل
 على ابصاره وتحرك ذكره وكلامه وان لم ينج رجلا فذهب عقله او
 راسه دخل ارش الموضحة في الدية وان ذهب سمعه او بصره او كلامه
 لا يدخل وان ذهب بهما عيناه فلا قصاص ويجب ارشها وارش
 العينين وعندهما القصاص في الموضحة والدية في العينين
 ولما قصاص في اصبع قطعت فثلث اخرى وعندهما يقتص
 في المقطوعة ويجب الدية في الاخرى ولو قطع مفصلها الا على
 فثل ما بقي فلا قصاص بل الدية فيما قطع وحكومة فيما شل

في رجله من غير ان يقطع
 في رجله من غير ان يقطع
 في رجله من غير ان يقطع
 في رجله من غير ان يقطع
 في رجله من غير ان يقطع

ولما لو كسر نصف سن فاسوة باقية بدية السن كلها وكذا لو احمق
 او اخضر او اصفر ولو اسودت كلها بضربة وهي قايمة فالدية
 في الخطاء على العاقلة وفي العور في ماله ولو قلعته سن رجل فثبت
 مكانها اخرى سقط ارشها خلا فله ما وفي سن الصبي يسقط اجزا
 وان اعاد الرجل سنه المقطوعة الى مكانها فثبت عليها السن لا يسقط
 ارشها اجماعا وكذا لو قطع اذنه فاليها فالتميم ومن قلعته سنه
 فاقص من قالها ثم ثبت فعليه دية سن المقص منه في اقتصاص
 السن والموضحة وكذا لو ضرب سنه فتحركت فلو اجهله القاضي سنه
 فجاء المضروب وقد سقطت سنه فاختلغا في سبب قولها فان كاه
 قبل مضي السنة فالقول للمضروب وان كان بعد مضيها فالضامن
 ولو شج رجلا فالتميم ونبت الشعر ولم يبق لها اثر يسقط الارش
 وعندنا ان يكون يجب ارش الالم وهو حكومة عدل وعند محمد اجرة
 الطبيب وكذا لو جرحه بضرب فزال اثره وان بقي فحكومة عدل
 بالاجماع ولا يقتص طرح او طرف او موضحة الا بعد البر وكذا عند
 سقط فيه القود بشبهة كقتل الاب ابنه فالدية فيه في مال القاتل

ويستأنف
 الكفر

الى مسجد غير بلا اذن فعطية احد خلافهما ولو ادخل
هذه الاشياء الى مسجد حية لا يضمن اجماعا وكذا لو تلف شئ
بسقوط رءاء هو لابس ومن جلي في المسجد غير مصل
فعطية احد منه خلافهما ولا فرق بين جلوسه للصلاة او
للتعليم او القراءة القرآن او نيام فيه في اثناء الصلاة وبين ان يمر
فيه او يقعد الحديث ولا بين مسجد حية وغيره اما المعتكف
فقليل على هذا الخلاف وقيل لا يضمن بلا خلاف وفي الجالس
مصليا لا يضمن اجماعا وان كان من غير اهله ولو استأجر رب
الدار عملة لخراج الجناح او الظلة فتلف به شئ فالضمان عليهم
ان قبل فراغ عملهم وان بعد فعله ويضمن من صب الماء في الطريق
العام ~~لا يضمن~~ وكذا ان رشه بحيث يزلق او توشأ به لو استوعب
الطريق وان فعل شيئا من ذلك في سكة غير نافذة وهو من اهله
او قعر فيها او وضع متاعه لا يضمن وكذا ان رشه ما لا يزلق
عادة او بعض الطريق فتعد المار المرو عليه ووضع الخشبة
كالرش في استيعاب الطريق وعدمه وان رشه فناء حانوت باذن صاحبها

فالضمان

فالضمان على الامر استحسانا كما لو استأجر ليبي في فناء حانوته
فتلف به شئ بعد رشه ولو كان امره بالبناء في وسط الطريق فاضمان
على الاجير ولو كثر الطريق لا يضمن ما تلف بموضع كنه ولو
جمع الكناس في الطريق ضمن ما تلف بها ولا ضمان فيما تلف
بشيء فعل في الملاك وفي فناء له فيه حق التصرف بان لم يكن للعامة
او مشترك لا هلكة غير نافذة وان استأجر من حفرة في غير
فناء فالضمان على الاجير قياسا وعلى المتأجر استحسانا ولو
قطرة بغير اذن الامام فتعد احد المرو عليه بافعطية فلا ضمان
على الباقي **فصل** ان مال حايط الى الطريق العامة فطوبى ربه ينقض
من مسلم او ذي وشمه عليه فلم ينقضه في مرة يمكن نقضه فيها
فتلف به نفس او مال ضمن عاقلة النفس وهو المال وكذا لو طو
به من يملك نقضه كالبال طفل ووصيته والراهن بفكر الرهن والعبد
التاجر والمكاتب ولا يضمن ان باع بعد الاستهاد وسما الى المشتري
فقط ^{لا يضمن ولا المشتري} وان طوبى به متى لا يملك كالمترهن والمتأجر والمودع
وان بناه ما يلا ابتداء ضمن ما تلف بسقوطه وان لم يطلب

بنقضه كانه اشترى الجناح ونحوه وان مال الحمار رجل فالطلب
لربها او لساكنها فيصح تلجيله وابراه ولا يصح التاجيل فما
ماله بالطريق ولو من القاضي والمشتري ولو كان الحايطين
نمسة اشترى على واحد ضمن غير تلف به وعند نصفه واة
حفر احد ثلثة في دارهم بئر ابعير اذن شريكه او بني حايطا
ضمن ثلثي ما تلف به وعند نصفه **باب جنابة البرهية**
وعلمها يضمن الركب ما وطئت ابنته وما اصابته بيدها او رجلها
او براسها او كدمت او خبطت او صدمت لا ما نكتت برجلها
او ذنبها الا اذا اوقفها ولا ما عطبت بروثها او بولها سائرة
او واقفة لاجله فان اوقفها لاجله ضمن ما عطبت به فان اضا
بيدها او رجلها حصاة او نواة او تارت غبارا او حجرا
صغيرا فقتلها او افدقها لا يضمن وان كان كبير ضمن
وضمن القايد ما يضمن الركب وكذا الياقوت الاصح وقيل
يضمن النخعة ايضا ولا كفارة عليهما ولا حرمان ارث
او وصية بخلاف الركب وان اجتمع الركب والقايد او الركب

والسابق

194
والسابق فالضمان عليهما وقيل على الركب وحده وان اصطدم
فارسان او ماشيان فماتوا ضمن عاقلة كل دية الاخر وان تجاذبا
حبلا فانقطع فماتوا فان وقع على ظهرهما فماتوا وان وقع
على وجههما فماتوا ضمن عاقلة كل دية الاخر وان اختلفا فدية من
على وجهه على عاقلة من على ظهره وان قطع آخر الحبلا فمات
يتهما على عاقلة وان ساق دابة فوق سرورها او غيرهم ادواها
على ان مات ضمنه وكذا قايد قطار وطى بعير منه انسانا
والنفس على عاقلة والماله في ماله وان كان مع القايد سابق
فالضمان عليهما فان ربط بعيرا على قطار بعير علم القايد
به انسان ضمن عاقلة القايد الدية ورجعوا بهما على عاقلة
الربط ومن ارسل بهيمة او كلبا وساقه ضمن ما اصابه ففوه
وفي الظير لا يضمن ولو ساقه وكذا في الدابة والكلب ان لم يسوق
او انفلتت بنفسه لا يضمن الا اذا اصابته مالا او نفقا
ومن ضرب دابة عليهما ركب او غنم ما ففقت او ضربت
بيدها احدا او نفرت فصدمة مات ضمنه هو لا الركب

ان فعل ذلك حال السير وان وقفها لا في ملكه فعليه ما وان نكحت
 الناحي فدفعه هدر وان القت الواكب فضمنه على الناحي
 وان فعل ذلك باذن الركاب فهو كفعل الواكب لكن ان وطئت احدا
 في فورها بعد النكاح بالاذن فدية عليه ما ولا يرجع الناحي
 على الركبة الاصح كما لو امر صبي غيبتمسك على اية بتسييرها
 فوطئت انسانا فالت لا يرجع عاقلة الصبي بما غرموا من الدية
 على الامر وكذا لو ناول الصبي سلاحا فقتل به احدا وكذا الحكم
 في نخسها ومعها قايدها وسابق وان نخسها شئ منصوب
 في الطريق فالضمان على من نصبه ولا فرق بين كون الناحي
 صبي او بالغ وان كان عبدا فالضمان في رقبة وجميع اسائل
 هذا الفصل والذي قبله ان كان الهالك راكدا ميتا فالدية على العاقلة
 وان غيره فالضمان في مال المجاني ومن فقأ عين شاة
 قصا بضم ما نقصها وفي عين الفرس والبغل والجمار
 او بعير الجمل او بقرة ربع القيمة **باب جناية الرقيق**
 وعليه جنديات المملوك لا تؤجل لادفعها واحدا لو محلا للدفع

ونقطة

وقية واحدة لو غير محله فلو جنى عبد خطاء فان شاء مولاه
 دفعها او عياله ولها وان شاء فذاه بارشها حال فان مات العبد
 قبل ان يختار شيئا بطل حق المجني عليه وان بعد ما اختار الفداء لا يبطل
 فان ذراه جنى فالحكم كذلك وان جناحيات يبيع دفعه فيهما فيقسم
 بنسبة حقوقهما او ذراه بارشها فان باعه او وهبها واعتقه
 او تبره او سولها غير عالم بها ضمن الماقل من قيمة ومن الارش
 وان كان عالما بها ضمن الارش كما لو علق عتقه بقتل زيد او رميه او شج
 ففعل وان قطع عبيد حر عذرا فذفع اليه فاعتقه فسرى فالعبد
 صالح بالجناية وان لم يكن اعتقه يرد على كونه فيقاد او يعفى وكذا
 لو كان القاطع حرا فصالح الموقوف على عبد ودفعه اليه فان اعتقه
 ثم سرى فهو صالح بها وان لم يعتقه فسرى رد واقيد وان جنى ما ذوة
 مديون خطاء واعتقه سيده غير عالم بها ضمن لرب الدين الاقل
 من قيمة ومن دينه ولو بالجناية الاقل من قيمة ومن ارشها ولو
 ولدت ماذونة مديونة يباع معها في دينها ولو جنت لا يدفع
 في جنائيتها ولو اقر رجل ان يزيدا حره عبدا فقتل ذلك العبد ولو المهر

انما يضمن
 على من يبيع
 العبد
 او يقر
 بقتل
 غيره
 او يبيع
 العبد
 او يقر
 بقتل
 غيره

الدية وقيل بمخرج الامام **فصل** دية العبد قيمة فان كانت
 قدر دية الحر او اكثر نقصت عن دية الحر عشرة دراهم وكذا لو كانت
 قيمة الامة كدية الحر او اكثر وفي الغصب تحجب القيمة بالغة ما بلغت
 وما قدر من دية الحر قدر من قيمة الرقيق ففي يده نصف قيمة ولا يرد
 على خمسة آلاف لائمة ومن قطع يد عبده عمد فاعتق فسرى
 اقتضوه ان كان وارثه سيده فقط ولا فلا وعندهم لا قصاص
 اصلا وعليه رضى اليد وما نقص الى حين العتق ومن قال لعبديه
 احدا كاحرق فنجافيتي في احدهما فارشاه له وان قتل اقله دية حر
 وقيمة عبدا كان القاتل واحدا وان قتل كل واحد فقيمة العبد
 ومن فقا عيق عبده فان شاء سيده دفعه اليه واخذ قيمته او امسكه
 ولا شيء له وعندهما ان امسكه فلا ان يضمنه بنقصانه **فصل**
 وان جنى مدبر وام ولد ضمن السيد الاقل من القيمة ومن الارش
 فان جنى اخرى شامركولى الثانية ولى الاولى في القيمة ان وقعت
 اليه بقضاء والا فان شاء اتبع ولى الاولى وان شاء اتبع المولى
 وعندهما يتبع ولى الاولى بكل حال وان اعتق المولى المدبر وجنى

جنایات لا یلزمه الا قیمة واحدة وان اقر المدبر بجنایة خطاءه
 لا یلزمه شیء فی الحال ولا بعد عتقه **باب غصب العبد والصبي والمدبر**
 والجنایة فی ذلك ولو قطع ید المدبر فغصب فوات من القطع
 فی ید الغاصب ضمن قیمة مقطوعا وان قطع ید المدبر عند الغاصب
 فوات برئ الغاصب ولو غصب مجبور مثل فوات فی ید المدبر
 ولو غصب مدبر فجنی عند غاصبه ثم عند سید او بالعکس ضمن ید
 قیمة لهما ورجع نصفها علی الغاصب ودفعه الی رب الاول
 فی الصورة الاولى ثم رجع به ثانیاً ^{ای لوک الجنایتین} وعند سید لا یدفعه ولا یرجع
 ثانیاً فی الصورة الثانية یدفعه ولا یرجع ثانیاً بالاجماع والفق
 فی الفصلین کالمدرک لانه یدفعه فی المدبر یدفع القیمة وحکم
 تکرار الرجوع والدفع کما فی المدبر اختلافاً واتفاقاً ولو غصب
 مدبر مرتین فجنی عنده فی کل منی ما غرم سید قیمة لهما ورجع بها
 علی الغاصب ودفع نصفها الی رب الاول ورجع به علی ثانیاً
 اتفاقاً وقیل فی خلافه **باب غصب صبیاً حرّاً** فوات فی ید فحائمه
 او بحی فلا شیء علیه وان کان بصاعقة او شریفة ففعل عاقلة

دیه ولو قتل صبی عبداً مودعاً عنده ضمن عاقلة وان اکل طعاماً
 او اطلق مالا او دمع عنده فلا ضمان خلاف لانی یوسف ولو اودع
 عند عبد مجبور مال فاستهلكه ضمن بعد العتق لانی الحال خلافه
 والاقرض والاعارة کالایذاع فیها والمراد بالصبي العاقل و
 غیر العاقل ضمن المال ایضاً بالاتفاق کما یضمن العاقل ایضاً
 مالا یبتلغه بلا ایداع ونحو **باب القسامة** اذا وجد میت
 فی محلة به اثر القتل من جرح او خروج دم من اذنه او عینه او اثر
 خنق او ضرب ولم یدر قاتله وادعی ولیه قتله علی اهلها او بعضهم
 ولا یبینه له خلف خسون رجلاً منهم یختارهم الولی بالله ما قتلناه
 ولا علمنا له قاتله ثم قضی علی اهلها بالدية وما تم تخلقه کالبکر
 ولا یختلف الولی وان کان لوث فان نقص اهلها عن الخسین
 کررت الیمین الی ان یتیم ومن نکر جسی حتى یخلف ومن قال منهم
 قتل فلان استثناء فی یمینه وان ادعی الولی القتل علی غیرهم سقطت
 عنهم ولا تقبل شهادتهم علی غیرهم خلاف لانی ولا علی بعضهم
 اذا ادعاه اجماعاً ووجود اکثر البدن او نصفه مع الراس

ای وجد سقط تام للقاتل به اثر الضرب

ای القسامة

كوجود كل ولا قامة على صبي ومجنون وامرأة وعبد ولا قامة
 ولادية في ميت لا اثر به او يخرج الدم من فيه وانفه او دبره او ذكركه
 او وجد اقل من نصف ولو مع الرأس او نصفه مشقوقاً بالطول ^{من احد خلاف الادة}
 وان وجد على دابة يسوقها رجل فالدية على عاقلة وكذا لو كان يقودها ^{والعين صند}
 او راكبها وان اجتمعوا فعليه م وان وجد على ابيه بين قريتين
 فعلى اقربهما وان وجد في دار فله على عاقلة وعنددها لاشئ فيه
 وان وجد في دار ان فعلى القامة وعلى عاقلة الدية وان كانه
 العاقلة حضوراً يدخلون في القامة ايضاً خلافاً لانه يسوق
 والا كرت عليه والقامة على الملاك دون السكان وعنددها يسوق
 على الجميع وهي على اهل الخطة وتبقى منها واحد من المشترين
 وان لم يبق من اهل الخطة احد فهي على المشترين وان بدعت
 دار ولم تقبض فعلى البايع وعنددها المشترى وفي البيع جنيهاً
 على ذي اليد وعنددها على من يصير المملوك ولا تدى عاقلة ولا يد
 الابحجة انما له وان وجد في دار متركه سهما ما مختلفة والقامة
 والدية على الرأس وان وجد في سفينة فيهر من فيها من الملاحين ^{او كبحي}

والركاب

والركاب وان وجد في مسجد محلة فعلى اهلها وان بين قريتين
 فعلى اقربهما وان كان في السوق المملوك فعلى المالك وعنددها يوسف
 على السكان وفي غير المملوك كالشوارع على بيت المال وكذا ان وجد
 في المسجد الجامع وكذا ان وجد في السجن وعنددها يوسف
 على اهل السجن وان كان في برية ليس بقربة قرية تسمع منها
 الصوت فهو هدر وكذا في وسط الفرات وان كان محبباً
 بالشط فعلى القرب القرى منه وان التقى قوم بالسيوف ثم اجلوا ^{اي تفرقوا فظهر في موضع}
 عن قتيلا فعلى اهل القتل ان يدعى وليه على القوم او على معين
 منهم فسقط عنهم ولا يثبت على القوم الا بحجة ولو وجد
 في معكربا من غير مملوكه فان في خباء او فسطاط فعليه
 ولا فعلى الاقرب منه وان كانوا قتلوا واحد ولا قامة ولادية
 وان كان الارض مملوكه فالعكر كالسكان والقامة على المالك
 لا عليهم خلافاً لانه يسوق ومن جرح في قبيلة ثم نقل الى اهلها ولم يزل
 ذا فرش حتى مات فالقامة على القبيلة عند الامام وعند
 انه يكون لاشئ فيه ولو مع الجريح رجل فجل ومات في اهلها ^{ضمنه}

اي تفرقوا فظهر في موضع
 اجتماعهم فقتلوا

على الرجل عند ذلك يوسف وفي قبيل قول الامام يضمن ولو ان جليل
كانا في بيت فوجد احدهما مذبوحا ضمن الآخر عند ذلك يوسف خلافا
لمحمد ولو وجد القليل في قرية لامرأة كثر العيين على ما وردى
عاقلة ما وعند ذلك يوسف على عاقلة ما القامة ايضا قال
المتأخرون والمرأة تدخل في التحمل مع العاقلة في هذه المسئلة
ولو وجد في ارض رجل في جنب قرية ليس صاحب الارض منها
فهو على صاحب الارض **كتاب العاقلة** على جميع معقلة وهي الدية
والعاقلة من يؤذيها وهم اهل الديوان ان كان القاتل منهم
يؤخذ من عطاياهم في ثلث سنين فان خرجت في اقل او اكثر
أخذ منها ومن لم يكن منهم فعاقلة قبيلة تؤخذ منهم في ثلث
سنين من كل واحد ثلثة دراهم او اربعة كل سنة درهم او
درهم وثلث لا تزيد منه فهو الاصح وقيل في كل سنة ثلثة دراهم
او اربعة فان لم يتج القبيلة كذلك ضمت اليهم اقرب القبائل
نسبا على ترتيب العصابات والقاتل كاحدهم وان كان ممن
يتناصرون بالحرف او بالحلف فعاقلة اهل حرفته او حلفه
اي عهد

وعاقلة المعتوق قبيلة مولا ومولى المولات مولا وعاقلة
وعاقلة وللملاعة عاقلة امة فان ادعاه الايب بعد ما عقلوا
عنه رجعوا على عاقلة بما غرموا وانما يعقل العاقلة ما وجبت نفس
القتل فلا يعقل جناية عبد ولا جناية عبد ولا مال الزور بصلح
او اعتراف الا ان يصدقوه ولا اقل من نصف عشر الدية
بالذکر على الجاني ولا يدخل النساء والصبيان في العقل فلا يعقل
مسلم عن كافر ولا بالعكس ويعقل الكافر عن الكافر وان اختلفا
ملة او لم تكن العداوة بين الملتين ظاهرة كاليهود مع النصارى
وان لم تكن للذم عاقلة فالدية في ماله في ثلث سنين والمسلم
يعقل عنه بيت المال وقيل كالذي وان جنى حرم على عبد خطاء
فعلى العاقلة **كتاب الوصايا** الوصية تليك يضاف اليها بعد
الموت وهي مستحبة بما دون الثلث ان كان ورثة اغنياء
او يستغنون بانصبايهم والا فتركها احب ولا تصح بما زاد
على الثلث ولا لقاتله مباشرة ولا لوارثه الا باجازة الورثة وهي
بالثلث للاجنبي وان لم يجزوا ونقص من السلم للذي وبالعكس

وتصح للمولود ان كان بينهما وبين ولادته اقل من ستة اشهر
ولا تصح الهبة لوان اوصى بامه دون وصية الوصية والاستثناء
لانه لا يمكن القبض منه
ولا بد في الوصية من القبول ويعتبر بعد موت الموصي ولا اعتبار
بالرد والقبول في حياته وبه مملوء الا ان يموت الموصي له بعد موت
الموصي قبل القبول فانه يملكها وتصير لورثته ولا تصح من صبي
ولا مكاتب وان ترك وفاء والوصية مؤخره عن الدين فلا تصح
من يحيط دينه بماله الا ان يبرئ الغرماء والموصي ان يرجع في وصية
قولاً او فعلاً يقطع حق المالك في الغصب او ينزل ملكه كالبيع والامانة
وان اشتراه او رجع بعد ذكر او يوجب الموصي به زيادة لا يمكن
التسليم الا بالكلت السويق بسمن والبناء في الدار والحشو بالقطر
وقطع الثوب وذبح الشاة رجوع لا غسل الثوب وتخصيص
الدار او هدمها والجود ليس برجوع عند محمد خلافاً لابن يوسف
ولا قوله اخرت الوصية او كل وصية اوصيت بها الفلان فهي حرام
ولو قال ما اوصيت به فلان فهو فلان فهو رجوع الا ان يكون
فلان الثاميتا وتبطل هبة المريض ووصيته لاجنبية نكحها

غضب
اسم
فوضه
في التغيي
في الوصية
صدر الرنو

كَيْفَ وَجُودِهِ حَذَّرَ الْأَرْصَادَ

بَعْدَهَا وَكَذَا أَقْرَأَهُ وَوَصِيَّتَهُ وَهَبَتَهُ لِأَهْلِ الْكَافِرِ وَالرَّقِيقِ إِذَا
اسْمُ أَوْ عَتَقَ بَعْدَ ذَلِكَ وَهَبَتَهُ الْمَقْعُدُ وَالْمَفْلُوجُ وَالْأَسْلُوبُ
وَهُوَ الَّذِي فِي يَدَيْهِ
مَنْ كَرِهَ أَنْ يَطَالَ وَلَمْ يَخَفْ مَوْتَهُ مِنْهُ وَالْآفِي ثَلَاثَةً **بَابُ الْوَصِيَّةِ**

على الثلث عند الامام الا في المحابات والسعاية والدرهم كالمثل
وتبطل الوصية بنصيب ابنه وتصح بمثل نصيب ابنه فلو كان الابن
فله وصية الثلث وان كان ثلثة فالربع وان اوصى بجزء من ماله
فالتعيين الى الورثة وان كان بسم فالدس وعندهما مثل
نصيب احدهم الا ان يريد على الثلث ولا اجازة قالوا هذا في غيرهم
وفي عرفنا السهم كالجزء وان اوصى له بجزء من ماله ثم ثلث ماله
واجازوا فله الثلث وان كان بدمه ثم بدمه فله الدس

قوله في ثلث الخان والملا
يقتضي وصية فاضله
درج اوله الشريف الاول

صورة الحاقبة ان يكون لرجل عبدان قيمة احدهما
ثلثون والآخر عشرة وعشرين فان كان يبيع الاول منه ثلث
لوصية في حق زيد بعشرين وفي حق عمرو في حق
سهم الثلث بينهما اثنا عشر فيبيع الاول منه ثلث
عشرين والعشرون وصية له ويبيع الثاني منه ثلث
بقدر وصية ان كانت رادية على الثلث وصورة
الحاقبة احق عيني قيمتهما ما ذكر المال له
سواءهما فالوصية للاول ثلث المال واخذ
يبقى المال فسهام الوصية بينهما اثنا عشر واحد
للاول واثنان للثاني فيقسم الثلث بينهما اثنى
عشر فيبقى من الاول ثلثه وهو عشرة وعشرين
في اربعين فيضرب كل بعدد وصية
الباقي الثلث وصورة الثاني ان كان له
اخر يستوي

سواء اتحد المجلس واختلف ولو بثلاث دراهم او غنم او ثياب
وهي من جنس واحد فله الثلثان فلا يبا ان يخرج من الثلث
وكذا كل مكيل وموزون وان كان بثلاث ثياب وهي متفاوتة
فله الثلثان فلا يثالث ما بقي وان كان بثلاث عبدة فله الثلث عند
كل ابا وقيل يوافقان والدور كالعبد وان اوصى بالف وله عين
ودين فله عيني اخ خرجت من ثلث العين والادفع ثلث العين
وثالث ما يستوفى من الدين حتى تم وان اوصى بالثلث لمزيد
وعمر واحد هما ميت فله للميت وان قال بين زيد وعمر فالنصف
للميت وان اوصى بثلاث ماله ولا مال له فالثالث ماله
عند الموت وان كان بثلاث غنم ولا غنم له او كان فله قبل موته
بطلت واستعاد غنما ثم مات صحت في الصحيح وان اوصى
بشاة من ماله ولا شاة له فله قيمتها ولو تبطل وشاة من غنم
ولا غنم له وان اوصى بثلاث ماله لا ماله له ولا ماله له
والفقراء والمساكين فله من ثلثة اعماس وكل فريق خمس وعند
ميراث ثلثة اسباع وكل فريق ربعان وان اوصى بثلاث ماله لمزيد

والفقراء

والفقراء فله نصف ولهم نصف وعند ميراث ثلثة ولهم ثلثاه وان اوصى
بما له لمزيد ومائة لغيره ثم قال للبكر اشركت معها فله ثلث ما كل ولو بمائة
لمزيد وخمس لغيره فله نصف ما كل من ماله فان قال لفلان علي دين
وصدقوه فانه يصدق الى الثلث فان اوصى مع ذلك بوصايا عزل
الثلث لهما والثلثان للورثة ويقال لكل صدقوه فيما شئتم فيؤخذ
اصحاب الوصايا بثلث ما اقروا به للورثة بثلث ما اقروا به ويكلف
كل على العلم بدعوة الزيادة على ما اقروا وان اوصى بعين لوارثه ولا
جنبي له نصفها ولا شئ للوارث وان اوصى لكل من ثلثة بتوب
وهي متفاوتة فضاء توب ولم يدريها هو والورثة تقول لكل
هلك حقل بطلت الوصية فان سلموا ما بقي فلهي الجيد ثلثا
جيدهما ولذي الردى ثلثا رديهما ولذي الوصية ثلث كل منهما
وان اوصى ببنت معينة من دارم تركه قمت فان خرج
البيت في نصيب الموصى فهو الموصى وعند ميراث نصف والا فله
ذرع وعند ميراث قدر نصف ذرع والا فله الوصية وقيل لا خلاف
فيه لمعروف وهو المختار وان اوصى بالف عيني من مال غير فله بها الاجابة

بعدموت الموصي ولم المنع بعد الاجازة بخلاف الورثة لو اجازوا
 واما زاد على الثلث وان اقر احد الابنين بعد القسمة بوصية
 ابيه بالثلث فعليه دفع ثلث نصيبه وان اوصى بامة فولدت
 بعدموتها فمما للموصي ان يخرج من الثلث والا اخذ الثلث منها
 ثم منه وعندهما منهما على السواء **باب العتق المرض** العبرة بحالة
 التصرف في التصرف المنجز فان كان في الصحة فهو كالمال وان كان
 في مرض الموت فن ثلثه والمضاف الى الموت من الثلث وان كان
 في الصحة ومرض صحيح منه كالصحة والتحرير في مرض الموت و
 والمحابات والكفالة والهبة وصية في اعتبار من الثلث
 فان اعتق وجابا وضاق الثلث عنهما فالمحابات او وان قد
 وجها سواء اذا احررت وان اعتق بين محابتي فنصف للاولى
 ونصف بين العتق والآخره وان حابا بين عتقين فنصف للمحابة
 ونصف للعتقين وعندهما العتق اوله في الجميع وان اوصى
 ان يعتق عنه بهذه المائة عبدا فمما له ما دام بطلت الوصية
 وعندهما يعتق بما بقي ولو كان العتق حجج بما بقى اجماعا وبطل

في مرض الموت فان كان في الصحة فهو كالمال وان كان في مرض الموت فن ثلثه والمضاف الى الموت من الثلث وان كان في الصحة ومرض صحيح منه كالصحة والتحرير في مرض الموت و المحابات والكفالة والهبة وصية في اعتبار من الثلث فان اعتق وجابا وضاق الثلث عنهما فالمحابات او وان قد وجها سواء اذا احررت وان اعتق بين محابتي فنصف للاولى ونصف بين العتق والآخره وان حابا بين عتقين فنصف للمحابة ونصف للعتقين وعندهما العتق اوله في الجميع وان اوصى ان يعتق عنه بهذه المائة عبدا فمما له ما دام بطلت الوصية وعندهما يعتق بما بقي ولو كان العتق حجج بما بقى اجماعا وبطل

الوصية بعتق عبده لو جنى بعد موت سيده فدفع بها وان فدى
 فلا ولو اوصى لمزيد بثلث ماله وترك عبدا فادعى زيد عتقه في الصحة
 والوارث عتقه في المرض والقول للوارث ولا شيء لمزيد الا ان
 يفضل الثلث عن قيمة او يبرهن على دعواه ولو ادعى رجل
 على الميت دينارا والعبدا عتقه في صحة وصدقهما الوارث
 سعى العبد في قيمة وتدفق الى الغريم وعندهما الا يسعي وان اجتمعت
 وصايا وضاق الثلث عنهما تقدمت الفريض وان اخرها فان
 تساوت في الفريضة او غيرهما قد مر ما قدمه وقيل تقدم الزكاة
 على الحج وقيل بالعكس ويقدم الحج والزكاة على الكفارات في القتل
 والظهار واليمين والكفارات على صدقة الفطر وصدقة الفطر
 على الاضحية وان اوصى بحجة الاسلام اجهق عنه رجلا من بلده
 راكبا او فرت النفقة والاثني حيث توفى وان خرج حاجا فان
 في الطريق واوصى ان يخرج عنه حج عنه من بلده وعندهما من حيث
 مات استحسانا وعلى هذا الخلاف اذا مات الحاج عن غيره في الطريق
باب الوصية للاقارب وغيرهم جاز لا انسان ملاصقه وعندهما

من يكن محلة ويجمعهم مسجد ها ويتولى الساكن والمالك
والذكر والأنثى والمسلم والذمي وصهر من هو ذو رحم محرم من
امرأة وختنه من هو زوج ذات رحم محرم منه ويتولى في ذلك
الحرة والعبد والاقرب والابعد واقاربها واقرباؤه وذوو قرابة
وارحامه وان ابه الاقرب فالاقرب من كذا ^{سنة} رحم محرم منه ولا يدخل
فيه الوالدان والولد وان لم يكن له ذو رحم محرم بطلت ويكون
للانثى فصاعدا وعندهما من ينسب اليه اقصى اب في الاسلام
بان اسلم او ادرك الاسلام وان لم يسلم فن له عمان وخالاه الوصية
لعمه ^{لغيره} وعندهما لكل على السواء ومن له عم وخالان نصف الوصية
لعمه ونصفها بين خاليه وان له عم فقط فنصها له وان عم وعمه
وخال وخاله فالوصية للعم ولعمه على السواء وعندهما الوصية
للكل على السوية في جميع ذلك واهل الرجل زوجة وعندهما من
يعولهم وتضمنهم نفقة وآلهن بيته وابوه وجد من اهل
بيته واهل نسبه من ينسب اليه من جهة الاب وجدة اهل بيت ابيه
والوصية لبني فلان وهو اب صلب للذكر خاصة وعندهما

وهو رواية عن الامام يدخل الاناث ايضا وورثة فلان
للمذكر مثل حظ الانثيين ولولا فلا للذكر والأنثى على السواء ولا
يدخل اولاد الابن عند وجود اولاد الصليب ويدخلون عند
عدمهم دون اولاد البنت وان اوصى لبني فلان وهو ابو
قبيلة لا يخصون فهي باطلة وان لايتامهم او عيانتهم او زمتهم
او اراملهم فللعن والفقير منهم وللذكر والأنثى ان كانوا يخصون
وللفقير او منهم خاصة اذ كانوا لا يخصون ولمواليه فهي لمن اتهم
في الصحة او المرض ولا اولادهم ولا يدخل مولى المولادة ولا مولى
المولى الا عند عدمهم وتبطل ان كان له معتقون ومعتقون
واقبل الجمع اثنان في الوصايا كالمواريث **باب الوصية بالخدمة**
والسكنى والتمرة تصح الوصية بخدمة عبده وسكنى داره
وبغلة مائة معينة وابدأ وان خرج ذلك من الثلث سلم الى
الموصى له والاقامت الدار وتربايتها في العبد يخدم يومين ايام
ويومك فاذا مات الموصى له ردت الى ورثة الموصى وان مات
في حياة الموصى بطلت ومن اوصى له بغلة الدار والعبد

وغيره

لا يجوز له السكنى والاستخدام في الأصح وللمن أوصى له بالخلافة
والسكنى ان يواجر وان أوصى له بثمرة بستانه فأت وفيه ثمرة
فله من فقط وان نراد ابد فله وما يستقبل وان أوصى بغلة بستان
فله الموجود وما يستقبل ويورث وان أوصى له بصوف غنم او
لبنها او اولادها فله ما يوجد من ذلك عند موته فقط قال ابي
اولم يقبل **باب الوصية الذي** ولو جعل ذمى دار بيعية او كنيسة
في صحته ثم مات فهي ميراث ولو أوصى به لقوم مسلمين جاز
من الثلث وكذا في غير المسلمين خلافا لهما وتصح وصية مسلمان
لا وارث له في دارنا بكماله لم اذمى وان أوصى ببعضه رد
الباقى الى ورثته وتصح الوصية له مادام في دارنا من مسلم
او ذمى وصاحب الهوى ان لم يكفر به واه فهو كالمسلم في الوصية
والأفكار ترد ووصية الذي تعتبر من الثلث ولا تصح لو ارثته
وتجوز لذمى من غير ملته لا المرنه في دار الحرب **باب الوصى**
ومن أوصى الى رجل فقبله وجبه ورثة في غيبته لا يرث وان
رد في وجبه يرث وان لم يقبل ولم يرثه حتى مات الموصى فهو مخير

بين القبول وعدمه وان باع شيئا من التركة لم يقبله الرد وان
غير عالم بالايصاد فان رده بعد موته ثم قبل صح مالم ينفذ قاضي
رده وان أوصى الى عبد او كافرا فاسبق اخيه القاضى ونصب
غيره وان كان الى عبده فان كان كل الورثة صغارا صح خلافا
لهم وان كان فيهم كبير بطل اجماعا ولو كان الوصى عاجزا عن القيام
بالوصية ضم اليه غيره وان كان قادرا امينا لا يخرج وان شكى
الورثة او بعضهم منه مالم يظهر منه خيانة وان أوصى لثنتين
لا ينفرد احدهما الا بشرا كفن وتجهيز وخصومة وقضاء
دين وطلبه وشراء حاجة الطفل وقبول الهبة له ورد ودعوة معينة
وتفقد وصية معينة واعتاق عبد معين ورد موصى
او مشرى شراء فكذا وجع اموال ضائعة وحفظ المال وبيع
ما يخاف تلفه وعندك يوسف يجوز الانفراد مطلقا فان مات
احد الوصيين اقام القاضى غيره مقامه ان لم يوصى الى احد
وان أوصى الى الخي جاز ويتصرف وحده ووصى الوصى وصى
في الترتيبين وكذا اذا أوصى اليه احد في خلافا لهما وتصح

اي اذا مات الوصى واوصى الى آخر
فهو وصى في تركته وتركته الميت الا ان كانا

قسم الوصي عن الورثة مع الموصى له فلا يرجعون على الموصى له
لو هلك عظام في يد الوصي لا تقاسمته معهم الموصى له فيرجع بينهم
بثلث مائة لو هلك عظم في يد الوصي وصحت للقاضي لو قاسمهم
عنه واخذ قطره وفي الوصية يرجع لو قاسم الوصي الورثة فضا
عنده يؤخذ للرجل ثلث مائة وكذا لو دفع لمن يبيع فضا في يده
وعنده ان يوصف ان يقر من الثلث شئ اخذ والا فلا وعند محمد لا يؤخذ
شئ ولو باع الوصي من التركة عبدا مع غيبة الغرماء جاز وان اوصى
ببيع شئ من تركته والتصدق به فباعه وصية وقبض ثمنه
فضا في يده واستحق المبيع ضمنه ورجع به في التركة ولو قسم
التركة الوصي فاصاب الصغير شئ فقبضه وباعه وقبض ثمنه
فضا واستحق ذلك الشئ رجع في مال الصغير والصغير
على بقية الورثة تجتصه ولا تصح بيع الوصي ولا شراؤه الا بما
يتعاقبان فيه ويصحان من نفسه ان كان فيه نفع خلافا لما اوله
دفع المال مضاربة وشركة وبضاعة وقبول الخوالة على الاملاء
لا حلى لا عسر ولا يجوز له ولا للاب الا قراض ويجوز للاب الا قراض

لا الوصي ولا يتجر في مال الصبي ويجوز بيعه على الكبير الغائب
غير العتق ووصى بالاب حق بمال الصغير من جده فان لم يوصى بالاب
فالجدة كالاب **فصل** في الوصية ان الميت اوصى الى زيد
مع ما لا تقبل الا ان يدعيه زيد وكذا لو شهد ابن الميت وافت
شهادة الوصي بمال الصغير وكذا الكبير في مال الميت وصحت
له في غيره وعندنا تصح الكبير في الوصية وشهادة الوصي على الميت
جائزة لانه ولو بعد العزل وان لم يخاصم ولو شهد رجلان لاخرين
بدلين انهم على ميت والاخران لم يما بمثل صحته خلافا لابي يوسف
ولو شهد كل فريق للآخر بوصية الف لا تصح ولو شهد احد الفريقين
للاخر بوصية جارية والاخر له بوصية عبد وصحت وان شهد
الاخر له بوصية ثلث لا تصح **كتاب الخنزير** هو من لم يذكر
وفرج فان مال من احدثه اعتبر به وان بال مني ما اعتبر بالبق
واستويا في السبق فهو مشكوك ولا اعتبار بالكثرة خلافا لما
فاذا ابلغ فان ظهر بعض علامات الرجال من بينات الحيثية او
قدرة على الجماع او احتلام كالرجل فرجل فان ظهر بعض علامات

عن ابي يوم صبح ولو عن رمضان فلا في قضاء
الصلوة لو نوى ظر عليه مثلا ولم ينو او ظر او آخر ظر او ظر يوم
كذا وقيل يصح في ما ايضا ولو ابتلع الصائم براق غير فان كاه
حبسه لزمه الكفارة والافلا وقل بعض الحج عذره ترك الحج ومن
قال لامرأة عند شاهد كوزن من شكت فقالت ثدم لا ينعقد
النكاح بيني ما لم تقل قبول كرم ولو قال لها خويش تترازن من
كرد انيدي فقالت كرم انيدم فقال يذير فتم ينعقد ولو قال رجل
دختر خويش راب برسر من ارزانه داشي فقال داشي لا ينعقد
ولو منعت المرأة زوجها من الدخول عليها وهو يملك معها في
بيتها كانت ناشزة ولو سكن في بيت الغصب فامتنعت منه فلا
ولو قالت لا اسكن مع امك واريد بيتا على حدة فليس لها ذلك
ولو قالت مرا طلاقه فقال اده كير او كره كير او اده باد
او كره باد ان نوى يقع والافلا ولو قال اده است او كره است
يقع وان لم ينو ولو قال اده انكار او كره انكار لا يقع وان نوى
ولو قال وي مرانثا يدا قيامت او عمة غير لا يقع الا بالنية ولو قال لها

في شهر رمضان
لو نوى الظاهر
لو نوى الظاهر
لو نوى الظاهر

بعض النكاحين
لو نوى الظاهر
لو نوى الظاهر
لو نوى الظاهر

حيلة زن ان كن فهو اقرار بالطلاق الثالث ولو قال حيلة يشق
كن فلا ولو قالت له كايين ترا بخشيدم مزاجنك بازدار فان طلقها
سقط مهرها والافلا ولو قال العبد يامالكى اولامته انا عبدك
لا يعتق ولو دعي الى فعل فقال بر من سو كند است كه اين كانكم
فهو اقرار باليمين بالله تعالى فان قال بر من سو كند است بطلاق
فهو اقرار بالحلف من الطلاق فان قال قلت ذكر كذا لا يصدق
وكذا لو قال مو سو كند خانه است كه اين كانكم ولو قال المشترى
للبيع بعد البيع بها بازده فقال البيع بدهم يكون فسخ البيع
العقار المتنازع لا يخرج من يد ذي اليد ما لم يبرهن المدعي
ولا يصح قضاء القاضي في عقار ليس في ولايته واذا قضى القاضي
في حادثة بينية ثم قال رجعت عن قضائي او بدلي غير ذلك
او وقتت تلبس الشهود او ابطلت حكمي ونحو ذلك لا يعتبر والقضاء
ماضيان كان بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة ومناه
على آخر حق فبقا قومائم سأل عنه فاقرب وهم يرونه ويسمعون
كلامه وهو لا يراهم صحت شهادتهم عليه وان سمعوا كلامه

ولم يروها فلا يبيع عقار وبعض اقارب البائع حاضر يعلم
 البيع وسكت لا تسمع دعواه بعده ولو عبت امرأة مهرها
 من زوجها ثم ماتت فطلب اقاربها المهر وقالوا كانت الهبة
 في مرض موتها وقال بل صحتها فالقول له ولو اقر بحق ثم قال كنت
 كاذبا فيما اقرت حلف المقر على ان المقر لم يكن كاذبا في ما اقرت وست
 بمطل في ما ادعى عليه عند ان يوصف ويثبت والاقراء ليس سببا للملك
 ولو قال لاخر وكلت ببيع هذا فسكت صار وكيلاً ومن وكل
 امرأته بطلاق نفسها لا يملك عزلها ولو قال لاخر وكلت بكذا على اني
 متى عزلتك فانت وكيل فطر يقوله ان يقول عزلتك ثم عزلتك
 ولو قال كما عزلتك فانت وكيل فطر بغيره ان يقول رجعت عن الكا
 المعلنة وعزلتك عن المنجزة وقبض بدل الصلح قبل التفرق شرط
 ان كان ديناً بدين والافلا ومن ادعى على صبي ارا فصالحه ابوه
 على مال الصبي فان كان له بينة جاز الصلح ان كان بمثل القيمة او
 اكثر مما يتغابن فيه وان لم يكن بينة او كانت غير عادلة لا يجوز
 ومن قال لا بينة لي ثم برهن صح كذا لو قال لا شهادة لي في هذه

القضية

لا يملك بيعه بغيره

انما يبيع ما له ولا يبيع ما ليس له ولا يبيع ما لا يملكه ولا يبيع ما لا يملكه ولا يبيع ما لا يملكه

القضية ثم شهدوا للامام الذي ولاه الخليفة ان يقطع انساناً
 من طريق الجادة ان لم يضرب بالمارة ومن صدره السلطان ولم
 يعين ببيع ماله فباع ماله نفذ ولو خوف امرأة بالضرر حتى هبت
 مهرها منه لا تصح الهبة ان قدر على الضرب وان اكرهها على الخلع
 ففعلت يقع الطلاق ولا يجب الطال ولو حالت انسانا بالمهر
 على الزوج ثم وهبته من الزوج لا تصح الهبة ومن اتخذ بئراً او
 بالوعة في داره فزمنها حايط جاره وطلب تحويله لا يجبر عليه
 وان سقط الحايط منه لا يضمنه ومن عمر داره زوجته بماله باذنها
 فالعارة لها والنفقة دين عليها وان عمرها بلاذنها فالعارة
 لها وهو متبوع وان عمر نفسه بلاذنها فالعارة له ومن اخذ
 غريمه فزعم ان من يده فلا ضمان على النازع ومن فیده
 مال ان قال له السلطان ادفعه التي والما قطعتك يدك
 او ضربتك خسي سوطاً لا يضمن لو دفع ولو وضع في
 الصحراء ومنجلاً لا يصيد به حمار وحشي وسمي عليه فجاء في الغد
 ووجد الحمار مجروحاً ميتاً لا يحل اكله ويكره من الشاة الحيا

فكانت الرواية عليه فلا يصح ان يبيع ما ليس له ولا يبيع ما لا يملكه ولا يبيع ما لا يملكه

انما يبيع ما له ولا يبيع ما ليس له ولا يبيع ما لا يملكه ولا يبيع ما لا يملكه

هذا هو المقطع
والذي هو في النسخة
التي هي في

والخصية والمثانة والذكر والغدة والمرارة والدم المسفوح
والقاضي ان يقرض مال الغايب والطفل واللقطة ولو كانت
حقة الصبي ظاهرة من راء ظنه محتونا لا تقطع جلدة ذكره
الابنته جاز ترك ختانه وكذا شيخ اسم وقال اهل البصر لا يطبق
الختان ووقت الختان غير معلوم وقيل سبع سنين ولا يجوز
ان يصلى على غير الانبياء والملائكة الا بطريق الشيع والاعطاء
باسم النبي وزواله من حان ولا يمس بلبس القلائد ولا تشاب العالم
ان يتقدم على الشيخ الجاهل وحافظ القرآن ان يختم في اربعين
يوماً **كتاب الفرائض** يبدأ من تركه الميت بتجهيزه
ودفنه بلا اسراف ولا تقتير ثم تقضى ديونه ثم تنفذ وصاياه
من ثلث ما بقي بعد الدين ثم يقسم الباقي بين ورثته ويستحق
الارض بنسب ونكاح وولاء ويبدأ باصحاب الفرائض
ثم بالعصبة النسبية ثم بالمعتق ثم عصبته ثم الرقة ثم ذوى الارحام
ثم مولى المولاة ثم المقر له بنسب لم يثبت ثم الموصى له باكش
من الثلث ثم بيت المال وينزع الارث الرق والقتل كما مر

كذلك
الدم
فقط
على
مخزونه
على
العتق

واختلاف

واختلاف الملتين واختلاف الاربعين حقيقة او حكماً والجمع
على قوتهم من الرجال عشرة الاب وابوه والابن وابنه
والاخ وابنه والعم وابنه والزوج ومولى النعمة ومن النساء
سبع الام والجددة والبنت وبنت الابن والاخت والزوجة
ومولاة النعمة وهم ذو فرض وعصبة فذو الفرض من اسمهم مقدرون
والسما المقدر في كتاب الله تعاسة النصف والربع والثلث
والثلثان والثلث والدرس فالنصف للبنت وبنت الابن
عند عدمها والاخت لابوين والاخت لاب عند عدمها اذا
انفردن والزوج عند عدم الولد وولد الابن والربع له عند
وجود احداهما والزوجة وان تعدت عند عدمها والثلثان
كذلك عند وجود احداهما والثلثان لكل اثنين فصاعداً من
فرضي النصف والثلث للام عند عدم الولد وولد الابن
والاثنتين من الاخوة والاختات ولها الثلث ما يبقى بعد فرض
احد الزوجين في زوج وابوين او زوجة وابوين ولو كان مكان
الاب في ما جدها لثلث الجمع خلافاً لابي يوسف والاثنتين

فصاعدا من اولاد الام يقسم لذكرهم وانثاهم بالسوية
والسرس للواحد منهم ذكر او انثى وللأم عند وجود الولد وولد
الابن او الاثنين من الاخوة والاحوات وللأب مع الولد وولد
الابن وكذا للجد الصحيح عند عدمه وهو من لا يدخل في نسبه
الى الميت أم وللجدة الصحيحة عند عدمه وهو من لا يدخل
في نسبه الى الميت جدر فاسد ونسب الابن وإن تعدد
مع الواحدة من بنات الصلب وللأخت لاب كذلك مع الأخت
لابوي **فصل** والعصبة تنفذ ذكر لي في نسبه الى الميت انثى
وهو يأخذ ما بقية الفرائض وعند الانفراد يحوز جميع المال واقر بهم
جزء الميت وهو الابن وابنه وان سفل ثم اصله هو الاب والجد
الصحيح وان علا ثم جزا بيه وهم الاخوة لابوين او لاب
ثم بنوهم وان سفلوا ثم جزا بيه وهم الاحام لابوين او لاب
ثم بنوهم وان سفلوا ثم جزا بيه كذلك والعصبة بغيره
من فرضه النصف والثلثان يصرن عصبة بأخوته من
ونقسم للذكر مثل حظ الانثيين ومن لا فرض لها واخواتها عصبة

عصبة لأنصير عصبة به كالعمة ونسب الاخ والعصبة مع
غيره الاخوات لابوين او لاب مع البنات وبنات الابن
وذو الابوين من العصبات مقدم على ذي الاب حتى ان الأخت
لابوين مع البنت يحجب الاخ لاب وعصبة ولدا الرقي وولد
الملاعة مولاهم والاب مع البنت صاحب فرض وعصبة
وأخر العصبات مولى العتاقة ثم عصبته على الترتيب
المذكور في ترك اب مولاه وابن مولاه قاله كله لابن مولاه
وعند ابى يوسف للاب السكس والابن للابن ولو كان مكان
الاب جدر فله الابن اتفاقا ولو ترك جدر مولاه واخاه فالجد
اولى وعندهما يستويان والعصبة انما يأخذ ما فضل عن
ذوي الفروض ولو ترك زوجا واخوة لأم واخوة لابوين وأما
فالنصف للزوج والسكس للام والثلث للاخوة لا ولا يشا
ركهم الاخوة لابوين وتسمى المشتركة والحارية **فصل**
حجب الجثمان منتف في حواسة الابن والاب والبنات والام
والزوج والزوجة ومن عداهم يحجب الاب بعدد بالقرب

وذو القرابة بذى القرابتين ومن يدلى بشخص لا يرث معه
 الا اولاد الام حيث يرثون بها ويرثون بها ويجوز الاخوة
 بالابن وابنه وان سفلوا بالاب والجد وعندنا لا يرث الاخوة
 لابوين اولاد الجد بل يقاسونه وهو كما في ان لم تنقص المقامة
 عن الثلث عند عدم ذى الفرض وعن الكس عند وجوده
 والفتوى على قول الامام واذا استكمل بنات الصلب الثلثين سقط
 بنات الابن الا ان يكون بحذاءهن واسفل منهن ابن البن
 فيعصب من حذاءه ومن فوقه من لبست بذات كم ويقط
 من دونه واذا استكمل الاخوات لابوين الثلثين سقط الاخوات
 لاب الا ان يكون معهن اخ لاب والجدات كل من يسقطن بالامر
 والابويات خاصة بالاب ايضا وكذا بالجد الام الاب والقرن
 منهن من اى جهة كانت وارثة كانت القرعة او محجوبة كام الاب
 مع فانها تحجب ام ام الاب واذا اجتمع جدتان احداهما ذات
 قرابة كام ام الاب والاخرى ذات قرابتين كام اب الاب وهي ايضا
 ام ام الام فثلث الكس لذات القرابة وثلاثة للآخرى عند محمد

وينصف

وينصف عندك يوسف والعروم بالقتل ونحوه لا يحجب
 والمجوع يحجب كما مر في العدة وكالاخوة والاخوات يحجبهم
 الاب ويحجبون الام من الثلث الى الكس **فصل** واذا زادت
 سهم الغريضة على الغريضة فقد عالت واربعته خارج لا تعول
 وهي الاثنان والثلثة والاربعة والخامسة والثلثة تعول الستة
 والعشرة وتواضعوا اثني عشر لاربعة عشر وتواضعوا
 واربعه وعشرون الى سبعة وعشرين عولا واحدا في المنبرية
 وهي امرأة وبنات وابوان والرد ضد العول بان يستغرق السهام
 الغريضة مع عدم العصبية فيرد الباقي على ذوى السهام سوى
 الزوجين بقدر سهامهم فان كان من يرد عليه جنبا واحدا فالمسألة
 من عدد رؤسهم وان كانوا جنبيين او اكثر فمن عدد رؤسهم
 فلو اثنين لو كان في المسألة سدسان ومن ثلثة لو سكر ^{كجدة واخنة لام} ثلثة
 ومن اربعة لو سدس ونصف ومن خمسة لو ثلث ونصف
 او سدسان ونصف او ثلثان وكذا فان كان مع الاول من ^{كبنين وبنات ابن} لا
 يرد عليه عطى فرضه من اقل ما خرج ثم قسم الباقي على كسهم

لو كان الام مع الام

كما في اب وام واخيتين لام

كبنين وام

فان استقام كزوج وثلاث بنات والثلاثان وافق ضرب وفق
 رؤسهم في مخرج فرض من لا يرد عليه كزوج وست بنات وان كافة
 باين ضرب كل رؤسهم فيه كزوج وخمس بنات وان كان مع الثلث
 من لا يرد عليه قسم الباقى على مسئلة من يرد عليه فان استقام كزوجة
 واربع جدات وكست اخوات لام والاضرب جميع مسئلتهم
 في مخرج فرض من لا يرد عليه كاربعة زوجات وكست جدات وثلاث
 بنات ثم يضرب بكمهم من لا يرد عليه في مسئلة من يرد عليه وكهم
 من يرد عليه ما بقى من مخرج فرض من لا يرد عليه ويصح بالاصل
 الآتية **فصل** ذوالرحم ليس بعصبة ولا ذى كهم ويرث
 كما يرث العصبة عند عدم ذى السهم فمن انفرد منى ثم اخر جميع
 المال بين محبون بقرب الدرجة ثم بقوة القرابة ثم يكون الاصل
 وارثا عند اتحاد الجرمة وان اختلفت فلقرابة الاب الثلثان و
 ولقرابة الام الثلث ثم يعتبر التزوج في كل فريق كالوانفرد وعند
 الاستواء في القرب والقوة والجرمة للذكر مثل حظ الانثيين **ويعتبر**
 ابرار الفروع ان اتفق الاصول وكذا ان اختلفت عند انفق

وعند

وعند محمّد تؤخذ الصفة من الاصول والعدد من الفروع
 ويقسم على اولابطن وقع فيه الاختلاف ثم يجعل الذكر طائفة
 على حدة والاناث طائفة على حدة فيقسم نصيب كل طائفة
 على بطن اختلف كذلك ان كان والادفع حصّة كل اصل الى فرع
 ويقول محمّد يفتى ويقدم جزء الميت وهم اولاد البنات
 واولاد بنات الابن وان سفلن ثم اصله وهم الاجداد ^{سفلن} الفاضل
 والجدات الفاسدات ثم جزء ابيه وهم اولاد الاخوات واولاد
 الاخوة لام وبناء الاخوة ثم جزء جد وهم العوات والخالات
 والاخوال والاعمام لام وبنات الاعمام ثم اولاد هؤلاء ثم جزء
 جد ابيه او امة وهم عمات الاب والام وحالاتهما واخواتهما
 واعمام الاب لام واعمام الام وبنات اعمامها واولاد اعمام
 الام **فصل** والغرة والهدى اذا لم يعلم ايام مات او لا
 يقسم مال كل واحد منهم على ورثة الاحياء ولا يرث بعض
 الاموات من بعض وان اجتمع ابنا عم احدهما اخ لام
 اعطى ^{السر} فرضا ثم اقتسم الباقي عصبوبة ولا يرث المحزون

بالانكحة البتلة وان اجتمع فيه قرابتان ولو انفرد في شخصين
 ورثتهما ميراثهما وان كانت احديهما تتج بالآخرى يرث
 بالحاجة ويوقف الميراث نصيبا واحدا هو المختار وعند
 ابن يوسف نصيب ابنتين فان خرج اكثره حيا ومات ورث
 وان خرج اقله **فصل** المناسبة ان يموت بعض الورثة
 قبل القسمة فصحح المسئلة او لم ثم الثانية فان استقام نصيب
 الميت الثاني على مسئلة والا فاضرب كل الثاني في الاول فالاصل
 من الضرب مخرج المسئلتين ثم اضرب سهام ورثة الميت
 الاول في وفق الصحيح الثاني او في كل وسهام ورثة الميت
 الثاني في وفوق ما في يده او في كل فخرج فهو نصيب كل فريق
 فان مات ثالث فاجعل المبلغ مكان الاول والثالث
 مكان الثاني وكذا تفعل ان مات رابع او خامس وهلم
 جرأ **حساب الغرايض** الفروض نوعان الاول النصف ونصف
 وهو الربع ونصف نصفه وهو الثمن والثاني الثلث ونصفها
 وهو الثلث ونصف نصفها وهو السدس فالنصف

يخرج

يخرج من اثنين والرابع من اربعة والخم من ثمانية
 والثلثان والثلث من ثلثة والسدس من ستة وان
 اختلط النصف بالنوع الثاني او ببعضه فن ستة او الرابع
 فن اثني عشر والثلث فن اربعة وعشرين واذا انكسر
 سهام فريقين علم وباينت سهامهم عددهم فاضربهم
 في اصل المسئلة كأمرة واخوين وان وافق سهامهم عددهم
 فاضرب وفوق عددهم في اصل المسئلة كأمرة وستة اخوة
 وان انكسر سهام فريقين او اكثر وتماثلت اعداد رؤسهم
 فاضرب احدا لاعداد في اصل المسئلة كثلث بنات
 وثلثة اعمام وان تداخلت الاعداد فاضرب اكثرها
 في اصل المسئلة كاربعة زوجات وثلث جدات واثنى
 عشر عمما وان وافق بعض الاعداد بعضا فاضرب وفوق احدهما
 في جميع الثاني والمبلغ في وفق الثالث ان وافق والا فجميع
 والمبلغ في الرابع كذلك الماصل في المسئلة كاربعة زوجات وخمس
 عشرة جدة وثمانى عشر بنتا وستة اعمام وان باينت الاعداد

فاضرب كل احد على جميع الثاني ثم المبلغ في الثالث ثم المبلغ
في الرابع ثم المبلغ في اصل المسئلة كما هو اثني وعشرينات و
لست جدات وبعده اعمام وان كانت المسئلة عايلة فاضرب
ما ضربته في الاصل في العول في جميع ذلك **فصل** وتداخل
العدد بين يعرف بان يطرح الاقل من الاكثر مرتين او اكثر
فيغنيه او يقيم الاكثر على الاقل فينقسم قسمه صحيحة كما
لجنة مع العشرتين وتوافقهما بان ينقص الاقل من الاكثر
من الجانيين حتى يتوافقان في مقدار فان توافقا في واحد
فهما متباينان وان كان في اكثر فهما متوافقان فان كان اثنين
فهما متوافقان بالنصف وان كان ثلاثة فبالثلث او اربعة
فبالربع هكذا الى العشرة وان كان في احد عشر فخر من احد
عشر وهلم جرا وان اردت معرفة نصيب كل فريق من التصحيح
فاضرب ما كان له من اصل المسئلة فيما ضربته في اصل المسئلة
فاخرج فهو نصيبه وكذا العمل في معرفة نصيب كل فرد وان شئت
فانقسم سهام كل فريق من اصل المسئلة الى عدد رؤسهم ثم اعط



بمثل

بمثل تلك النسبة من المضروب لكل فريق منهم وان اردت
قسم التركة بين الورثة او الغرماء فانظر بين التركة و
التصحيح فان كان بينهما موافقة فاضرب سهام كل
وارث من التصحيح في وفق التركة ثم اقسم الحاصل على
وفق التصحيح فاخرج فهو نصيب ذلك الوارث وان لم
يكن بينهما موافقة فاضرب سهام كل وارث في جميع التركة
ثم اقسم الحاصل على جميع التصحيح فاخرج فهو نصيبه
وكذا العمل لمعرفة نصيب كل فريق وفي القسمة بين الغرماء
اجعل مجموع الديون كالتصحيح وكل دين كسهم وارث
ثم اعمل بالعمل المذكور ومن صالح من الورثة او الغرماء
على شيء منها فاخرج نصيبه من التصحيح او الديون
واقسم الباقي على سهام من بقي او ديونهم قال الفقهاء هذا هو
ملق الاجر ولم آل في عدم ترك شيء من مسائل الكتب الاربعة
والتس من الناظر فيه ان اطلع على الاخلال بشيء منها ان يلحقه
بمسله فان الانسان محل النسيان وليكن ذلك بعد التامل

م يازدستان

في مظان تلك المسئلة فانه ربما ذكرت بعض المسائل

الكتب المذكورة في موضع آخر فالكفيت بذكرها

في احد الموضوعين ثم اني زدت مسائل

كثيرة من الهداية ومن مجمع

البحرين ولام ازديت

من غيرهما حتى يسهل

الطالب على من اشبه



عليه صحتي

مألف الكتب

الاربعة

والله اعلم

ونعم الوكيل

والحمد لله

الأمين

م

مكتبة
المخطوطات
الاربع

حنيفة بنده بوي يكي زديم
بيك احمد بنده بوي يكي

نشد